العدد الثاني
خريف 2018م
02

دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تُصْدِرُ عَنْ نِقَابَةِ المُحَاسِبِينَ وَالمُرَاجِعِينَ الليبيين

■ رئيس هيئة التحرير

• أ.صلاح الدين بشير التركي

■ مدير هيئة التحرير

• د.محيي الدين عمر النجار

■ أعضاء هيئة التحرير

• د.مصطفي البشير منيع
• د. عبدالمنعم حسن اجبارة
• د.محمد أبوالقاسم زكري

■ سكرتير هيئة التحرير

• أسامة سالم الرياني

■ الهيئة الاستشارية للمجلة

• أ.د. عبدالسلام علي العربي
• أ.د.إدريس عبدالحميد الشريف
• أ.د. عبدالفتاح عمر المدفعي
• أ.د. نصر صالح محمد
• أ.د. بشير عاشور الدرويش
• أ.د. محمد عبدالله بيت المال
• أ.د. مصطفي بكار محمود
• د. جمعة محمد الفاخري
• د.ميلاد رجب اشميلة
• د. نورالدين عبدالله حمودة
• د. الحسين رمضان السريتي
• د. شعلة أبوالقاسم الأبيض
• د. محمود الزروق الشاوش
• د. إبراهيم المهدي أحمد
• د. يوسف ممدو حميدي
• أ.محمد بشير البرغثي

دراسات محاسبية
Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تُصْدِرُ عَنْ نِقَابَةِ المُحَاسِبِينَ وَالمُرَاجِعِينَ الليبيين

رقم الإيداع الدولي ISSN: 2616 - 5848
رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية

العنوان :

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين شارع الوادي خلف مدرسة حيدر الساعاتي،
طرابلس- ليبيا

هاتف : 218215845357 + محمول: 218910198330 +

فاكس: 218214441579 +

magazine@luaa.ly www.luaa.ly

المجلة العلمية للدراسات المحاسبية

نبذة عن المجلة وأهدافها :

أنشئت المجلة العلمية للدراسات المحاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم (ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

رؤية المجلـــة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحَكَّمة التي تلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

الرسالـــة

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

أهداف المجلة

تسعى المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.

2-الارتقـاء بمهنتي المحـاسبة والمراجعـة من خـــلال نشر الأبحـاث العلمية.

3-إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.

4-تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

5-تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.

6-مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.

شروط النشر في المجلة

أولا: قواعد عامة للنشر:

يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة الالتزام بالقواعد والشروط التالية:

1-تنشر المجلة الدراسات الأصيلة والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قُدِمَت للنشر في مجلة أخرى.

2-أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث يكون متوافقاً مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.

3-التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

4-تقبل الدراسات والبحوث باللغة العربية والأجنبية، على أن تتضمن النسخة العربية ملخصا لها باللغة الأجنبية، والنسخة الأجنبية ملخصا لها باللغة العربية.

5-يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.

ثانياً: الشروط الشكلية للبحوث المقدمة للنشر:

1-تحمل الصفحة الأولى اسم الباحث ثلاثياً ووظيفته ودرجته العلمية، وجهة عمله وعنوان البحث .

2- الهوامش: تعتمد المجلة طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA) في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبوفائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين أثنين أو ثلاثة (الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat,2018)، في حالة مؤلفين أثنين أو ثلاثة (Aboulqasim & Belgasem,and 2018 khlat)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (khlat and et al, 2018)

3 - تكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولًا ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط+

مثال للمراجع العربية

البغدادي، محمد مرعي، (2018) مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الاول، طرابلس، ليبيا ص 53 - 70.

مثال للمراجع الاجنبية

1. Chakroun, R and Hussainey ,K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports», Corporate Ownership and Control, Vol 11, No 4, PP.5880-.

ثالثاً: الضوابط والمواصفات الفنية للبحوث المقدمة للنشـــر:

1- أن لا يزيد عدد الصفحات عن (30) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.

2- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.

3- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج (Microsoft Word 2007)، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD).

4- أن تكون البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط (Simplified Arabic) أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط(Roman Times New).

5- يطبع البحث على ورق (A4)أبيض ناصع بالأبعاد التالية (13سم × 22 سم)، وأن تكـون أبعاد هوامش الصفحة من أعلى (85.4 سم)، ومن أسفل (5.3سم)، ومن الجانبين (5.4 سم)، وبمسافة (15.1 سم) بين الأسطر لكي يكون صالحاً للنشر مباشرة.

6- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:

- بنط 18 داكن للعناوين الرئيسية.
- بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
- بنط 14 للمتن.

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله.

فبعد أن أصدرت نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين العدد الاول من مجلة دراسات محاسبية فها هي تتشرف بإصدار العدد الثاني للمجلة وتقدم للسادة الباحثين والأكاديميين والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة وطلاب الدراسات العليا عدداً من البحوث العلمية المحكمة التي تتناول العديد من الموضوعات المحاسبية التي تسهم بشكل كبير في الارتقاء بالمعرفة المحاسبية نحو الافضل.

لقد سررنا بعد صدور العدد الاول بتلقي أراء وملاحظات العديد من السادة أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة وبعض أعضاء النقابة والسادة أساتذة الجامعات حول المجلة سواء كانت حول المواضيع المنشورة أو حول الجوانب الفنية والشكلية ومن هنا فإنه يسرني أن أتقدم إليهم بالشكر والتقدير على هذه الملاحظات القيمة التي من شأنها الارتقاء بمستوى المجلة وقيمتها المعنوية والعلمية وسوف يتم مراعات هذه الملاحظات والأخذ بها اعتبارا من هذا العدد.

كما ترحب هيئة التحرير بأية ملاحظات أو أراء ناقدة حول المجلة وخاصة تلك الملاحظات التي تسهم في استمرار تطورها وظهورها بمستوى متميز.

وفي الوقت الذي تستعد فيه هيئة التحرير لإصدار العدد الثاني فإنه يسرها أن تتقدم بالشكر والتقدير للسادة الاكاديميين الذين ساهموا في تقييم البحوث المنشورة في هذا العدد كما توجه الدعوة للسادة البحاث والاكاديميين للمشاركة بإثراء المجلة من خلال نشر بحوثهم العلمية عبر أعداد المجلة.

والسلام عليكم ورحمة الله

أ.صلاح الدين بشير التركي
رئيس هيئة تحرير المجلة

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.
- تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.
- لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة تحرير المجلة.

رسوم اقتناء المجلــة

الرقم	الجهة	القيمة
1.	أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات	10د. ليبي
2.	الطلبة الأكاديميين	5 د. ليبي
3.	للمؤسسات والشركات	15 د. ليبي
4.	خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد	20 دولارا

فهرس البحوث

متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية 11

■ د. مصطفى محمد فوكله ■ أ. عصام محمد سليم

استخدام مدخل الجودة الشاملة في تقييم فعالية التعليم المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للوفاء باحتياجات سوق العمل الليبي. 38

■ د.خيرية محمد إبراهيم ■ د.مبروكة احضيري المزوغي ■ أ. مريم المهدى محمد

أثر الرفع المالي العائد على الاستثمار

دراسة تحليلية عن الشركات العقارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من (2007م – 2016م) 76

■ أ. أبوبكر عبد اللطيف مختار ■ أ. عادل عامر الصادق

قياس تطور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي

« دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية » 94

■ د. أسامة إبراهيم الأزرق ■ أ. عبدالمنعم الطيب الشيباني

الفساد المالي و الدور الرقابي لديوان المحاسبة في ليبيا

■ د. نجيب سالم بيوض ■ د. أبوبكر جمعة معتوق ■ د. حسني رمضان الشتيوي 126

معايير المحاسبية الدولية ومعوقات تطبيقها في ليبيا

■ د. مصطفى البشير منيع ■ د. محمد فرج شقلوف 158

الخدمات الاستشارية لمكاتب المحاسبة والمراجعة كأداة لترشيد القرارات الإدارية والمالية

(الواقع والتحديات)

■ أ.مفتاح عثمان الرفاعي ■ د.منصور محمد الفرجاني 180

تأثير تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي وانعكاسهما على جودة المراجعة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الليبيين

■ د. عبدالمنعم حسن إجبارة ■ د. يوسف ممدو حميـدي 202

الإطار العام لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية

((دراسة نظرية))

■ د. محيي الدين النجار ■ معمر جمال عليجة 238

أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي

«دراسة ميدانية»

■ د. معتز عبدالحميد علي كبلان 288

المشاكل والصعوبات التي تواجه برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة من وجهة نظر الطلاب

دراسة تطبيقية على شركات النفط الليبية

■ د. مصطفى ساسي افتوحة ■ د. جميل محمد خـــلاط 331

قانون رقم (116) لسنة 1972 م بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة 393

Accrual Versus Cash Flow Data in Predicting Saudi Share Price

From the point of view Students 5

■ **Dr. Nuri S. A. Salem** *

متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية

■ د. مصطفى محمد فوكلة * ■ أ. عصام محمد سليم**

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية وموظفي إدارات الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية، ولتحقيق ذلك اختيرت عينة لتمثل مجتمع الدراسة تتكون من (203) مفردة، وتم الاعتماد على قائمة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات والأسلوب الوصفي لتحليل إجابات المشاركين في الدراسة، ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد تهيئة جيدة في الجامعات الليبية لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية في المناهج الدراسية كما أن عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال المالية الإسلامية يعتبر محدوداً جداً، أما على مستوى متطلبات التطبيق في المصارف الليبية فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد في تلك المصارف موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، ومن ناحية أخري فإنه يتوفر لدى المصارف الليبية مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد ما يدل على قيام كل من مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بإلزام أو تحفيز المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة البيئة الليبية وتوفير المتطلبات الأساسية والضرورية التي تمكن من تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

*عضو هيأة تدريس بجامعة بنغازي

** *عضو هيأة تدريس متعاون بالمعهد العالي للعلوم والتقنية – قصر بن غشير

1- مقدمة

تتطور المحاسبة وتستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التغيير، وجاء هذا التطور نتيجة الجهود الحكومية والمهنية، حيث تشارك المهنة متمثلة في المعاهد والاتحادات المهنية المحاسبية في التشريعات والقواعد المحاسبية التي تصدر من الجهات الحكومية. ونظراً لخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية التي تتضح من خلال معاملاتها المالية المتمثلة في الخلو من الربا - العائد الثابت – واتباع أساليب تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ظهرت الحاجة إلى وجود أسس ومعايير محاسبية تستند عليها الممارسة المحاسبية بشكل يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد واجهت هذه المؤسسات كثيراً من التحديات تتمثل في عملية البحث عن أسلوب مناسب لإعداد معايير محاسبة مالية بالتعاون مع ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية وفي المحاسبة من ناحية أخرى لتتمكن من تقديم معلومة كافية وذات درجة عالية من الثقة والملائمة. وتأسيسا على هذا الواقع واستجابة لتلبية الاحتياجات تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بهدف نشر وتطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها. إن وجود هذه المعايير يوفر الثقة لمستخدمي القوائم المالية الناتجة عن معاملات المؤسسات المالية الإسلامية وتوفر أساس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، كما أن وجودها يعالج النواحي التي لم تتناولها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم. لذا فإن طبيعة الاختلاف بين النظام التقليدي والنظام القائم على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يتطلب بالضرورة توفير مجموعة من المتطلبات التي يجب أخذها في الاعتبار عند التحول للاقتصاد الإسلامي، والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الراوي، 2012).

2- مشكلة الدراسة

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة في كثير من البلاد الإسلامية، بعد أن طال الجدل في إمكانية قيامها ومزاولتها لنشاطها، وأصبحت المصارف المركزية مقتنعة بالدور

الإيجابي الذي تلعبه المصارف الإسلامية في الدول المختلفة لما تحققه من أهداف، وتعتبر ليبيا إحدى الدول الإسلامية التي تسعى إلى وجود مصارف إسلامية وخاصة بعد صدور قانون المصارف رقم (46) لسنة2012 بشأن المصارف وما تبعه من صدور للقانون رقم (1) لسنة 2013 في شأن منع المعاملات الربوية، الأمر الذي يرى فيه البعض حتمية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (بو سلوم والفقيه، 2013).

ولقد أجريت عدة دراسات في البيئة الليبية تناولت الجوانب النظرية والتطبيقية للصيرفة الإسلامية فقد جاءت دراسة أبو نويرة (2008) بعنوان مدى توافر مقومات إنشاء مصرف إسلامي في ليبيا، وتوصلت إلى أنه يرى أغلب المشاركين بالدراسة أن ظهور المصارف الإسلامية في ليبيا سوف يؤدي إلى توظيف المدخرات بالشكل السليم من خلال المصارف الإسلامية حيث يوجد عدد كبير من المودعين ورجال الأعمال تمنعهم معتقداتهم الدينية بحرمة الفوائد من التعامل مع المصارف التي تقرها، كما أوصت الدراسة إتاحة فرص البحث لهذا الموضوع الهام لإثرائه وتحليل جوانبه المختلفة.

وقد بينت دراسة أحمد والهادي (2008) بعنوان إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، مدى توفر المقومات الأساسية لتطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها: أنه لا يمكن التحول الكامل للمصارف الليبية في ظل الظروف القائمة، إذ يستدعي ذلك النظر في الاقتصاد الليبي وتوجيه مؤسساته للعمل بمفاهيم ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، ويمكن أن يتم التحول بشكل تدريجي نحو الصيرفة الإسلامية من خلال استراتيجيات وآليات تحول مرحلية بدءاً بافتتاح او تحويل فروع إسلامية داخل هذه المصارف وانتهاء بالتحول الكامل.

وقد توصلت دراسة اسويسي (2010) بعنوان مدى إمكانية تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا ومدى إمكانية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية واستبعاد التعامل الربوي القائم على سعر الفائدة إلى إمكانية التحول من المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية كما توصلت إلى عدم وجود معوقات وصعوبات يمكن أن تواجه عملية التحول.

وفي هذا الصدد ركزت دراسة الطويل وأبو القاسم (2014) على دراسة المتطلبات

والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية للتعرف على المتطلبات التي يجب تحقيقها قبل التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المصارف الليبية، وأوصت الدراسة بأن تقوم نقابة المحاسبين بدورها في متابعة تحول القطاع المصرفي نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية عموماً وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية خصوصا وإعداد المحاسبين وإقامة الدورات لهم حتى يواكبوا هذا التحول، كما أوصت بالإسراع في وضع اقتراحات وحلول لمعالجة الكثير من المعوقات التي تواجه إدارات المصارف في تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وخصوصا تلك التي تتطلب معالجات وتسويات محاسبية، وإجراء المزيد من الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية التي من شأنها العمل على تقديم الاقتراحات والتوصيات التي تساعد على تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية بالمصارف الليبية.

تأسيساً على عرض الدراسات السابقة يتضح اقتصارها على دراسة المتطلبات والمعوقات التي تواجه المصارف الليبية أثناء التحول إلى مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وستحاول هذه الدراسة التعرف على مدى توافر أهم متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لأن تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتطلب توافر متطلبات التهيئة والتطبيق في البيئة الليبية انطلاقا من أن نجاح تطبيق هذه المعايير يتطلب ترسيخ الوعي بأهميتها من خلال التأهيل العلمي والعملي، ويقصد بالتهيئة المرحلة ما قبل التطبيق من حيث تهيئة الطلبة والخريجين وإعدادهم لسوق العمل، ويقوم بهذا الدور على وجه الخصوص الجامعات من خلال إعادة النظر بالمناهج المحاسبية، وتحديثها بإضافة مواد دراسية عن محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية (يعقوب،2011).

ويقصد بمتطلبات التطبيق تطوير النظم والسياسات الملائمة حيث يقتضي الأمر إعداد المقاييس والقيود المحاسبية الملائمة لأنشطة المصرف لتتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة وذلك من خلال تصميم النماذج والعقود والدورات المستندية ونظم الحاسب الآلي (المنظومات المصرفية) التي يتطلبها العمل المصرفي

الإسلامي، بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية المؤهلة، والتشريعات واللوائح والقرارات ذات العلاقة بتطبيق هذه المعايير (رستم، 2014).

واستنادا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

- هل تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية؟
- هل تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية؟

3- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية والمصارف الليبية وذلك من خلال ما يلي:

1- التعرف على مدى توافر خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية.

2- التعرف على مدى وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصين بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية .

3- التعرف على مدى وجود موظفين يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية .

4- التعرف على مدى توافر مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية لدى المصارف الليبية .

5 - التعرف على دور مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين من حيث التحفيز والالزام على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية.

4- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها من اهمية وجود معايير محاسبية موحدة للمؤسسات المالية الإسلامية تكون مرجعية يستند إليها المحاسبون عند أداء مهامهم بما يحقق حداً أدنى من

التوافق في مجالات التطبيق العملي لغرض زيادة إمكانية الاعتماد على الأرقام المحاسبية في عقد المقارنات وبالتالي زيادة فاعلية التقارير المالية في تقييم واتخاذ القرارات بما لا يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولذا كان من المهم التأكد من توفير متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مؤسسات البيئة الليبية، لما لهذه البيئة من خصائص تمثلت في صدور قانون المصارف رقم (46) لسنة2012 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية وما تبعه من صدور للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، في جميع المعاملات المدنية والتجارية.

5- فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وبناءً على ما سبق عرضه تمت صياغة فرضيتين رئيسيتين كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى: «لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية».

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى تم صياغة فرضيتين فرعيتين هما:

أ- «لا توجد خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية».

ب- «لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصين بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية ».

الفرضية الرئيسة الثانية: "لا تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية".

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم صياغة ثلاث فرضيات فرعية هي:

أ- "لا يوجد موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية».

ب- «لا يتوافر مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق

معايير المحاسبة الإسلامية لدى المصارف الليبية».

ج- "لا يقوم مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدور إلزام وتحفيز المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية".

6- نطاق وحدود الدراسة

ينحصر نطاق الدارسة في نقطتين أساسيتين الأولى تتمثل فيما ينبغي على الجامعات أن تقوم به من أجل دمج معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكل ما يتعلق بالعلوم المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية في المناهج التعليمية، وتتعلق النقطة الثانية بما ينبغي أن تقوم به المؤسسات المالية من أجل تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما يرتبط بها، أما حدود الدارسة فهي بيئة الجامعات والمصارف التجارية الليبية.

7- مفهوم المحاسبة وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية إلى نظم محاسبية مصممة بصورة متوافقة مع أهدافها المتمثلة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها، ولغرض وجود نظام يقوم بهذا الدور جاءت أهمية المحاسبة الإسلامية كنظام يوفر المعلومات التي تحتاجها الأطراف المستفيدة من هذه المؤسسات، ولكن يبقى سؤال لدى بعض هؤلاء المستفيدين أثاره قنطقجي (1431هـ:1) في مستهل كتابه عن المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، مفاده هل هناك محاسبة إسلامية؟ ويستعرض في هذا المجال ما تنبأ به العالمان - Choi & Mueller – في القرن الماضي بأنه "هناك مبرر للاعتقاد في المجال الحالي أن ثمة شيء سيكون أمرا مميزاً اسمه المحاسبة الإسلامية، فالمنظور الإسلامي بدأ يؤكد نفسه على مشهد المحاسبة العالمي، وإذا كانت بداياته متواضعة فإن المستقبل سيكلل تلك الجهود بالنجاح، ونعتقد أن منطقة الشرق الأوسط ستستمر في جعل أخبار المحاسبة في القرن الواحد والعشرين أخباراً عاجلةً ".

ولو جاز تسمية النظم المحاسبية المصممة وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالمحاسبة الإسلامية وتسمية المحاسبة التقليدية بالمحاسبة الوضعية فإن مبرر الاعتقاد بتميز

المحاسبة الإسلامية وخصوصيتها قد يمثل المعنى الظاهر لمفهوم المحاسبة الإسلامية وهي القائمة على مقابلة المحاسبة التقليدية مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فما اتفق مع الشريعة قُبِل وما اختلف استبعد، وهذا الاتجاه الأول الذي تبنته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعريفها للمحاسبة الإسلامية بأنها "مجموعة المفاهيم والمبادئ والأساليب المحاسبية التي تهدف إلى تكييف النظام المحاسبي بالشكل المتعارف عليه، ليصبح مناسبا لمعالجة المعاملات المالية في المنشآت التي تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية" (**نقلا عن مطر والسويطي**،2012: 467). ولو فهمنا المحاسبة بانها إثبات منظم لنشاط وفعاليات مؤسسات ذات طابع اقتصادي نراها قديمة قدم هذه المؤسسات والمحاسبة فيها تتأثر بالبيئة وتستجيب لها، فتتسم بسمات العصر الذي تعيشه، لذا يبدو من المنطقي أن المحاسبة كنشاط لها وجود واضح ومحدد منذ صدر الحضارة الإسلامية، ودليل ذلك تاريخ الفقه الإسلامي كما أورد قنطقجي (1431 هـ) أنه قد ضم نماذج متطورة حتى أيامنا هذه في المحاسبة والرقابة والتدقيق قبل أن يشير لوقا باشيليو للقيد المزدوج سنة 1494 بأكثر من 150 سنة، وهذا ما يمثل المعنى العميق لمفهوم المحاسبة الإسلامية، وهي المحاسبة القائمة على تأسيس مفاهيم محاسبية مصدرها الشريعة الإسلامية، وهذا هو الاتجاه الثاني.

كما عرفت المحاسبة الإسلامية "بأنها أحد فروع علم كتابة الأموال الذي يتعلق بعد وإحصاء وإثبات العمليات والتصرفات المختلفة وقياسها والإفصاح عنها بهدف المساعدة في المسألة والمناقشة والجزاء واتخاذ القرارات " (قرينو وحكيم، 2009: 6).

يتضح من تعريف المحاسبة الإسلامية أن مفهوم المحاسبة في الإسلام كانت تتمثل في إحصاء وتسجيل وإثبات جميع نفقات وإيرادات الدولة الإسلامية التي تتم داخل بيت مال المسلمين في السجلات أو ما شابه ذلك مما كان مستخدماً تلك الفترة، والإفصاح عنها بهدف المساعدة في التحليل واتخاذ القرار المناسب الذي يعود بالنفع على المستخدم لهذه المعلومات.

8- الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

يعرض هذا الجزء من الدراسة المراحل والخطوات المتعلقة بالدراسة الميدانية وتحليل البيانات وذلك على النحو التالي :

8-1: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، وقد استخدم ذات المنهج في العديد من الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع، منها على سبيل المثال الطويل وأبو القاسم (2014) والزعبي وآخرون (2013).

8-1-1: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين مختلفتين الفئة الأولى تشمل أعضاء هيئة التدريس القارين بأقسام المحاسبة والتمويل والمصارف بالجامعات الليبية، والبالغ عددهم (274) عضو هيئة تدريس تقريباً ضمن ثمانية جامعات وذلك حسب البيانات المقدمة من إدارات شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، أما الفئة الثانية من مجتمع الدراسة فتشمل موظفي الإدارات الرئيسية للصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية، البالغ عددهم (154) موظفاً في أحد عشر مصرفاً حسب البيانات المتحصل عليها خلال الدراسة الاستطلاعية، ولاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها تم اختيار عينة عشوائية تمثل مجتمع الدراسة عددها (203) مفردة، منها (130) مفردة تمثل الفئة الأولى وهي أعضاء هيئة التدريس و(73) مفردة تمثل الفئة الثانية وهي موظفي الإدارات الرئيسية للصيرفة الإسلامية.

8-1-2: أداة تجميع البيانات:

تم اختيار الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، وقد تم تطوير الاستبانة وفقا لأهداف هذه الدراسة بالإضافة إلى الاستفادة مما ورد في الدراسات السابقة والتي من بينها دراستي الطويل وابو القاسم (2014) والزعبي وآخرون (2013)، وتم تصميم نموذجين من الاستبانات خصص الأول منها لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وخصص الثاني لموظفي المصارف، واشتملت الاستبانة في كلا النموذجين ثلاثة أجزاء، الجزء الأول صمم لتجميع بيانات حول خصائص المشاركين في الدراسة وتتضمن الدرجة العلمية، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة العملية، اما الجزء الثاني يحتوي على عدد من الأسئلة تتعلق في النموذج الأول بقياس مدى توافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية وتتعلق في النموذج

الثاني بمتطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية، أما الجزء الثالث خصص لإضافة أي معلومات يود المستجيب ذكرها تتعلق بموضوع الدراسة.

3-1-8: صدق الاستبانة وثباتها:

من أجل التأكد من صدق محتوى الاستبانة تم عرضها على محكمين أكاديميين متخصصين في مجال المحاسبة ومهتمين بمناهج البحث العلمي، وكذلك على متخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، حيث تم إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراؤها من إضافة أو حذف أو تعديل.

أما فيما يتعلق بصدق المقياس (الاتساق الداخلي) فقد تم احتسابه من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وكانت النتائج لمعامل الارتباط بين 0.53 و0.72 لنموذج الاستبانة الأول، أما نموذج الاستبانة الثاني فكانت نتائج معامل الارتباط بين 0.62 و0.84 وبذلك يعد المجال صادقا لما وضع لقياسه. أما فيما يتعلق بثبات الاستبانة فقد تم احتساب معامل كرونباخ الفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها (31) فقرة ، والجدول رقم (1) يبين هذه القيم.

جدول رقم (1)

قيم معامل الثبات لكل فقرة من فقرات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى				
ت	الفقرة	رمز المتغير	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
1	الفرضية الفرعية الأولى» خطط كاملة لإضافة تخصص المالية و الصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية»	X1-1	8	0.75
2	الفرضية الفرعية الثانية» وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصين بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية»	X1-2	7	0.82

	الفرضية الرئيسة الثانية			
3	الفرضية الفرعية الأولى «موظفين مؤهلين لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية»	X2-1	5	0.860
4	الفرضية الفرعية الثانية « توافر مجموعة السجلات والمنظومات الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية:	X2-2	6	0.802
5	الفرضية الفرعية الثالثة «دور مصرف ليبيا ونقابة المحاسبين في الزام وتحفيز المصارف نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية»	X2-3	5	0.835
	الكلي		31	0.810

ويتبين من النتائج الموضحة في الجدول (1) أن قيمة معامل كرونباخ الفا كانت جيدة لجميع الفقرات وتتراوح بين 75 ٪ و86 ٪ لكل فقرة من فقرات الدراسة وهي قيم عالية جداً في علم الإحصاء.

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة حيث تم توزيع (203) استبانة استرجع منها (163) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

ولغرض تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة من خلال الاستبانات الموزعة، فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجة الحـــــزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) والتي يرمز لها بالرمز SPSS.

8-2: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات المتحصل عليها بهدف تحديد الخصائص النوعية للمشاركين في الدراسة بالإضافة إلى اختبار الفرضيات وذلك على النحو الآتي :

8-2-1: خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة.

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات العام

المتغير	الفئة	اعضاء هيئة التدريس		موظفو المصارف		النسب المئوية لعينة الدراسة
		التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	-	-	3	% 2	% 2
	دبلوم عالي	-	-	17	% 10	% 10
	بكالوريوس - ليسانس	-	-	32	% 20	% 20
	ماجستير	43	% 26	9	% 6	% 32
	دكتوراه	59	% 36	0	% 0	% 36
	المجموع	102	% 62	61	% 38	% 100
التخصص العلمي	محاسبة	68	% 42	28	% 17	% 59
	تمويل ومصارف	31	% 19	6	% 4	% 23
	إدارة	3	% 1	11	% 7	% 8
	أخرى	-	-	16	% 10	% 10
	المجموع	102	% 62	61	% 38	100

المتغير	الفئة	اعضاء هيئة التدريس		موظفو المصارف		النسب المئوية لعينة الدراسة
سنوات الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	38	% 23	17	% 10	% 33
	من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات	17	10	19	% 32	% 42
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	25	% 15	11	% 7	% 22
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	12	% 7	5	% 3	% 10
	من 20 سنة فأكثر	10	% 6	9	% 6	% 12
	المجموع	102	% 62	61	% 38	% 100

يتضح من الجدول رقم (2) أن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة يعتبر مرتفعا حيث كانت النسبة الأكبر للمشاركين فيها ممن يحملون شهادة الدكتوراه وشهادة الماجستير بما نسبته 36 ٪ و 32 ٪ من المشاركين في الدراسة على التوالي، مما يدل على وجود وعي كافٍ لدى أفراد عينة الدراسة حول ماهية الاستبانة وفقراتها، كما أنه يبين في تحليل خاصية التخصص العلمي أن غالبية أفراد عينة الدراسة ذو علاقة مباشرة بموضوع الدراسة حيث بلغت النسبة الأعلى لتخصص المحاسبة وهي تمثل 59 ٪ من المشاركين في الدراسة، وأن نسبة 23 ٪ هم من المتخصصين في التمويل والمصارف، كما يبين الجدول سنوات الخبرة للمشاركين في الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وموظفي المصارف حيث بلغت نسبة ممن لديهم خبرة عملية بين 5 سنوات إلى 10 سنوات ما نسبته 42 ٪ من المشاركين في الدراسة في حين تتجه النسب إلى الانخفاض كلما زادت عدد سنوات خبرة المستجيبين على الاستبانة، وتزيد قليلاً

عند فئة من (20) سنة فأكثر، حيث بلغت نسبة 12 ٪ ، وهذا ما يعكس تنوعا كبيراً في سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة بالخبرة العملية ما ينعكس إيجابا على نتائج الدراسة.

8-2-2: نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام الإحصاء لاستخراج المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري واختبار (T) على مقياس ليكرت الخماسي الرتب من (1-5) لإجابات المشاركين عن فقرات الاستبانة المتعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى التي ترتبط بعينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، والفرضية الرئيسة الثانية المرتبطة بموظفي المصارف.

حيث تم استخدام اختبار (T) لاختبار الفرض الصفري الذي ينص على أن متوسط درجة الموافقة يساوي (3) درجات مقابل الفرض البديل أن درجة الموافقة أصغر أو أكبر من (3) درجات، فإذا كانت قيمة المعنوية المحسوبة (P – Value) أكبر من مستوى المعنوية المحدد a (0.05) يتم قبول الفرض الصفري وأن متوسط درجة الموافقة قريب من(3) درجات ،أما إذا كانت قيمة المعنوية المحسوبة (P -Value) أصغر من مستوى المعنوية a(0.05) فيتم رفض الفرض الصفري، وأن درجة الموافقة أصغر أو أكبر من(3) درجات على مقياس ليكرت الخماسي الرتب.

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى :

«لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية».

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى سيتم اختبار فرضياتها الفرعية وذلك على النحو التالي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الأولى:

«لا توجد خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية».

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (3) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم (3) المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لعبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الأولى

ت	محتوى الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	لديكم خطط كاملة لإضافة المناهج الدراسية لتخصص المالية والصيرفة الإسلامية بالقسم	2.16	0.962	8.851	0.00	غير متوفر
2	توجد خطط محددة وواضحة لكيفية دمج المناهج الدراسية لتخصص المالية والصيرفة الإسلامية في مناهج التعليم العالي بالقسم.	2.11	1.004	8.974	0.00	غير متوفر
3	توجد خطط لفتح أقسام أو شعب لتخصص المالية الإسلامية.	2.08	1.132	8.224	0.00	غير متوفر
4	تسعى إدارات الجامعات الليبية لإيجاد حلول مناسبة لمشكلة دمج المناهج الدراسية لتخصص المالية الإسلامية في مناهج التعليم العالي.	2.16	0.941	9.046	0.00	غير متوفر
5	تتوافر بمكتبة الجامعة المراجع العلمية الخاصة بمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.18	1.009	8.243	0.00	غير متوفر
6	يتم تطوير المناهج الدراسية في الجامعات الليبية باستمرار لتلبية متطلبات سوق العمل.	2.35	1.04	6.282	0.00	غير متوفر
7	هناك توافق وانسجام للمناهج الدراسية بالقسم مع معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.09	0.945	9.744	0.00	غير متوفر
8	توجد في بيئة الجامعة مرونة كافية للتكيف مع تدريس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.49	0.931	5.532	0.00	غير متوفر
جميع الفقرات		2.2	0.996	29.593	0.00	**غير متوفر**

● **دال إحصائيا عند مستوى معنوية** 0.05

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي (2.2) بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.996 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 29.593 بدلالة إحصائية 0.00 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وحيث ان قيمة المتوسط الحسابي المرجح تنقص عن درجة الموافقة المتوسطة (3) بشكل جوهري، فهذا يدل على قبول الفرض القائل «لا توجد خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية».

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى:

«لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية».

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (4) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم (4)

المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لعبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	هناك ميل من قبل أعضاء هيئة التدريس لتدريس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.57	1.067	4.083	0.000	غير موجود
2	لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية اطلاع معقول على معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.73	0.966	2.869	0.000	غير موجود

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
3	لدى أعضاء هيئة التدريس في قسمكم الخبرة الكافية لتدريس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.63	1.071	3.513	0.000	غير موجود
4	يقوم أعضاء هيئة التدريس بالقسم بإجراء بحوث ودراسات في مجال المالية الإسلامية.	2.66	1.165	2.976	0.00	غير موجود
5	يوجد بالقسم أعضاء هيئة تدريس متخصصون في مجال المالية الإسلامية.	2.37	1.168	5.424	0.00	غير موجود
6	يشير أعضاء هيئة التدريس في المحاضرات لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في القسم.	2.38	1.099	5.674	0.000	غير موجود
7	تقوم جامعتكم بإجراء الدورات والمحاضرات التعريفية حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	1.7	0.854	15.429	0.000	غير موجود
	جميع الفقرات	2.43	0.71	28.647	0.000	**غير موجود**

● **دال إحصائيا عند مستوى معنوية** 0.05

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي2.43 بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.71 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 28.674 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط المرجح أصغر من 3، وهذا يدل على قبول الفرض القائل «لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية».

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الأولى :

يتضح من الجدول رقم (3) والجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي للفرضيتين الفرعيتين أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي المرجح كانت لمحور وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة بقيمة 2.43، يليها محور **توافر** خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية بقيمة 2.2 وهي أصغر من المتوسط الحسابي المرجح الفرضي البالغ 3 درجات، كما يبلغ الانحراف المعياري للمحورين 0.60، وهذا يدل على قبول الفرض القائل بـــ «لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية».

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية :

«لا تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية».

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية سيتم اختبار فرضياتها الفرعية وذلك على النحو التالي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الثانية:

«لا يوجد موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية « .

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (5) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم (5)

المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار(T) لعبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	لدى المصرف موظفون متخصصون في مجال المالية الإسلامية	2.87	0.974	1.051	0.297	لا يوجد
2	لدى المصرف الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.66	0.911	2.952	0.004	لا يوجد
3	يتم اخضاع المحاسبين والمراجعين بالمصرف لدورات تدريبية مناسبة حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.7	0.989	2.33	0.023	لا يوجد
4	لدى المحاسبين والمراجعين في المصرف أدراك كافٍ بأهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.79	0.968	1.719	0.091	لا يوجد
5	لدى المحاسبين والمراجعين في المصرف ميل كبير للاطلاع على معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	3.48	1.089	3.408	0.001	يوجد
	جميع الفقرات	2.9	0.64	28.07	0.000	لا يوجد

● الدلالة المعنوية عند مستوى 05 ٪

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي 2.90 بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.64، وأن قيمة إحصاءة الاختبار 28.7 بدلالة إحصائية 0.000، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط المرجح

أصغر من 3، وهذا يدل على قبول الفرض القائل «لا يوجد موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية».

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الثانية:

«لا يتوافر مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى المصارف الليبية».

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (6) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم(6)

المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار(T) لعبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	لدى إدارة المصرف الرغبة الكافية في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	3.61	0.954	4.968	0.000	متوفر
2	هناك التزام من قبل ادارة المصرف بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	3.3	1.038	2.22	0.030	متوفر
3	لدى المصرف منظومات مصرفية معدة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.	3.61	1.005	4.716	0.009	متوفر
4	لدى المصرف مجموعة السجلات والدفاتر التي تمكن من التسجيل والقيد وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	3.46	1.074	3.339	0.001	متوفر

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
5	لدى المصرف دورات مستندية خاصة بكل عملية من العمليات المصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	3.48	0.976	3.802	0.00	متوفر
6	لدى المصرف عقود شرعية وقانونية تحكم العلاقة بينه وبين العميل ، توضح نوع الخدمة وأطراف التعامل.	3.56	1.298	3.354	0.00	متوفر
جميع الفقرات		3.5	0.68	34.505	0.000	**متوفر**

● **الدلالة المعنوية عند مستوى** 05 ٪

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن المتوسط المرجح يساوي 3.50 بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.68، وأن قيمة إحصاءة الاختبار 34.505 بدلالة إحصائية 0.000، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط المرجح أكبر من 3، وهذا يدل على قبول الفرض القائل «يتوافر مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى المصارف الليبية».

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الثانية:

«لا يقوم مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدور تحفيز وإلزام المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية».

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (7) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم (7)

المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار(T) لعبارات الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	يعقد مصرف ليبيا المركزي دورات ومحاضرات حول تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.44	0.764	5.969	0.000	غير متوفر
2	تعقد نقابة المحاسبين الليبية دورات ومحاضرات حول تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية لموظفي المصرف	2.66	0.854	3.148	0.003	غير متوفر
3	لدى المصرف اللوائح والأدلة التي تنسجم مع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.89	1.127	0.795	0.430	غير متوفر
4	هناك خطط محددة وواضحة للمصرف لكيفية تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.92	0.862	0.743	0.461	غير متوفر
5	هناك مرونة في بيئة المصرف للتكيف مع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.90	0.907	0.847	0.401	غير متوفر
جميع الفقرات		2.76	0.6	28.14	0.000	**غير متوفر**

● **الدلالة المعنوية عند مستوى** 05 ٪

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسط المرجح يساوي 2.76 بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.60، وأن قيمة إحصاءة الاختبار 28.135 بدلالة إحصائية 0.00، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط المرجح أصغر من 3، وهذا يدل على قبول الفرض القائل « لا يقوم مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدور إلزام وتحفيز المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية».

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الثانية :

يتضح من الجداول الثلاثة السابقة نتائج التحليل الإحصائي للفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية المتعلقة بمدى توافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية، حيث يتضح أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي المرجح كانت لمحور توافر مجموعة السجلات والمنظومات الملائمة لتطبيق المعايير الإسلامية بنسبة 3.5، يليها محور توافر موظفون يتمتعون بكفاءة مناسبة من المؤهلات العلمية يتطلبها تطبيق المعايير الإسلامية بقيمة 2.90، ويأتي في الترتيب الثالث عنصر دور مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين في التحفيز نحو التطبيق بقيمة 2.76، وبلغ المتوسط الحسابي المرجح للعناصر الثلاثة 3.05 وهو أكبر من المتوسط الحسابي المرجح الفرضي البالغ 3 درجات كما بلغ الانحراف المعياري للعناصر الثلاثة مجتمعة 1.08، وهذا يدل على قبول الفرض القائل بـــ « تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية ».

نستخلص مما سبق أن السبب الرئيسي لقبول الفرض القائل «تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية، بصفة عامة هو ارتفاع المتوسط الحسابي المرجح لعنصر توافر مجموعة السجلات والمنظومات الملائمة لتطبيق المعايير الإسلامية، حيث بلغت نسبته 3.5، ويلي ذلك اقتراب المتوسط الحسابي المرجح لعنصر توافر موظفون يتمتعون بكفاءة مناسبة من المؤهلات العلمية يتطلبها تطبيق المعايير الإسلامية من المتوسط الفرضي 3 وهذا قد يرجع إلى وجود التدريب العملي على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية.

9- النتائج والتوصيات

من خلال نتائج التحليلات الإحصائية للبيانات التي تم جمعها نخلص إلى أنه لا توجد في الجامعات الليبية عدد من المتطلبات المهمة لتهيئة البيئة المناسبة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، حيث تبين عدم وجود خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية وعدم وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يتوافر لدى المصارف الليبية مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بينما لا يوجد في هذه المصارف موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، أما فيما يتعلق بدور مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين من حيث تحفيز المصارف الليبية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية توصلت الدراسة إلى عدم وجود ما يدل على قيام كل منهما بذلك.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الأمر يتطلب:

1. تهيئة البيئة الليبية وتوفير المتطلبات الأساسية والضرورية التي تمكن من تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال:

أ- الإعداد لخطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في مراحل البكالوريوس.

ب- تأهيل أعضاء هيئة التدريس في المراحل الأكاديمية بمجال المالية والصيرفة الإسلامية وذلك من خلال إضافة خطط توضع مسبقا من قبل الأقسام الدراسية (قسم المحاسبة – قسم التمويل والمصارف) بمرحلة الدراسات العليا، لضمان تخريج أعضاء هيئة تدريس متخصصون في مجال المالية والصيرفة الإسلامية.

ج- التأهيل المهني لموظفي المصارف في المدى القصير من خلال إعداد دورات تدريبية لزيادة الكفاءة المهنية .

2. ضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدورهما من حيث

إلزام وتحفيز المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من خلال توسيع البرامج المعدة سابقاً لكيفية تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وإعداد اللوائح والأدلة والتشريعات التي تنسجم مع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

قائمة المراجع

1 - أبو نويرة، توفيق محمد(2007). مدى توافر مقومات إنشاء مصرف إسلامي في ليبيا، **رسالة ماجستير** (غير منشوره)، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي .

2 - أحمد، نصر صالح والهادي، يحيى عاشور (2008).إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، **المؤتمر الاول للخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، من** 29-30 - 06- 2008، ص ص417، 476.

3 - اسويسي، نوري محمد(2010). مدى إمكانية تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، **رسالة ماجستير** (غير منشوره)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

4 - بوسلوم، محمود عبدالله، والفقيه، محمد سليمان(2013).الضوابط الشرعية لقوانين المصارف الإسلامية، **المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي** .

5 - راوي، عادل صالح(2012).مدى تطبيق المعيار المحاسبي رقم (1) في المصارف الإسلامية العراقية، العراق، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الأنبار.

6 20142). تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية – نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، **اطروحة دكتوراه**، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

7 - زعبي، علي وآخرون (2013). نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الأردنية، **المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال**، جامعة عجلون الوطنية.

8 - سليم، عصام محمد (2017). متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، **رسالة ماجستير** (غير منشوره)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

9 - طويل، مختار وأبو القاسم، عبدالفتاح (2014). المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013، **مجلة الاقتصاد والتجارة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة ،العدد السادس، ص ص 177- 197.

10 - قانون رقم (1) لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية، الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.

11 - قانون رقم (46) لسنة2012 م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.

12 - قرينو، حسين و حكيم، خلفاوي (2009). دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية، **الملتقى الدولي الثاني**، المركز الجامعي خميس مليانه.

13 - قنطقجي، سامر مظهر (1431ه). **المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق**، مركز ابحاث فقه المعاملات الإسلامية .

14 - مشعل، عبد الباري، (2010). دور المعايير الشرعية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية ،**مؤتمر الخدمات الإسلامية الثاني**، 27-28 – ابريل 2010 م طرابلس، ليبيا.

15 - يعقوب، ابتهاج اسماعيل (2001).واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية ، **مجلة الإدارة والاقتصاد** ، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد التاسع والثمانون، ص ص 56-76.

The requirements for preparation and implementation of the Accounting and Auditing Standards for Islamic Financial Institutions at the Libyan Banking environment

■ Mustafa M. Fokla* ■ Issam M Salim **

Abstract: -

The objectives of this study is to determine the extent to which the requirements for the preparation and implementation of Accounting and Auditing Standards for Islamic Financial Institutions are available from the point view of the main Islamic banking departments' employees at Libyan banks and Libyan universities' lecturers. To achieve the study's objectives, a sample of (203) individuals was chosen to represent the study's population. Data was collected by using questionnaires tool. The descriptive approach was used for analyzing participants' responses.

The study found that Libyan universities were not adequately prepared to include Islamic finance and banking specialization in the universities' curriculum. In addition, the specialized teaching staff members in the field of finance and Islamic banking at these universities was limited. In regard to the availability of the requirements for using these standards in banks, the study found that Libyan banks employees have no sufficient and appropriate competence and qualifications required by the Islamic Accounting and Auditing Standards. However, Libyan banks have a set of appropriate records, books and banking systems for the application of Islamic Accounting and Auditing Standards. The Central Bank of Libya and the Syndicate of Libyan Accountants had not encouraged Libyan banks to apply Islamic Accounting Standards until this study was conducted. The study recommended the necessity of preparing the Libyan environment , providing basic and necessary requirements are needed to enable the adoption and application of accounting and auditing standards for Islamic financial institutions.

– Lecturer at Benghazi University*

– Part time Lecturer at Qasr Bin Ghashir– Higher Institute of Science and Technology**

استخدام مدخل الجودة الشاملة في تقييم فعالية التعليم المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للوفاء باحتياجات سوق العمل الليبي

■ د/ خيرية محمد إبراهيم ابوبكر* ■ د/ مبروكة احضيري المزوغي** ■ أ / مريم المهدي محمد مصباح***

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات سوق العمل الليبي باستخدام مدخل الجودة الشاملة في ضوء المعايير الدولية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي لتفسير الاستبيان واستخلاص النتائج وتوصلت الدراسة إلى متوسطية الخبرة العملية لدى أعضاء هيئة التدريس في صقل الطلاب وزيادة فعالية التعليم المحاسبي وكذلك متوسطية ربط المقررات الدراسية بالواقع العملي لتنمية القدرة على التحليل و التفكير ألانتقادي بصورة موضوعية وقلة اعتماد عضو هيئة التدريس على الأساليب الحديثة في الدروس مثل العروض التقدمية وتطبيقات الحاسب اللوحي وضعف المقررات والمناهج الدراسية من حيث تناسبها مع الممارسات المهنية في الواقع العملي وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المقررات الدراسية بالواقع العملي للتعليم المحاسبي وكذلك تطوير طرق التعليم المحاسبي وفق الطرق الحديثة بما يتناسب مع سوق العمل كما يجب زيادة اهتمام مؤسسات التعليم المحاسبي بطلابها وتوثيق العلاقات بينها وبين مؤسسات وشركات الدولة لتطوير الطالب المحاسبي وتدريبه وتوفير المراجع العلمية ذات العلاقة المباشرة بالتعليم المحاسبي والمجال الخدمي .

* عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة طرابلس
** عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة طرابلس
*** عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة طرابلس

المقدمة :-

مما لاشك فيه أن جودة مهنة المحاسبة والمراجعة تتوقف على عدة عوامل من أهمها :

جودة التعليم المحاسبي، حيث تقع مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية اللازمة لممارسة المهنة على عاتق عدة جهات تأتي في مقدمتها مؤسسات التعليم المحاسبي، ولذلك فقد احتلت قضية التعليم المحاسبي أهمية خاصة وكانت محور اهتمام العديد من الأبحاث، ويعزى في ذلك لأهمية الدور الذي يلعبه التعليم المحاسبي في مهنة المحاسبة والمراجعة، وهو ما فرض على مؤسسات التعليم المحاسبي ضرورة أن توفر كل متطلبات هذا التعليم حتى تسهم في إعداد وتأهيل خريجي تخصص المحاسبة (المليجي، فؤاد السيد 2016). فالمحاسب في العصر الحالي أصبح جزءا أساسيا من فريق الإدارة الذي يسهم في عملية اتخاذ القرارات التي بأعلى المستويات بالمؤسسة، ويشارك في تخطيط الاعمال واتخاذ قرارات التوسع والاستثمار وتسعير المنتجات وغيرها من القرارات المؤثرة على أداء المنشآت (جريس، 2003). وعلى الرغم من أهمية التعليم المحاسبي ودوره المؤثر في تحديد جودة مهنة المحاسبة والمراجعة إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات بشأن عدم قدرته على القيام بالدور المنوط له بالكفاءة والفعالية المطلوبين، حيث وجهت العديد من الدراسات عدة انتقادات لبرامج التعليم المحاسبي خلال السنوات الماضية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتركيزها على النواحي الفنية وإهمالها الكامل للمهارات، والأخلاقيات، والشفافية وقواعد الحوكمة منها دراسات (Crawforda, et, al, 2014, Jackling, et, al, 2007). والتي ترى أن الانهيارات والأزمات المالية التي حدثت في بداية القرن الواحد والعشرين في العديد من الشركات الكبيرة تعتبر دليلا على فشل التعليم المحاسبي، منتقدة مهنة المحاسبة والمراجعة لإغفالها عددا من القيم والمبادئ التي كان من المفترض أن تتوافر فيمن يمتهنون هذه المهنة. وعلى الجانب الآخر يلاحظ أنه من أهم السمات المميزة للتعليم العالي- والذي يعد التعليم المحاسبي جزءا منه—في الدول النامية هو الاعتماد على أسلوب التعليم بأعداد كبيرةeducation Mass حيث زيادة عدد الدارسين في البرامج الدراسية المختلفة، وهو ما يثير الشك في جودة التعليم العالي (Huong, 2016, shin, 2015).

مشكلة الدراسة :

تعتبر أهمية التعليم المحاسبي ودوره المؤثر في تحديد جودة مهنة المحاسبة والمراجعة إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات بشأن عدم قدرته على القيام بالدور المنوط به بالكفاءة والفعالية المطلوبين، وأنه يعاني الكثير من المشاكل وأوجه القصور منها ما يتعلق بالمقررات الدراسية، ومنها ما يتعلق بأساليب التدريس، وغيرها من المشاكل التي تجعل التعليم المحاسبي غير قادر على تخريج محاسبين مؤهلين قادرين على الوفاء بمتطلبات الوظائف المحاسبية بسوق العمل، وتزيد من فجوة التوقعات (Huong, 2016, Shin, 2015).

فلقد أصبح تطوير التعليم المحاسبي مطلبا جوهريا وأساسيا للمجتمعات المعاصرة، وضرورة ملحة لمواجهة تحديات العصر التي تتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات والعلوم والتقنيات الحديثة، والتي واكبها تغيرات وأحداث اقتصادية وثقافية واجتماعية (إسماعيل، طارق 2011). وتلقى إدارة الجودة الشاملة هذه الأيام قبولا من مؤسسات التعليم العالي نظرا لأنها تشجع على التنافس في استقطاب الدارسين أو المستفيدين الأساسيين، إضافة إلى ذوى الاهتمام الخارجي و أرباب العمل والتوظيف (Edward Deming, 2014).

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في انخفاض جودة التعليم المحاسبي وعدم قدرته على تخريج محاسبين مؤهلين قادرين على تلبية متطلبات الوظائف المحاسبية، الأمر الذي يتطلب معه البحث عن سبيل تطوير برامج التعليم المحاسبي في البيئة الليبية، وتقترح الباحثات في ذلك الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي والاشتراطات التي تضعها والتي من بينها تهيئة بيئة مؤسسة التعليم المحاسبي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة لتقييم فعالية التعليم المحاسبي .

تساؤلات الدراسة :

انطلاقا من مشكلة الدراسة وتحقيقا لأهدافه، تحاول الباحثات الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما واقع التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس؟

2- ما مدى إمكانية تطوير التعليم المحاسبي باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس؟

3- هل هناك اتفاق في الأدب المحاسبي على أن واقع التعليم المحاسبي يعاني مجموعة من أوجه القصور التي تجعله غير قادر على الوفاء باحتياجات سوق العمل ؟

4- هل هناك اتفاق في الأدب المحاسبي على فاعلية دور مدخل إدارة الجودة الشاملة في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات المطبقة فيها ؟

5- إلى أي مدى توجد اختلافات في الآراء بين العينات حول انخفاض فعالية النظام الحالي للتعليم المحاسبي، وأهمية تبني متطلبات الجودة الشاملة لزيادة فعالية التعليم المحاسبي في تأهيل خريجين قادرين على الوفاء باحتياجات سوق العمل المحاسبي الليبي ؟

6- إلى أي مدى تتحسن فعالية النظام الحالي للتعليم المحاسبي بتبني مدخل الجودة الشاملة للوفاء باحتياجات سوق العمل المحاسبي الليبي (قياس درجة التحسين المتوقعة) ؟

فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول مدى فاعلية التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للطلاب بجامعة طرابلس.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول إمكانية تطوير التعليم المحاسبي باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للطلاب بجامعة طرابلس.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول مدى فاعلية التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تقييم فعالية التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات سوق العمل الليبي باستخدام مدخل الجودة الشاملة في ضوء المعايير الدولية، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

1- تحليل واقع التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حتى يتسنى تحديد الفجوة بين المهارات والمعرفة المكتسبة للخريجين واحتياجات سوق العمل.

2- دراسة مدى أمكانية تطوير التعليم المحاسبي باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة.

3- تحديد المنافع المترتبة على استخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة بالمقارنة بالواقع الحالي للتعليم المحاسبي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون الاهتمام بالتعليم المحاسبي في المجتمع الليبي سوف يؤدى إلى زيادة جودة أداء خريجي المحاسبة في الحياة المهنية، وبالتالي انخفاض نسبة البطالة الهيكلية الذي ينعكس بطبيعة الحال على كل من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي، كما تزيد من أهمية البحث أن هناك ندرة في الدراسات المحاسبية المهتمة بتقييم واقع التعليم المحاسبي في المجتمع الليبي في ضوء استجابتها لاحتياجات سوق العمل المحاسبي.

حدود الدراسة:

- **حدود زمانية:** تمت الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الخريف من العام الدراسي 2017 - 2018م .
- **حدود مكانية:** تحقيق الدراسة على طلاب جامعة طرابلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بمدينة (طرابلس).
- **حدود موضوعية:** الجودة الشاملة ومقارنتها مع الطريقة الاعتيادية.

الدراسات السابقة: فقد قامت الباحثات بتقسيم هذه الدراسات إلى محورين:

المحور الأول:

دراسات تناولت تقييم وتطوير التعليم المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للتعليم.

1. دراسة (Watty, et al, 2010).هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى استفادة أعضاء هيئة التدريس من التقدم التكنولوجي في زيادة فعالية التعليم بمؤسسات التعليم العالي، والوقوف على أهم العوامل التي تزيد من مقاومة أعضاء هيئة التدريس لتبني التقنيات الحديثة في التدريس، ويعتقد93 % من أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم يرون أن مقاومة القائمين بتدريس المحاسبة من أهم المعوقات التي تعوق تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة، وأن من أهم العوامل التي تؤدى إلى مقاومة القائمين بتدريس المحاسبة لوسائل التكنولوجيا الحديثة: ضغط العمل، عدم الاهتمام بالتكنولوجيا، الوقت، تفضيل طرق التدريس التقليدية وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهم عامل يؤدي إلى مقاومة القائمين بالتدريس للتكنولوجيا، الحديثة هو عامل الوقت.

2. دراسة (Lesley& Kerry, 2016).هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في السنة الدراسية الأولى في برامج التعليم المحاسبي في جامعة جنوب أفريقيا وتقديم دليل على درجة المنفعة المدركة من جانب الطلاب بشأن مواقع التواصل الاجتماعي، وقد اعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء ، وتكونت عينة الدراسة (262) وقد توصلت الدراسة إلى وجود منفعة من وراء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التعليم المحاسبي، وزيادة قدرة متابعة المحاضرات بشكل متزايد.

3. دراسة (Pratama, 2015). هدفت الدراسة إلى تحديد الفجوة بين وجهتي نظر الاكاديميين والممارسين بشأن الكفاءة المهنية، واستخدام الباحث قوائم الاستقصاء، وتكونت عينة الدراسة (60) مفردة موزعة بالتساوي بين الأكاديميين والممارسين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن هناك فجوة بين اهتمامات وتركيز كل من الأكاديميين والممارسين فيما يتعلق بمجالات المعرفة المحاسبية، والمهارات الفنية، والتوجهات.

المحور الثاني:

دراسات تناولت مدخل الجودة الشاملة في تحسين العملية التعليمية.

1. دراسة (رزق، 2017).وتمثل الهدف الرئيس للبحث في اقتراح آليات لتطوير الأداء المؤسسي بمدارس التعليم الفني بمصر في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة،واستخدم البحث المنهج الوصفي وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه بالمقارنة بين درجة استجابة أفراد العينة لأداء ممارسات معايير إدارة الجودة الشاملة للمدارس المعتمدة والمدارس غير المعتمدة تبين أن درجة استجابات أفراد العينة للمدارس المعتمدة معظمها كانت عالية، وكانت درجة استجابات أفراد العينة للمدارس غير المعتمدة معظمها كانت ضعيفة وضعيفة جداً لذلك فمدخل إدارة الجودة الشاملة لها تأثير إيجابي على تطوير الأداء المؤسسي بمدارس التعليم الفني في مصر. مما يدل على ضعف قدرة المدرسة غير المعتمدة على أداء ممارسات معايير إدارة الجودة الشاملة لوجود العديد من المعوقات والمشكلات تعوق تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة واعتماد جودة مدارس التعليم الفني في مصر.

2. (Galdos et al, 2012).هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير الجودة من وجهة نظر القائمين بالتدريس، وتكونت العينة من (626) من أعضاء هيئة التدريس الذكور و407 من أعضاء هيئة التدريس الإناث، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن عامل الخبرة يؤثر بشدة في جودة العملية التعليمية.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة نستطيع أن نخرج منها بالآتي:

- ندرة الدراسات التي اهتمت بالتعليم المحاسبي وفقا لمدخل الجودة الشاملة.
- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في منهجية البحث حيث إن أغلب الدراسات اعتمدت المنهج شبه التجريبي.
- إن نتائج الدراسات السابقة أظهرت أن مدخل الجودة الشاملة يمكن أن يسهم في تيسير التعليم.

- وقد استفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في اختيار منهجية الدراسة ،وتصميم أدواتها، وتأكيد فكرة استخدام الجودة الشاملة ، حيث يمكنها أن تسهم في تقدم التعليم المحاسبي في الجامعات وبالتالي تيسير تعليمها وتنمية مهاراتها.
- الاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري للدراسة الحالية ،ومعرفة الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة بما يتناسب مع الدراسة الحالية سواء فيما يتعلق بالتأكد من تكافؤ مجموعات الدراسة قبل بدء تطبيق المعالجة ، وفي استخراج النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة.

منهج الدراسة :-

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج الاستقرائي في تجميع وتحليل وتفسير ما ورد في الأدب المحاسبي من نقاش وجدل حول الموضوع محل الدراسة ، أما في الدراسة الميدانية سيتم استقصاء أراء المشاركين في الدراسة حول استخدام مدخل الجودة الشاملة في تقييم فعالية التعليم المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للوفاء باحتياجات سوق العمل الليبي ، تم تجميع واستقراء البيانات واستنباط وتفسير واستخلاص النتائج التي انتهت إليها الدراسة .

الإطار النظري:

المحور الأول : التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة:

إن التعليم المحاسبي و مهنة المحاسبة هما مجالان لا يمكن فصلهما عن بعضهم البعض. فالتعليم المحاسبي الجيد يجب أن يؤدي في النهاية إلى إخراج محاسب مؤهل أكاديميا ليقوم بدوره المهني في سوق العمل بكل كفاءة. وقد أوضحت الدراسات السابقة أن قلة التعاون والتنسيق بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة سوف يؤدي إلى اهدار المصادر الطبيعية للدولة، أوعلى الأقل بطء تطوير مهنة المحاسبة في الدولة وبالتالي عدم الاستجابة السريعة للتحديات في الاقتصاد الحديث أو التعامل السليم مع الأزمات المالية والاقتصادية (Ali and Ahmed, 2007).

يعتبر التأهيل المهني المحاسبي من الضروريات في عصرنا الحالي فوجود مهنة محاسبة ذات أصول مكتوبة ومتعارف عليها ضمن معايير معينة مع توفر المحاسب المؤهل الملتزم في ممارسته لهذه المهنة بأصولها وأخلاقياتها يؤدي إلى تزويد إدارة المنشأة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة مراقبة التنفيذ أو مرحلة تقييم الأداء للبرامج والمشاريع الإنمائية. الأمر الذي يجسد القول إن من يمتلك المعلومات يمتلك القرار، وهذا ما أعطى مهنة المحاسبة مزيداً من الأهمية خاصة في ظل ظهور المشروعات الكبرى، حيث أصبحت مهنة المحاسبة أداة في صنع القرار يمد متخذي القرار بالمعلومات التي ترتكز حول الماضي والمستقبل، ولذلك فإن صحة ودقة القرار الإداري يعتمدان بدرجة كبيرة على صحة ودقة المعلومات والتقارير المقدمة إلى الإدارة أو متخذي القرار.

إن التعليم المحاسبي في ليبيا مازال في الجامعات تقليدياً حيث لا تزال الطريقة التقليدية لتدريس المحاسبة في جامعاتنا هي الشائعة، حيث تدرس الموضوعات المحاسبية كالمحاسبة والمراجعة المالية والمحاسبة الضريبية والنظم وغيرها دون ترابط فيما بينها وقد استلهمت من الأبحاث والتقارير التي قامت بها جمعية المحاسبة الأمريكية لتقييم التعليم المحاسبي في الدول النامية. بشكل خاص فقد أثارت إحدى دراسات جمعية المحاسبة الأمريكية شكوكا حول أساليب التعليم المحاسبي ومدى ملائمتها للممارسات المحاسبية واخلاقياتها ودعت إلى ضرورة اهتمام الجامعات بأساليب التعليم وتحديثه وزيادة التركيز على القدرات والمهارات المهنية، ولا يتكامل دور الجامعة إلا بتعاون لصيق مع المنظمات والتنظيمات المهنية المحاسبية حيث لها القدرة على إبراز متطلبات الممارسة المهنية وما ينكشف لها من عيوب البرامج التعليمية السارية، والجامعة باعتبارها هيئة أكاديمية متخصصة لها القدرة على وضع البرامج والتدريب وتخريج الطالب المؤهل الذي يتوفر فيه المهارات اللازمة فقد يكون من عوامل الضعف بالمحاسبة في عالمنا هي البرامج التدريسية بالجامعات والتي تتمسك بالطرق التقليدية، فقد ثبت في إحدى الدراسات وجود علاقة ايجابية بين مهارات تبادل المعلومات وإيصالها والنجاح في العمل المحاسبي، وهو أمر ينقص التعليم المحاسبي وسيظل كذلك إلى أمد غير قصير مالم يتم تدارك الأمر (أسامة عبد اللطيف محمود واخرون، 2015).

المحور الثاني: الجودة الشاملة.

مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بشأن مفهوم إدارة الجودة الشاملة، وذلك كغيره من المفاهيم الإدارية، وذلك لتعدد وجهات النظر لمفهوم الجودة ذاته والذي يختلف، سواء من وجهة نظر المنتج، أو وجهة نظر العملية المطلوب أداؤها، أو من وجهة نظر السوق (Sahney، 2016) كما يرى كل من (Pandi, Et al, 2009)(Sutton, et al, 2001) ." أن إدارة الجودة الشاملة أنها: " منهج إدارى يسعى إلى البحث عن المصادر التي تمكن من القيام بالتحسين المستمر لإمداد العملاء بمنتجات وخدمات على درجة عالية من الجودة " .

وفى حين يرى (Blankmur، 2004) : " أن إدارة الجودة الشاملة هي إحدى النظريات الإدارية التي تهدف إلى تقديم الخدمات بما يحقق رضاء المستفيدين منها بصورة كاملة " . أما في مجال التعليم المحاسبي، فيرى (Huong&Louise 2016) أن إدارة الجودة الشاملة هي: " تطبيق لمفاهيم الجودة على مستوى الجامعة ككل، من خلال التزام الإدارة واهتمامها بجميع أوجه الخدمات ذات الأهمية للعميل".

أهمية إدارة الجودة الشاملة ومزاياها في التعليم المحاسبي:

تعد إدارة الجودة الشاملة ثورة إدارية وفلسفة يجب الإيمان بها قبل الدخول في تطبيقها، وتعتبر من المرتكزات الأساسية لنجاح معظم المؤسسات التي أخذت ترسخ المفاهيم الأساسية لها، وذلك لما أثبتته تجارب العديد من المؤسسات بشأن وجود علاقة قوية بين ترسيخ فلسفة الجودة الشاملة وبين زيادة أرباحها وإنتاجها وتعزيز مركزها التنافسي في الأسواق، وقد تضافرت العديد من العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالجودة الشاملة يذكر منها (Peter &Harold, 1999)

وإن زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات التي ترغب في تقديم أفضل الخدمات وبأقل الأسعار، وهو ما يتطلب تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم لتوفير الافراد القادرين على تحقيق أهداف هذه المؤسسات بشكل يواكب احتياجات سوق العمل. ازدياد الاتجاه

نحو الخصخصة، بهدف الإبداع في العمل بشكل أكبر من خلال أكبر عدد من تخصص الافراد وإدخالهم فى دورات تخص جوهر عملهم وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بالتعليم الجامعي بصفة عامة والمحاسبي بصفة خاصة، لتوفير التخصصات الدقيقة بعد تطبيق الخصخصة والعمل بشكل متكامل لتحقيق أعلى درجات الجودة. تحول بعض الدول النامية إلى دول متطورة مثل كوريا الجنوبية وتايوان واندونيسيا أدى إلى اهتمام هذه الدول بالجودة الشاملة خاصة في مجال التعليم وتطبيقها في صناعتها الوطنية للانطلاق إلى العالمية. كما يرى (Sahney ,2016) ضرورة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم حتى يمكنها أن تظل قادرة على البقاء والمنافسة والنجاح في الأجل الطويل.

مزايا مدخل إدارة الجودة الشاملة

هناك مجموعة من المزايا التي يمكن أن يحققها تطبيق مدخل إدارة جودة الخدمة الشاملة في مؤسسات التعليم يعرضها (Bielfeldt&Ostergren ,2005) وهى: تحسين جودة الخدمة التعليمية، وتخفيض الوقت الضائع بدون استفادة أو تحصيل علمي، وتعزيز الإبداع لدى الموظفين، ورفع كفاءة استخدام الوقت، وزيادة الحصة السوقية من خلال الميزة التنافسية المستدامة. كما أضاف (Sutton, et, aI, 2001) أن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في الجامعات يؤدي إلى:

1- إداريا: تحديد الأهداف ورسالة الجامعة والكليات بشكل واضح، وتوثيق العمليات الإدارية وتثبيتها، وتحليل وتطوير العمليات الإدارية، وتوضيح الإجراءات الإدارية وتوضيح الأدوار المختلفة، وتحسين عملية الاتصال وتوفير المعلومات وتسهيل عملية اتخاذ القرار وتحسينها.

ب- أكاديميا: توفير البيئة المناسبة للتعليم والتعلم، تحسين نوعية الخدمات التعليمية المقدمة وكفاءتها، والمراقبة المحكمة للعمليات التعليمية، وزيادة خبرة المدرسين عن طريق القيام بعلمية التدقيق المستمرة.

أوجه القصور في التعليم المحاسبي والآليات المقترحة لعلاجها :-

هناك قصور في التعليم لخص في الجدول التالي في محاولة لإيجاد الحلول لمعالجة تلك القصور

جدول رقم (1) أوجه القصور في التعليم المحاسبي والآليات المقترحة لعلاجه

أوجه القصور في التعليم المحاسبي	الآليات المقترحة لعلاجها
فيما يتعلق بالمقررات الدراسية	فيما يتعلق بالمقررات الدراسية
■ النقص في برامج التدريب والتأهيل المناسبة لسوق العمل. ■ ضعف الارتباط بين التخطيط في مؤسسات التعليم والتخطيط لقوى سوق العمل. ■ البطء في تغيير المقررات الدراسية لتناسب احتياجات سوق العمل. ■ اقتصار العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل على علاقة أحادية الاتجاه من المؤسسات التعليمية إلى سوق العمل. ■ دعم كفاية الفترة الزمنية لفهم المقررات الدراسية. ■ عدم الاهتمام الكافي بتضمين أخلاقيات المهنة ضمن المقررات الدراسية. ■ دعم تحديث الكتب والمراجع الدراسية بالشكل المناسب.	■ تشكيل لجان استشارية للمقررات والبرامج الدراسية تضم العاملين بالإدارات المالية لمؤسسات سوق العمل. ■ إنشاء علاقات توأمة بين مؤسسات سوق العمل والمؤسسات التعليمية يتم بموجبها تبادل الخدمات والتدريب. ■ إدخال مقررات دراسية جديدة تسمح بالجمع بين المعارف الفنية والتدريب. ■ إتاحة الفرصة لتطبيق النتائج الايجابية التي أسفرت عنها البحوث الأكاديمية. ■ قيام مؤسسات سوق العمل بتوفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة باحتياجات سوق العمل المستقبلية. ■ تشكيل لجان داخل المؤسسات الدراسية مهمتها مراقبة احتياجات سوق العمل. ■ استخدام بيانات حقيقية وحالات عملية من مؤسسات سوق العمل فى تدريس بعض المواد الدراسية.

■ إعداد الباحثات.

توصيات الاتحاد الدولي للمحاسبين حول المهارات التكنولوجية:

للتأكيد على أهمية اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات وضع الاتحاد الدولي للمحاسبين توصيات يجب على المحاسبين الإلمام بها في المجالات التالية (بن صالح، عبدالله سليمان، 2014):

1- المعرفة العامة بتقنية المعلومات: وتشمل معرفة كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال والرقابة الداخلية لنظم الاعمال المعتمدة على الحاسب، وإدارة عملية تبني تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها واستخداماتها وتقييم عمليات الأنظمة المعتمدة على الحاسب.

2- استخدام المعرفة ومتطلبات المهارة: وتشمل الخبرة في منظمات الاعمال والتطبيقات المحاسبية، وفحص وتقييم وتشغيل وإدارة أنظمة المعلومات والرقابة عليها وحمايتها بالإضافة إلى الخبرة في استخدام برامج تطبيقات الإعمال الإدارية والمالية والتحليلية وبرامج الخدمات.

3- كفاءات مدير أنظمة المعلومات أو مقيمها أو مصممها: وتمثل أدوار المقيم والمدير والمصمم للمجالات المرتبطة بمهنة المحاسبة.

المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، ودورها في زيادة فعالية التعليم المحاسبي.

المعايير الدولية للتعليم: النشأة، المفهوم، والأهمية: يمكن القول إن نشأة المعايير الدولية للتعليم ترجع في بدايتها إلى عام 1982، وهو العام الذي أصدر فيه الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountant (IFAC) أول إصداراته لما أطلق عليه الإرشادات الدولية للتعليم المحاسبي،International Accounting Education Guideline's (IAEGS) والتي حددت مكونات برامج التعليم المحاسبي، وقد ظل العمل بهذه الإرشادات حتى تم استبدالها في عام 2003 بما أطلق عليه المعايير الدولية للتعليم Education Standards International(ESI) وذلك من خلال تكوين مجلس مستقل منبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين يسمى مجلس المعايير الدولية للتعليم

المحاسبي The International Education Standards Board Accounting (IAESB) تتمثل مهمته في وضع معايير في مجال تعليم مهنة المحاسبة والتي تصف الكفاءة والمهارات الفنية، القيم والأخلاق، والسلوكيات الواجب توافرها في خريجي التعليم المحاسبي. (Sahney, 2016) : . (Crawforda, et al2104)لذلك تم تأسيس مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي كمجلس مستقل يضع المعايير ويعمل تحت إشراف الاتحاد الدولي للمحاسبين (القواسمي، 2015). وتتضح الحاجة إلى المعايير الدولية في التعليم المحاسبي من خلال الدور الذي يمكن إن يلعبه المحاسبة المؤهل في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي تتضمن تحقيق المصلحة العامة وإعطاء الجمهور الثقة في مهنة المحاسبة(Mcpeak, et al, 2012). وتظهر أهمية وجود معايير للتعليم المحاسبي في أنها تساعد على تحقيق مايلى: (IFAC Education Committee, IES2, 2010) (**ذنونوالجليلى**، 2010):

- تخفيض الخلافات الدولية بشأن التأهيل وعمل المحاسب المهني.
- تسهيل التنقل العالمي للمحاسبين المهنيين.
- تعزيز وتقوية المنافسة والمناظرة الدولية بشأن القضايا البارزة ذات العلاقة بتعليم المحاسبين وتطويرهم.
- تعزز من موضوعية المخرجات المحاسبية، ذلك أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار متكامل يحكم عملية التطبيق.

ومما سبق يمكن القول بأن مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي يساهم في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال وضع الأسس والضوابط لإعداد المحاسب المهني المؤهل حسب المواصفات المحددة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين.

محتوى المعايير الدولية للتعليم:

تمثل المعايير الدولية للتعليم المحاسبي قواعد أساسية يمكن الاسترشاد بها في تطوير المقررات الدراسية المحاسبية، وذلك من أجل سد الفجوة القائمة بين ما يدرسه الطالب نظريا من جهة ومتطلبات ممارسته المهنية من جهة أخرى، من خلال وجود معايير علمية محددة متفق عليها يمكن الاعتماد عليها كمرجعيه عند إعداد البرامج والخطط الدراسية (**القواسمي وخداش**، 2015).

الجانب العملي للدراسة

تناولت هذه الدراسة وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة ، وكذلك إجراءات توزيع أدوات الدراسة على مفردات عينة الدراسة ، ثم يناقش المعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة التي اعتمدت عليها الدراسة في تحليل البيانات وصولاً إلى النتائج التي اسفرت عنها الدراسة ، ويشتمل على:

أولاً : ضبط مقياس ثبات وصدق الاستبيان

صدق الاستبيان يعني تمثيل للمجتمع المدروس بشكل جيد ، أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة، أما ثبات الاستبيان فيعني أننا إذا أعدنا توزيع هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فإن النتائج ستكون مقارنة للنتائج التي حصلنا عليها ، و يتم اختبار صدق وثبات الاستبيان بإحدى معاملات الثبات مثل (معامل كرونباخ ألفا " Cronbach's Alpha"أو التجزئة النصفية Split-half) ومعامل الثبات يأخذ قيماً بين الصفر والواحد الصحيح .

معامل الصدق Validity : يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ، ويساوي رياضياً الجدر التربيعي لمعامل الثبات .

وفما يلي نستعرض النتائج التي تم الحصول عليها بعد إجراء الاختبار لأسئلة الاستبيان المصممة للدراسة :

جدول رقم (1)

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	35	100.0
	Excluded(a)	0	.00
	Total	35	100.0

a Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.911	31

يبين الجدول رقم (1) بأنه قد تم إدخال جميع الأسئلة المراد إجراء الاختبار عليها ولا يوجد فاقد بالبيانات ، ومن نتائج الاختبار يتبين أن قيمة معامل الثبات التي هي تساوي (0.911) ويعتبر معامل عالي الدرجة ومقبولة في العرف الإحصائي ، وللحصول على معامل الصدق نأخذ الجدر التربيعي لمعامل الثبات ونجده يساوي (0.954) ويعتبر هذا المعامل قويا وهذا يعني تمثيلا للمجتمع المدروس بشكل جيد ، أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الاسئلة .

ثانياً : التحليل الإحصائي لعينة الدراسة .

تحليل الأسئلة المهنية بالدراسة المتعلقة بدراسة (استخدام مدخل الجودة الشاملة في تقييم فعالية التعليم المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للوفاء باحتياجات سوق العمل الليبي) ومعرفة أراء واتجاهات المستجيبين للاستبيان وسيتم استخدام إيجاد التكرارات ونسبها وسيتم كذلك حساب المتوسط المرجح .

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (كبيرة، متوسطة ،ضعيفة) مقياس ترتيبي ،والأرقام التي تدخل في البرنامج وهي (كبيرة3 = ،متوسطة2 = ،ضعيفة1 =) تعبر عن الأوزان نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي في هذه الدراسة عبارة عن حاصل قسمة2 على 3. حيث 2 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية) ،3 تمثل عدد الاختيارات ، وعند قسمة2 على 3 ينتج طول الفترة ويساوي0.667 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي :

المتوسط المرجح	المستوى
من1 إلى1.666	ضعيفة
من1.667 إلى2.333	متوسط
من2.334 إلى3.00	كبيرة

إيجاد اتجاهات المستجيبين بنتائج التكرارات .

- التشخيص ووصف النظام الحالي :

جدول رقم (2) يبين نتائج التوزيع التكراري حول التشخيص ووصف النظام الحالي

م	العبارات	كبيرة		متوسطة		ضعيفة	
	أعضاء هيئة التدريس	ت	٪	ت	٪	ت	٪
1	تتوفر لدى أعضاء هيئة التدريس الجوانب النظرية الخبرة العملية التي تساعد صقل مهارات الطلاب وزيادة فعالية التعليم المحاسبي	13	37.1	20	57.1	2	5.7
2	في معظم الأحيان يقوم عضو هيئة التدريس بربط المقررات بالواقع العملي وينمي القدرة على التحليل والتفكير ألانتقادي بصورة موضوعية	11	31.4	20	57.1	4	11.4
3	يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري من قبل الطلاب باعتبارهم متلقين لخدماتهم	7	20.0	18	51.4	10	28.6

م	العبارات	كبيرة		متوسطة		ضعيفة	
4	يعتمد عضو هيئة التدريس على الأساليب الحديثة في التدريس مثل العروض التقديمية وتطبيقات الحاسب اللوحي والهواتف المحمولة	9	25.7	14	40.0	12	34.3
5	يلتزم عضو هيئة التدريس بشرح المقرر الدراسي كاملاً دون إلغاء كما أنه قلما يتغيب عن المحاضرات ولا يتطرق لموضوعات جانبية لاتمت للمحاضرة أو تعليم المحاسبي بصلة	6	17.1	18	51.4	11	31.4
6	تقيس الامتحانات التي يضعها أعضاء هيئة التدريس قدرة الطلاب على فهم المقررات والبرامج المحاسبية وكيفية الاستفادة منها لا على حفظ المقررات وتفريغها في كراسات الإجابة	10	28.6	15	42.9	10	28.6
7	يقوم معظم أعضاء هيئة التدريس بتخصيص ساعات مكتبية للطلاب للإجابة على تساؤلاتهم واستفساراتهم	5	14.3	19	54.3	11	31.4
	مؤسسات التعليم المحاسبي						
1	يستشعر الطلاب الثقة في مؤسسة التعليم المحاسبي ومتانة وصلابة النظام الذي يتم إداراتها به بشكل يساعد الطلاب على توفير أوقاتهم	3	8.6	22	62.9	10	28.6
2	تنمي مؤسسة التعليم المحاسبي في الطلاب روح العمل الجماعي وتعقد شراكات وبرامج تدريبية مع شركات ومؤسسات العمل الميداني	4	11.4	19	54.3	12	34.3

م	العبارات	كبيرة		متوسطة		ضعيفة	
3	تساعد مؤسسة التعليم المحاسبي الطلاب في الحصول على فرص عمل مناسبة لهم وتجعل مصالح الطلاب ومستقبلهم أولوية بالنسبة لها	3	8.6	19	54.3	13	37.1
	المقررات والمناهج الدراسية						
1	تساعد المقررات المحاسبية على تأهيل الخريج للممارسة المهنية في الأعمال المعاصرة وتتناسب مع الممارسات المهنية في الواقع العملي	2	5.7	19	54.3	14	40.0
2	توجد زيادة في الجانب العملي الذي تتضمنه المقررات المحاسبية إلى جانب النظري وتتكامل المقررات المحاسبية بحيث لايوجد تكرار	1	2.9	19	54.3	15	42.9
3	يوجد اهتمام بتطوير المقررات العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس	2	5.7	17	48.6	16	45.7
4	جميع المقررات المحاسبية التي درستها ذات فائدة وتغني عن الحاجة لدورات تدريبية أساسية بعد التخرج وقبل البدء في العمل	1	2.9	16	45.7	18	51.4
5	الاعتماد على مرجع علمي واحد(كتاب عضو هيئة التدريس) وعدم الاعتماد على أكثر من مرجع يساهم بصورة ايجابية في فعالية التعليم المحاسبي	2	5.7	11	31.4	22	62.9

م	العبارات	كبيرة		متوسطة		ضعيفة	
	سوق العمل						
1	تنظم معظم الشركات والمؤسسات أحداثا وندوات تعريفية بالمهارات الأساسية اللازم توافرها في الخرجين حتى يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل	1	2.9	10	28.6	24	68.6
2	تقوم معظم الشركات والمؤسسات بتعيين حديثي التخرج وإكسابهم المهارات اللازمة لممارسة الاعمال ولا تشرط في معظم الأحيان توافر عدد محدد من سنوات الخبرة	1	2.9	8	22.9	26	74.3
3	**تنظر مؤسسات سوق العمل إلى الطلاب على أنهم ثروة بشرية جيدة يجب استغلالها وأنهم يمثلون رأس مال بشري يضمن لهم فرص التوسع وتنظر إليهم على أنهم غير مؤهلين للوظائف التي تحتاجها هذه المؤسسات**	1	2.9	13	37.1	21	60.0

يتضح من الجدول رقم (2) الخاص بنتائج التوزيع التكراري حول التشخيص ووصف النظام الحالي للتعليم المحاسبي بأن الإجابة على أسئلة الاستبانة الموجهة لمعرفة وصف النظام الحالي فتبين أن النتائج كانت للأسئلة الفرعية تشير إلى أن الإجابة كانت متوسطية باستثناء بعض الأسئلة كانت الإجابة ضعيفة وكانت هذه الإجابة تتمركز حول إجابات الأسئلة للمحور الفرعي (سوق العمل)حيث كان أكبر تكرار (26) بأعلى نسبة وهي (74.3 ٪) وهي إجابة السؤال (تقوم معظم الشركات والمؤسسات بتعيين حديثي التخرج وإكسابهم المهارات اللازمة لممارسة الإعمال ولا تشرط في معظم الأحيان توافر عدد محدد من سنوات الخبرة)

• مدخل الجودة الشاملة وأثره في تعليم المحاسبي :

جدول رقم (3) يبين نتائج التوزيع التكراري مدخل الجودة الشاملة وأثره في تعليم المحاسبي

م	العبارات	كبيرة		متوسطة		ضعيفة	
	أعضاء هيئة التدريس	ت	٪	ت	٪	ت	٪
1	تتوافر الخبرة العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس التي تؤدي إلى ثقل مهارات الطلاب وتنمية مهارات النقد والبناء والتحليل ألانتقادي الموضوعي	10	28.6	17	48.6	8	22.9
2	التزام عضو هيئة التدريس بمواعيد المحاضرات بالإضافة إلى اتباع طرق التدريس الحديثة من خلال العروض التقديمية والفيديوهات	8	22.9	17	48.6	10	28.6
3	وضع الامتحانات بشكل يقيس فهم الطلاب للمقررات الدراسية وكيفية الاستفادة منها في الواقع العملي (الإبداء)	7	20.0	17	48.6	11	31.4
4	وجود قنوات اتصال بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال مواقع أعضاء هيئة التدريس أو بعض صفحات التواصل الاجتماعي ينمي الجانب الإنساني والاجتماعي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	8	22.9	15	42.9	12	34.3

م	العبارات	كبيرة		متوسطة		ضعيفة	
	مؤسسات التعليم المحاسبي	ت	٪	ت	٪	ت	٪
1	قيام مؤسسة التعليم المحاسبي بتنمية روح العمل الجماعي والريادة وإعلاء مصالح الطلاب على أية مصالح أخرى	3	8.6	14	40.0	18	51.4
2	عقد شراكات وبرامج تدريبية مع الشركات والمؤسسات في الواقع العملي ووجود إدارة مختصة بتسويق الطلاب والخريجين لسوق العمل	2	5.7	11	31.4	22	62.9
3	توافر آلية لتلقي الشكاوى والاستجابة لها والرد عليها من قبل مؤسسة التعليم المحاسبي	4	11.4	12	34.3	19	54.3
	المقررات والمناهج الدراسية	ت	٪	ت	٪	ت	٪
1	تخفيض ما تحتويه المقررات الدراسية من جوانب نظرية وزيادة الجوانب العلمية بشكل مركز وربط المقررات الدراسية بحالات من الواقع العملي	4	11.4	13	37.1	18	51.4
2	تنويع مصادر التعليم مثل الاعتماد على أكثر من مرجع علمي يزيد معارف الطلاب فيما يتعلق بالمقرر الدراسي	5	14.3	12	34.3	18	51.4

م	العبارات	كبيرة		متوسطة		ضعيفة	
3	مراجعة المقررات والبرامج الدراسية بصورة دورية مع الطلاب والخريجين و أعضاء هيئة التدريس ومختصين من سوق العمل لتطويرها بصورة مستمرة	3	8.6	12	34.3	20	57.1
	سوق العمل	ت	٪	ت	٪	ت	٪
1	قيام منظمات سوق العمل بتنظيم ندوات تعريفية بالمهارات الأساسية اللازم توافرها في الخرجين للحصول على فرص وظيفية	1	2.9	7	20.0	27	77.1
2	قيام منظمات سوق العمل بتقديم دعم مادي للمؤسسات التعليمية لاستغلاله في تنمية مهارات الطلاب وحصولهم على الدورات التدريبية	1	2.9	6	17.1	28	80.0
3	قيام منظمات سوق العمل بتوفير فرص دورية للمؤسسات التعليمية	2	5.7	8	22.9	25	71.4

يتبين من الجدول رقم (3) الخاص بنتائج التوزيع التكراري حول مدخل الجودة الشاملة وأثره في تعليم المحاسبي بأن الإجابة على أسئلة الاستبانة الموجهة لمعرفة أثره الجودة الشاملة في تعليم المحاسبي فتبين أن النتائج كانت للأسئلة الفرعية تشير إلى أن الإجابة كانت متوسطية باستثناء بعض الأسئلة كانت الإجابة ضعيفة وكانت هذه الإجابة أعلى حول إجابات الأسئلة للمحور الفرعي(سوق العمل) حيث كان أكبر تكرار (28) بأعلى نسبة وهي (80.0 ٪) وهي إجابة السؤال (قيام منظمات سوق العمل بتقديم دعم مادي للمؤسسات التعليمية لاستغلاله في تنمية مهارات الطلاب وحصولهم على الدورات التدريبية) .

• **نتائج احتساب اتجاه الإجابات من خلال المتوسط الحسابي :**

الجدول رقم (4) يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري و الاتجاه السائد التشخيص ووصف النظام الحالي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد
	أعضاء هيئة التدريس	2.0041	0.51331	متوسط
1	تتوفر لدى أعضاء هيئة التدريس الجوانب النظرية الخبرة العملية التي تساعد ثقل مهارات الطلاب وزيادة فعالية التعليم المحاسبي	2.3143	0.58266	متوسط
2	في معظم الأحيان يقوم عضو هيئة التدريس بربط المقررات بالواقع العملي وينمي القدرة على التحليل والتفكير ألانتقادي بصورة موضوعية	2.2000	0.63246	متوسط
3	يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري من قبل الطلاب باعتبارهم متلقين لخدماتهم	1.9143	0.70174	متوسط
4	يعتمد عضو هيئة التدريس على الأساليب الحديثة في التدريس مثل العروض التقديمية وتطبيقات الحاسب اللوحي والهواتف المحمولة	1.9143	0.78108	متوسط
5	يلتزم عضو هيئة التدريس بشرح المقرر الدراسي كاملاً دون إلغاء كما أنه قلما بتغيب عن المحاضرات ولا يتطرق لموضوعات جانبية لاتمت للمحاضرة أو تعليم المحاسبي بصلة	1.8571	0.69209	متوسط
6	تقيس الامتحانات التي يضعها أعضاء هيئة التدريس قدرة الطلاب على فهم المقررات والبرامج المحاسبية وكيفية الاستفادة منها لا على حفظ المقررات وتفريغها في كراسات الإجابة	2.0000	0.76696	متوسط

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد
7	يقوم معظم أعضاء هيئة التدريس بتخصيص ساعات مكتبية للطلاب للإجابة على تساؤلاتهم واستفساراتهم	1.8286	0.66358	متوسط
	مؤسسات التعليم المحاسبي	1.7619	0.55761	متوسط
1	يستشعر الطلاب الثقة في مؤسسة التعليم المحاسبي ومتانة وصلابة النظام الذي يتم إداراتها به بشكل يساعد الطلاب على توفير أوقاتهم	1.8000	0.58410	متوسط
2	تنمي مؤسسة التعليم المحاسبي في الطلاب روح العمل الجماعي وتعقد شراكات وبرامج تدريبية مع شركات ومؤسسات العمل الميداني	1.7714	0.64561	متوسط
3	تساعد مؤسسة التعليم المحاسبي الطلاب في الحصول على فرص عمل مناسبة لهم وتجعل مصالح الطلاب ومستقبلهم أولوية بالنسبة لها	1.7143	0.62174	متوسط
	المقررات والمناهج الدراسية	1.5600	0.47726	ضعيفة
1	تساعد المقررات المحاسبية على تأهيل الخريج للممارسة المهنية في الأعمال المعاصرة وتتناسب مع الممارسات المهنية في الواقع العملي	1.6571	0.59125	ضعيفة
2	توجد زيادة في الجانب العملي الذي تتضمنه المقررات المحاسبية إلى جانب النظري وتتكامل المقررات المحاسبية بحيث لايوجد تكرار	1.6000	0.55307	ضعيفة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد
3	يوجد اهتمام بتطوير المقررات العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس	1.6000	0.60391	ضعيفة
4	جميع المقررات المحاسبية التي درستها ذات فائدة وتغني عن الحاجة لدورات تدريبية أساسية بعد التخرج وقبل البدء في العمل	1.5143	0.56211	ضعيفة
5	الاعتماد على مرجع علمي واحد (كتاب عضو هيئة التدريس) وعدم الاعتماد على أكثر من مرجع يساهم بصورة ايجابية في فعالية التعليم المحاسبي	1.4286	0.60807	ضعيفة
	سوق العمل	1.3524	0.47101	ضعيفة
1	تنظم معظم الشركات والمؤسسات أحداثا وندوات تعريفية بالمهارات الأساسية اللازم توافرها في الخريجين حتى يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل	1.3524	0.47101	ضعيفة
2	تقوم معظم الشركات والمؤسسات بتعيين حديثي التخرج وإكسابهم المهارات اللازمة لممارسة الاعمال ولا تشرط في معظم الأحيان توافر عدد محدد من سنوات الخبرة	1.3429	0.51856	ضعيفة
3	تنظر مؤسسات سوق العمل إلى الطلاب على أنهم ثروة بشرية جيدة يجب استغلالها وانهم يمثلون رأس مال بشري يضمن لهم فرص التوسع وتنظر إليهم على أنهم غير مؤهلين للوظائف التي تحتاجها هذه المؤسسات	1.4286	0.55761	ضعيفة
	النتيجة النهائية للمحور	1.6696	0.36923	متوسط

بعد دراسة النتائج بالجدول رقم (4) الخاص بتحليل الإجابة على الأسئلة الفرعية للاستبيان فوجدت النتيجة (متوسط) لأن كان المتوسط المرجح لجميع هذه النقاط هو في المجال (من1.667إلى2.333) وهذا ما يدل على متوسطية الوضع الحالي للتعليم المحاسبي ، وكان المتوسط الحسابي للمحور الفرعي أعضاء هيئة التدريس هو (2.0041) وهو يقع في الاتجاه (متوسط)، وكان المتوسط الحسابي للمحور الفرعي مؤسسة التعليم الجامعي هو (1.7619) وتأخذ نتيجة الاتجاه (متوسط) ، والمتوسط الحسابي للمحور الفرعي المقررات والبرامج الدراسية هو (1.5600) وهو بالاتجاه ضعيف ، وأخذ المحور سوق العمل متوسط حسابي (1.3524) وهو بالاتجاه ضعيف .

*مدخل الجودة الشاملة وأثره في تعليم المحاسبي :

الجدول رقم (5) يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه السائد مدخل الجودة الشاملة وأثره في تعليم المحاسبي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه السائد
	أعضاء هيئة التدريس	1.9429	0.64193	متوسط
1	توافر الخبرة العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس التي تؤدي إلى صقل مهارات الطلاب وتنمية مهارات النقد والبناء والتحليل ألانتقادي الموضوعي	2.0571	0.72529	متوسط
2	التزام عضو هيئة التدريس بمواعيد المحاضرات بالإضافة إلى اتباع طرق التدريس الحديثة من خلال العروض التقديمية والفيديوهات	1.9429	0.72529	متوسط
3	وضع الامتحانات بشكل يقيس فهم الطلاب للمقررات الدراسية وكيفية الاستفادة منها في الواقع العملي (الإبداء)	1.8857	0.71831	متوسط

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه السائد
4	وجود قنوات اتصال بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال مواقع أعضاء هيئة التدريس أو بعض صفحات التواصل الاجتماعي ينمي الجانب الإنساني والاجتماعي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	1.8857	0.75815	متوسط
	مؤسسات التعليم المحاسبي	1.5238	0.59566	ضعيفة
1	قيام مؤسسة التعليم المحاسبي بتنمية روح العمل الجماعي والريادة وإعلاء مصالح الطلاب على أية مصالح أخرى	1.5714	0.65466	ضعيفة
2	عقد شراكات وبرامج تدريبية مع الشركات والمؤسسات في الواقع العملي ووجود إدارة مختصة بتسويق الطلاب والخريجين لسوق العمل	1.4286	0.60807	ضعيفة
3	توافر آلية لتلقي الشكاوى والاستجابة لها والرد عليها من قبل مؤسسة التعليم المحاسبي	1.5714	0.69814	ضعيفة
	المقررات والمناهج الدراسية	1.5810	0.64343	ضعيفة
1	تخفيض ما تحتويه المقررات الدراسية من جوانب نظرية وزيادة الجوانب العلمية بشكل مركز وربط المقررات الدراسية بحالات من الواقع العملي	1.6000	0.69452	ضعيفة
2	تنويع مصادر التعليم مثل الاعتماد على أكثر من مرجع علمي يزيد معارف الطلاب فيما يتعلق بالمقرر الدراسي	1.6286	0.73106	ضعيفة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه السائد
3	مراجعة المقررات والبرامج الدراسية بصورة دورية مع الطلاب والخريجين و أعضاء هيئة التدريس ومختصين من سوق العمل لتطويرها بصورة مستمرة	1.5143	0.65849	ضعيفة
	سوق العمل	1.2762	0.50801	ضعيفة
1	قيام منظمات سوق العمل بتنظيم ندوات تعريفية بالمهارات الأساسية اللازم توافرها في الخريجين للحصول على فرص وظيفية	1.2571	0.50543	ضعيفة
2	قيام منظمات سوق العمل بتقديم دعم مادي للمؤسسات التعليمية لاستغلاله في تنمية مهارات الطلاب وحصولهم على الدورات التدريبية	1.2286	0.49024	ضعيفة
3	قيام منظمات سوق العمل بتوفير فرص دورية للمؤسسات التعليمية	1.3429	0.59125	ضعيفة
	النتيجة النهائية للمحور	1.5810	0.44799	ضعيفة

بعد دراسة النتائج بالجدول رقم (5) الخاص بتحليل الإجابة على الأسئلة الفرعية للاستبيان فوجدت النتيجة (ضعيفة) لأنه كان المتوسط المرجح لجميع هذه النقاط هو في المجال (من1إلى1.666) وهذا ما يدل على ضعف مدخل الجودة الشاملة وأثره في التعليم المحاسبي، وكان المتوسط الحسابي للمحور الفرعي أعضاء هيئة التدريس هو(1.9429) وهو يقع في الاتجاه (متوسط)، وكان المتوسط الحسابي للمحور الفرعي مؤسسة التعليم الجامعي هو (1.5238) وتأخذ نتيجة الاتجاه (ضعيفة) ، والمتوسط الحسابي للمحور الفرعي المقررات والبرامج الدراسية هو (1.5810) وهو بالاتجاه (ضعيف)، وكانت نتيجة المحور سوق العمل متوسط حسابي (1.2762) وهو بالاتجاه (ضعيف) .

• **فرضيات الدراسة.**

الفرضية الأولى:

1) فرض العدم (الفرضية الصفرية) H_0: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول مدى فاعلية التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للطلاب بجامعة طرابلس

2) الفرض البديل H_A : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول مدي فاعلية التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للطلاب بجامعة طرابلس .

جدول رقم (6)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التشخيص ووصف النظام الحالي	35	1.6696	.36923٠	.06241٠

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
التشخيص ووصف النظام الحالي	-5.294	34	.0000	0.33041-	0.4572-	0.2036-

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي للمحور هو(1.669) وهو أقل من المتوسط الفرضي بقيمة (0.33041) ، وقيمة اختبار (T) للفرق بين متوسط المحور والمتوسط الفرضي هي (5.294)، وقيمة P (المعنوية (Sig. (2-tailed) المتحصل عليها هي (0.000) وهي أقل من (0.05) وهو فرق جوهري (معنوي) عليه

يتم رفض الفرض العدم و قبول الفرض البديل الذي ينص على أنه (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول مدي فاعلية التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للطلاب بجامعة طرابلس) .

الفرضية الثاني:

1) فرض العدم (الفرضية الصفرية) H_0: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول إمكانية تطوير التعليم المحاسبي باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للطلاب بجامعة طرابلس.

2) الفرض البديل H_A: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول إمكانية تطوير التعليم المحاسبي باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للطلاب بجامعة طرابلس.

جدول رقم (7)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدخل الجودة الشاملة وأثره في تعليم المحاسبي	35	1.5810	.447990	.075720

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدخل الجودة الشاملة وأثره في تعليم المحاسبي	-5.534	34	.0000	-0.41905	-0.5729	-0.2652

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي للمحور هو(1.5810) وهو

أقل من المتوسط الفرضي بقيمة (0.41905)، وقيمة اختبار (T) للفرق بين متوسط المحور والمتوسط الفرضي هي (5.534) ، وقيمة P (المعنوية (Sig. (2-tailed) المتحصل عليها هي (0.000) وهي أقل من (0.05) وهو فرق جوهري (معنوي) عليه يتم رفض الفرض العدم و قبول الفرض البديل الذي ينص على أن (يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول إمكانية تطوير التعليم المحاسبي باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للطلاب بجامعة طرابلس) .

الفرضية الثالثة:

1) فرض العدم (الفرضية الصفرية) H_0: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول مدى فاعلية التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.

2)) الفرض البديل H_A: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول مدى فاعلية التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.

جدول رقم (8)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أعضاء هيئة التدريس	35	2.0041	.513310	.086770

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أعضاء هيئة التدريس	.0470	34	.9630	.004080	0.1722-	.18040

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي للمحور هو(1.5810) وهو أقل من المتوسط الفرضي بقيمة (0.00408)، وقيمة اختبار (T) للفرق بين متوسط المحور والمتوسط الفرضي هي (0.047) ، وقيمة P (المعنوية (Sig. (2-tailed) المتحصل عليها هي (0.963) وهي أكبر من (0.05) وهو فرق غير جوهري (معنوي) عليه يتم رفض الفرض البديل و قبول الفرض العدم الذي ينص على أنه (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الاستقصاء واتجاهاتهم حول مدى فاعلية التعليم المحاسبي الجامعي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس) .

· النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :-

من خلال نتائج التحليل لبيانات الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى النتائج نوردها في الآتي:

1) متوسطية الخبرة العملية لدى أعضاء هيئة التدريس في صقل الطلاب وزيادة فاعلية التعليم المحاسبي .

2) متوسطية ربط المقررات الدراسية بالواقع العملي لتنمية القدرة على التحليل والتفكير ألانتقادي بصورة موضوعية

3) قلة اعتماد عضو هيئة التدريس على الأساليب الحديثة في الدروس مثل العروض التقدمية وتطبيقات الحاسب اللوحي .

4) متوسطية الثقة التي يستشعر بها الطلاب في مؤسسة التعليم المحاسبي .

5) قلة اهتمام مؤسسة التعليم المحاسبي في تنمية روح العمل بطلابها وعدم توفير فرص التدريب الميداني مع الشركات والمؤسسات المتخصصة .

6) ضعف المقررات والمناهج الدراسية من حيث تناسبها مع الممارسات المهنية في الواقع العملي .

7) عدم الاعتماد على أكثر من مرجع علمي يسبب في عدم المساهمة الإيجابية في فعالية التعليم المحاسبي .

8) ضعف سوق العمل بسبب عدم اهتمام الشركات والمؤسسات داخل الدولة بالثروة الطلابية من خريجي التعليم المحاسبي .

9) ضعف إدخال طرق التعليم الحديثة المتزامنة مع الجودة العلمية .

ثانياً : التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نستنبط النتائج الآتية:

1) إلمام أعضاء هيئة التدريس بطرق التدريس الحديثة لتوصيل المعلومة للطلاب .

2) العمل على تطوير المقررات الدراسية بالواقع العملي لتعليم المحاسبي .

3) تطوير طرق التعليم المحاسبي وفق الطرق الحديثة بما يتناسب مع سوق العمل .

4) يجب زيادة اهتمام مؤسسات التعليم المحاسبي بطلابها وتوثيق العلاقات بينها وبين مؤسسات وشركات الدولة لتطوير الطالب المحاسبي وتدريبه .

5) تنويع وتوفير المراجع العلمية ذات العلاقة المباشرة بالتعليم المحاسبي والمجال الخدمي .

6) تشجيع سوق العمل لتوفير فرص التدريب لطلاب التعليم المحاسبي وتوفير فرص العمل للخريجين باعتبارهم ثروة وطنية .

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. إسماعيل، طارق حسنين (2011). رؤية حول تطوير التعليم والتأهيل المحاسبي في ظل المتغيرات العالمية. ورقة علمية مقدمة للملتقى الثالث للمحاسبين القانونيين قطر. الدوحة.

2. رزق، نادية عزيز شحاتة (2017). إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي بمدارس التعليم الفني مصر. رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ.

3. جمعة، فاطمة علي (2010). تقييم أعضاء هيئة التدريس لمشروع الجودة الشاملة بالجامعات المصرية: دراسة حالة. مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد السابع عشر، العدد(62).

4. جريس، ادوارد (2003). مستقبل التعليم المحاسبي في العالم العربي، نشرة المجتمع العربي للمحاسبين القانونين.

5. المليجي، فؤاد السيد (2016). معاير المحاسبة المالية : الأساس النظري والتطبيق المحاسبي. دار التعليم الجامعي ، القاهرة.

6. السقا، زياد هاشم (2006). واقع التعليم المحاسبي في العراق ومتطلبات تطويره. مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد (66).

7. عيسي، سمير كامل (2010). **نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

8. القواسمي، حاتم؛ وخداش، حسام الدين (2015). توافق مخرجات التعليم المحاسبي مع متطلبات الممارسة المهنية وفق حاجات السوق والمعايير الدولية للتعليم. بحث مقدم للملتقي السنوي التاسع لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

9. دنون، آلاء؛ الجليلي، مقداد (2010). استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية مرحلة البكالوريوس في العراق. مجلة تنمية الرافدين، العدد (99).

10. بن صالح ، عبدالله سليمان (2014) . تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ،المؤتمر العربي السنوي الأول "واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح" ، بغداد، العراق ، 16.

11. محمود ، أسامة عبد اللطيف ، واخرون (2015) . دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الاخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق: دراسة تطبيقية على الجامعات الاردنية

المراجع الأجنبية.

1. Crawforda, L., Helliar, c., & Monka, e. (2014). International Accounting education standards board: organizational legitimacy within the field of professional accountancy education. Accounting forum, (38), 6789-.
2. Elassy, N. (2015). The concepts of quality, quality assurance and quality enhancement. Quality assurance in Education, 23 (3), 250261-.
3. Galdos, m. B. ayesta, M. B., Rodregioz, A. C., mijangos, J. J., & Larrauri, J. O. (2012). What do Teachers think about quality in the Spanish UNIVERSITY? Quality Assurance in Education, 20(2), 91109-.

4. Huong T. P. &Louise S. (2016). Perceptions of Higher education Quality at three universities in Vietnam.Quality Assurance in Education, 24(3), 369393-.

5. Jackling, B., Cooper, B., & Dellaportas, S. (2007).Professional accounting bodies' Perceptions of ethical issues, causes of ethical failure and ethics education managerial auditing Journal, 22(9), 928944-.

6. Law, D. C. (2010). Quality assurance in post-secondary education some common approaches. Quality Assurance in education, 18 (1), 6477-.

7. Lesley, S, Kerry-Lee G (2016). The use of social media platforms in a fist year accounting course an exploratory study. MedicareAccountancy Research, 24 (3), 318340-.

8. Mok, k. H. And Neubauer, D. (2015). HIGHER Education governancein crisis: a critical reflection on the massification of higher education graduate employment and social mobility. Journal of Education and work, 29 (1), 112-.

9. Mosahab, R., Mahamad, O., & Ramayah, T. (2010). Compaison of Service Quality Gaps among Teachers and Students as internal end external customers. International journal of marketing studies, 2(2).1320-.

10. Myring, M., Bott, J. P., &Edwards, R. (2014). New Approaches to online Accounting Education. The CPA journal, 6672-.

11. Ramirez, G.B. & Berger, J.B. (2014). Rankings, accreditation, and the international quest for quality: organizing an approach to value in higher education. Quality Assurance in Education, 22(1), 88104-.

12. Sahney, S. (2016). Use of multiple methodologies for developing a customer-oriented model of Total quality management in higher education. International Journal of Educational Management, 30(3), 326353-.

13. Shriberg, M. (2002). Institutional assessment tools for sustainability in higher education: strengths, weaknesses, and implications for practice and theory. Higher education policy, 15 (2). 153167-.

14. Shin, J (2015). Mass higher education and its challenges for rapidly growing east Asian higher education. In mass higher education development in East Asia (PP. 13-). Springer international publishing.

15. Sutton, T. P., & Bergerson, P. j. (2001). Faculty compensation Systems: impact on the quality of higher Education. ASHE-ERIC higher Education Report,

volume 28, number2. Jossey-bass Higher and adult Education series. Jossey-Bass Publishers, Inc., 350sansome street, san Francisco, CA941041342-.

16. Watty, K., Jackson, m., & Yu, X. (2010). Students approaches to assessment in accounting education: The unique student perspective. Accounting Education: an international journal, 19 (3), 219234-.
17. Pratama, A. (2015). Birding the gap between academicians and practitioners on accounting competencies: an analysis of international education standard (ies) implementation on Indonesia's accounting education. 2nd global conference on business and social science, Bali, Indonesia. Procardia-social and behavioral science, 1926-.
18. Pandi, A. P., Rao, U. S., & Jeyathilagar, D. (2009). A study on intergrated total quality management practices in technical institutional Administration, 1(1), 1730-.
19. Blankmur, D. (2004). Issues in higher education quality assurance. Journal of Public Administration, (2), 105116-.
20. Peter, H. J., & Harold, T. G. (1999). Towards and enterprise culture: will the quality assurance agency help of hinder?. HIGHER Education Review, 32(1), 24.
21. Ostergren, K., & Bielfeldt, U. (2005). The transformation of organizational id entities: interpretations of policies concerning the quality of teaching and learning in Norwegian higher education.
22. IFAC Education Committee, IES2 (2010, October). Content of professional Accounting Education Programs.
23. Mcpeak, D., Pincus, K. V., & Sundem, G. L. (2012). The international Accounting education Standards board: influencing global accounting education. Issues in Accounting Education, 27(3), 743750-.

Using the comprehensive quality portal to assess the effectiveness of accounting education in the light of international standards to meet the needs of the Libyan labour market.

■ Dr. Khairi Mohammed Ibrahim* ■ Dr. Mabruka Ahderi Mizugy **■ Mr. Mariam Al Mahdi Mohamed ***

Abstract: -

This study aimed to evaluate the using of comprehensive quality portal to assess the effectiveness of accounting education in the light of international standards to meet the needs of the Libyan labour market .

To achieve the objectives of the study, questionnaires tool were designed and distributed to the study sample represented by a group of academic staff in the university.

The study revealed that, faculty members had no enough experience about modern educational methods. This study also, that the curriculums should be developed to meet the needs of Libyan labour market.

- Faculty member of the Department of Accounting-Faculty of Economics and Political science-University of Tripoli*

-Faculty member of the Department of Accounting-Faculty of Economics and Political science-University of Tripoli**

-Faculty member of the Department of Accounting-Faculty of Economics and Political science-University of Tripoli***

أثر الرفع المالي العائد على الاستثمار

دراسة تحليلية عن الشركات العقارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من (2007م – 2016م)

■ أ. أبوبكر عبد اللطيف مختار* ■ أ. عادل عامر الصادق**

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى دراسة الأثر والعلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار وذلك بالتطبيق على الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان، وقد امتدت فترة الدراسة من (2007م – 2016م) وكان حجم العينة 32 شركة عقارية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان الخاضعة للدراسة خلال الفترة حيث إن 40.5 ٪ من التغير في العائد على الاستثمار يعود إلى التغيير نسبة الرفع المالي، وأوصت الدراسة بأنه على المؤسسات عند اتخاذ القرارات التمويلية التركيز على التركيبة المثلى للهيكل التمويلي وأثره على قيمتها السوقية على الشركات والاعتماد على التمويل المقترض عند ارتفاع حجم الايرادات وذلك لأن الاعتماد على التمويل المقترض عندها يعظم من العائد إضافة للعمل على زيادة هامش صافي الدخل عن طريق تخفيض التكاليف بالنسبة للإيرادات مما يؤدي لارتفاع معدل العائد على الاستثمار.

مصطلحات الدراسة : الرفع المالي – العائد على الاستثمار- هامش صافي الربح – الربح التشغيلي – معدل دوران الأصول.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

تمهيد :

تعد دراسة تحليل الهيكل المالي بشقيه (المديونية، حقوق الملكية) وعلاقته بالعائد على الاستثمار في المؤسسات من الموضوعات الأكثر تعقيداً، كونها تفرض على المدير المالي للمؤسسة التعامل معها بحذر ودقة، وذلك بسبب تعدد أهداف وطرق حسابها، والتي يتوقف عليها العديد من القرارات الاستثمارية التي تتعلق بقياس جودة وفعالية مصادر التمويل وعائد المشروعات الاستثمارية، بالإضافة إلى حالة عدم التأكد، بمختلف مصادر التمويل المتاحة، قد لا تعطي بالضرورة عوائد مؤكدة، في مواعيد محددة .

وهذا يتطلب من المدير المالي المفاضلة واختيار الهيكل المالي الأمثل والأنسب للمؤسسة، والذي ستعتمد عليه المؤسسة في تمويل أصولها، وتتوقف المنفعة الممكن تحقيقها على مقدار العائد المستثمر، إلا أن تكلفة رأس المال تختلف باختلاف مصادر التمويل المتاحة للشركة التي تسعى إلى اختيار المصادر التي تحقق لها أقل تكلفة ممكنة على أن تكون هذه المصادر أيضاً مناسبة لاحتياجاتها المالية.

مشكلة الدراسة :

يعتمد المدير المالي في اختيار الهيكل المالي الأمثل والأنسب للمؤسسة، على مصادر التمويل الخارجية من جهة والتي عادة ما يقاس وزنها النسبي في الهيكل المالي للمؤسسة بما يعرف بنسبة الرفع المالي، ومصادر التمويل الداخلية والتي عادة يقاس وزنها النسبي في الهيكل المالي للمؤسسة بما يعرف بنسب الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التوازنية بين العائد على الاستثمار والمخاطر الناجمين عن الهيكل المالي المستهدف، أي تكون المخاطر الناجمة عن استخدام مصدر التمويل منخفضة التكاليف، ومتوازنة مع العائد الذي يحققه، والمتمثل في تعظيم الربحية وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.

وباعتبار أن النشاط العقاري محركاً للنمو الاقتصادي لكونه قاطرة للعديد من الصناعات والأنشطة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن الشركات العقارية تتنوع

في طريقة استخدام مصادر التمويل عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويلجأ بعضها بشكل رئيسي إلى مصادر التمويل الخارجية وبعضها يلجأ إلى مصادر التمويل الداخلية، الأمر الذي يجعل هذه الشركات مطالبة بتبني استراتيجية فعالة وملاءمة لتجاوز هذا الاختلاف، والبحث عن وسائل لتعظيم العائد وزيادة ثروة الملاك من خلال اختيار الأسلوب الأمثل في التمويل الذي يعمل تقليل تكلفة رأس المال في الشركة إلى الحد الأدنى .

وبتساؤل يمكن حصر مشكلة الدراسة في :

ما أثر الرفع المالي على العائد على الاستثمار ؟

الدراسات السابقة :

1 . دراسة (Saleem & Etal ، 2013) " أثر الرفع المالي والتشغيلي على الربحية "

تناولت الدراسة أثر الرفع المالي والتشغيلي على الربحية (العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار والعائد على الاصول) لقطاع النفط والغار في منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) وفهم وتحليل أثر الرفع على شركات النفط والغاز المختارة في دول جنوب آسيا (سيريلانكا، وبوهتان، والهند، والمالديف، ونيبال، وباكستان، وبنغلادش، وافغانستان) ،حيث استخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري والالتواء (skewness) لفهم توزيع البيانات وكذلك تم استخدام تحليل الارتباط واختبار الأهمية وتحليل التباين (ANOVA) كما استخدمت بعض النسب المالية لحساب الرفع المالي والتشغيلي، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية لشركات عينة الدراسة للفترة ما بين 2001-2010 . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات اهمية إحصائية بين درجة الرفع المالي (DFL) والرفع التشغيلي (DOL) وبين الربحية (العائد على الملكية ROE ، والعائد على الاستثمار ROI، والعائد على الاصول ROA)، وتأثير الرفع يكون إيجابيا عندما تكون المكاسب للشركة أكبر من المبالغ المالية الثابتة التي يتعين دفعها للمقرضين والمؤسسات المالية الأخرى.

2. دراسة (صافي وموسى، 2006) « **الرافعة المالية وأثرها في نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة ودرجة المخاطرة** »

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الرفع المالي في كل من المخاطرة والربحية وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية، وقد امتدت فترة الدراسة من 1999 – 2006 وكان حجم العينة 31 شركة صناعية، وأشارت نتائج البحث إلى أن درجة الرفع المالي ذات دلالة معنوية حيث فسرت 33.2 ٪ من التغيرات التي تحصل في المخاطرة الكلية للشركات، بالمقابل فإن نسبة الدين إلى حقوق الملكية فسرت 16.2 ٪ وليست ذات دلالة معنوية، إلا أن الرفع المالي ونسبة الدين إلى حقوق الملكية ذو دلالة معنوية في المخاطر النظامية للشركات، كما وأشارت نتائج البحث إلى أن الرفع المالي ونسبة الدين إلى حقوق الملكية يؤثران في نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة وأن 40.1 ٪ - 53 ٪ من التغيرات في نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة تعزى للرفع المالي.

3. دراسة (الأغا، 2005) « **أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار** »

سعت هذه الدراسة لتقييم العلاقة بين الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، حيث شملت عينة متكونة من 15 شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق فلسطين المالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الاعتماد على مصادر التمويل (الممتلكة والمقترضة) وتكلفة هذه المصادر، كما توصلت لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الاستثمار،

4. دراسة (الأغبري، 2002) « **أثر الرافعة المالية على الأداء المالي لشركات الصناعات الغذائية اليمنية** »

سعت هذه الدراسة لمعرفة أثر الرافعة المالية على الأداء المالي للشركات الصناعية الغذائية اليمنية، وتناولت عينة مكونة من (10) شركات وتم اختبار الفرضيات على

الشركات العشر كل على حدة وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للرافعة المالية على معدل العائد على الاستثمار لشركات الصناعات الغذائية اليمنية وبدوره على قيمة المنشآت.

5. دراسة (النويران، 2002) «أثر استخدام الرفع المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على العائد على حقوق الملكية والمخاطر النظامية»

تناولت الدراسة موضوع دور الرفع المالي في تحسين العائد على حقوق الملكية وعلى زيادة المخاطر النظامية، حيث شملت عينة الدراسة 37 شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الرافعة المالية والمخاطر النظامية، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين الرافعة المالية والعائد على حقوق المساهمين في الشركات المساهمة العامة التي تناولتها الدراسة.

6. دراسة (السبيعي، 2002) «تقييم طبيعة العلاقة بين عناصر الهيكل المالي (نسبة الرفع المالي) والعائد على الاستثمار»

وجاءت الدراسة لتقييم طبيعة العلاقة بين عناصر الهيكل المالي ممثلا بنسبة الرفع المالي من جهة والعائد على الاستثمار من جهة أخرى، وذلك على مستوى كل قطاع من القطاعات الرئيسة الثلاثة للاقتصاد الكويتي (المالي، والصناعي، والخدمي)، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختبار عينة مكونة من 54 شركة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك على مدار الفترة الزمنية 2009-2011. واستخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية، كالوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار تحليل الانحدار البسيط ، واختبار التباين (ANOVA)، واختبار شافيه (Scheffee)، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي ونسبة العائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة ضمن القطاعات الثلاثة، ولكن بالنسبة لكل قطاع على حدة كانت العلاقة الأقوى بين المتغيرين للقطاع الصناعي يليه القطاع الخدمي ثم القطاع المالي.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي :

1. تحليل التقارير والقوائم المالية للشركات العقارية.
2. تقييم طبيعة عناصر الهيكل المالي للشركات العقارية .
3. تحليل العائد على الاستثمار للشركات العقارية.
4. دراسة الأثر والعلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار.

أهمية الدراسة :

بالإضافة إلى كونها معلومة لإثراء الأدبيات المتعلقة بموضوع الرفع المالي والعائد على الاستثمار تسعى هذه الدراسة إلى دراسة أثر نسبة الرفع المالي على العائد على الاستثمار، وعليه تستمد الدراسة أهميتها كونها دراسة تحليلية وتطبيقية، وذلك من خلال معرفة الفروقات الاحصائية (إن وجدت) من النتائج المحققة والتعرف على أهم عناصر هيكل رأس المال في الشركات العقارية بالشركات المدرجة ببورصة عمان والاستفادة منها في البيئة الليبية، خاصة أن السوق العقارية ومشاريع البنية التحتية لا زالت في مراحلها الأولى وهو ما يجعل من المستثمرين في ليبيا يعولون على تعظيم العائد على الاستثمار، كما يمكن متخذي القرارات المالية من معرفة نقاط القوة والضعف في الأداء المالي .

فرضية الدراسة :

تم صياغة فرضية الدراسة بالصيغة الآتية :

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي على العائد على الاستثمار في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان.

H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي على العائد على الاستثمار في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان.

نموذج الدراسة :

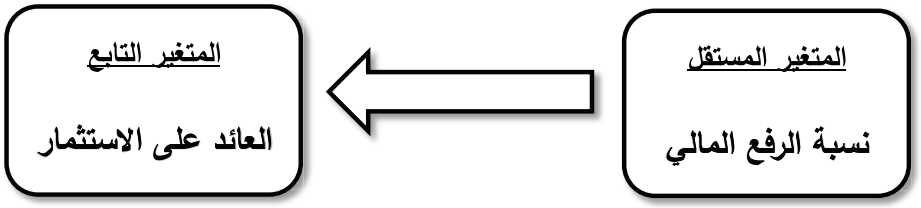

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} \quad (\text{حداد ، 2002، ص157})$$

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{مجموع الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \quad (\text{Ross, et al, 2003, P66})$$

منهجية الدراسة :

1. **المنهج العلمي المتبع :** اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال الانطلاق من الفروض النظرية، وذلك بالاطلاع على الكُتب والدوريات والدراسات السّابقة حول موضوع الدراسة، كما اعتمدت على منهج الوصف والتحليل وذلك باستخدام معادلات الانحدار في دراسة أثر الرفع المالي على العائد على الاستثمار، عن طريق برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لاختبار فرضية الدراسة.
2. **مجتمع الدراسة :** يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان.
3. **عينة الدراسة :** تتمثل عينة الدراسة في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان، والتي تتوافق مع شروط الدراسة.
4. **أدوات تجميع البيانات :** تعتمد الدراسة على ما تناولته الدراسات السابقة والأدبيات المالية والاقتصادية من الكتب والدوريات المتعلقة بالدراسة وجمع البيانات وتبويبها من التقارير المالية المنشورة بالموقع الإلكتروني لبورصة عمان .WWW.ASE.COM.JO

5. **أدوات تحليل البيانات :** تعتمد الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لإجراء الاختبارات الإحصائية عن طريق استخدام معادلات الانحدار لدراسة أثر الرفع المالي على العائد على الاستثمار.

$$ROI = \hat{\alpha}_i + \hat{\beta}_i (D/E) + ei$$

حيث أن :

ROI = **العائد على الاستثمار.**

αi = **معامل الثبات.**

D/E (DEBT/EQUITE) = **نسبة الرفع المالي.**

βi = **معامل الحساسية.**

ei = **الخطأ المعياري.**

حدود الدراسة :

1. **الحدود الموضوعية :** تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر الرفع المالي على العائد على الاستثمار.
2. **الحدود المكانية :** الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان.
3. **الحدود الزمنية :** 2007م وحتى 2016م.

مفهوم الرفع المالي :

يشير (علي، 2014م، ص238) بأن الرافعة المالية أو التمويلية تمثل توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها مقابل تكاليف ثابتة على أمل زيادة العائد للمالكين (أصحاب الأسهم العادية)، وأوضح (النعيمي والتميمي، 2009م، ص419) بأنها تمثل الاستخدام المحتمل للكلف المالية الثابتة من أجل تعظيم التغيرات التي تحصل في الأرباح التشغيلية في حصة السهم من الربح.

كما أكد (شلاش وآخرون، ص2008م، ص56) بأن الرفع المالي يتحقق منه عائد وقد يكون أكبر من تكلفة الاقتراض أو مساوياً له أو أقل منه ما يميز حالات الرفع المالي الأساسية كالتالي:

الرفع المالي الجيد : أشار (السبيعي، 2012م، ص14) بأنه الحالة التي يتحقق فيها عائد من أموال الاقتراض أكبر من تكلفة الاقتراض، مما يترتب عليه ارتفاع العائد للملاك وزيادة نسبة العائد على الملكية.

الرفع المالي المتوسط : وأوضح (السبيعي، نفس المصدر السابق، ص15) أنه عندما يتحقق عائد من أموال الاقتراض مساوياً لتكلفة الاقتراض، مما يترتب عليه إحداث أي تغير في العائد على الملاك وبقاء نسبة العائد على الملكية كما هي دون تغير.

مميزات الرفع المالي :

أكد (ناصر الدين، 2011م، ص19) بأنه في حالة الرفع المالي هناك فرصة لتحسين الربحية عن طريق الديون بكلفة ثابتة نسبياً وتشغيل هذه الديون في عمليات الشركة تحقق عائداً أفضل من كلفة الديون بافتراض قدرة الشركة على تحقيق ذلك ، وتمت الإشارة من (عقل، 2000م، ص369) إلى أن الرفع المالي يتحقق إذا ما تم في ظل عائد على الأصول أعلى من كلفة الاقتراض وتتمثل المميزات في الآتي :

1. تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض وعائد الاستثمار.
2. المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لا صوت لهم في الادارة.
3. عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة.
4. الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة.
5. في فترات التضخم يتم الاقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية واعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل.
6. الاقتراض بحكمة يمكن المؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهذا هي بحاجة إليه دائماً خاصة عندما تحتاج إلى المزيد من الاقتراض.

مفهوم العائد على الاستثمار :

تأتي الأموال المستخدمة في شراء الأصول من الأسواق المالية، لذا يتوجب على المؤسسات أن تحصل على أموال دفع العوائد التي تحددها تلك الأسواق لقاء استخدامه لتلك الأموال، والمؤسسات تحصل على العوائد من الفوائض التشغيلية المتحققة من الاستخدام الكفء لأصولها لذلك تمثل نسبة الفوائض إلى قيمة الأصول مقياساً للعائد على الاستثمار، فإن كان العائد مساوياً لتكلفة الأموال أو أكبر منها فهذا يعني أن الشركة ستستمر، أما إذا كان ذلك العائد أقل من تكلفة الأموال على المدى البعيد فهذا يعني أن مستقبل الشركة غير مبشر.

وأوضح (السبيعي، مصدر سبق ذكره، ص14) بأن العائد على الاستثمار من أشهر الأدوات المالية المستخدمة في تقييم التقييم المالي والاستثماري فهو يمثل النسبة بين الأموال المكتسبة (الأرباح أو الخسائر) والأموال المستثمرة (رأس المال النقدي أو الأصول)، والعائد على الاستثمار ليس محدداً بمدة زمنية لكن غالباً ما يستخدم لقياس العائد خلال سنة مالية ويسمى في هذه الحالة العائد السنوي على الاستثمار.

وعرف (الزبيدي، 2014م، ص 231) العائد على الاستثمار بأنه نسبة الأرباح المتحققة من الاستثمار أو المحفز والمكافئ لكل استثمار يقوم به المستثمر، ومقياس الأداء التشغيلي للمنشأة.

وأشار (هندي، 2010م، ص133) بأن معدل العائد على الاستثمار يستخدم كمقياس للحكم على كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة، ويطلق على هذا الأسلوب في التحليل بأسلوب نظام ديبون ويتلخص في إدماج حافة صافي الربح مع معدل دوران الأصول في معادلة واحدة وذلك على أساس أن ربحية المؤسسة تتوقف أساساً على عنصرين هما : كفاءة الأصول في توليد المبيعات (معدل دوران الأصول)، ومعدل ربحية المبيعات (هامش صافي الربح).

العلاقة بين الرفع المالي ومعدل العائد على الاستثمار:

من خلال التركيز على مميزات الرفع المالي والذي اؤكد احداها على أن الرفع المالي يعمل على تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض وعائد الاستثمار فإن الرفع المالي يوثر على العائد على الاستثمار ايجابياً إذا نجح المدير المالي في المؤسسة في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن معدل الفائدة المدفوعة عليها، وأوضح (مطر 2005م، ص255) بأن الرفع المالي يكون في صالح الشركة إذا كان (معدل العائد على الاستثمار أكبر الفائدة) أي إذا كان معدل العائد على الاستثمار أكبر من معدل الفائدة، أما إذا كان (معدل العائد على الاستثمار أصغر الفائدة) أي إذا كان معدل العائد على الاستثمار أقل من معدل الفائدة فإن الرفع المالي سوف لن يكون في صالح الشركة.

خطوات الحصول على متغيرات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على التقارير المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة المدرجة ببورصة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم حساب كلا من نسبة الرفع المالي المتغير المستقل للدراسة ومعدل العائد على الاستثمار المتغير التابع كما يلي :

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{مجموع الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تحليل واختبار فرضية الدراسة :

تمثلت فرضية الدراسة في :

الفرضية الصفرية:

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان.

الفرضية البديلة:

H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان.

لاختبار الفرضية وحيث إن كِلا المتغيرين المستقل والتابع متغيرات كمية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson›s Coefficient ، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث إن المتغير المستقل هو نسبة الرفع المالي والمتغير التابع العائد على الاستثمار وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (1) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين b

Std . error of the Estimate	Adjusted R^2	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
0.1500	0.331	0.405	0.637 [a]

a. Predictors: (Constant)، نسبة الرفع المالي (المتغير المستقل)

b. Dependent Variable: معدل العائد على الاستثمار (المتغير التابع)

جدول(2) تحليل التباين ANOVA a

Sig	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model
0.048b	5.452	0.123	1	0.123	Regression
		0.023	8	0.180	Residual
			9	0.303	Total

a. **Dependent Variable:** معدل العائد على الاستثمار (المتغير التابع)

b. **Predictors: (Constant)**، نسبة الرفع المالي (المتغير المستقل)

جدول(3) Coefficients a

تأثير الرفع المالي والعائد على الاستثمار

Model	Unstandardized Coeffcients		Standardi zed Coeffcients	t	Sig 0.000
	B	Std.Error	Beta		
Constant	0.343	.144		2.390	0.044
الرفع المالي	-0.922	.395	-0.637	-2.335	0.048

(التابع المتغير) الاستثمار على العائد معدل : Dependent Variable a

تبين من خلال الجداول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين نسب الرفع المالي والعائد على الاستثمار0.637 وهي علاقة طردية موجبة، كما بلغ معامل التحديد 0.405 مما يعني أن 40.5 ٪ من التغير في العائد على الاستثمار يعود إلى التغيير نسبة الرفع المالي.

ومن خلال جدول تحليل التباين رقم (34) تبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 5.452 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة 5.32 ، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.048 وهو أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها:

H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان.

ويشير الجدول رقم (3) إلى معادلة الانحدار الخطي بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار كما يلي:

$$y = 0.343 - 0.922x$$

حيث إن :

العائد على الاستثمار (المتغير التابع)Y =

X= الرفع المالي (المتغير المستقل)

وتمثل هذه المعادلة أثر الرفع المالي على العائد على الاستثمار بواسطة المعامل (β) وقيمتا 0.922 -.

نتائج الدراسة :

1. اعتماد الشركات الخاضعة للدراسة خلال الفترة على التمويل بحقوق الملكية أكثر من اعتمادها على التمويل بالقروض طويلة الأجل والمصادر التمويلية الأخرى، بالإضافة إلى محدودية اعتماد غالب الشركات الخاضعة للدراسة خلال الفترة على الالتزامات طويلة الأجل ذات التكلفة الثابتة في تمويل استثماراتها، مما أثر بشكل جوهري على اختبار فرضية الدراسة.
2. ارتفاع الوزن النسبي للديون في هيكل تمويل الشركات الخاضعة للدراسة خلال الفترة يؤدي إلى ارتفاع درجة الرافعة المالية في حين انخفاضها يؤدي إلى انخفاض درجة الرافعة المالية.
3. المتوسط العام لمعدل الرافعة المالية لمجموع الشركات الخاضعة للدراسة خلال الفترة (35 ٪) وتمثل نسبة أقل بكثير من الشركات والمؤسسات في العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية كسوق متقدم وجمهورية مصر العربية كسوق ناشئ.
4. تدني معدل العائد على الاستثمار الشركات الخاضعة للدراسة خلال الفترة وبعض

الشركات كانت تحقق خسائر متتابعة والموضحة بالجداول المبينة لملخص بيانات متغيرات الدراسة للشركات عينة الدراسة خلال الفترة.

5. وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان الخاضعة للدراسة خلال الفترة حيث إن 40.5 ٪ من التغير في العائد على الاستثمار يعود إلى التغيير نسبة الرفع المالي.

توصيات الدراسة :

1. العمل على التوازن بين تكلفة الحصول على التمويل اللازم والعائد على الاستثمار والتي تمول عن طريق ذلك التمويل.
2. عند اتخاذ القرارات التمويلية يجب التركيز على التركيبة المثلى للهيكل التمويلي وأثره على قيمة المؤسسة .
3. على الشركات والمؤسسات الاعتماد على التمويل المقترض عند ارتفاع حجم الايرادات وذلك لأن الاعتماد على التمويل المقترض عندها يعظم من العائد وقيمة المؤسسة والعكس عدم الاعتماد على التمويل المقترض عند انخفاض الإيرادات.
4. التركيز والعمل على زيادة هامش صافي الدخل عن طريق تخفيض التكاليف بالنسبة للإيرادات مما يؤدي لارتفاع معدل العائد على الاستثمار .
5. اختبار فرص الاستثمار المتاحة من خلال دراسات الجدوى الاستثمارية وذلك للتحقق من أن العائد المتوقع من للاستثمار يفوق التكلفة المرجحة للهيكل التمويلي.

المراجع:

أولاً : الكتب :

النعيمي، عدنان تايه. التميمي، أرشد فؤاد . (2009م). الإدارة المالية المتقدمة. عمان: اليازوي العلمية للنشر والتوزيع ، ط1.

الزبيدي، حمزة محمود. (2008م). الإدارة المالية المتقدمة . عمان : دار الوراق للنشر والتوزيع ، ط.1

الراوي، خالد . (2006) . التحليل المالي للقوائم المالية و الافصاح المحاسبي . عمان : دار المسيرة للنشر و

التوزيع ، ط.1

حداد، فايز،(2007) . الادارة المالية . عمان : مطابع الدستور التجارية، ط .1

عقل ، مفلح .(2000م). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط2 .

مطر، محمد . (2005م) . التحليل المالي "الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية" . عمان : دار وائل للنشر ، ط. 1

هندي منير إبراهيم . (2010م). الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر . الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، ط14.

ثانياً : الرسائل العلمية :

السبيعي، بداح محسن. (2012م). العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الكويتية، « دراسة اختبارية». رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

ناصر الدين، محمد طلال. (2011م). أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

ثالثاً : الدوريات والمجلات العلمية :

علي، محمود فهد عبد. (2014م). «أثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل العائد على حقوق الملكية» . المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الحادي والعشرون.

رابعاً : التقارير والنشرات الرسمية :

التقارير السنوية لشركة آفاق القابضة للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة الاتحاد لتطوير الاراضي للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة الاحداثيات العقارية للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة الانتقائية للاستثمار والتطوير العقاري للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة التجمعات الاستثمارية للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة التجمعات لخدمات التغذية والإسكان للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة التجمعات للمشاريع السياحية للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة التحديث للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة الدولية للاستثمار للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة الشرق العربي العقارية للسنوات (2007م – 2016م)

التقارير السنوية لشركة الشامخة للاستثمارات العقارية والمالية المحدودة للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية للشركة العقارية الأردنية للتنمية للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة القصور للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة الكفاءة للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية للشركة المتكاملة لتطوير الأراضي والاستثمار للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة المحفظة العقارية للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة المعاصرون للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية الدراسة لشركة المهنية للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة الموارد للتنمية والاستثمار للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة تطوير العقارات للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية الدراسة لشركة ديرة للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية شركة شراع للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة الأردن ديكابولس للأملاك للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة مجمع الضليل الصناعي العقاري للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة عمد للاستثمارات والتنمية العقارية للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة عمون العقارية للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة فينكس القابضة للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة مساكن كابيتال للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة مساكن للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة ميثاق للاستثمارات العقارية للسنوات (2007م – 2016م)
التقارير السنوية لشركة نور كابيتال للسنوات (2007م – 2016م)

خامساً : مراجع أجنبية :

Ross. S., Westerfield , R., Jordan , B., (2003). **" Fundamentals Of Corporate Finance "**. McGraw-Hill , 6th Ed .

The impact of financial leverage on return on investment

Analytical study on real estate companies in Amman Stock Exchange during the period from 2007 to 2016

■ Abubaker Abdullatif Mukhtar* ■ Adel Amer Alsadeg **

Summary :

The study was aimed to study the effect and relation between the financial leverage and the return on investment for applied on real estate companies that listed on the Amman Stock Exchange. The study period was extended from 2007 to 2016. The sample size was 32 real estate companies , where the results of the study indicate that there is a significant statistical effect between the rate of financial leverage and return on investment in the real estate companies listed on the Amman Stock Exchange subject to study during the period of maturity, where 40.5 % of the change in return on investment.

The study recommended that the institutions should adopt the financing decisions, focusing on the optimal structure of the financing structure and its impact on the market value of the companies, relying on the finance and its impact on the market value on the companies and relying on the borrowed financing at the high level of revenues. At the same time, the increase in returns will add to the net income margin by reducing costs for revenues, which will lead to higher return on investment

Vocabulary of study : Financial leverage , Return of investment , Net profit margin , Operating profit , Asset turnover rate

Faculty of Economics and Political Science Tripoli University *

Faculty of Economics and Political Science Tripoli University**

قياس تطور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي

« دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية » (دراسة حالة).

■ د. أسامة إبراهيم الأزرق* ■ أ. عبدالمنعم الطيب الشيباني **

ملخص الدراسة :.

يعد الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ المحاسبية، وإحدى ركائز مفهوم الحوكمة، وتُعدّ التقارير المالية أهم الأدوات لإيصال المعلومات المحاسبية والمالية ونتائج الأعمال لمستخدمي هذه التقارير، وفي ضوء أهمية ما سبق قام الباحثان بإجراء هذه الدراسة التي هدفت إلى قياس مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية المدرج في سوق الأوراق المالية الليبي، وقياس تطور هذا المستوى من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة (2007- 2010)، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قام الباحثان بتطبيق أهم المقاييس المستخدمة في السنوات الأخيرة لقياس الإفصاح والشفافية، وهو مقياس مؤسسة ستندارد أند بورز (standard and poor's) على التقارير المالية لمصرف الجمهورية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المضمون للتقارير

المالية لجمع البيانات والتأكد من توافر متطلبات المقياس المستخدم بغرض قياس مستوى الإفصاح والشفافية في هذه التقارير. كما تم استخدام أسلوب التحليل النسبي لرصد التغير في مستوى الإفصاح والشفافية وقياسه لهذه التقارير من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة،

وقد توصلت الدارسة إلى نتيجة هامة وهي تدني مستوى الإفصاح والشفافية لدى مصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي، مقارنة بالدرجة المقاسية (87) نقطة بمقاييس (**S&P**) إلا إن المصرف قد حقق تطورا في مستوى الإفصاح والشفافية بنسبة (88 ٪) خلال سنوات الدراسة (2007 -2010) بعد إدارج في سوق الأوراق المالية الليبي.

*– عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

** باحث اقتصادي- قطاع التعليم العام .

1.1- مقدمة :

كان لمطلع القرن الحالي والعقود الأخيرة من القرن الماضي كثير من الأحداث التي من شأنها التأثير على بيئة المحاسبة ومهنتها، فقد توالت الأزمات والخسائر المالية بشكل غير اعتيادي في عالم المال والأعمال، نذكر منها على سبيل المثال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، ومن انهيارات الشركات وفضائحها نذكر أيضا كارثة بنوك الادخار والإقراض في أمريكا، وكذلك فضيحة وانهيار شركتى أنيرون للطاقة وورلدكوم عام 2002 وماتبعهم من انهيار لشركة المراجعة الدولية أرثر أندرسون .

لقد كان لشركة أرثر أندرسون مكانتها المرموقة في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة على الصعيد الدولي والعالمي، فهي تُعد من أضخم شركات المراجعة في العالم، بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار، ويقدر عدد العاملين فيها بأنحاء العالم ما يقارب مائة وستين ألف موظف(القشى،2005)، ولقد توصل كثير من الباحثين والمهتمين بشأن المحاسبة أن الانحراف عن تطبيق المبادئ المحاسبية والتلاعب بها، ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات المالية على حقيقتها، من أهم أسباب الأزمات المالية والاقتصادية.

وقد كان ومازال للمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية والهيئات والمؤسسات المهنية دور تجاه هذه الأزمات، ومن بين هذه المنظمات والأجسام منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الذي كان لها دور بارز في إصدار مبادئ الحوكمة المؤسسية سنة 1999م، والتي تم تعديلها سنة 2004م، حيث خصصت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي المبدأ رقم 5 من مبادئ الحوكمة للإفصاح والشفافية (بن الطاهر و بوطلاعة، 2012). ونظرا لأهمية الإفصاح والشفافية والدور الذي لعبه في الأسواق المالية، قامت عدد من المؤسسات المهنية و المالية المعروفة باستحداث مؤشرات للحكم على جودة الإفصاح ومقاييس لقياس درجة الإفصاح والشفافية، مثل: مؤشر مؤسسة المحللين الماليين(AIMR)، ومقياس مؤسسة standard and poor's(s&P) الذي يعد الأكثر شهرة ، واعتمدت عليه معظم الدراسات التي تناولت قياس درجة الإفصاح والشفافية (السهيلى، 2011).

إن مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ المحاسبية التي لها أهمية كبرى لدى المسئولين عن أسواق المال وواضعي المعايير المحاسبية؛ نظرًا لتأثيره المباشر في جودة التقارير المالية وكفاءة الأسواق المالية، حيث يُعد الإفصاح والشفافية إحدى الخصائص الرئيسة لجودة التقارير المالية ولهما دور رئيسٌ في رفع كفاءة أسواق المال (السهيلى،2011).كما يُعد الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للمصارف والمؤسسات المالية ومن الأمور الجوهرية؛ لأنهما من صميم العمل المصرفي، ويُعدّ تطبيق الإفصاح والشفافية في المصارف جزءًا من نظام المصارف نفسها (المجهلي، 2009).

2.1- مشكلة الدراسة:.

اتجهت ليبيا في مطلع هذا القرن إلى تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحويل منشآت القطاع العام إلى مشروعات اقتصادية خاصة، حيث تبنت سياسة الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية وإنشاء سوق الأوراق المالية، وقد كان لهذا الأمر تأثيره المباشر على الممارسات المحاسبية والتي وضُحت معالمه في وجوب تبني المصارف لمعايير المحاسبة الدولية وفقا للمادة 25 من قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005م، ووجوب اتباع معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وفقا للمادة 55 من النظام الأساسي لسوق الأوراق المالية لسنة 2006م،إضافة لمتطلبات الإدراج الأخرى وتبلور بعض المفاهيم الجديدة مثل مفهوم الحوكمة.

وقد توصلت **دراسة (الباشا، 2009)** بعنوان **مدى توفر متطلبات الشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية** باستخدام مقياس(s&P)standard and poor's إلى أن مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية عن الفترة (2004-2007) لمصرف الأمة (الجمهورية حاليا بعد الاندماج 2008) قبل الإدراج في السوق المالي الليبي33.97 من مجموع عدد النقاط 90 نقطة والتي تُعدّ نسبة متدنية جدا .

ومن المعروف أن الإدراج في الأسواق المالية يتطلب مستوى من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وهذا من شأنه أن يعمل على زيادة كفاءة وأداء السوق، ويساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة. حيث إن توافر عنصر الشفافية في

التقارير والأسواق المالية يجعل المعلومات عن أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه وما يتم من صفقات عليها متاحة لجميع المتعاملين فيه،وبشكل يحد من عملية ما يعرف باحتكار المعلومات (مطر، **2006**).

نتيجة للمعطيات السابقة تولد عند الباحثان التساؤل حول مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية بعد إدراجه في السوق المالي الليبي، والتي كان قد سبق قياسه (مصرف الأُمة/الجمهورية) قبل الإدراج في السوق المالي الليبي، وبذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة وعناصرها في التساؤلات الآتية:

التساؤل الرئيسي : ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي؟

وباعتبار أن مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وفقا للمقياس المستخدم (مقياس s&p)، يتكون من ثلاثة محاور فرعية، فإنه يتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل الملكية وحقوق المستثمرين لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟
2. ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور الإفصاح عن المعلومات والشفافية المالية لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟
3. ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

3.1- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس ومعرفة مستوى تطور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي؟
2. معرفة مدى إمكانية استخدام المقاييس العالمية (S & P) في قياس مستوى الإفصاح والشفافية في البيئة المحلية

4.1- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الإفصاح والشفافية في الأدب المحاسبي والممارسات المحاسبية، وعلاقتها بمنع وتقليل التجاوزات والتلاعب بالبيانات والمعلومات المنشورة في التقارير المالية، ومن ثم منع وتقليل الأضرار التي يمكن أن تنتج عن ضعف الإفصاح والشفافية على الاقتصاد الوطني ككل وتبرز أهمية الدراسة في الآتي :

1. إظهار دور وأهمية سوق الأوراق المالية الليبي في النهوض بمستوى جودة التقارير المالية وأثرها في تطوير مهنة المحاسبة ودعم الاقتصاد الوطني.
2. إلقاء وتسليط الضوء على مواطن الضعف في التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية من حيث مستوى الإفصاح والشفافية.
3. إبراز وإظهار مقياس (standard&poor's), (s&p) والتعريف به وجذب الاهتمام إلى استخدام المقاييس المعيارية الأخرى في مزيد من البحوث والدراسات وتوظيفها لأغراض بحثية مختلفة بدلًا من الاعتماد على الأسلوب التقليدي(الاستجواب والاستطلاع).

5.1- منهج الدراسة:

تمَّ اتباع المنهج التحليلي لعرض البيانات والحقائق وتحليل نتائج تطبيق المقياس لتحقيق أهداف الدراسة.

6.1- أسلوب وأدوات الدراسة :.

وتمَّ استخدام أسلوب تحليل المضمون للتقارير المالية الصادرة عن مصرف الجمهورية كدراسة حالة، للتأكد من وجود متطلبات المقياس في تلك التقارير، وذلك بتطبيق مقياس (s&p)السابق ذكره والمقارنة بين ما هو موجود في المقياس مع ما هو موجود فعلا في التقارير المالية للوصول إلى مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

7.1- مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة من خلال التقارير المالية

لمصرف الجمهورية من إدارة البحوث والإحصاء التابعة لمصرف ليبيا المركزي والموقع الالكتروني لمصرف الجمهورية ..

8.1- **حدود الدراسة :**

1. **الحدود المكانية :** تقتصر الدراسة على مصرف الجمهورية المدرج في سوق الأوراق المالية الليبي بالجدول الرئيس (أ).
2. **الحدود الزمنية:** تقتصر الفترة الزمنية على أربع سنوات (من سنة 2007 الى سنة 2010).
3. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على المعلومات الواردة في التقارير المالية الورقية فقط، ولم تتعداها إلى أية معلومات منشورة أخرى تمشيًا مع منهجية مقياس (s&p) المستخدمة في الدراسة.

9.1- **محددات الدراسة :-**

1- اقتصرت الدراسة على مصرف الجمهورية دون المصارف الأخرى لكبر حجم أصول المصرف وأرباحه السنوية وبذلك يحتل مصرف الجمهورية الترتيب الأول في القطاع المصرفي ليبيا حتى تاريخ هذه الدراسة .

2- عدم وجود تقارير مالية لمصرف الجمهورية بعد سنة 2011 م.

3- انحصار الاهتمام في بيئة المحاسبة في ليبيا بالقوائم المالية بشكل جوهري وليس على التقرير المالي السنوي بشكل كامل.

10.1- **المقياس المستخدم في الدراسة:.**

اعتمد الباحثان في دراستهما على الترجمة الواردة في دراسة (السهيلي ،2011) لمقياس (s&p) المنشورة في مجلة البحوث المحاسبية والصادرة عن الجمعية السعودية للمحاسبة، وذلك بعد المراجعة والمقارنة مع المقياس الأصلي الوارد عن مؤسسة ستاندر أند بورز(S&p) باللغة الإنكليزية ، كما تم حذف بعض النقاط التي لا تتوافق مع بيئة المحاسبة في ليبيا أو أنها غير مستخدمة نهائيا لدى المصارف الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية .

11.1- الدراسات السابقة:

أولا الدراسات المحلية:

1- دراسة (فوكله ،2005) بعنوان " الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق الأوراق المالية " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الليبية ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات في ظل غياب سوق الأوراق المالية، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج النوعي من خلال استخدام أسلوب دراسة الحالة لإحدى الشركات الصناعية بليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن نشر المعلومات المحاسبية كان مقصورا على جهات معينة ومرتبطًا بطلب المعلومات، وأن انخفاض مستوى الإفصاح يرجع لعدة أسباب منها: الغموض في احتياج وأهداف مستخدمي المعلومات وتكلفة الإفصاح وغياب متطلبات الإفصاح الإجبارية وعدم وجود سوق للأوراق المالية، وكذلك انخفاض مستوى الوعي بأهمية المعلومات لمستخدميها وضعف التنظيم المهنى للمحاسبة، وأنه لعدم وجود سوق للأوراق المالية دور كبير في عدم نشر المعلومات المحاسبية بالكيفية المتعارف عليها في دول اقتصاد السوق.

2- دراسة (الماقوري،2006) بعنوان "مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منها من قبل مصرف ليبيا المركزي»

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الاستفادة من الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي، وماهية المعلومات التي يفترض نشرها خصوصا في ظل المتطلبات الجديدة للجنة بازل، ويتمثل مجتمع وعينة الدراسة في إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي،وقد تمَّ توزيع الاستبيان على موظفي الأقسام بهذه الإدارة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن المصارف التجارية تقوم بإفصاح مقبول من حيث مؤشرات السيولة والربحية والمخاطر، وتقوم بالإفصاح عن المخاطر بوجه غير كامل، ولا تقوم بالإفصاح عن سياسة تكوين مخصص الديون المشكوك فيها، كما تقوم المصارف بإعداد قائمة المركز المالي والدخل والتغير في حقوق الملكية ولا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

3-دراسة (الـدراوي،2007) بعنوان " مدى استيفاء التقارير المالية لمتطلبات سوق الأوراق المالية الليبي".

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات الصناعية تفي بمتطلبات سوق الأوراق المالية، وحاجة المستثمرين من بيانات ومعلومات محاسبية، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة في سوق الأوراق المالية في ليبيا، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي وذلك باستقراء الموضوعات ذات العلاقة من خلال الدراسات السابقة والأبحاث والدوريات واستخدم دراسة الحالة من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة، واشتمل مجتمع الدراسة على مجموعة الشركات المساهمة التي كانت تعرض أسهمها في سوق الأوراق المالي وقد اختار الباحث الشركة الأهلية للأسمنت والشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف كعينة للدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية اقتصر على قائمة المركز المالي وحسابات النتيجة وتفتقر المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية إلى خاصية الملاءمة، ولا يتم نشرالملاحظات الهامشية لما يقدم في صلب القوائم المالية ولا يتم نشر الجداول والقوائم الإضافية مع القوائم المالية على الرغم من إعدادها وتأخير عملية المراجعة للقوائم المالية من قبل الشركتين مما يؤدي إلى تأخر في نشر هذا التقرير.

4- دراسة (شادي،2008) بعنوان "مدى اتساق التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية المدرجة ومتطلبات سوق المال" .

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت التقارير المالية تُلبِي احتياجات المستثمرين من البيانات والمعلومات والمحاسبية ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية،وتحديد متطلبات الإفصاح في التقارير المالية، وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تساعد على اتخاذ القرارات.وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، حيت قام الباحث بدراسة التقارير المالية ذات العلاقة، ثم أُخضعت للتحليل والمناقشة بما يحقق أهداف البحث، وقد اشتملت الدراسة على التقارير المالية لمصرفي الصحارى ومصرف سوق الجمعة الأهلي ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الوحدة .

خلصت الدراسة إلى أن المصارف التجارية محل الدراسة تنشر تقرير المراجع الخارجي إلا أنه يوجد قصور من ناحية التوقيت المناسب لذلك، وتقوم المصارف التجارية محل الدراسة بنشر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مع وجود نقص في عملية الإفصاح عن بعض البنود المهمة بالنسبة للمستثمر، وتفتقد المعلومات المحاسبية في التقارير المالية إلى خاصية الملاءمة من حيث عدم إعداد القوائم المالية بشكل متكامل وعدم نشر القوائم المالية في الوقت المناسب، وهي لا تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، و كذلك لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المستثمر.

5- دراسة (الباشا، 2009) بعنوان « مدى توفر متطلبات الشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية» .

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الشفافية في التقارير المالية، وذلك بفحص وتتبع التقارير المالية المنشورة ومقارنتها بمقياس الشفافية للتوصل إلى أوجه القصور في هذه التقارير في ضوء مقياس الشفافية المالية،حيث تمَّ الاستعانة بمقياس (استندرد أند بورز standard &poor's) لقياس درجة الشفافية في تلك التقارير،وتمَّ جمع المعلومات الميدانية عن الدراسة عن طريق تجميع التقارير المالية السنوية لمصرف الأمة عن الفترة (2004-2007) ومصرف الجمهورية حاليا بعد الاندماج (2008)، وقد اتبعت الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تمَّ تحليل البيانات الواردة في التقارير المالية ومقارنتها بمقياس الشفافية لاختبار فرضيات الدراسة، وأفضى البحث إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتتمتع بمستوى مناسب من الشفافية

حيث كان المحور الأول والذي يبحث في توفر متطلبات الشفافية في هيكل الملكية وحقوق المساهمين متدنيًا، والمحور الثاني والمتعلق بمتطلبات الشفافية في السياسات المحاسبية متوسطًا

،بينما كان المحور الثالث والخاص بمتطلبات شروط الشفافية في هيكل مجلس الإدارة وعملياته متدنيًا،وكان المستوى العام للشفافية والإفصاح33.97 من مجموع عدد النقاط وهي 90 نقطة وذلك بعد إجراء تطويع المقياس من قبل الباحثة، حيث إن إجمالي عدد

النقاط الأصلية 98 نقطة وهي نسبة متدنية جدا .

6- دراسة (التواتى،2011) بعنوان " سبل الارتقاء بالممارسة المحاسبية المالية لتفعيل كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي" .

هدفت الدراسة إلى معرفة السبل التي يمكن بها الارتقاء بالممارسة المحاسبية الحالية في البيئة الليبية،واقتراح آلية لتبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية من أجل تفعيل كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ اتباع المنهج الاستنباطي والاستقرائي وقد تمثل مجتمع الدراسة في الأكاديميين والوسطاء الماليين في شركات الوساطة والمراجعين في جهاز المراجعة ، وكذلك مكاتب المراجعة و الخبرة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي (تحليل النسب) لبيانات الاستبيان، وقد تمَّ التوصل إلى نتائج مفادها موافقة المستجوبين على ما ورد في التشريع الليبي من خلال القانون رقم 1 لسنة 2005 والقرار رقم 463 لسنة 2008، والذي ألزم الشركات المدرجة الليبية على تبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وذلك كوسيلة لتفعيل كفاءة السوق، وهناك قبول عام من قبل المشاركين في البحث على الآلية المقترحة لتبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وذلك من أجل تفعيل كفاءة سوق الأوراق المالية.

7- دراسة (محمد،2013) بعنوان « اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة» .

وهي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في السوق المالي الليبي، وقد هدفت إلى اختبار مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وذلك قياسا بموارد في الإطار ألمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف المدرجة في سوق المال الليبي خلال الفترة (2007-2010).

استخدم الباحث المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ استخدام مجموعة من المقاييس يمكن من خلالها اختبار مستوى توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية

المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في السوق المالي الليبي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى مقبول في القوائم المالية لتلك المصارف.

8- دراسة(الحاج،2014) بعنوان " دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وذلك خلال الفترة (2007-2010)، واختبار مدى تأثير بعض العوامل على ممارسات إدارة الأرباح من قبل تلك الشركات، وقد أُجريت هذه الدراسة على عشر شركات يتم تداول لأسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي، وتمثل هذه الشركات قطاع المصارف والتأمين والصناعة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي تقوم بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة وذلك بنسبة95 ٪ ، وتبيَّن بأن الاختلافات في حجم الشركات وربحيتها لا تؤثر بممارسة إدارة الأرباح بتلك الشركات.

ثانيا الدراسات العربية:

1- دراسة (السهيلى،2011) بعنوان" مؤشر الإفصاح والشفافية في الشركات السعودية ".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة السعودية، وذلك بتطبيق مقياس (standard&poor's)على عينة من الشركات السعودية لسنة واحدة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإيجابي الذي يقوم على تجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة،ومن ثم تحليل تلك البيانات، ومحاولة تقديم بعض التفسيرات العملية والنظرية لها، وقد تناولت الدراسة العلاقة بين الشفافية وكلا من حجم الشركة تمركز الملكية، نوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وكذلك المراجع الخارجي.

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بأسواق المال

الناشئة وتدني المستوى مقارنة بالدول المتقدمة، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة ونوعية المراجع الخارجي ذو تأثير على مستوى الشفافية في الشركات السعودية، وعدم وجود علاقة بين نوعية الصناعة وتمركز الملكية مع مستوى الشفافية.

2- دراسة (عبدالملك،2013) بعنوان " قياس مدى تحقق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودى (مدخل ضبط المعايير) " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة السعودية، وأهمية ضبط معايير المحاسبة السعودية لتحقيق مزيد من الشفافية،وقد أُجريت الدراسة على عينة من الشركات الأكثر تداولا، وكان عددها 42 شركة،وتم تطبيق المقياس على التقارير المالية المنشورة خلال السنة 2009، وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي في الجانب النظري، واستخدم الباحث لقياس الإفصاح والشفافية في الجانب العملي مقياس مؤسسة(standard&poor's)

خلص الباحث إلى عدة نتائج أهمها: أن غياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع للأسهم،وأن ضبط معايير المحاسبة في السعودية يؤدي إلى عدم تلاعب الإدارة بالمعلومات الداخلية، كما أن آليات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحقيق الشفافية بدرجة تجعل سعرالسهم هو السعر العادل، وأن مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة يعد مستوى مرتفعا.

ثالثا الدراسات الأجنبية :

1 - **Pattel and Dalles,2002)Transparency and Disclosure:Overview of Methodology and study Results. United States.**

هدفت الدراسة إلى قياس درجة الشفافية والإفصاح باستخدام مقياس مؤسسة ستاندرد اند بورز(s&p)، وذلك بتطبيق هذا المقياس لتحديد درجة الإفصاح والشفافية

في الشركات المدرجة في الأسواق المالية العاملة في أمريكا- بريطانيا- أستراليا- اليابان- دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول في أمريكا اللاتينية، وأظهرت الدراسة أن الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا كانت أكثر شفافية، وكانت الشركات التي تعمل في أسواق دول أمريكا اللاتينية أقل شفافية. (السهيلى،2011؛ عبدالملك،2013)

2-(Zaman et al,2014) Corporate Governance and Firm Performance: ThRole of Transparency and Disclosure in Banking Sector of Pakistan.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي والأداء المالي لهذه المصارف، واستخدم الباحثون في دراستهم المنهج التجريبي المبني على الملاحظة على عينة تتكون من 30 مصرفا من المصارف العاملة في الباكستان خلال الفترة مابين 2007 إلى 2011، وقد اعتمد الباحثون على ثلاثة محاور رئيسة كمقياس للشفافية والإفصاح، ومكونة له وهي محور الإفصاح عن هيكل الملكية والمستثمرين، ومحور الإفصاح عن هيكل وعمليات مجلس الإدارة، ومحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات.

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين مستوى الشفافية والإفصاح في هذه المحاور والأداء المالي لهذه المصارف باستثناء محور الإفصاح عن هيكل الملكية؛ فإن هناك علاقة عكسية بينه وبين كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن مستوى الشفافية والإفصاح في هذه المصارف أكبر من المتوسط.

12.1-ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:.

1. تناولت هذه الدراسة مصرف الجمهورية المدرج في سوق الأوراق المالية لعدة سنوات متتالية، وهي مالم تقم به الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح والشفافية في الأسواق المالية، حيث كانت الدراسة الأجنبية(pattel&dalles,2002) لسنة واحدة لعدة أسواق عالمية،بينما كانت دراسة (عبدالملك ،2013) ودراسة (السهيلي ،2011) لسنة واحدة؛ أجريت في السوق المالي السعودي، أما دراسة (الباشا، 2009) فقد كانت لعدة سنوات متتالية قبل الإدراج في السوق المالي الليبي.

2. رصدت هذه الدراسة التغير في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية المدرج في السوق المالي الليبي لعدة سنوات بغرض إيجاد التغير في هذا المستوى واتجاهه ومعدل تطوره .

التعريفات الإجرائية :-

1- **الإفصاح (Disclosure):. يعرف بانه** «عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أوفي الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب؛ مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة» (أبوزيد ، 2005 ، ص578).

2- **التقارير المالية (Financial Reports) :. تعرف بأنها** «عصب الاتصال في النظام المحاسبي والقناة الرئيسة التي تنساب من خلالها المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها، وكذلك المرآة التي تعكس وضوح لمستخدميها الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة». (الرابطي،2009، ص14).

3- **الشفافية (Transparency) :- تعرف بأنها** « الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها» .(عبد الملك، 2013، ص250).

4- **مؤسسة ستاندرد آند بورز (Standred&Poor's)**.«ستاندرد آند بورز(S & P) هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة، وهي فرع لشركات مكغرو هيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات، وهي معروفة جيدا بمؤشراتها في سوق البورصة الامريكي (https://ar.wikipedia.org,2018). ويهدف مؤشر ستاندرد آند بورز إلى أن يكون مؤشرًا رئيسيًا لسوق الأسهم الأمريكية، و يختلف كثير من الناس على أن مؤشر ستاندرد آند بورز 500 هوأفضل تمثيل للسوق الأمريكية، حيث إنه يحتوي على 500 شركة من الشركات الكبيرة الممتازة بالمقارنة مع مؤشر داو جونز30" (www.sharptrader.com,2014) ، وقد تمَّ تطبيق هذا المقياس لتحديد مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في الأسواق المالية العاملة في أمريكا-

بريطانيا- أستراليا- اليابان- دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول في أمريكا اللاتينية. (السهيلي،)2011.

وتمَّ تطبيق هذا المقياس أيضاً في الشركات التي تعمل في تسعة عشر سوقا من الأسواق الناشئة في كل من: آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ومن البلدان العربية تم تطبيقه في كلٍّ من مصر والسعودية (عبد الملك، 2013).

2- الإطار العام لدراسة :-

1.2- نبذة عن مصرف الجمهورية :.

تم تأسيسه بعد صدور قرار التلييب في نوفمبر 1969 م وبعد رفض مصرف باركليز إجراءات التلييب وتنازله عن حصته، وبذلك أصبح المصرف مملوكا لمصرف ليبيا المركزي في ذلك الوقت (إدارة البحوث والإحصاء، 2006). وفي أكتوبر 2007 صدر القرار رقم 50 بشأن الإذن بإدماج مصرف الجمهورية والأمة في كيان مصرفي واحد تحت مسمى مصرف الجمهورية، حيث بدأ العمل فعليا لهذا الكيان في بداية الربع الثانى لسنة 2008 (محمد، 2013). يبلغ رأس المال المدفوع حتى نهاية سنة2011 (1,000,000,000) دينار، ويبلغ إجمالي الأصول بدون حسابات نظامية (28,292,000,000) دينار وبلغ حجم النشاط للمصرف في نهاية سنة2011 مبلغ (380,000,000) دينار، بينما بلغ عدد الفروع والوكالات (150) فرعًا ووكالة وعدد العاملين فيه (5893)عاملاً (التقرير السنوي المالي، 2011).

وقد تم إدراج المصرف في سوق الأوراق المالية الليبي في الجدول الرئيس (أ) بتاريخ 2008/8/10 (www.lsm.ly,2017).

2.2- التحليل النسبي المستخدم :-

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وقياس التغير في مستوى الإفصاح والشفافية للتقارير المالية تمَّ استخدم التحاليل الآتية:

أ- **مقدار التغير** = مستوى الإفصاح والشفافية لأحدث تقرير مالي سنوي (2010) مطروحا منه مستوى الإفصاح والشفافية لأول تقرير مالي سنوي (2007).

ب- **متوسط التغير** = مقدار التغير المتحصل عليه في النقطة السابقة أعلاه (أ) مقسوما على عدد سنوات الدراسة، ولغرض الحصول على متوسط التغير النسبي يتم الضرب في 100 .

د- **نسبة التغير** = مقدار التغير المتحصل عليه في النقطة (أ) مقسوما على مستوى أو درجة الإفصاح والشفافية لأول تقرير مالي سنوي(سنة الأساس) ثم الضرب في 100.

2-3- **إجابات تساؤلات الدراسة :.**

نتناول في هذه الجزئية من الجانب العملي استخدام المنهجية السابقة المشار إليها في تحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيس والتساؤلات الفرعية له .

2-3-1- **التساؤل الرئيس الأول :.**

ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل سيتم إجابة التساؤلات الفرعية الثلاثة المكونة له كما يآتي:

أ2-3-1-1 **التساؤل الفرعي الأول:.**

ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل الملكية وحقوق المستثمرين لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل؛ قام الباحثان بتطبيق المقياس على التقارير المالية المتوافرة لمصرف الجمهورية في المحور الأول، وهو هيكل الملكية وحقوق المساهمين، وبذلك أمكن معرفة درجة الإفصاح والشفافية لكل سنة من سنوات الدراسة لهذه مصرف الجمهورية كما في الجدول (1)، علمًا بأن الدرجة القياسية الواردة لهذا المحور وفق مقياس (**S&P**) في صورته النهائية هي(21) نقطة، ثم القيام بإجراء التحليل النسبي للمصارف مجتمعة من أجل إجابة هذا التساؤل .

1- نتائج قياس مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل الملكية وحقوق المساهمين لمصرف الجمهورية

الجدول رقم (1)

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الأول :هيكل الملكية وحقوق المساهمين	2007	2008	2009	2010
1	**شفافية هيكل الملكية** هل يقدم التقرير المالي السنوي للمصرف : • استعراض لأنواع المساهمين ؟ • معلومات عن عدد الأسهم العادية المصدرة ،وتلك المصرح بها وغير المصدرة؟ • معلومات عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة، وتلك المصرح بها وغير المصدرة؟	0 0 0	0 0 0	0 0 0	1 2 0
2	**تمركز الملكية** هل يفصح التقرير المالي السنوي للمصرف عن : • أكثر 1 ، 3 ، 5 أو 10 مساهمين ؟* • المساهمين الذين يملكون 10 ٪، 5 ٪ أو 3 ٪ من أسهم الشركة؟	0 0	0 0	0 0	4 0
3	**إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين** هل يحتوى التقرير المالي على : • قائمة بأهم المواعيد للمساهمين ؟ • استعراض لاجتماعات المساهمين (محاضر الاجتماعات مثلا)؟ • وصف لإجراءات المقترحات خلال اجتماعات المساهمين؟ • كيفية انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لحملة الأسهم؟ • كيفية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة من قبل حملة الأسهم؟ • وصف لإجراءات الاستفسار من مجلس الإدارة ؟ • إشارة أو نشرة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات أو مبادئ الممارسات الرشيدة ؟ • النظام الأساسي للشركة ؟	0 0 0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 **2** 0 0
	مجموع النقاط الخاصة بالمحور الأول	0	0	0	9

*أكثر حاملى الأسهم من ناحية العدد ، أكثر واحد، أكثر ثلاثة ، أكثر خمسة أو أكثر عشرة

(الجدول من إعداد الباحثان، مصدر الأسئلة :مقياس (S&P)) .

من خلال النظر إلى الجدول السابق رقم (1) والذي اشتمل على سنوات الدراسة من سنة (2007 وحتى 2010)، فإنه يلاحظ من خلال النتائج (مجموع النقاط) أن هناك تطورًا حادثًا في سنة 2010، حيث تغير مستوى الإفصاح والشفافية من صفر إلى تسع درجات أو نقاط من إجمالي الدرجة القياسية (21)، وهو ما يشير إلى بطء شديد في التغير خلال هذه السنوات؛ حيث بقي جامدا عند الصفر، ثم قفز إلى تسع درجات في سنة 2010، ويُشير أيضا إلى تدني مستوى الإفصاح والشفافية مقارنًة بالمستوى القياسي(S&P)، حيث لم يصل حتى إلى نصف الدرجة القياسية.

2- التحليل النسبي لمحور هيكل الملكية وحقوق المساهمين:.

- **مقدار التغير** = 0 - 9 = 9
- **نسبة التغير** = 9/0 **x** 100 = 900 ٪
- **متوسط التغير** = 9/4 **x100** = 225 ٪ **حيث عدد السنوات** = 4

يتضح من خلال نتائج التحليل النسبي لبيانات مصرف الجمهورية الآتي :-

أ- أن هناك تطورا في مستوى الإفصاح والشفافية للتقارير المالية التي تحصل عليها الباحثان لمصرف الجمهورية حيث حقق نسبة 900 ٪ مقارنة بسنة، الأساس وهي صفر.

ب- بلغ متوسط التغير لمدة أربع سنوات (2007 وحتى 2010) في مستوى الإفصاح والشفافية 225 ٪

2-3-1-2 التساؤل الفرعي الثاني :

ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور الإفصاح عن المعلومات والشفافية المالية لمصرف الجمهورية بعد الاندماج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل قام الباحثان بتطبيق المقياس على التقارير المالية المتوافرة لمصرف الجمهورية في المحور الثاني، وهو الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، وبذلك أمكن معرفة درجة الإفصاح والشفافية لكل سنة من سنوات الدراسة هذه لمصرف الجمهورية كما في الجدول رقم (2)، علمًا بأن الدرجة القياسية الواردة لهذا المحور وفق مقياس (**S&P**) في صورته النهائية هي (31)، ثم قام بإجراء التحليل النسبي لمصرف الجمهورية من أجل إجابة هذا التساؤل.

1- نتائج قياس مستوى الإفصاح والشفافية في محور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات لمصرف الجمهورية

الجدول رقم (2)

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الثاني :الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	2007	2008	2009	2010
1	**اتجاهات الشركة(المصرف)**				
	هل يتضمن التقرير المالي للمصرف على :				
	•مناقشة للإستراتيجية التي يتبعها ؟	0	0	1	1
	• معلومات تفصيلية عن نوع النشاط/ الصناعة؟	0	0	0	0
	• ملخص عن الاتجاهات والتغيرات في النشاط/الصناعة؟	0	0	1	0
	• معلومات تفصيلية عن السلعة أو الخدمة التي يقدمها ؟	1	1	1	1
	• تحليل للقطاعات وفقا للأنشطة ؟	0	0	0	0
	• الإفصاح عن الحصة الإجمالية في السوق أو حصته لأحد الأنشطة ؟	0	0	0	0
	• أي نوع من أنواع التنبؤات للأرباح في المستقبل؟ بالتفصيل ؟	0	0	0	0
	• الإفصاح عن كميات أو أحجام المنتجات أو المخرجات ؟	0	0	1	0
	• أي نوع من أنواع التنبؤات بحجم المخرجات في المستقبل ؟	0	0	0	0
	• معلومات عن خصائص الأصول المستخدمة؟	0	0	0	0
	• مؤشرات الكفاءة مثل (العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية، الخ) ؟	1	0	1	1
	• أي نسب أو مؤشرات خاصة بالصناعة ؟	0	0	0	0
	• الإفصاح عن خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة ؟	0	0	0	0
	• تفاصيل عن خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة	0	0	0	0

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الثاني :الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	2007	2008	2009	2010
2	**مراجعة السياسات المحاسبي** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : ● الإفصاح عن المعلومات المالية على أساس ربع سنوى ؟ ● مناقشة لسياسة الشركة المحاسبية ؟ ● الإفصاح عن المعايير المحاسبية المستخدمة؟ ● هل تقدم الشركة حساباتها وفقا لأية معايير متعارف عليها دوليا كبديل؟ وهل تنشر الشركة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدى وفقا للمعايير المتعارف عليها دوليا ؟	0 1 0 0	0 1 0 0	0 1 1 0	0 1 1 0
3	**تفاصيل السياسات المحاسبية** ● هل تفصح الشركة عن طرق تقييم الأصول ؟ ● هل تفصح الشركة عن طرق استهلاك الأصول الثابتة ؟	1 0	1 1	1 1	1 1
4	**الأطراف دوى العلاقة** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : ● قائمة بالمنشآت الزميلة التي يمتلك المصرف فيها حصة أقلية ؟ ● معلومات عن هيكل الملكية في الشركات الزميلة ؟ ● سجل أو قائمة للعمليات مع الأطراف ذوى العلاقة ؟ ● سجل أو قائمة للعمليات التي تتم بين شركات المجموعة ؟	0 0 0 0	0 0 0 0	0 0 0 0	1 0 0 0

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الثاني :الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	2007	2008	2009	2010
5	معلومات عن المراجع الخارجي هل يفصح التقرير المالي السنوي للمصرف على : ❖اسم المراجع الخارجي ؟ ❖تقرير المراجع الخارجي ؟ ❖إتعاب المراجع الخارجي ؟ ❖إتعاب خدمات غير المراجعة المدفوعة للمراجع الخارجي؟	0 0 0 0	1 1 0 0	1 1 0 0	1 1 0 0
	مجموع النقاط الخاصة بالمحور الثاني	4	6	11	10

(الجدول من إعداد الباحثين،ان مصدر الأسئلة :مقياس (S&P)) .

يوضح الجدول السابق نتائج تطبيق المقياس على مصرف الجمهورية في محور الشفافية والإفصاح عن المعلومات، فهو يُظهر أن هناك تغيرًا في مستوى الإفصاح والشفافية خلال سنوات الدراسة وهي الفترة (2007 وحتى سنة 2010)، حيث تغَّير المستوى إيجابيًا سنة 2008 من 4 نقاط إلى 6 نقاط، ثم حدث تغير آخر إيجابيًا سنة 2009 من 6 نقاط إلى 11 نقطة، ثم عاد المستوى ليستقر عند 10 نقاط في سنة 2010 ، وعلى الرغم من التغير الحادث من سنة إلى أخرى في مستوى الإفصاح والشفافية، إلا أنه ظل ضمن المعدل السيئ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدرجة القياسية للمقياس (**S&P**) هي (31)، حيث إن أكبر مستوى محقق للمصرف في سنة 2009 (11) درجة أو نقطة لا يصل حتى إلى نصف الدرجة القياسية.

2- التحليل النسبي لمحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات :-

- مقدار التغير = 4 - 10 = 6
- نسبة التغير = 6/4 × 100 =150 ٪
- متوسط التغير = 6/4 x 100 + 150 ٪ .

يتضح من خلال نتائج التحليل النسبي السابق لبيانات مصرف الجمهورية الآتي .

1- حدوث تطور في مستوى الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية حيث كانت نسبة تغير (150 ٪) .

ب- بلغ متوسط التغير لمدة أربع سنوات (2007-2010) في مستوى الإفصاح والشفافية في هذا المحور لدى مصرف الجمهورية (150 ٪).

2-3-1-3 التساؤل الفرعي الثالث :.

ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل قام الباحثان بتطبيق المقياس على التقارير المالية المتوافرة لمصرف الجمهورية في محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته ، وبذلك أمكن معرفة درجة الإفصاح والشفافية لكل سنة من سنوات الدراسة لمصرف الجمهورية كما في الجدول(3)،علمًا بأن الدرجة القياسية لهذا المحو روفق مقياس(**S&P**) (35) نقطة.

1- **نتائج قياس مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية**

الجدول (3)

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الثالث :هيكل مجلس الإدارة وعملياته	2007	2008	2009	2010
1	**هيكل المجلس وتكوينه :** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : • تدوين أسم رئيس مجلس الإدارة ؟ • معلومات تفصيلية عن رئيس المجلس بخلاف الاسم/ المنصب؟ • قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ؟ • معلومات تفصيلية عن أعضاء المجلس بخلاف الاسم/ المنصب ؟ • معلومات تفصيلية عن الوظائف/المناصب الحالية لأعضاء المجلس ؟ • معلومات تفصيلية عن الوظائف/المناصب السابقة لأعضاء المجلس ؟ • الإفصاح عن توقيت انضمام كل عضو لمجلس الإدارة ؟ • تصنيف الأعضاء إلى تنفيذيين أو من خارج الشركة ؟	1 0 1 0 0 0 0 0	1 0 1 0 0 0 0 0	1 0 1 0 0 0 0 0	1 0 1 0 0 0 0 0

2	**دور المجلس:** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على: • تفاصيل عن دور مجلس الإدارة في المصرف ؟ • الإفصاح عن قائمة بالمسائل التي تحفظ عليها المجلس ؟ • قائمة باللجان التابعة لمجلس الإدارة ؟ • استعراض آخر اجتماع لمجلس الإدارة (محضر المجلس)؟ • الإشارة بوجود لجنة المراجعة ؟ • الإفصاح عن أسماء لجنة المراجعة ؟ • الإشارة بوجود لجنة المكافآت/التعويضات ؟ • الإفصاح عن أسماء لجنة المكافآت/التعويضات ؟ • الإشارة إلى وجود لجنة التعيينات/الترشيحات ؟ • الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة التعيينات ؟ • الإشارة إلى وجود وظيفة المراجعة الداخلية بالإضافة إلى لجنة المراجعة ؟ • الإشارة إلى وجود لجنة الإستراتيجية/ الاستثمار/المالية ؟	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 1 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 1 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 1 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 1 0
3	**تدريب الأعضاء ومكافآتهم** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : • الإفصاح عن مدى تقديم التدريب لأعضاء مجلس الإدارة؟ • الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة في المصرف ؟ • مناقشة إجراءات قرار تحديد الاتعاب للأعضاء؟ • الإفصاح عن رواتب الأعضاء (بالأرقام)؟ • الإفصاح عن نوعية رواتب الأعضاء (نقدية،أسهم،الخ)؟ • الإفصاح عن ارتباط المكافآت والراتب بالأداء لأعضاء مجلس الإدارة ؟	0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0

4	**رواتب المديرين وتقويمهم** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : • قائمة بأسماء الإدارة العليا من غير أعضاء مجلس الإدارة؟ • الإفصاح عن الخبرات السابقة للإدارة العليا؟ • الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة للإدارة العليا في المصرف؟ • الإفصاح عن عدد الأسهم في الشركات الزميلة الأخرى التي في حوزة الإدارة العليا ؟ • مناقشة إقرار تحديد رواتب المدراء من غير أعضاء مجلس الإدارة؟ • إعداد المدراء من غير أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم الإفصاح عن رواتبهم ؟ • الإفصاح عن أشكال مرتبات المدراء (غير الأعضاء)؟ • الإفصاح عن ارتباط المكفآت والراتب للمدراء؟ • الإفصاح عن تفاصيل عقد الرئيس التنفيذي؟	1 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1
	مجموع النقاط الخاصة بالمحور الثالث	4	4	4	4

• **الجدول من إعداد الباحثان، مصدر الأسئلة :مقياس (s&P)**

يبين الجدول السابق رقم (3) أن المصرف لم يحصل له أي تطور في مستوى الإفصاح والشفافية لهذا المحور والخاص بهيكل مجلس الإدارة وعملياته خلال سنوات الدراسة (2007-2010)، حيث كان المستوى مستقرًا عند 4 نقاط لكل هذه السنوات، فيما كان عدد النقاط الإجمالية التي تحقق الدرجة القياسية (35)، ويبين هذا تدني مستوى الإفصاح والشفافية؛ حيث إنه لم يصل حتى إلى سدس الدرجة القياسية.

2- التحليل النسبي لمحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات:-

- مقدار التغير = 4-4 = 0 .
- نسبة التغير = 0/4 x 100 = 0 ٪ .
- متوسط التغير =0/4 x 100 = 0 ٪ .

يتضح من خلال نتائج التحليل النسبي لبيانات مصرف الجمهورية الآتي :-

1- لم يكن هناك أي تطور في مستوى الإفصاح والشفافية لهيكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية، حيث كانت عدد النقاط المحققة 4 نقاط طوال سنوات الدراسة دون تغيير.

2- أن متوسط التغير لمصرف الجمهورية (0 ٪) نظرا لعدم تحقيق أي تغيير في مستوى الإفصاح والشفافية لهذا المحور.

2-3-2 التساؤل الرئيس الأول:.

نستعرض من خلال الجدول رقم (4) ملخص نتائج قياس الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية والتي من خلالها يمكن الإجابة على التساؤل الرئيسي لدراسة :-

الجدول رقم (4)

نتائج قياس الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية.

تساؤلات الفرعية	2007	2008	2009	2010
محور هيكل الملكية وحقوق المساهمين	0	0	0	9
الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	4	6	11	10
محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته	4	4	4	4
الإجمالي	8	10	15	23

يبين الجدول السابق رقم (4) نتائج تطبيق المقياس على التقارير المالية لمصرف الجمهورية، والذي يوضح مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية بالمحاور الثلاثة مجتمعة

أي: أنه عبارة عن مجموع نواتج تطبيق المقياس في محور هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ومحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ومحوره يكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية، ولكل سنة من سنوات الدراسة للتقارير المالية السنوية المتوافرة حيث تعتبر القيم متدنية ، حيث نجدها في كل سنة على حدة لم تصل إلىالدرجة القياسية هي(87) نقطة وفق مقاييس(**S&P**) لمستوى الإفصاح والشفافية، بل أن إجمالي النقاط المتحصل عليها خلال مجموعة سنوات الدراسة (2007 - 2010) متدني أيضا حيث بلغ (56) نقطة (8 + 10 + 15 + 23).

2-3-3 . التحليل النسبي لمستوى الإفصاح والشفافية :-

أ- رغم تدني مستوى تطور الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية إلا أن وجود تطور إيجابي في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بوجه عام لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة ، حيث بلغ مقدار التغير 15 نقطة (23- 8)، وبنسبة تغير188 ٪ (8/15 مضروب 100)

ب- بلغ متوسط التغير عن سنوات الدراسة لمصرف الجمهورية نسبة 375 ٪ (4/15 مضروب 100)..وتعتبر نسبة (375 ٪) المتوسط العام للتطور في مستوى الإفصاح والشفافية للتقارير المالية السنوية لمصرف الجمهورية محل الدراسة وهو ما يمثل إجابة عن تساؤل الرئيس للدراسة :-

2-4. مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة :-

من خلال مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (الباشا، 2009) السابقة نلاحظ الآتي

أظهرت دراسة (الباشا، 2009) تدني مستوى الشفافية في التقرير المالي لمستوى الإفصاح والشفافية لمصرف الأمة، كما أظهرت أن للاندماج مع مصرف الجمهورية دورًا بارزًا في الرفع من هذا المستوى، إلا أنه ظل ضمن المستوى المتدني حتى بعد الاندماج ولم يتجاوز (33,97) نقطة من المستوى القياسي، وقد أظهرت الدراسة الحالية أن مستوى

الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية مازال متدنيا أيضا مقارنة بمقياس (S&P)ولكن هناك تطور إيجابي في مستوى الإفصاح والشفافية خلال سنوات الدراسة ومقارنة بدراسة الباشا.

3- النتائج والتوصيات :-

1.3- النتائج:.

من خلال الدراسة العملية وتحليل مضمون التقارير المالية لمصرف الجمهورية والإجابة على تساؤلات الدراسة، توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها :.

1- رغم تدني مستوى الإفصاح والشفافية لدى مصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي، مقارنة بالدرجة المقاسية (87) نقطة بمقاييس (**S&P**) إلا أن المصرف قد حقق تطورا في مستوى الإفصاح والشفافية بنسبة (88 ٪) خلال سنوات الدراسة (2007 -2010) بعد إدارج في سوق الأوراق المالية الليبي، و ذلك على النحو التالي :-

أ- حقق مصرف الجمهورية تطورا في مستوى الإفصاح والشفافية في جانب هيكل الملكية وحقوق المستثمرين بنسبة (900٪) من التطور خلال فترة الدراسة وانطلاقًا من سنة الأساس (2007).

ب- حقق مصرف الجمهورية تطورا في مستوى الإفصاح وفي جانب الإفصاح عن المعلومات والشفافية المالية، في تحقيق نسبة (150٪) من التطور خلال فترة الدراسة وانطلاقًا من سنة الأساس 2007، وقد كان مستوى الإفصاح والشفافية في هذا المحور الأكثر تغيرًا من سنة إلى أخرى بين المحاور الثلاثة .

ج- لم تحقق مصرف الجمهورية أي تطور في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية في جانب هيكل مجلس الإدارة وعملياته .

2- كان لإدراج مصرف الجمهورية في سوق المال الليبي دور كبير في الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية مقارنة بما قبل الإدراج، وهو ما يُظهر أهمية أسواق المال في الرفع من مهنة المحاسبة وشأنها.

3-تفتقر التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق المال الليبي إلى نشر معظم وغالبية المعلومات الواردة في مقياس (S&P) والمتوافقة مع البيئة المحلية، وخاصة ما يتعلق منها بمحور الملكية وحقوق المساهمين، و كذلك ما يتعلق بمحور هيكل مجلس الإدارة وعملياته ذي الصلة الوثقى بمفهوم الحوكمة ومتطلباتها.

3-2 **التوصيات :.**

من خلال نتائج الدراسة السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1- العمل على الاستمرار في رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتطويره في التقارير المالية لمصرف الجمهورية حتى يصل الي مستوي عال وفقا لمقياس (S&P) ولتحقيق ذلك يكون على النحو التالي :-

أ- العمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتطويره في جانب هيكل الملكية وحقوق المساهمين لأنه يؤدي إلى رفع وتطور مستوى الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية في هذا المحور.

ب - العمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتطويره في جانب الإفصاح عن المعلومات والشفافية المالية لأنه يؤدي إلى رفع وتطور مستوى الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية في هذا المحور.

ج- العمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتطويره في التقارير المالية في جانب هيكل مجلس الإدارة وعملياته للمصرف، بحيث يؤدي إلى رفع وتطور مستوى الإفصاح والشفافية في هذا المحور خاصة أن مصرف الجمهورية يعاني من قصور شديد وتدنٍ في الإفصاح والشفافية عن هذا الجانب..

2- حثّ المصارف العاملة وتحفيزها على الإدراج في السوق المالي، حيث إن المصارف المدرجة في السوق المالي لا تشكل حتى نسبة 50 ٪ من القطاع المصرفي، لما لذلك من تاثير إيجابي في الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وتطور مهنة المحاسبة وكذلك على الاقتصاد القومي بوجه عام.

3- العمل بوجه خاص على قيام المصرف بالتوسع في الإفصاح ونشر المعلومات المالية والمحاسبية والمتعلقة بهيكل مجلس الإدارة وعملياته، والاتجاهات المستقبلية للمصارف، وكذلك نشر النظام الأساسي لها، وإعداد ونشر دليل للحوكمة خاص لكل مصرف في التقارير المالية

4-قيام الجهات المعنية التشريعية والرقابية وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي بِحث المصارف وإرغامها على الإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية والمالية المشار إليها،ومتابعة تنفيذها وتطوير آلية نشرها، بحيث يؤدي إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية .

5- عمل سوق الأوراق المالية الليبي مع الجهات ذات الصلة على:

أ - تطوير شروط ومتطلبات الإدراج بما يكفل الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وزيادة فعاليته، ويكفل للمستثمر اتخاذ القرار الاقتصادي السليم، ويمنع التلاعب بالبيانات المحاسبية.

ب - الاهتمام بالمقاييس الدولية وإجراء الدراسات والبحوث والمقارنات بين الشركات على مستوى القطاع الواحد وعلى مستوى القطاعات المتعددة، وكذلك المقارنة مع الدول الأخرى المتوافقة مع بيئة المحاسبة في ليبيا والقريبة منها بغرض اكتشاف مواطن الضعف والخلل وعلاجها.

ج - حث المصارف وتحفيزها وخاصة الصغيرة منها على الاندماج في كيانات واحدة كبيرة ، لما لذلك من تأثير إيجابي في الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وخلق روح التنافسية بين بعضها بعض والرفع من مستوى الخدمات المقدمة ونوعها.

4- المراجع والمصادر :-

4-1 المراجع العربية.

1. أبوزيد، محمد ،(2005)، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية،إيتراك للنشر

والتوزيع ، القاهرة، الطبعة الأولى.

2. السهيلى، محمد، (2011)، مؤشر الإفصاح والشفافية في الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، السعودية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد العاشر، العدد الثاني .

3. المجهلي، محمد،(2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الحاج لخضر»باتنة»، الجزائر.

4. الباشا، امال ، (2009)، مدى توفر متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

5. الماقوري، عبد المجيد ، (2006)، مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منها من قبل مصرف ليبيا المركزي، رسالة ماجستير(غير منشورة) أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

6. الدراوي، أحمد، (2007)، مدى إستيفاء التقارير المالية لمتطلبات سوق الأوراق المالية الليبي،رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

7. التواتى، عبد القادر، (2011)، سبل الارتقاء بالممارسة المحاسبية الحالية لتفعيل كفاءة سوق الأوراق المالية في ليبيا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، مصراته، ليبيا.

8. الرابطى، مبروك،(2009)، مدى تأثير التحول إلى القطاع الأهلي على مستوى جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا

9. بن الطاهر، حسين و بو طلاعة محمد،(2012)، أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإدارى، جامعة محمد خيضر، الجزائر .

10. **بالحاج، أحمدا،(2014)، دراسة تحليلية لممارسة إدارة الإرباح في الشركات المساهمة الليبية فى سوق الأوراق المالية الليبي رسالة ماجستير(غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.**

11. **فوكله، مصطفى (2005) الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق الأوراق المالية، دراسة حالة إحدى الشركات الصناعية الليبية، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بالهيئة القومية للبحث العلمي، المجلد السادس ، العدد الأول بنغازي ، ليبيا.**

12. عبد الملك، رجب، (2013)، قياس مدى تحقق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودى، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، السعودية، جامعة الملك فيصل، المجلد الرابع عشر، العدد الأول.

13. **شادي،محمد،(2008)، مدى اتساق التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية المدرجة ومتطلبات سوق المال، رسالة ماجستير(غير منشورة) الأكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا**

14. مطر، محمد، (2006)، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة الرابعة.

15. محمد، محمد، (2013)، اختبار الخصائص النوعية للتقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة طرابلس، ليبيا.

16. إدارة البحوث والإحصاء، (2006) ،مصرف ليبيا المركزي.

4-2 المراجع الأجنبية.

1-patel,s, and Dallas,g,(2002),transparansy and disclosure :overview of methodologyand study,results unitdstates,standardandpoor.com

2-zaman et al,(2014),corporate governance and firm performance : the role of transparency and disclosure in banking sector of Pakistan

4- 3 المواقع الألكترونية :-

1-www.ISM.LY.20073

2-https;ar;wikpedia.org.2018

3-www.Sharotrader.com.2014

Measuring the development of disclosure and transparency in the financial reports of commercial banks listed on the Libyan stock

"Case study on the Al-Gomhouria bank " market

■ DR.Osama Elazerg* ■ Abd-A aminim Shibany **

Summary :

This study aims to measure the level of disclosure and transparency in the financial reports of the Al-Gomhouria bank. By measuring the level of disclosure and transparency in the financial reports of the Republic of the Republic.(2007-2010). In order to achieve these objectives, the researchers applied the most important measures used in recent years to measure disclosure and transparency. The comparative analysis method was used to monitor the change in the level of disclosure and transparency and to measure these reports from year to year during the years of study,

The study pointed out that the low level of disclosure and transparency in the financial reports of the Al-Gomhouria bank after listing in the Libyan stock market, compared with measured level (87) points by the level of (S & P), has been reported but the bank has achieved a development in the level of disclosure and transparency by (88 %) during the years (2007-2010) ..

Faculty of Economics and Political Science Tripoli University *
Economist – General Education Sector **

الفساد المالي والدور الرقابي لديوان المحاسبة في ليبيا

■ د. نجيب سالم بيوض* ■ د. أبوبكر جمعة معتوق** ■ د. حسني رمضان الشتيوي***

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل المخالفات والملاحظات التي وردت في التقارير السنوية لديوان المحاسبة في الفترة من عام 2012 حتى عام 2016 م فيما يخص بنود المصروفات والإيرادات في الميزانية العامة للدولة الليبية بسبب ضعف النظام الرقابي والذي بدوره يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي وتوضيح أثرها على المال العام، كما هدفت الدراسة إلى توضيح دور ديوان المحاسبة الليبي (طرابلس) في الحد من ظاهرة الفساد المالي، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام اسلوب تحليل المحتوى لتحليل البيانات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة السنوية خلال الفترة (2012 - 2016). وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود مخالفات وملاحظات واضحة نتيجة ضعف في نظام الرقابة على المال العام مما أدى إلى فساد مالي في بندي الإيرادات والمصروفات العامة خلال فترة الدراسة، مما أثر سلبا على المال العام والانشطة الاقتصادية والخدمات العامة المقدمة للمجتمع، كما توصلت الدراسة إلى أن ديوان المحاسبة كان له دور في تحديد واكتشاف العديد من المخالفات والملاحظات التي تؤيد وجود فساد مالي في بنود الميزانية العامة للدولة الليبية، إلا أنه لوحظ وجود قصور وضعف في إجراءات الرقابة على المال العام التي يستخدمها ديوان المحاسبة.

الكلمات الدالة: الفساد المالي، ديوان المحاسبة الليبي ، تحليل المحتوى ، التقارير السنوية.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد السياسية بجامعة طرابلس

** محاضر متعاون وزارة المالية

*** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

المقدمة ومشكلة الدراسة:

أصبحت ظاهرة الفساد المالي تلقى اهتماما كبيرا من قبل العديد من الباحثين حول العالم، باعتبار أن إنتشار هذه الظاهرة له آثار عكسية على حجم المال العام ومن ثم على تحقيق خطط التنمية المستدامة في تلك الدول (الشويرف وحيدر، 2013). فقد أعتبرت هذه الدراسات الفساد المالي بأنه أبرز وأهم المخاطر التي تواجه إقتصاديات العلم خصوصا الدول النامية، بإعتبار ظاهرة الفساد المالي تؤدي إلى إهدار وسرقة المال العام من قبل المفسدين، وهذا بدوره يؤدى إلى حرمان هذه الدول التي تعاني من ارتفاع مستوى الفساد المالي إلى إستخدام هذه الموارد المالية في مشاريع التنمية ومحاربة الفساد والجهل. وقد ينتج عنه أيضا إنهيار الحكومات سواءا كانت هذه الحكومات في دول العالم المتقدمة أو النامية (Mashal، 2011; Mauro، 1998).

كما أن ظاهرة انتشار الفساد المالي تحتاج إلى بيئة قابلة ومستعدة لاحتوائه بسبب العديد من الأسباب ومنها على سبيل الحصر البطالة وارتفاع معدلات الفقر والجهل وإنخفاض المرتبات وإرتفاع مخاطر الحوادث وضعف الانظمة التشريعية والقضائية والرقابية في الدوله، بالإضافة إلى ماذكر فإن عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول يمثل حافزا للمفسدين والمستغلين للسعي وراء الحصول على المال بشتى الوسائل المتاحةو (Mashal، 2011). وبالتالي فإن هذه الأسباب أدت إلى تزايد وانتشار ظاهرة الفساد خصوصا في الدول التي تمر بمراحل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (كلاب وآخرون، 2006).

وبما أن هذه الظاهره انتشرت وأصبحث من أهم المخاطر التي تواجه نمو العديد من دول العالم وخصوصا الدول النامية فقد بذلت وتبذل الكثير من الجهود من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية من أجل محاربته والحد من انتشاره. وفي هذا السياق قامت العديد من الدول بإصدار العديد من التشريعات والقوانين واللوائح والأنظمة التي تعمل على المحافظة على المال العام من خلال الرقابة عليه ومنع حالات الغش والسرقة والاختلاس التي قد تتعرض له هذه الاموال سواء باستخدام أدوات الرقابة السابقة

أو الرقابة اللاحقة. كما أن العديد من المنظمات الدولية التي كانت ومازالت تسعى إلى محاربة الفساد بكافة الطرق والسبل مثل منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهيئة الأمم المتحدة وذلك من خلال توعية الدول بمخاطر الفساد بشتى أنواعه ووضع البرامج والاتفاقيات الدولية للحد منه (الفطيسي، 2014).

وبإعتبار أن الفساد المالي مرتبط وبشكل كبير بمدى قوة أو ضعف النظام المحاسبي المطبق بالدولة ومؤسساتها التابعة لها، بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الرقابية المتابعة لمؤسسات الدولة وعدم قدرتها على اتباع الإجراءات الرقابية اللازمة للمحافظة على المال العام فإن محاربة الفساد والحفاظ على المال العام يأتي من إصلاح وتطوير النظام المحاسبي المطبق ونظم الرقابة الداخلية المستخدمة بالوحدات الاقتصادية والإجهزة الرقابية القائمة والتي تعتبر العمود الرئيسي التي تعتمد عليه الدولة في محاربة الفساد والحد منه وذلك لايتأتي إلا بعمل الأجهزة الرقابية في ظروف طبيعية وأن تكون مدعومة بقوة وهيبة الدولة من خلال قدرة الحكومة التنفيذية والتشريعية في الدولة على أداء مهامها بفعالية. (Flaherty، 1997)

إن الأجهزة الرقابية في الدول تعتبر الاداء الرئيسية المستخدمة في محاربة الفساد والحد منه. ويعتبر ديوان المحاسبة الليبي هو أحد الأجهزة الرقابية التي تعول عليه الدولة الليبية من أجل متابعة ومحاربة الفساد المالي وإعداد تقارير إلى الجهة التشريعية. ورغم أن ديوان المحاسبة الليبي يواجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعرقله على أداء مهامه سواء كانت هذه الصعوبات والمشاكل أمنية أو سياسية إلا أنه أستطاع إكتشاف العديد من المخالفات المالية التي أدت إلى إهدار المال العام خصوصا خلال الفترة الواقعة بين عام 2011-2016 م. ولكن هذه المجهودات التي يبذلها ديوان المحاسبة الليبي تعتبر غير كافية لمحاربة الفساد المالي ليس فقط بسبب عدم قدرة الديوان على أداء مهامه بل بسبب عدم توافر الإمكانيات المتاحة التي تسمح له بإداء مهامه. فقد أظهرت التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية أن ليبيا تعتبر أحد أكثر الدول العشر فسادا على مستوى العالم.

إن التقارير الصادرة من منظمة الشفافية الدولية قدمت مؤشرات سلبية على تنامي ظاهرة الفساد ليبيا خصوصا بعد عام 2010، مما افترض على الحكومات الليبية المتتابعة من اتخاد مجموعة من التدابير لمكافحتها. فقد أشار تقرير منظمة الشفافية أن ترتيب ليبيا في مؤشر الفساد خلال الفترة (2007-2016) كانت موضحة في الجدول التالي:

جدول (1): ترتيب ليبيا للفساد حسب منظمة الشفافية الدولية

السنة	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب	131	126	130	146	160	172	166	161	170

المصدر: Transparency International, Web page 2017

من خلال الجدول يتضح أن ليبيا تقع في المرتبة 170 من بين 176 دولة الأقل فسادا وفقا لمؤشر الفساد لسنة 2016 م، حيث بلغ متوسط مؤشر الفساد خلال الفترة (2012-2016) حوالي 166 من متوسط عدد 170 دولة على مستوى العالم خلال نفس الفترة. في حين أن ليبيا تقع في المرتبة 146 في سنة 2010 م حيث بلغ متوسط مؤشر الفساد خلال الفترة (2007-2010) حوالي 133 من متوسط عدد الدول 170 دولة عالميا خلال نفس الفترة. بالتالي وبناء على هذة المؤشرات التي توضح أن هناك تزايد مستمر للفساد في ليبيا خلال الفترة (2007 - 2016)، رغم أن الظروف المتاحة في الدولة الليبية كانت مختلفة قبل وبعد عام 2011 م، حيث إن ديوان المحاسبة قبل سنة 2011 م لم يعاني من المشاكل الأمنية والسياسية إن صح التعبير، الا أن الاداء الرقابي لم يصل إلى المستوى المأمول وفقا لترتيب ليبيا حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية.

ومن خلال المقدمة الموضحة للفساد المالي وأثره على المال الليبي يمكن تلخيص مشكلة البحث في تفشى ظاهرة وحجم الفساد المالي في ليبيا وذلك من خلال وجود العديد من الحالات المخالفة لنظام الرقابة على المال العام، كما يدل على وجود ضعف وقصور في

الأنظمة المحاسبية والرقابية الحالية على تنوعها وعجزها على إيجاد حل يكفل الحد من هذه الظاهرة. كل ذلك أدى بالنتيجة إلى زيادة حجم الفساد المالي في بنود النفقات المختلفة لميزانية الدولة الليبية الفعلية مثل بند المرتبات والنفقات التسييرية ونفقات التنمية ونفقات السلع والخدمات المدعومة، وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي:

ماهي المخالفات والملاحظات الواردة في التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي والتي تؤكد على وجود فساد مالي في بندي إيرادات ومصروفات الدولة الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 2012 حتى عام 2016 م؟ وما هو أثره على المال العام؟ وما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من ظاهرة الفساد المالي في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تهدف بشكل رئيسي إلى عرض وتحليل المخالفات والملاحظات التي تؤكد وجود فساد مالي في بنود إيرادات ونفقات الدولة الليبية من الفترة 2012 حتى عام 2016 م من واقع التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.
2. كما تهدف الدراسة إلى توضيح دور ديوان المحاسبة الليبي (طرابلس) في الحد من ظاهرة الفساد المالي.
3. تهدف هذه الدراسة أيضا إلى تقديم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير العمل الرقابي لديوان المحاسبة بما يلبي الاحتياجات اللازمة للمحافظة على المال العام الأمر الذي من شأنه ان يؤدي إلى الحد من الفساد المالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعا يلقى أهمية كبيرة في الوقت الحاضر خصوصا في ليبيا، فالفساد المالي يعد من أكبر المخاطر التي تؤثر على نمو وتطور الأمم، حيث إن إزدياد ونمو حجم الفساد المالي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة خصوصا أدى

إلى عدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية للمجتمع مثل عدم قدرة الدولة على سداد المرتبات، وقد أثر بشكل واضح على المنظومة الاقتصادية في البلاد. كما اهتمت الدراسة بتوضيح دور أحد الأجهزة الرقابية التي تعد أحد الركائز التي يعتمد عليها في الاستفادة من الموارد المتاحة للدولة بما يحقق المستهدف من الخطط الموضوعة للحفاظ على المال العام. كذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تقديم مقترحات جادة للحد من الفساد المالي. كما تأتي هذه الدراسة لتلبي الاهتمام المتزايد بدور الأجهزة الرقابية والتشريعات الصادرة التي تحكم العملية الرقابية والرفع من مستوى العمل الرقابي.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثون في الجانب النظري للدراسة على عرض وتحليل الأدب المحاسبي والمالي المتعلق بمفهوم الفساد المالي وأثره على المال العام ودور الأجهزة الرقابية للمحافظة على المال العام من خلال الكتب والدراسات المنشورة ، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير البيانات وذلك من خلال استخدام المعلومات الواردة في التقارير السنوية وعلاقتها بظاهرة الفساد المالي في بندي الإيرادات ومصروفات الدولة الليبية من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية الصادرة من ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة (2012-2016) وتحليل الملاحظات الواردة واستنتاج أي دلائل يمكن ربطها بدور ديوان المحاسبة في الرقابة على المال العام وذلك من أجل وضع مقترحات وتوصيات للمحافظة على المال العام.

حدود ونطاق الدراسة:

ركزت الدراسة على عرض وتحليل المخالفات والملاحظات التي تؤكد وجود فساد مالي في بندي الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة للدولة الليبية وأثره على المال العام ودور الاجهزة الرقابية خصوصا ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام وذلك من خلال استخدام المعلومات الواردة في التقارير السنوية عن ديوان المحاسبة الليبي (طرابلس) والذي اعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات في هذه الدراسة خلال الفترة (2012-2016).

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة العربية التي تناولت موضوع الفساد المالي ودور الاجهزة الرقابية في المحافظة على المال العام التي استطاع البحاث الاطلاع عليها وتم نشرها، وقد تم اختيار الدراسات العلمية السابقة التي لها علاقة واضحة بموضوع الدراسة الحالية بعناية ، حيث تم ترتيب الدراسات السابقة العربية من خلال التسلسل الزمني لها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

دراسة عريقيب ، سعاد والمبسوط ، ربيعة (2018) بعنوان: « البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره: دراسة تحليلية للفترة من 2003-2016» ، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مظاهر وأسباب الفساد المالي المتعددة، ولفت الانتباه إلى جميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي ، وبيان أهم النتائج الاقتصادية المترتبة على هذه الظاهرة ، ومحاولة التقليل من الآثار السلبية للفساد المالي على التنمية الاقتصادية، والبشرية. ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع بيانات وحقائق مهمة متصلة بالموضوع، وتحليلها للتوصل إلى نتائج علمية، أهمها أن ليبيا من أكثر الدول فساداً، ويعزى ذلك إلى غياب سيادة القانون، وإهدار المال العام، كما يؤدي انتشار الفساد المالي إلى النمو المتباطئ للاقتصاد، حيث توجد علاقة عكسية بين مستوى الفساد والنمو الاقتصادي . أيضاً تم التوصل إلى أن ليبيا تعد من بين الدول العربية الأكثر فساداً، حيث احتل مؤشر إدراك الفساد ما بين (13-) 22نقطة من أصل 100 نقطة خلال فترة البحث.

دراسة كرودي وعتيقة (2016) بعنوان: «الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي»، أتت هذه الدراسة التعرف على مفهوم الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته والوقاية منه من منظور الفكر الإداري الإسلامي ؛ بالتركيز على مشكلة الإثراء غير المشروع للموظف العمومي، واعتمد الباحثان من خلال هذا البحث على منهجية البحث الوصفي، وذلك من خلال إجراء المسح المكتبي (الاستقرائي) في سبيل بناء الإطار النظري والاطلاع على الكتابات والدراسات السابقة في إعداد هذا البحث، مع إضفاء طابع التحليل النقدي لبعض النصوص الواردة فيه . ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل

إلى أن مشكلة الإثراء غير المشروع لم تعد قاصرة على صغار الموظفين بل تفشت وبشكل كبير بين شتى أوساط هؤلاء الموظفين، كما أن الأسلوب الاقتصادي الإسلامي لمواجهة مشكلة الإثراء غير المشروع لموظفي القطاع العمومي، يقوم على عدة محاور من أجل خلق توعية دينية وأخلاقية في المجتمع الإسلامي.

دراسة الفطيسي ، عبد الغني (2014) بعنوان: « الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا: دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات «2008-2012م» ، فقد هدفت هذه الدراسة إلى وضع مقترحات وتوصيات للحد من ظاهرة الفساد المالي من خلال معالجة أوجه القصور في أنظمة الرقابة المالية بالمؤسسات الحكومية في ليبيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجهات العامة بصفة عامة تعاني من قصور وضعف في نظام الرقابة الداخلية، حيث تكرار ورود ملاحظة ضعف نظام الرقابة الداخلية لمعظم الجهات العامة ولأغلب السنوات ، وعدد كبير من القضايا التي تناولها ديوان المحاسبة الليبي خلال سنوات الدراسة تتعلق بموضوعات مثل التزوير واستخدام مستندات مزورة ووهمية وصرف المال العام في غير الأغراض المخصصة له أو المبالغة في صرفه.

دراسة الشمراني ، غسان (2013) بعنوان: «أثر الرقابة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية للحد من عمليات الفساد المالي» هدفت الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفساد ، وبيان أسباب الفساد المالي ودوافعه ، وتوضيح دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في أداء دورها الرقابي. وقد اعتمد البحاث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي من خلال استخدام قائمة الاستبانة التحليلية في الحصول على البيانات الاولية وتحليلها، وقد وزعت قائمة الاستبانة على العاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وتوصلت الدراسة إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية لها دور واضح في مكافحة الفساد إلا أنها تواجه العديد من التحديات من ضمنها تباطيء مؤسسات المملكة في الرد على تساؤلات الهيئة ، وميول مؤسسات المملكة في عدم الإفصاح على التقارير السنوية ، كما انه لاحظ تباطيء السلطات القضائية في البث حول المخالفات والملاحظات الواردة من الهيئة في تقريرها

السنوي ، وأيضا قلة الموارد البشرية المؤهلة والكفؤ يمثل عائقا من أجل قيام الهيئة بعملها الرقابي على أكمل وجه.

دراسة الدوسري (2011) بعنوان: «تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت» . وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم ديوان المحاسبة في الرقابة على اداء المؤسسات الحكومية. وقد اعتمدت الدراسة على قائمة الاستبانة لجمع البيانات الاولية من قبل العامين في ديوان المحاسبة الكويتي وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها أن الادارة العليا لديوان المحاسبة تقوم بالدعم الكامل لمراجعي الديوان في أداء أعمالهم الرقابية على اكمل وجه وفقا للتشريعات القانونية الواردة في القانون الكويتي، كما أن مراجعي الديوان يقومون باستخدام أحدث الوسائل الرقابية من أجل مراجعة المؤسسات العامة في الكويت.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة لعرض وتحليل المخالفات والملاحظات الواردة في التقارير السنوية للسنوات 2012 م حتى عام 2016 م فيما يتعلق ببندي الإيرادات والمصروفات الواردة في الميزانية العامة للدولة الليبية . وتم اختيار التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي باعتبار ان ديوان المحاسبة الليبي هو الجهة الرقابية الوحيدة القادرة على الاطلاع على المستندات والوثائق التي تؤكد صحة وعدم صحة الإيرادات والنفقات الواردة في المؤسسات الخاضعة لرقابته ، وقدرته على تحليل ومراجعه كافة البنود والحصول على إجابات بخصوص جميع البنود الواردة من المؤسسات الخاضعة لرقابته، كما أن التقارير السنوية تمثل أفضل أداء يمكن الاعتماد عليها للحصول على بيانات ومعلومات ذات مصداقية وموثوقية باعتبارها صادرة من جهة سيادية مستقلة في ليبيا. بالإضافة لما ذكر، قامت الدراسة بالتركيز على الفترة من سنة 2012 حتى 2016 م وموضوع الفساد المالي ببندي الايرادات والمصروفات والتي لم يتم دراستها وتوضيحها من قبل البحاث الاخرين بشكل أكثر تفصيلا حسب علم البحاث.

بناءً على ما تقدم فقد يتضح أن هناك القليل من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل فيما يخص الفترة التي تم اختيارها في الدراسة، كما أظهرت نتائج بعض

الدراسات السابقة إلى وجود نتائج واضحة تؤكد وجود فساد مالي في مؤسسات الدولة الليبية ، كما تؤكد أن على الاجهزة الرقابية أن يكون لها دور فعال في اكتشاف وإظهار المخالفات التي ترتقي وتؤكد تفشي ظاهرة الفساد المالي في أي دولة ، كما أن الوضع الحالي الليبي يؤكد وجود ظواهر ومخالفات مالية وإدارية ترتقي لتكون مؤشرا يؤكد وجود فساد على مستوى مؤسسات الدولة الليبية السيادية والمتوسطة والدنيا ، حيث أن ازدياد ونمو حجم الفساد المالي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة خصوصا أدى إلى عدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية للمجتمع مثل عدم قدرة الدولة على سداد المرتبات، وقد أثر بشكل واضح على المنظومة الاقتصادية في البلاد. كما اهتمت الدراسة بتوضيح دور احد الأجهزة الرقابية التي تعد إحدى الركائز التي يعتمد عليها في الاستفادة من الموارد المتاحة للدولة بما يحقق المستهدف من الخطط الموضوعة للحفاظ على المال العام. لذلك فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها جاءت لإثراء موضوع الفساد المالي ودور الأجهزة الرقابية في المحافظة على المال العام خصوصا في فترات الأزمات المعاصرة في الأدب المحاسبي خصوصا في الدول النامية.

من هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية، والحاجة إليها لاستكمال الجهود البحثية التي تمت على هذا الصعيد، والإفادة من الدراسات السابقة، في إثراء الإطار النظري، حيث جاءت هذه الدراسة مكملةً للدراسات السابقة في تناولها لموضوع الفساد المالي ودور الأجهزة الرقابية في المحافظة على المال العام.

الجانب النظري للدراسة:

الفساد المالي:

تعتبر ظاهرة الفساد آفة مجتمعية فتاكة وهي قديمة وجدت في كل العصور، وفي كل المجتمعات الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة وحتى يومنا هذا، فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث وخاصة في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم . وقد جاهدت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من هذه الآفة المجتمعية ، لأنها تقف عقبة في

سبيل التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات وأن تفشيها في مؤسسات الدولة تعتبر من اشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث إنه يظهر في استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء أكان ذلك مباشراً أم غير مباشر، وتنتج عنه آثار سيئة وهي تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحـــة أشخاص حيث يتم تركيز المصلحة والثروة في يد فئة قليلة من المجتمع، وهذا ليس في صالح الدولة على المدى البعيد مما يولد مستقبلاً ذو آثار سيئة وضارة .

ويعد الفساد اليوم ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ، ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التميز بينهما .

إن ظاهرة الفساد المالي من بين المشاكل التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في البلدان النامية اذا ما أريد لهذه الدول النهوض ، فاذا ما غرقت الدولة في الفساد المالي، فإن ذلك سوف يكون له انعكاسات سلبية على الاستقرار الاقتصادي والسياسي

وسنبحث في هذه الدراسة ـ ظاهرة الفساد المتمثل في تعريف الفساد وأسبابه وآثاره .

يقصد بالفساد المالي :ـ هو عبارة عن الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الإحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي و (د .بن رجم خميسي ـ أ . حليمي حكيمة ، 2012، ،ص5) .

ويقصد به أيضا :ـ كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وإلى عدم استقرار المجتمع وإلى الحياة الضنك لطبقة الفقراء والمعوزين ومن في حكمهم (حسين شحاتة ،2011 ، 1).

لقد تنوعت التعريفات الخاصة بمفهوم الفساد المالي ، ولكنها اتفقت على الغاية والهدف من الفساد وهو الحصول على كسب خاص ومنفعة شخصية ، ولكنها اختلفت في الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف ، فهناك مجموعة من السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد المالي وهي متشابهة ومتداخلة ومنها الرشوة وهو الحصول

على اموال ومنافع لأجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهمة ، ونهب المال العام ويتمثل في الاستحواذ على أموال الدولة عن طريق المنصب بشكل مرتبط بوظيفة الشخص المتصف بالفساد (ابودية ، 2004).

أنـواع الفسـاد :-

1- الفساد السياسي :- ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة، ويتمثل مظاهره في فقدان وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد.

2- الفساد المالي :- ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال ويمكن ملاحظة مظاهرة في : الرشاوى والاختلاس... إلخ .

3- الفساد الإداري :- ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية وهنا تتمثل مظاهره في الامتناع عن أداء العمل والخ.

4- الفساد الأخلاقي ويتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته ، كالقيام باعمال مخلة بالحياء في الأماكن العمل .

5- الفساد التراكمي :- أهم ما تعانيه إدارات الدولة هو الفساد التراكمي نتيجة غياب الرقابة الإدارية الصارمة وغياب مبدأ الثواب والعقاب، فالتجاوزات القانونية والمالية للمسؤول يشجع كل موظف في مؤسسات الدولة على ارتكاب تجاوزات مماثلة ومن أنواعه الرشوة ، الاختلاس. الخ (فاطمة عبد الجواد 2013ص3).

انواع الفساد من حيث الحجم

1 – الفساد الصغير :-هو الفساد الذي يمارس من قبل شخص من دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين من خلال استلام رشاوى من الآخرين

2 – الفساد الكبير:- هو الذي يقوم به كبار المسؤولين الموظفين بهدف تحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

أسباب الفساد المالي :

الفساد السياسي: هو مزيج السلطة مع الثروة وبالتالي استغلال أكثر من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة ومكاسب شخصية ،فتظهر الرشوة والمحسوبية والواسطة والمحاباة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى» (د.بن رجم خميسي - أ.حليمي حكيمة، 2012، 5)

يظهر الفساد في حالة ضعف الدور الرقابي وعدم القدرة على ممارسته ، وعدم تطبيق القانون بالإضافة إلى عدم تفعيل صلاحيات الأجهزة الرقابية ، والقصور الحاد في استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في نظم الرقابة .»

الفساد الأخلاقي : وهو السبب الرئيسي للفساد المالي باعتبار إن ضعف الوازع الديني يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والكسب غير المشروع.

الفساد الاجتماعي : ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية مما يؤدى إلى اللجوء إلى طرق كسب غير مشروع.

الفساد القانوني : يرجع الانحراف المالي إلى سوء صياغة قوانين الدولة التي تفرضها على المنظمات و الأمر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ القانون .

الفساد الاداري : الفساد الإداري والمالي واجهتان لعملة واحدة ونظرا لضعف الرقابة وضعف استقلالية القضاء وتدني سقف حرية التعبير عن الرأي مما يؤدي إلى استغلال الموظف العام لوظيفته لتحقيق الكسب المالي غير المشروع.

أبرز مظاهر الفساد الإداري والمالي

يمكن معرفة الفساد المالي والإداري من خلال العديد من المظاهر التي يمكن حصرها ما بين الفساد والانحراف الوظيفي أو التنظيمي كالمخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء تأديته للخدمة كعدم احترام أوقات العمل أو الامتناع عن أداء العمل أو التراخي وعدم تحمل المسؤولية وغيرها أو فساد الانحراف السلوكي المتعلق بقبول الهدايا أو الإساءة

إلى المواطنين أو ممارسة المحسوبية الشخصية أو السياسية، أو الفساد والانحرافات المالية وتتعلق بمخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة واستخدام المال العام بطريقة مسرفة، وآخرها الفساد والانحرافات الجنائية وتتعلق بالرشوة واختلاس المال العام والذي هو من أخطر المظاهر الجنائية.

الآثار الاقتصادية للفساد

الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الاستثمار

يسهم الفساد المالي في تدني مستوى الاستثمار وضعف مستوى الخدمات في البنية التحتية والمعرقل الرئيسية للخطط والبرامج ، فبالتالي فإن النتيجة تتحول معظم الأموال المخصصة لمصلحة الأشخاص الآخرين من خلال استغلالهم لمركزهم ولصلاحيتهم المخولة لهم وبالتالي يحد من موارد الاستثمار الأجنبية في الوقت الذي تسعى فيه الدولة النامية إلى استقطاب الموارد والاستثمار الأجنبي بأكبر حجم وأفضل جودة مما يؤدي إلى توفر موارد الاقتصادية وفرص العمل ونقل المهارات والتكنولوجيا ، (نور الاقرع ـ 2013ص3)

الآثار الضريبية للفساد المالي على القطاع الضريبي :

عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الافراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدراتهم الحقيقية في الحين هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع ، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع وانخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل فإذا صانع السياسة المالية الاقتصادية سيضع حجم الإيرادات الحكومية ، ويخطط لحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة ، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ماينشده المجتمع من أهداف مختلفة (فوزين حاج قويدرة، 2010 ص7).

الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الانفاق الحكومي

إن انتشار الفساد في اية دولة سوف يترتب عليه سوء تخصيص لمواردها، اذا سوف يتجه الانفاق نحو أوجه لا تحظى بأولوية من وجهة نظر المجتمع ، وتجاهل الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة كالإنفاق على القطاع الصناعي ، الزراعي ،التعليمي ، الصحي.

الآثار الاقتصادية للفساد المالي على سعر الصرف

من المتعارف عليه أن من المهام التي تقوم بها الدولة لإرساء السياسة النقدية هو تحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الاجنبية ،وان يتسم هذا السعر بالثبات على الاقل لفترة محدودة ،حتى تتمكن من اجراء الاصلاحات الاقتصادية التي ترغب في تحقيقها ، ولكن نتيجة الفساد المتفشي في سوق الصرف الاجنبي ،يترتب على ذلك تن هناك انقسام في هذا السوق إلى سوق رسمي ، ويتميز بندرة الصرف الاجنبي، وسوق موازي (غير رسمي) يتميز بوفرة الصرف الاجنبي، الامر الذي يخلق نوعا من عدم التوازن في الاقتصاد ويكون لذلك تأثير على السياسة النقدية للدولة.

سلبيات الفساد المالي

ان سلبيات الفساد المالي أصبحت كارثة كبرى تعاني منها الدول ،وقد تغرق اقتصاد الدولة ليصبح مرهونا للأطراف الخارجية ومن بين هذه السلبيات:

1- التخفيض من إيرادات الدولة وأموالها وهو ما يؤثر سلبا على مقابلاته من الانفاق العام ،فالدولة التي يكون فيها الفساد منتشرا يكون الانفاق فيها اقل على الخدمات الاساسية كالصحة ، التعليم

2- إن وجود الفساد يساهم في إفقاد الدولة لمصداقتيها وهو ما يثير المشاكل داخلها بعدم الاستقرار السياسي فيها وانعدام الامن

3- إن من سلبيات الفساد المالي فقدان الدولة للمشاريع الاستثمارية سواء من المستثمرين المحليين أو الدوليين

4- تفشي ظاهرة الرشوة

5- إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية وبالتالي النمو الاقتصادي

6- إضعاف فعالية القانون

7- خلق نوع من الفجوة بين الأغنياء والفقراء

الجانب العملي للدراسة:

تحليل البيانات

في البداية بعد الاطلاع على المصادر النظرية في الكتب والدراسات والمراجع العلمية لتطبيق مفهوم الفساد المالي باعتباره يمثل كافة الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الاحكام المعتمدة في أية مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي واثر سلبا على المجتمع اقتصاديا أو اجتماعيا أو ماليا ، ولذلك قام البحاث بتوضيح المواضيع الرئيسية للفساد التي ظهرت بشكل عام في تقرير ديوان المحاسبة الليبي وقد خصص لها فصل خاص تحت اسم مظاهر الفساد في ليبيا خلال عام 2016 م (تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2016 ، ص ص 55-61) والمخالفات المالية والفساد خلال عام 2015 م (تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2015 ، ص ص 110-126) والفساد والمخالفات المالية خلال عام 2014 م (تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2014 ، ص ص 173-178) ، في حين إنه لم يخصص فصل خاص بالفساد خلال عامي 2012 و2013 م وإنما ذكرت ووضحت من خلال التقارير السنوية. من هنا قام البحاث باستخدام أسلوب تحليل المحتوى الذي يعتمد على تحديد المواضيع الرئيسية والتفصيلية التي تمثل مخالفات وانحرافات مالية خلال فترة الدراسة باعتبارها من أبرز مظاهر الفساد المالي (تم تناولها في الجانب النظري) من خلال تجميع وتحليل كل الكلمات والمفاهيم المرتبطة بهذه المظاهر وإدراجها في شكل نموذج تم تصميمه من قبل البحاث ومن ثم تلخيصها في شكل جداول والتي سوف يتم عرضها في الصفحات التالية.

تم الاعتماد في هذا الجانب على التقارير السنوية لديوان المحاسبة للفترة (2012 - 2016). وقد تم دراسة وتحليل البيانات الواردة في التقارير من خلال تصنيف وتبويب الممارسات والملاحظات الخاصة بالإيرادات والمصروفات العامة.

اولا: المخالفات في جانب الإيرادات العامة

ورد في تقارير ديوان المحاسبة خلال فترة الدراسة العديد من الملاحظات حول الإيرادات العامة كما هو موضح في الجدول (2):

جدول (2) المخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة عن جانب الإيرادات

المخالفة	2012	2013	2014	2015	2016
المبالغة في تقديرات الايرادات العامة النفطية وغير النفطية	1	1			
حدوث عجز في الايرادات النفطية نتيجة المبالغة في تقديرات الايرادات	1				
عدم التزام وزارة المالية بتحويل المبالغ المتبقية في حسابات الخزانة العامة والجهات الممولة من الميزانية العامة إلى حساب الاحتياطي العام		1			1
ضعف كفاءة تحصيل إيرادات الضرائب الجمارك والقروض الخارجية	1	1	1	1	1
عدم توريد مبيعات السوق المحلي من الوقود من قبل شركات التوزيع		1	1	1	1
التقصير في متابعة الايرادات المقدرة في الميزانية العامة والزام الجهات كافة بتوريدها في تواريخ استحقاقها		1	1	1	1

من الملاحظات المتكررة المبالغة في تقديرات الايرادات العامة من خلال المبالغة في تقديرات الايرادات النفطية وغير النفطية مما عكس توجه نحو الانفاق من الحكومات الليبية المتلاحقة مع عدم الاعتماد على أسس موضوعية لإجراء هذه التقديرات ومخالفة مبدأ الحيطة والحذر، فعلى سبيل المثال فإن أغلب الدول النفطية قدرت سعر النفط

عند (75$) للبرميل كحد أقصى خلال سنة 2012 بينما قدرت ليبيا سعر النفط عند (100$) كحد أقصي، كما أدي هذا الافراط في التقديرات إلى حدوث عجز في الايرادات العامة وخاصة في الايرادات النفطية مع عدم الأخذ في الاعتبار الظروف التي مر بها قطاع النفط والغاز الليبي في السنوات الاخيرة، وأيضا عجز في الميزانية العامة نظرا لان المبالغة في تقدير الايرادات يؤدي بالضرورة إلى المبالغة في تقدير المصروفات العامة وزيادة احتمال التلاعب والهدر في المال العام.

كما برزت مخالفة وزارة المالية للقانون رقم (127) لسنة 1970 الخاص بالاحتياطي العام كإحدى المخالفات المتكررة في اغلب سنوات الدراسة، حيث نص القانون على تخصيص (15 ٪) من دخل النفط للاحتياطي العام باعتبار وجود احتياطي قوي دعامة اساسية للسياسة المالية للدولة، إلا ان قانون الميزانية في سنوات الدراسة لم يولي اهتماما بتكوين احتياطي قوي، كما ان وزارة المالية لم تقم بتحويل المبالغ المتبقية في حسابات الخزانة العامة البالغة (21، 008، 738،674 دينار) لحساب الاحتياطي العام كما نص قانون الميزانية لسنة 2013 على سبيل المثال.

ضعف كفاءة تحصيل الايرادات العامة من الضرائب والجمارك والقروض الخارجية تكررت كملاحظة في كل سنوات الدراسة، حيث لوحظ تقصير واضح من الجهات المختلفة في متابعة الايرادات المقدرة في الميزانية العامة وإلزام كافة الجهات العامة بتوريد الايرادات في مواعيد استحقاقها مما زاد من نسبة العجز في الايرادات غير النفطية بشكل خاص والايرادات العامة بشكل عام خلال سنوات الدراسة. فعلى سبيل المثال على الرغم من الحركة التجارية والصناعية الكبيرة التي شهدتها سنتي 2012 و2013 وكذلك ازدياد عدد الممولين المسجلين بأقسام الضريبة المختلفة إلا أن ذلك لم ينعكس ايجابيا على ايرادات الضرائب في هاتين السنتين، كما لوحظ عدم التزام فروع مصلحة الضرائب بإحالة إيرادات الضرائب إلى حساب الايراد العام حيث وجد مبلغ (210 ملايين دينار) في حسابات هذه الفروع خلال سنتي 2014 و2015. ومما فاقم من هذه المشكلة ايضا ضعف سيطرة الدولة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، حيث بينت بيانات مصلحة الجمارك ان حصيلة الايرادات الجمركية لم تتجاوز (46،000،000 دينار) خلال سنة

2015 على الرغم من الحجم الكبير للتحويلات والاعتمادات المستندية الخارجية التي تنفذها المصارف الليبية مما قد يشير إلى حدوث فساد مالي في التحويلات والاعتمادات المستندية الخارجية.

ورد في تقارير ديوان المحاسبة في سنوات 2013، 2014، 2015، 2016 أن هناك ضعفا شديدا في تحصيل إيرادات بيع الوقود في السوق المحلي من شركات الوقود الليبية من قبل شركة البريقة مما يشير إلى احتمال ضياع هذه الاموال، كما هو موضح في الجدول رقم (3) فقد تم تحصيل (16 ٪) من اجمالي ما هو مقدر خلال سنتي 2014 و2015 حيث تم تحصيل مانسبته (9 ٪) ومانسبته (19 ٪) على التوالي.

جدول (3) إيرادات بيع الوقود بالسوق المحلي

السنة	المقدر	المحقق فعليا	النسبة
2014	1،000،000،000	88،624،721	٪ 9
2015	1،940،000،000	383،225،326	٪ 19
الاجمالي	2،940،000،000	471،849،836	٪ 16

ثانيا: المخالفات في جانب المصروفات العامة

من خلال الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة خلال سنوات الدراسة وردت الكثير من المخالفات في المصروفات العامة كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4) المخالفات في جانب المصروفات العامة

المخالفة	2012	2013	2014	2015	2016
اعتماد ميزانية اشتائية بقيمة 3 مليار دينار دون توضيح المبررات الفعلية لها مع وجود بند الاحتياطي في الميزانية العامة لنفس السنة	1				
عدم اخضاع الصرف من ميزانية الطوارئ للقانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن	1				

المخالفة	2012	2013	2014	2015	2016
الصرف من المجنب بقيمة 10 مليار دينار دون اخذ اذن الجهة التشريعية	1				
استخدام حسابات وزارة المالية حسابات الخزانة العامة للصرف المباشر في حين انها حسابات تحويل فقط		1			
تسييل مبالغ تزيد عن قيمة التفويضات الصادرة في الباب الاول (المرتبات) لبعض الجهات دون سند أو مبرر قانوني		1			
عدم تقديم الجهات الممولة بالباب الرابع (الدعم وموازنة الاسعار) لتقارير المصروفات الفعلية لمقارنتها ومعرفة الارصدة المتبقية		1			
التأخر في إعداد تقارير المصروفات الخاصة بالباب الثالث (التنمية)		1			
اظهار الارصدة المتبقية في حساب الدين العام ضمن الارصدة المتبقية في حين انها مبالغ مخصصة لمواجهة التزامات معينة ومحددة		1			
عدم التقيد بقانون الاحتياطي من خلال عدم الاهتمام بتكوين احتياطي عام والذي يعتبر من الدعامات الرئيسية للسياسة المالية ويساعد الدولة على ادارة اقتصادها باستقلالية	1	1			
استخدام حسابات الخزانة للصرف مباشرة في حين انها حسابات تحويل		1			
عدم خصم قيمة الدين العام لصالح صندوق الضمان الاجتماعي والمصرف التجاري			1		
تضخيم أعداد الموظفين (المرتبات) من قبل اغلب الجهات من خلال عدم الافصاح عن عدد الموظفين الذين انتهت علاقتهم بالجهة وكذلك طلب زيادات في المخصصات بحجة التعيينات المتوقعة تتراوح بين 5 ٪ إلى 20 ٪			1		

المخالفة	2012	2013	2014	2015	2016
المبالغة في تقديرات ملحقات المرتبات من اغلب الجهات وتتراوح بين 5 ٪ إلى 30 ٪			1		
اعداد كبيرة من الارقام الوطنية للعاملين في الدولة غير قانونية وتصل إلى ما نسبته 30 ٪			1		
دمج الحسابات المصرفية للمرتبات مع حسابات المصروفات الادارية ويتم الصرف الفائض في المرتبات على المصروفات الادارية			1		
تزايد حالات التعيين دون الالتزام بالملاكات الوظيفية	1	1	1		
التأخر في اعداد مذكرة تسوية المصرف لحسابات وزارة المالية				1	1
فتح حسابات مركزية جديدة للدولة عن طريق وزارة المالية لعجزها عن تسوية الحسابات المفتوحة سابقا 2015				1	1
عدم التقيد بقانون الميزانية في تحديد اجمالي المرتبات				1	1
استخدام سيولة سنة 2015 لسداد التزامات غير مؤكدة انشئت بالمخالفة في سنة 2014				1	
عدم اعداد اذونات صرف لجميع عمليات الباب الاول (المرتبات) واستخدام رسائل التحويل مع اخضاعها للمراجعة الداخلية				1	1
صرف مرتبات بعض الجهات بالتجاوز للمخصصات المعتمدة لاغلب القطاعات وبمبالغ كبيرة				1	1
استخدام بند المتفرقات بالمخالفة لقانون الميزانية واستخدامه للصرف على اوجه صرف غير مدرجة بالميزانية					1

من خلال الملاحظات والممارسات المتكررة بشكل ملفت للنظر المتعلقة بالمرتبات وملحقاتها ومنها تسييل مبالغ تزيد عن قيمة التفويضات الصادرة لباب المرتبات لبعض الجهات دون وجود مبررات موضوعية وقانونية مما شكل مخالفة جسيمة لقانون الميزانية وتشجيع ضمني على التلاعب، فعلى سبيل المثال بلغت الزيادة في المبالغ المسيلة ما قيمته (241،447،000 دينار) في سنة 2013، حيث لوحظ مثلا أن اغلب الجهات قامت بتضخيم أعداد الموظفين وإخفاء بيانات الموظفين الذين تم تسريحهم أو انتهت علاقتهم بالجهة من أجل الحصول على زيادات في المخصصات تراوحت بين 5 ٪ و20 ٪ ، كما قامت الكثير من الجهات بإدراج أعداد كبيرة من الموظفين بشكل مخالف للقوانين واللوائح وبأرقام وطنية غير قانونية من خلال الازدواج الوظيفي أو أرقام وطنية وهمية أو تجاوز سن التقاعد أو عدم الوصول إلى سن العمل 18 سنة مما شكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة في خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نسبتهم بما لا يقل عن (30 ٪) من إجمالي عدد الموظفين في الدولة الليبية، ويوضح جدول (5) أن عدد (516،009) من العاملين في الدولة الليبية لديهم مخالفات قانونية وأن إجمالي الهدر في المال العام نتيجة لذلك بلغ ما قيمته (4،271،819،445 دينار) في نهاية سنة 2014.

جدول (5) حصر عدد العاملين بالدولة الليبية في نهاية 2014

البيان	العدد	المتوسط من واقع مرتبات 2013 الفعلية
إجمالي عدد العاملين في الدولة الليبية في 2014\12\31	1،524،078	20،298،925،630
صافي العاملين بأرقام وطنية صحيحة وسن قانونية	1،008،069	13،936،614،076
إجمالي المرتبات غير القانونية	516،009	4،271،819،445

البيانات الواردة في الجدول أولية (غير نهائية)

و مما ساهم أيضا في ازدياد مصروفات المرتبات، وبالتالي الهدر في المال العام، قيام بعض الجهات بتعيين موظفين جدد، على الرغم من عدم وجود حاجة حقيقية لهم، ودون التقيد بالملاكات الوظيفية المعتمدة والقانون (12) لعلاقات العمل لسنة (2010)، فعلى سبيل المثال تجاوزت تعيينات قطاع الصحة ما نسبته (107 ٪) من إجمالي عدد موظفيه، وحتى بعد تطبيق منظومة الرقم الوطني خلال سنة 2014 لوحظ ان الكثير من الجهات قامت بتعيينات جديدة ومنحت زيادات في مرتبات عامليها في سنة 2015 بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة لعملها وقامت وزارة المالية بصرف هذه الزيادات وبشكل مخالف للمخصصات في الميزانية مما ساهم في عدم تخفيض قيمة المرتبات السنوية للعاملين في الدولة الليبية بشكل مناسب حيث حدث عجز بين ما هو مقدر للمرتبات وما تم صرفه خلال سنة 2015 بما قيمته (1،316،557،686 دينار). ومن الملاحظات المتكررة ايضا والتي تساهم في زيادة مصروفات باب المرتبات المبالغة في تقديرات ملحقات المرتبات بدون الاستناد إلى معايير وأسس موضوعية في اغلب الجهات وتراوحت الزيادة بين 5 ٪ إلى 30 ٪ خلال سنوات الدراسة. تكرر ورود الملاحظات والمخالفات في باب المرتبات وملحقاتها يشير إلى وجوب اهتمام الجهات العامة بهذا الباب والاجهزة الرقابية لضمان عدم استمرار هذه الممارسات وبالتالي الحد من انتشار الفساد.

كما كانت هناك مخالفات لإجراءات الرقابة الداخلية على صرف المرتبات قامت بها الكثير من الجهات منها استخدام حسابات المرتبات للصرف على المصروفات الادارية من خلال صرف فوائض المرتبات على المصروفات الادارية بالمخالفة لقانون الميزانية، وقيام وزارة المالية بتسييل مخصصات الجهات العامة قبل إحالته إلى ادارة المراجعة الداخلية ودون اعداد اذونات صرف والاكتفاء برسالة تحويل إلى مصرف ليبيا المركزي في سنة 2015، وقيام وزارة المالية باستخدام السيولة في تسديد التزامات غير مؤكدة انشئت في سنة 2014، استخدام حسابات وزارة المالية حسابات الخزانة العامة للصرف المباشر في حين إنها حسابات تحويل فقط، التأخر في إعداد مذكرة تسوية المصرف لحسابات وزارة المالية، فتح حسابات مركزية جديدة للدولة عن طريق وزارة المالية لعجزها عن تسوية

الحسابات المفتوحة سابقا 2015، واستخدام بند المتفرقات بالمخالفة لقانون الميزانية واستخدامه للصرف على أوجه صرف غير مدرجة بالميزانية.

هناك العديد من الملاحظات المتكررة تخص المصروفات العمومية وأهمها التوسع في الصرف وعدم تسوية العهد المالية وإقفالها من مختلف الجهات العامة، فعلي سبيل المثال كما هو موضح في الجدول (6) كان إجمالي العهد غير المسواة إلى نهاية 2011 ماقيمته (414،270،388 دينار) وفي سنة 2012 وحدها كان اجمالي العهد غير المسواة ماقيمته (79،932،800 دينار) مما يشير إلى عدم القدرة على الرقابة على اوجه صرفها وزيادة احتمالية حدوث تجاوزات وفساد مالي في أوجه صرفها.

الجدول (6) اجمالي العهد المالية غير المسواة

البيان	السنة	المبلغ
عهد مالية غير مسواة	2011-2007	414،270،388 دينار
عهد مالية غير مسواة	2012	79،932،800 دينار

ورد في تقارير ديوان المحاسبة ملاحظات ومخالفات في ابواب المصروفات الاخرى، في سنة 2012 تم صرف ميزانية اشتائية (ميزانية طوارئ) بقيمة (3،000،000،000 دينار) دون توضيح أسباب اعتمادها مع وجود بند الاحتياطي العام في ميزانية نفس العام كما تم مخالفة لائحة الحسابات والمخازن والميزانية عند الصرف من هذه الميزانية مما قد يشير إلى احتمال حدوث فساد في صرف هذه الميزانية، ويلاحظ استخدام المجنب في تمويل الميزانية العامة دون الحصول على موافقة الجهات التشريعية.

أما بالنسبة للباب الثالث (التنمية) فقد حدث تأخير في كل سنوات الدراسة في إعداد تقارير المصروفات الخاصة بالتنمية مما أثر على امكانية التخطيط للمصروفات التنمية في السنوات اللاحقة وعدم التعرف على ماصرف بالتحديد ونسبة المنجز من المشاريع ويشير بوضوح إلى ضعف اجراءات الرقابة على هذه المصروفات مما قد يشجع على حدوث تجاوزات عند الصرف . أما فيما يخص الباب الرابع (الدعم وموازنة الاسعار)

لوحظ عدم تقديم الجهات الممولة بهذا الباب لتقارير المصروفات الفعلية لمقارنتها ومعرفة الارصدة المتبقية مما يشير إلى تقصير في متابعة هذه المبالغ وينطوي على احتمال كبير لحودث فساد مالي في كيفية صرفها.

حدثث أيضا مخالفات تتعلق بالدين العام والذي يشكل التزامات مالية مؤكدة على الدولة الليبية تجاه اطراف متعددة ومن المهم تسديدها حتى لاتتراكم مع مرور السنوات إلا انه لوحظ عدم خصم قيمة الدين العام لصالح صندوق الضمان الاجتماعي والمصرف التجاري في سنة 2015، كما تم إظهار الارصدة المتبقية في حساب الدين العام ضمن الارصدة المتبقية في حين إنها مبالغ مخصصة لمواجهة التزامات معينة ومحددة وبالتالي يجب نقلها للسنوات اللاحقة لسداد هذه الالتزامات في تواريخ استحقاقها.

دور ديوان المحاسبة في الرقابة على المال العام

يقوم ديوان المحاسبة بمتابعة الملاحظات والمخالفات الواردة بتقاريره من خلال الإجراءات القانونية اللازمة بالاضافة إلى النظر في الشكوي المقدمة إليه من خارجه بفتح قضايا والتحقيق فيها. وحسب ماورد في تقارير الديوان في بعض سنوات الدراسة (2014، 2015) فإن القضايا تمثلت في موضوعات اهدار المال العام، إساة استعمال السلطة، التقصير في حفظ وصيانة المال العام، استعمال الأموال في غير الامور المخصصة لها، التزوير والتدليس للحصول على منافع، تقديم رشى للحصول على منافع، التلاعب في القروض والتسهيلات المصرفية، فتح حسابات مصرفية بالمخالفة، الشراء عن طريق الامر المباشر، التهرب من الرقابة المسبقة للديوان، مناقلة الحسابات بالمخالفة، التلاعب في المعاشات الاساسية، عدم تزويد الديوان بالمستندات المطلوبة، تحرير صكوك بدون رصيد، استعمال الايرادات في الصرف بالمخالفة، سوء الادارة وإهمال نظم الرقابة الداخلية، تضخيم قيمة العقود يكثر من قيمتها الحقيقية، التلاعب في الرسوم الجمركية والضريبية، التعيين بالمخالفة للتشريعات، صرف المرتبات بالمخالفة للقوانين.

وقد لوحظ انه في إطار المحافظة على المال العام قام الديوان في سنة 2014 بإنشاء مكتب خاص بالمخالفات المالية اوكلت له مهمة دراسة المخالفات الواردة بتقارير الديوان

وإحالتها إلى الجهات المختصة (النائب العام وهيئة الرقابة الادارية) ومتابعة التحقيق مع هذه الجهات واعداد قاعدة بيانات بها، إلا أنه ومن خلال الجدول (7) نلاحظ عدم وجود نمط إفصاح واضح وثابت من سنة إلى أخري بالنسبة للإجراءات القانونية المتخذة حيال الملاحظات والمخالفات المرصودة في تقارير الديوان مما يصعب عملية المقارنة بين السنوات المختلفة.

جدول (7) تحليل القضايا الواردة بالتقارير

السنة	القضايا المسجلة	القضايا المرحلة من السابق	قضايا متداولة	قضايا تم فيها التحقيق والتصرف	عدد المتهمين
2012	987	غير متوفرة	غير متوفرة	251	غير متوفر
2013	264	342	606	326	غير متوفر
2014	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	79	غير متوفر
2015	102	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	483
2016	109	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

وتوضح البيانات المتوفرة ان عدد القضايا التي تم تسجيلها قد انخفض من (987) في 2012 إلى (264) في 2013 و(102) في سنة 2015 و(109) 2016 م، مما يؤشر إلى انخفاض في عدد القضايا المفتوحة فيما عدا ازدياد عدد القضايا 2016 بنسبة بسيطة على الرغم من تنامي ظاهرة الفساد في الدولة الليبية خلال فترة الدراسة كما إشارت التقارير الدولية وخصوصا تقارير منظمة الشفافية الدولية التي اوضحت أن ليبيا تقع في المرتبة 170 من بين 176 دولة الأقل فسادا وفقا لمؤشر الفساد لسنة 2016 م

حيث بلغ متوسط مؤشر الفساد خلال الفترة (2012-2016) حوالي 166 من متوسط عدد 170 دولة على مستوى العالم خلال نفس الفترة.

النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نوردها فيما يلي:

1- تكرر نفس الملاحظات والمخالفات في سنوات الدراسة مما يشير إلى عدم أخذ الجهات العامة بالاعتبار لملاحظات ديوان المحاسبة وعدم قدرة الديوان على متابعة تنفيذ ملاحظاته في السنوات السابقة حول الفساد المالي.

2- ورود مخالفات وملاحظات في جانب الايـرادات العامة خلال سنوات الدراسة وتركزت في المبالغة في تقدير الايرادات العامة للدولة مما أثر طرديا على تقديرات المصروفات العامة وبالتالي حدوث عجز في الميزانية العامة، عدم الاهتمام بتكوين احتياطي عام قوي للدولة الليبية بحيث يكون وجوده دعامة للسياسة المالية للدولة، ضعف كفاءة تحصيل الايرادات العامة من الضرائب والجمارك والقروض الخارجية، التأخر في تحصيل إيرادات مبيعات الوقود في السوق المحلي.

3- وجود مخالفات وملاحظات عديدة في جانب المصروفات العامة حيث حدثت هذه التجاوزات في كل أبواب هذا الجانب ويمكن تلخيصها كما يلي:

- تمثلت المخالفات في باب المرتبات وملحقاتها في الزيادة الكبيرة في المرتبات وملحقاتها خلال سنوات الدراسة وذلك لكثرة التعيينات المخالفة للقانون ومنح زيادات في مرتبات في العاملين لبعض الجهات العامة بالمخالفة للقوانين واللوائح، المبالغة في الصرف على ملحقات المرتبات دون وجود أسس موضوعية.
- فيما يخص باب المصروفات العمومية حدثت مخالفات عديدة في سنوات الدراسة اهمها التوسع في الصرف وعدم تسوية العهد المالية وإقفالها.
- وجدت مخالفات بالنسبة لمصروفات باب التنمية تشير إلى ضعف إجراءات الرقابة عليها حيث هناك تأخير طويل في اعداد تقارير المصروفات العامة الخاصة بالتنمية

في سنوات الدراسة المختلفة.

- بالاضافة إلى وجود ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية على المصروفات العامة في وزارة المالية وأغلب الجهات العامة مما آدى إلى حدوث مخالفات عند صرف المصروفات العامة وبالتالي زيادة نسبة مخاطر تعرض المال العام للضياع.

4- تبين أن هناك ضعفا في إجراءات الرقابة على المال العام المكلف بها ديوان المحاسبة الليبي، حيث اظهرت المقارنة بين سنوات الدراسة تكرر نفس الملاحظات والمخالفات مما يشير إلى عدم قدرة الديوان على ايجاد آليات مناسبة لايقافها من خلال الزام الجهات العامة بتنفيذها مما يعني استمرار حالات الفساد المالي، كما لوحظ تراجع عدد القضايا المفتوحة من سنة إلى أخرى على الرغم من تنامي الفساد المالي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

من خلال تحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل اليها، نورد فيما يلي بعض التوصيات التي يمكن اخذها في الاعتبار من أجل تحسين الرقابة على المال العام وبالتالي الحد من الفساد المالي:

1. تعزيز الرقابة على المال العام من خلال العمل على وضع آليات مناسبة لمتابعة وإلزام الجهات العامة بتنفيذ الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الليبي.
2. العمل على تطبيق الرقابة الوقائية (المانعة) بالجهات العامة لمنع حدوث المخالفات والتجاوزات المالية قبل حدوثها بدلا من المراجعة اللاحقة ومن ثم المحاسبة عليها.
3. العمل على دراسة كل القوانين واللوائح المنظمة للجهات العامة الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الليبي من أجل ضمان خلوها من اوجه القصور والضعف.
4. اتباع أسس ومعايير موضوعية لتقدير المصروفات العامة والايرادات العامة بحيث تعبر الميزانية العامة عن خطة مدروسة لسنة قادمة.
5. السعي إلى تحسين كفاءة تحصيل الايرادات العامة من خلال اتخاد إجراءات عملية

لضمان جدية الجهات العامة في جبايتها.

6. تشديد الرقابة على مصروفات المرتبات وملحقاتها لضمان عدم ازديادها سنويا دون أسس وجود موضوعية من خلال إلـزام الجهات العامة بالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لعملها.
7. ضمان التزام الجهات العامة بعدم التوسع في صرف العهد المالية وبتسويتها واقفالها بنهاية الغرض منها أو في نهاية السنة المالية.
8. العمل على وضع اليات لضمان متابعة مصروفات التنمية أولا بأول لحمايتها من التلاعب والاختلاس.
9. السعي إلى تقوية أنظمة الرقابة الداخلية في وزارة المالية والجهات العامة لزيادة فعاليتها كأداة للحفاظ على المال العام والحد من الفساد المالي وبالتالي تحسين استخدام موارد الدولة. العمل على تطوير دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المال العام من خلال تلافي أوجه القصور في أدئه وايجاد اليات عمل مناسبة لزيادة قدرته على اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية مبكرا وبالتالي اتخاد الإجراءات المناسبة تجاهها للحد من الفساد المالي.

قائمة المراجع:

1. أبودية، أحمد (2004)، الفساد سبله وآليات معالجته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، آمان القدس، الطبعة الأولى.
2. الشويرف، عادل امحمد؛ حيدر، عادل رمضان (2013)، أسباب الفساد المالي والإداري من وجهه نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد 2، ص ص 362-390.
3. الدوسري ، مبارك (2011)، تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الكويت.
4. الشمراني، غسان (2013) ، أثر الرقابة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية للحد من عمليات الفساد المالي ،رسالة ماجستير منشورة ، قسم إدارة الاعمال

، كلية الشرق العربي للدراسات العليا ، المملكة العربية السعودية.

5. الفطيسي، عبدالغني أحمد (2014)، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا: دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة لسنوات 2008-2012، المجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 16، ص ص 189-212.

6. حسين ، حسين شحاتة، الفساد المالي، أسبابه وصوره وعلاجه، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 552، شعبان 1432هـ/ يوليو2011، ص ص 1-27.

7. خميسي، بن رجم محمد؛ حكيمة، حليمي (2012)، الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشاره، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، عرض بتاريخ 06-07-2012.

8. عبدالجواد، فاطمة (2013)، الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، الهيئة العامة للضرائب، وزارة المالية، العراق، عرض بتاريخ 2013/9/3.

9. عريقيب ، سعاد والمبسوط، ربيعة (2018)، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره: دراسة تحليلية للفترة (2008-2016)، مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية ، العدد الأول ، أبريل 2018 م ، ص ص 56-110.

10. كرودي ، صبرينة وعنيقة ، وصاف (2016) ، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي : مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 7 ، 2016 م ، ص 221-246.

11. كلاب، سعيد يوسف؛ عثمان، فيصل عبدالعزيز؛ أبوقرع، سامر محمود (2006) ، دورة التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، مؤتمر المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ، مايو ، ص 7-10.

قائمة المراجع الاجنبية:

1. John Flaherty. (1997) Role of Interned Auditors in The Anticorruption Battle. Paper Presented at The Eighth International Anticorruption Conference In Lima. Peru. Sep. 711-.
2. Mashal. Ahmad M. (2011) Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries. International Journal of Economics and Management Sciences. Vol. 1. No. 4.
3. Mauro. Paolo. (1998) Corruption: Causes. Consequences. and Agenda for Further Research. Finance & Development. World Bank publication.
4. Transparency International. The Global Coalition Against Corruption.

http: //www. transparency. org/. Web page. Mar. 2017

قائمة التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي:

1. التقرير السنوي لعام 2012.
2. التقرير السنوي لعام 2013.
3. التقرير السنوي لعام 2014.
4. التقرير السنوي لعام 2015.
5. التقرير السنوي لعام 2016.

تم عرضها في الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبي الليبي وهو:
http://audit.gov.ly/home/reports.php

Financial corruption and the control role of the Libyan Auditing Bureau in Libya

■Dr. Nagib Salem Bayoud* ■ **Dr. Abu Baker Jumaa Maatouq**** ■ Dr. Hosni Ramadan Shtewi***

Abstract:

The aim of this study is to present and analyze the irregularities and observations mentioned in the annual reports of the Audit Bureau in the period from 2012 to 2016 in terms of expenditure and income items in the general budget of the Libyan state due to the weakness of the regulatory system, which in turn hurts the spread of financial corruption phenomenon. The study also aimed to clarify the role of the Libyan Accounting Bureau (Tripoli) in reducing the phenomenon of financial corruption. The study relied on the use of the method of content analysis to obtain and analyze the data contained in the annual reports of the Audit Bureau during the period (20122016-). The results of this study showed the existence of irregularities and clear observations due to weakness in the system of control of public money, which led to financial corruption in the revenues and expenses during the study period, which negatively affected the public money and economic activities and public services provided to the community. The study also found that the Audit Bureau had a role in identifying and detecting many irregularities and observations that support the existence of financial corruption in the general budget items of the Libyan state. However, it was noted that there is a lack and weakness in the control procedures on public funds used by the Audit Bureauوو وو

Key words: Financial Corruption, the Audit Bureau, Content analysis, Annual Reports

Assistant Professor of AccountingAssistant Lecturer*

Ministry of Finance University of Tripoli **

Assistant Professor of Accounting University of Tripoli ***

معايير المحاسبية الدولية ومعوقات تطبيقها في ليبيا

■ د. مصطفى البشير منيع* ■ د. محمد فرج شقلوف**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم العراقيل التي تقف حائلا أمام تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الليبية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحثان باستقراء أراء عينة الدراسة المتمثلة في (الأكاديميون- المحاسبون القانونيون- طلبة الدراسات العليا). ولجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم استبانة لهذا الغرض ووزعت على عينة الدراسة في حين تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي والأسلوب الإحصائي (One Sample T.Test) وذلك لغرض قبول الفرضية أو رفضها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من العراقيل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الليبية مثلها مثل كل الدول النامية وذلك بسبب العديد من العراقيل (التعليم- التدريب- قلة المدربين الأكفاء والمتخصصين) وقد يكون سبب ذلك أيضا أن هذه المعايير قد تم وضعها وفقا لظروف ومميزات الدول المتقدمة وذلك حسب راي احد المختصين.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

المقدمة:

يعمل النظام المحاسبي على معالجة وتنظيم المعلومات المالية لأي مؤسسة اقتصادية، بالإضافة إلى تسجيل هذه البيانات وفي النهاية يتم تداولها بين جميع الأطراف المستفيدة من هذه البيانات، وعلى اعتبار أن الأنشطة الاقتصادية للدول لم تكن تتجاوز الحدود السياسية لكل بلد وبالتالي فإن الممارسات المحاسبية كانت تختلف باختلاف الدول ولم تكن هناك حاجة لتوحيد هذه الممارسات. ولكن ومع انتشار التكنولوجيا وانتشار الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، أصبح العالم قرية صغيرة مما أصبح معه من الضروري العمل على إيجاد لغة أعمال موحدة من خلالها يتم التحكم في العمليات الاقتصادية وبشكل موحد، بحيث تنتقل المعلومة المالية بشكل سهل بين الدول وبدون أي عراقيل من جهة وإمكانية فهمها من جهة أخرى (Lawrenence، 2002).

وسعيا إلى لرفع درجة المصداقية وملائمة المعلومات المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الليبية ولكي تندمج هذه المؤسسات في الاقتصاد العالمي الذي أصبح واقعا لا مهرب منه ، كان لزاما على الدولة الليبية العمل وبشكل جاد وسريع تطبيق معايير المحاسبية الدولية في جميع المؤسسات الاقتصادية، وقد أقرت الدولة الليبية سنة (2005) ضرورة تطبيق ذلك وفقا للقانون رقم (1) لسنة (2005) ، وفي هذا الإطار وعلى سبيل المثال بادر مصرف ليبيا المركزي بإصدار تعليماته لكافة المصارف التجارية بضرورة تطبيق قواعد المحاسبة الدولية وخاصة تلك التي لها علاقة بالمصارف فمثلا ألزم مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية بتطبيق القاعدة المحاسبية الدولية رقم (30) والتي تم استبدالها فيما بعد بالمعيار (IFR7) في سنة 2007. كما أقر مصرف ليبيا المركزي قانون إنشاء سوق المال الليبي رقم (134) لسنة (2005)، على ضرورة أن تقوم كافة الشركات المدرجة بالسوق المالي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

مشكلة الدراسة:

نظرا لكون أن هناك بعض الاستثمارات الأجنبية في ليبيا عملا بقانون تشجيع رؤوس الأموال الاجنبية رقم (9) الصادر في سنة 2010م مع سعي الدولة الليبية إلى أن

تزداد نسبة مشاركة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الليبي ، مما يحتم على الوحدات الاقتصادية الليبية ضرورة تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بحيث يتم إعداد قوائمها المالية التي يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار الاستثماري المستقبلي بشكل يجعل أنظمة هذه الوحدات قابلة للمقارنة ومعدة بشكل يواكب و يتلاءم مع متطلبات للعالم الخارجي، وحتى تستطيع هذه الوحدات الإيلاج إلى الاقتصاد الدولي وتساهم بشكل إيجابي بجذب الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا، وأن عدم الاهتمام وتبني هذه المعايير سوف يؤدي إلى حرمان هذه الوحدات بصفة خاصة والدولة الليبية بصفة عامة من صعوبة الدخول والاندماج في السوق العالمي وجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية. وبالتالي تتلخص مشكلة الدراسة في تحديد المعوقات التي من شأنها عرقلة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما هي المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبية الدولية في ليبيا؟
2. كيف بالإمكان إيجاد الحلول اللازمة لتجاوز معوقات تطبيق معايير المحاسبية الدولية في ليبيا ؟

أهداف الدراسة:

يسعى الباحثان من خلال إعداد هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم العراقيل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا واقتراح بعض التوصيات بهذا الخصوص وعليه يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

1. تحديد أهم العراقيل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا.
2. اقتراح بعض التوصيات لإمكانية تجاوز معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا.

أهمية الدراسة:

عندما نشأت لجنة المعايير الدولية سنة (1973)، كان الغرض منها هو تسهيل انتقال المعلومات المالية بين الدول بكل يسر، على اعتبار أن العالم أصبح قرية صغيرة

بسبب انتشار تكنولوجيا المعلومات وما وفرته من إمكانيات جعلت إمكانية التواصل بين جميع الدول والأفراد سهلة جداً. وبسبب أن هذه المعايير تم وضعها وفقا لخصائص ومميزات الدول المتقدمة ، مما جعل تطبيق هذه المعايير في الدول النامية تواجه العديد من العراقيل (رشيد والعرابي، 2011). وقد أكد ذلك أيضاً (1993) Hagigi & Williams، عندما أشار أن لكل بلد تطبيقاته المحاسبية الخاصة به وأن التطبيقات تتأثر بعوامل معينة كالمعايير المحاسبية، والتشريعات الضريبية، والظروف الاقتصادية، والقوانين السائدة، وكذلك الاعتبارات الاجتماعية والخصائص البيئية، وبالتالي تتأثر الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية بمجموعة العوامل البيئية السائدة في كل دولة. وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلبي دعوات العديد من الجهات المهتمة والمنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا إلى ضرورة وجود إطار عام للعمل المحاسبي وذلك من خلال محاولتها تقييم مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة المحلية كإحدى البدائل المتاحة لحل مشكلة عدم وجود معايير محلية، كما أن هذه الدراسة يمكن أن تسهم في الحث والتشجيع على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المضمار، هذا بالإضافة إلى أهمية هذه الدراسة في إثراء المكتبة المحلية. كما تبرز أهمية هذه الدراسة أيضا في محاولتها اقتراح بعض الحلول لمواجهة تلك العراقيل التي تواجه تطبيق المعايير الدولية في البيئة الليبية، كما أن لهذه الدراسة أهمية لكونها تأخذ بعين الاعتبار أراء بعض الفئات المنفذين والدارسين لهذه معايير ، مما يساهم في زيادة أهمية هذه الدراسة.

فرضية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بصياغة الفرضية العدمية الرئيسية الآتية:

(لا توجد معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا). وذلك لاختبارها من حيث قبولها أو رفضها وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي وباستخدام الأسلوب الإحصائي (T.Test) .

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي وذلك باتباع الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من خلال سحب عينة من مجتمع الدراسة بحيث تمثل صورة صحيحة عن أفراد مجتمع الدراسة. وقد اعتمدت هذه الدراسة في تجميع البيانات اللازمة على البيانات الأولية الميدانية والتي تم الحصول عليها عن طريق الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض حيث اشتملت الاستبانة على مجموعة من الاسئلة التي من خلالها يتم الحصول على الإجابات عن الأسئلة المطروحة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

مجتمع وعينة الدراسة:

راعى الباحثان بأن يكون مجتمع الدراسة من تلك الفئة التي لها علاقة مباشرة بتنفيذ أو تدريس معايير المحاسبة الدولية وقد وقع الاختيار على فئة المحاسبين القانونيين والأكاديميين الليبيين بالإضافة إلى طلبة الدراسات العليا على اعتبار أن هذه الفئة تتلقى بعض الدروس في معايير المحاسبة الدولية. ونظرا لكبر مجتمع الدراسة فإنه سيتم اختيار عينة الدراسة بالأسلوب العشوائي بحيث تم توزيع 70 استبانة أعدها الباحثان لهذا الغرض.

أدوات جمع البيانات:

لقد تم الرجوع إلى العديد من المصادر من كتب ودوريات ودراسات سابقة ورسائل علمية من اجل الحصول على البيانات الثانوية، أما البيانات الأولية فقد تم إعداد استبانة خاصة لهذا الغرض وتم عرضها على عدد من المهتمين والزملاء من أجل إعطاء بعض الملاحظات عنها ومن تم إدخال هذه البيانات في المنظومة الإحصائية من أجل قبول أو رفض فرضية الدراسة وذلك من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي (One Sample T.Test).

الدراسات السابقة:

تباينت الآراء حول ضرورة وجود معايير محاسبية تحظي بقبول جميع الدول ومدى ملائمة هذه المعايير للتطبيق في الدول النامية، فانقسم الفكر المحاسبي إلى مجموعتين،

مجموعة تؤيد فكرة تبني معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية والمجموعة الأخرى تعارض فكرة تبني هذه المعايير وذلك بسبب العراقيل التي تواجه تطبيقها في الدول النامية و ذلك بسبب أن هذه المعايير صممت على أساس تطبيقها في الدول المتقدمة (المشاط و ابوزيد ، 2014)، وعليه كانت هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من عدة زوايا مختلفة ، والآتي أهم الدراسات التي تطرقت إلى أهم معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بعض الدول مرتبة حسب التسلسل الزمني التي نشرت فيه من الأحدث إلى الأقدم:

دراسة (Dowa، et al.، 2017)

قام الباحثون بدراسة بعض العناصر(الثقافة-التعليم-البيئة المحيطة) التي قد تسبب بعض المعوقات عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول الإسلامية، ومن هذه العناصر الثقافة والتعليم والبيئة المحيطة. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن جميع العناصر السابقة كان لها أثر سلبي على تطبيق المعايير الدولية. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن بعض الدول الإسلامية واجهت العديد من مشاكل في التطبيق بسبب ترجمة النص الأصلي من اللغة الانجليزية إلى اللغات المحلية الأخرى، بالإضافة إلى عدم توفر الكوادر القادرة على التعامل مع المعايير الدولية.

دراسة (Miao، 2017)

درست هذه الدراسة بالتفصيل أهم التحديات المباشرة التي تواجه تطبيقها في دولة الصين. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ، قام الباحث بإجراء (دراسة حالة)، وقد درس الباحث بالتفصيل عدة عوامل أهمها: ترجمة هذه المعايير من اللغة الانجليزية إلى اللغات المحلية ، تكاليف تطبيق هذه المعايير، التعليم المحاسبي، التدريب،. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق هذه المعايير يختلف باختلاف البلدان المطبقة لها نتيجة العوامل المذكورة، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أنه لكي يتم تطبيق هذه المعايير بشكل متساو وفي جميع البلدان يجب أن يكون هناك نقاش جاد في هذا الاتجاه ولكي تحقق المعايير الأهداف التي أنشئت من أجلها.

دراسة (Stainbank، 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التوصل إلى أهم المعوقات التي تواجه إفريقيا عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإخضاع بعض المؤسسات الاقتصادية في 46 دولة افريقية للدراسة. ولتحليل البيانات التي تحصلت عليها قامت الباحثة باستخدام الأسلوب (Binary logistic regression) وذلك لغرض تحليل البيانات. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اغلب الدول الإفريقية تعاني من بعض المشاكل في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما توصلت إلى أن اغلب الدول الإفريقية تعاني من عدم وجود تشريعات تساعد على تطبيق المعايير الدولية.

دراسة (رشيد والعرابي ،2014)

سعى الباحثان إلى محاول تحديد أهم المعوقات التي تصادف تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، بالإضافة إلى محاولة معرفة أراء المهتمين بتطبيق هذه المعايير بخصوص مدى موافقتهم على تبني تطبيق هذه المعايير. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحثان بإعداد استبانة لغرض تجميع البيانات الأولية وتم توزيع 120 استبانة على عينة الدراسة وتم استخدام الأسلوب الإحصائي (T.Test) ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تطبيق هذه المعايير بالإضافة إلى أن هناك وجهات نظر مختلفة بخصوص تطبيق هذه المعايير بدولة الجزائر.

دراسة (Zakari، 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الليبية، وقد ركز الباحث على أهم العوامل التي قد تكون عائقا في تطبيق هذه المعايير، ومن هذه المعايير القانون، الاقتصاد، التعليم المحاسبي، الثقافة. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة بالخصوص. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ليبيا مثلها مثل باقي الدول النامية تواجه العديد من العراقيل في تطبيق هذه المعايير ، ومن هذه العراقيل التعليم المحاسبي، المشاكل الاقتصادية والثقافة السائدة في المجتمع.

دراسة (Rezaei et al. 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أهم المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في دولة إيران، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحثون بدراسة كافة العوامل التي بإمكانها أن تؤثر على عملية تطبيق هذه المعايير . حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن دولة إيران مثلها مثل باقي الدول النامية تواجه العديد من العراقيل والمتمثلة في البيئة المحيطة والثقافة السائدة في المجتمع بالإضافة إلى العراقيل التي تسببها التشريعات الحالية في دولة إيران، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن هذه المعايير تم وضعها وفقا للخصائص التي تتمتع بها الدول المتقدمة دون **الأخذ في الاعتبار ظروف الدول النامية**

دراسة (Alsaqqa & Sawan ، 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم الفوائد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية والعراقيل التي تواجه تطبيقها في الإمارات العربية المتحدة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المنافع من تطبيق هذه المعايير أكثر بكثير من الصعوبات والتكاليف التي سوف تتكبدها دولة الإمارات العربية. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق هذه المعايير في أسوق المال الإماراتية ساهم بشكل كبير في تحسين جودة التقارير المالية والتي بدورها ساهمت بشكل كبير في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي. وبالرغم من ذلك توصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذه المعايير له علاقة مباشرة بنوعية التعليم المحاسبي في الإمارات.

دراسة(المجربي ، 2012):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية الشركات المدرجة في سوق المال الليبي على تطبيق معيار الإبلاغ المالي والعراقيل التي تواجهها. ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة وزعت لهذه الغرض. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك نقص حاد في المهنيين المتخصصين في عينة الدراسة، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون قدرة هذه الشركات على تطبيق

المعايير الدولية بصفة عامة.

دراسة (مقدم، 2009):

هدف الباحث من خلال إعداد هذه الدراسة إلى معرفة مدى حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث اختار الباحث عينة عشوائية من المؤسسات الاقتصادية. حيث أظهرت النتائج بأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر جاءت نتيجة الحاجة لإصلاح النظام المحاسبي، في حين أظهرت النتائج كذلك بأن هناك تباينا بين البيئة الجزائرية والبيئة الدولية التي جاءت منها هذه القواعد. الدراسة أظهرت كذلك بأن الوحدات الاقتصادية في الجزائر ليست بحاجة لقواعد محاسبية دولية تساعدها في توفير المعلومات لأجل اتخاذ قراراتها الاقتصادية ، وأوصت هذه الدراسة إلى ضرورة التبني التدريجي لمعايير المحاسبية الدولية.

دراسة(العبادي و القشي ، 2008):

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لمعرفة النتائج التي سوف تواجهها الأردن نتيجة تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية لا تلاءم مع الدول النامية والأردن إحدى هذه الدول، وذلك لأنها لا تراع ظروف هذه الدول، وإنما أخذت بعين الاعتبار ظروف الدول المتقدمة كما توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من العراقيل التي تواجه تطبيق هذه المعايير في الأردن.

دراسة (دهبي ،2007):

لمعرفة أهم العوائق التي توجه تطبيق المعايير الدولية في سوريا، قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات الشخصية مع العديد من أفراد مجتمع الدراسة المهنيين وذلك بهدف حصر الأسباب التي تعيق تطبيق هذه المعايير. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى عدم تطبيق المعايير الدولية في دولة سوريا ، ومن أهمها أن هناك مجموعة من السياسات التي تعيق تطبيق المعايير الدولية كالسياسة النقدية والمالية والسياسة الخارجية وسياسة الصرف، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن

هناك من العوامل البيئية المعيقة للتطبيق وهي عدم تطور سوق المال وعدم وجود هيئة تعتمد تطبيق المعايير الدولية.

دراسة (غليليب، 2002):

تم إجراء هذه الدراسة بهدف التحقق من مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا، و توصل الباحث إلى أن هناك معايير محاسبة قابلة للتطبيق في البيئة الليبية وتمثل ما نسبته (29) من معايير المحاسبة الدولية وأن ما نسبته (71) من معايير المحاسبة الدولية غير قابلة للتطبيق، ومن ضمن المعايير غير الملائمة هناك معايير محاسبية تحتاج إلى تعديل لتصبح ملائمة وقابلة للتطبيق وتمثل ما نسبته38 .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة تطبيق الدولة الليبية لمعايير المحاسبة الدولية مقارنة بالدول الأخرى حيث إن في البيئة الليبية هناك ندرة في الأبحاث التي تناولت مسألة معايير المحاسبة الدولية (المشاط وابوزيد ، 2014)، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة أجراها غليليب (2002) بهدف التحقق من مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا، وتوصل إلى أن هناك معايير محاسبة قابلة للتطبيق في البيئة الليبية وتمثل ما نسبته (29) من معايير المحاسبة الدولية وأن ما نسبته (71) من معايير المحاسبة الدولية غير قابلة للتطبيق، ومن ضمن المعايير غير الملائمة هناك معايير محاسبية تحتاج إلى تعديل لتصبح ملائمة وقابلة للتطبيق وتمثل ما نسبته38 ،كما توصل الباحث (Zkari، 2014)، إلى أن تطبيق هذه المعايير في البيئة الليبية يواجه العديد من الصعوبات بسبب العديد من العوامل مثل، القانون، الاقتصاد، التعليم المحاسبي، الثقافة. إلا أن هذه الدراسة تتميز بأنها دراسة استكشافية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تعتبر من بين الدراسات القليلة التي سلطت الضوء على أهم المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبية الدولية في ليبيا وذلك من خلال تفادي أوجه القصور في الدراسات السابقة من خلال التركيز بشكل كبير على استقراء العديد من آراء المجموعات التي لها علاقة مباشرة بتطبيق أو تدريس معايير المحاسبة الدولية سواء من الناحية النظرية أو العملية متمثلة في مجتمع الدراسة.

الدراسة الميدانية

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة :

استخدم الباحثان الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقاما بتصميم استمارة استبيان واشتملت على جزئين، حيث استخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين وهي المؤهل العلمي، التخصص العلمي ، المستوى الوظيفي وعدد سنوات العمل في القسم المالي، أما الجزء الثاني من الاستمارة فهو عبارة عن محور رئيسي مكون من (13) فقرة لتحديد معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا.

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

بعد ترميز البيانات تم إدخالها إلى الحاسب الآلي لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة الثانية والعشرون وتم استخدام المقياس الثنائي في أسئلة الاستبيان(معوق- غير معوق).

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم ، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحدة لا يكفى ، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس :

- التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- معامل ألفا كرونباخ: يستعمل لتحديد ثبات أداة الدراسة (الاستبيان).

الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين

مختلفين على الافراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ:

معامل (ألفا) للاتساق الداخلي:

تعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البحث البالغ عددها (64) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد بلغت قيمة معامل ألفا لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.605)، وبالتالي يمكن القول إنه معامل ذو دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليه في تعميم النتائج.

الجدول رقم (1) يوضح معامل الثبات لإجمالي الاستبيان

إجمالي الاستبيان	عدد الفقرات	معامل ألفا	الثبات*
	13	0.605	0.778

* الثبات يساوي الجذر التربيعي لمعامل ألفا

مجتمع البحث والعينة المختارة:

يتكون مجتمع الدراسة من ذوي العلاقة المباشرة بتنفيذ وتدريس معايير المحاسبة الدولية وهم المحاسبين القانونيين والأكاديميين الليبيين وطلبة الدراسات العليا ، وقد استخدم الباحثان أسلوب المعاينة وتم اختيار عينة عشوائية، فقاما بتوزيع (70) استمارة، استردا منها (64) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة بلغت (91).

جدول (2) الاستمارات الموزعة على مجتمع البحث

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	الاستمارات المستردة الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل
70	6	9	64	91

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (3) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

المؤهل العلمي		بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	المجموع	
	العدد	23	23	18	64	
	النسبة	35.9	35.9	28.1	100	
التخصص العلمي		محاسبة	علوم مالية ومصرفية	المجموع		
	العدد	63	1	64		
	النسبة	98.4	1.6	100		
المستوى الوظيفي		محاسب قانوني	دراسات عليا	عضو هيئة تدريس	محاسب	أخرى	المجموع
	العدد	27	6	14	16	1	64
	النسبة	42.2	9.4	21.9	25	1.6	100
عدد سنوات العمل بالقسم المالي		أقل من 3 سنوات	3 إلى 5 سنوات	6 إلى 9 سنوات	10 سنوات فأكثر	المجموع	
	العدد	14	12	12	26	64	
	النسبة	21.9	18.8	18.8	40.6	100	

بينت النتائج في الجدول رقم (3) أن (23) مبحوثاً وما نسبته (35.9) يحملون مؤهل البكالوريوس و(23) مبحوثاً وما نسبته (35.9) يحملون مؤهل الماجستير و(18) مبحوثاً وما نسبته (28.1) يحملون مؤهل الدكتوراه، كما تبين أن أغلب المبحوثين متخصصون في المحاسبة فقد تبين نسبة المحاسبين (98.4) و(1.6) في العلوم المالية والمصرفية، كما تبين أن (27) مبحوثاً وما نسبته (42.2) كانوا من المحاسبين القانونيين و(6) منهم وبنسبة (9.4) كانوا طلبة دراسات عليا و(14) مبحوثاً وما نسبته (21.9) كانوا أعضاء هيئة تدريس و(16) مبحوثاً وما نسبته (25) كانوا من المحاسبين ومبحوثاً واحداً وما

نسبته (1.6) كان له تخصص آخر غير التخصصات المذكورة، أما بخصوص عدد سنوات العمل بالقسم المالي فإن (14) مبحوثاً وما نسبته (21.9) كانت خبرتهم أقل من 3 سنوات و(12) مبحوثاً وما نسبته (18.8) كانت خبرتهم 3 إلى 5 سنوات و(12) مبحوثاً وبنفس النسبة كانت خبرتهم من 6 إلى 9 سنوات و(26) مبحوثاً وما نسبته (40.6) كانت خبرتهم من 10 سنوات فأكثر.

معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

جدول رقم (4) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمعوقات تطبيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	ليس معوق	معوق	الترتيب
1	التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات الليبية مع ما هو معمول به في واقع مهنة المحاسبة	ك	14	50	الخامس
			21.9	78.1	
2	ضعف في المستوى العلمي المتحصل عليه من الجامعات الليبية	ك	18	46	السابع
			28.1	71.9	
3	برامج المحاسبة الالكترونية المتوفرة لا تتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي المطبق في ليبيا	ك	26	38	العاشر
			40.6	59.4	
4	طريقة الحصول على الشهادات المهنية (الخبرة المحاسبية) تعرقل عملية التكيف السريع مع متطلبات التغيير المستمر في المعايير المحاسبية الدولية	ك	31	33	الثاني عشر
			48.4	51.6	
5	عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي المطبق في ليبيا	ك	31	33	الثاني عشر
			48.4	51.6	
6	تنازع مسالة الرقابة والاشراف على المهنة بين بعض الجهات الحكومية الرسمية كوزارة المالية مع نقابة المحاسبين	ك	24	40	التاسع
			37.5	62.5	

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	ليس معوق	معوق	الترتيب
7	محاولة هيمنة بعض الجهات الرسمية على فرض المعايير المحاسبية الدولية دون استشارة الكفاءات في الجامعات أو الخبراء المحاسبين المشتغلين	ك	30	34	الحادي عشر
			46.9	53.1	
8	النظام المحاسبي المالي المطبق في ليبيا مقتبس من المعايير الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على معايير محددة فقط	ك	19	45	الثامن
			29.7	70.3	
9	صغر السوق المالي الليبي مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل جهات محدودة كمصلحة الضرائب أو مصرف ليبيا المركز مثلا	ك	12	52	الرابع
			18.8	81.3	
10	ضعف أداء القطاع المصرفي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة كتطبيق بعض المعايير الخاصة بالافصاح	ك	17	47	السادس
			26.6	73.4	
11	المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة صغيرة جدا وفي بعض الأحيان غير متوفرة	ك	7	57	الثاني
			10.9	89.1	
12	قلة دورات إعادة التأهيل المحاسبي وفي بعض الأحيان غير متاحة للجميع بسبب غلائها	ك	6	58	الأول
			9.4	90.6	
13	قلة المدربين الاكفاء والمتخصصين في إعطاء دورات حول النظام المحاسبي المالي وتطبيق المعايير الدولية	ك	8	56	الثالث
			12.5	87.5	
إجمالي المعوقات		النسبة	29.21	70.79	

النتائج

من الجدول رقم (4) يمكن استخلاص أن قلة دورات إعادة التأهيل المحاسبي وفي بعض الاحيان غير متاحة للجميع بسبب غلائها يمثل أكثر المعوقات التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية بنسبة اتفاق بلغت (90.6) يلي ذلك انعدام أو عدم كفاية المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة بنسبة اتفاق بلغت (89.1) وفي الترتيب الثالث قلة المدربين الاكفاء والمتخصصين في إعطاء دورات حول النظام المحاسبي المالي وتطبيق المعايير الدولية بنسبة اتفاق بلغت (87.5) يلي ذلك صغر السوق المالي الليبي مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل جهات محدودة بنسبة اتفاق قيمتها (81.3) ثم التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات الليبية مع ما هو معمول به في واقع مهنة المحاسبة بنسبة اتفاق بلغت (78.1) وفي الترتيب السادس ضعف أداء القطاع المصرفي والذي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة بنسبة بلغت (73.4) يلي ذلك ضعف في المستوى العلمي المتحصل عليه من الجامعات الليبية بنسبة بلغت (71.9) وفي الترتيب الثامن هو إن النظام المحاسبي المالي المطبق في ليبيا مقتبس من المعايير الدولية المصاغة على اساس خصائص الدول المتقدمة هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على معايير محددة فقط بنسبة اتفاق بلغت (70.3) يلي ذلك تنازع مسألة الرقابة والاشراف على المهنة بين بعض الجهات الحكومية الرسمية بنسبة بلغت (62.5) وفي الترتيب العاشر هو أن برامج المحاسبة الالكترونية المتوفرة لا تتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي المطبق في ليبيا بنسبة اتفاق بلغت (59.4) يلي ذلك محاولة هيمنة بعض الجهات الرسمية على فرض المعايير المحاسبية الدولية دون استشارة الكفاءات في الجامعات أو الخبراء المحاسبين المشتغلين بنسبة اتفاق بلغت (53.1) وأخيراً طريقة الحصول على الشهادات المهنية (الخبرة المحاسبية) والتي تعرقل عملية التكيف السريع مع متطلبات التغيير المستمر في المعايير المحاسبية الدولية وكذلك عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي المطبق في ليبيا بنسبة اتفاق بلغت (51.6)، وقد بلغت نسبة الاتفاق على وجود معوقات تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية بلغت (70.79)، وبالتالي رفض الفرضية (لا توجد معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا) وقبول نقيضها (توجد معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا).

اختبار فرضية البحث:

بعد أن تم أدخال البيانات إلى المنظومة الإحصائية (SPSS) قام الباحثان باختبار فرضية البحث: (**لا توجد معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا**). وذلك لقبولها أو رفضها وذلك باستخدام الأسلوب الاحصائي (One Sample T.Test). والجدول رقم (5) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (5) نتائج اختبار(One Sample T.Test)

الفئة	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	قيمة T المعنوية	القرار الإحصائي
الأكاديميون	4.64	1.541	0.000	رفض الفرضية العدمية
المحاسبون القانونيون	4.75	1.342	0.000	رفض الفرضية العدمية
طلبة الدراسات العليا	4.66	1.422	0.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة لعينة الأكاديميين (4.64) أكبر من قيمة T الجدولية(1.541) وكذلك قيمة T المحسوبة لعينة المحاسبين القانونيين (4.75) أكبر من قيمة T الجدولية (1.342) وكذلك قيمة T المحسوبة لعينة طلبة الدراسات العليا (4.66) أكبر من قيمة T الجدولية (1.422). وعليه يتم رفض الفرضية العدمية(لا توجد معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا). وقبول الفرضية البديلة (توجد معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا). وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة التحليل الوصفي حيث بلغت نسبة الاتفاق على وجود معوقات تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية بين الفئات الثلاث (70.79).

المناقشة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وتوصلت هذه الدراسات إلى عدة نتائج متشابهة فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في دول العالم الثالث ومن هذه الدراسات دراسة أجراها غليليب (2002) بهدف التحقق من مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا، و توصل إلى أن هناك بعض المعايير المحاسبة قابلة للتطبيق في البيئة الليبية ، وأن غالبية المعايير الاخرى غير قابلة للتطبيق كما أن هناك دراسة اخرى توصل من خلالها الباحث (Zkari، 2014)، إلى أن تطبيق هذه المعايير في البيئة الليبية يواجه العديد من الصعوبات بسبب العديد من العوامل مثل، القانون، الاقتصاد، التعليم المحاسبي، الثقافة. وكل هذه النتائج تتوافق مع ما توصلت اليه هذه الدراسة في أن تطبيق معايير المحاسبية الدولية في البيئة الليبية تواجه العديد من العراقيل مثلها مثل كل البيئات العربية الأخرى حيث توصل كلا من (دهبي،2007) في سوريا و (العبادي والقشي ، 2008) في الأردن و (مقدم، 2009) في الجزائر إلى أن هناك عراقيل تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وذلك بسبب أن هذه المعايير قد تمت وفقا لظروف ومميزات الدول المتقدمة و أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يمكن أن يلحق الضرر بالدول النامية وأن المستفيد الوحيد من ذلك هو حتما الدول المتقدمة (Kirby ،2001) وهذا ما اكدته دراسة سابقة و التى أجراها(Briston، 1990) حيث توصل إلى أن تطبيق هذه المعايير في البلدان النامية وخاصة الدول العربية يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى آثار عكسية مضرة بشكل كبير وأن خطورتها تكمن في حقيقة أن هذه المعايير وضعت وفقا لظروف ومميزات الدول المتقدمة. وعكس النتائج السابقة دراسة Alsaqqa (& Sawan ، 2013) في الإمارات العربية المتحدة توصلت إلى أن المنافع من تطبيق هذه المعايير أكثر بكثير من الصعوبات والعراقيل والتكاليف التي سوف تتكبدها دولة الإمارات العربية.

التوصيات:

من ضمن أهداف هذه الدراسة اقتراح بعض التوصيات التي قد تساعد في التقليل من المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية وعليه يقترح الباحثان الآتي:

1- العمل على زيادة الوعي بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية وما تجنيه الدولة الليبية من فوائد اقتصادية من وراء ذلك.

2- على الجهات الأكاديمية العمل على إدخال تدريس المعايير الدولية في المناهج التعليمية الجامعية.

3- العمل على إجراء العديد من الدورات التدريبية المتعلقة بكيفية تطبيق هذه المعايير.

4- العمل على جلب متخصصين ومدربين من الخارج من اجل الدفع بعملية تطبيق هذه المعايير إلى الأمام وذلك استنادا إلى الخبرة التي يتمتع بها هؤلاء في مجال تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

5- العمل على تشجيع جميع المؤسسات على تطبيق باقي المعايير الدولية وليس اقتصارها على بعض تلك المعايير كما هو حادث الآن في المصارف.

6- على الجهات التشريعية في الدولة العمل على إصدار القوانين الملزمة لتطبيق هذه المعايير في كافة المؤسسات الاقتصادية في ليبيا.

المراجع

المراجع العربية

المجلات

1- العبادي، هبة و القشي، ظاهر (2008)، مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العامة في الأردن بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الأمريكية ومعايير المحاسبة البريطانية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، جامعة القاهرة، العدد 71،ص ص 467-501 الجزء الثاني، القاهرة، مصر.

2- المشاط و أبوزيد (2014)، مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية ، موقف المحاسبين الليبيين، المجلة الجامعة ، العدد 16، مجلد 4، 2014.

3- رشيد و العرابي (2011)، معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 18، ص ص7-22.

الرسائل العلمية

1- دنيا دهبي (2007)، مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

2- فاطمة علي المجربي (2012)، قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

3- مقدم خالد(2009)، تبني المعايير المحاسبية الدولية، حالة تطبيقية بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

4- يوسف خليفة غليب (2002)، مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا.

المراجع الأجنبية

1/ Alsaqqa، I and Sawan، N (2013)، " The Advantages and the Challenges of Adopting IFRS into UAE Stock Market" International Journal of Business and Management; Vol. 8، No. 19; 2013 ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833.

2/ Briston، R.J. (1990) 'Accounting in Developing Countries: Indonesia and the Solomon Islands: as Case Studies for Regional Cooperation' Research in Third World Accounting، Vol. 1، PP. 195-216.

3/ Dowa، A ، . Elgammi، A، . Elhatab، A and & Mutat، H (2017)" Main Worldwide Cultural Obstacles on Adopting International Financial Reporting Standards (IFRS) " International Journal of Economics and Finance; Vol. 9، No. 2; 2017 ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 Published by Canadian Center of Science and Education.

4/Hagigi، M. and Williams، P. (1993) 'Accounting، Economic and

Environmental Influences on Financial Reporting Practices in Third World Countries: The Case of Morocco'. Research in Third world Accounting. Vol.2. PP.67-84.

5/Kirby. A.J. (2001) 'International Competitive Effects of Harmonization'. The International Journal of Accounting. No. 36. PP. 1-32.

6/Lawrenence j. D. (2002). "Harmonization of Financial Reporting and Auditing Across Culture Boundaries : An Examination of 201 companies Financial Reports". International journal 0f Auditing. 6(1). PP.265-275.

7/ Miao. (2017). Asia Pacific Business & Economics Perspectives. Summer 2017. 5(1). 61 National Institute of Technology. Ube College Yamaguchi. Japan mxy_crystal@hotmail.com

8/ Rezaei. F. M. and Banimahd. N and Saleh. M (2013) "Convergence Obstacles with IASB Standards: Evidence from Iran" International of Disclosure and Governance. Vol. 10. No.1.pp 58-91.

9/ Stainbank. L. (2016). "Determinants of and Obstacles to the Adoption of International Financial Reporting Standards in Africa ".

Available. from: https//www.researcggate.net/puplication/312557715. Determinants of and obstacles to the adoption of international Financial Reporting Standards in Africa (accessed Jul 30. 2018).

10/ Zakari. (2014). "Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Libya" International Journal of Accounting and Financial Reporting ISSN 2162-3082 2014. Vol. 4. No. 2

القوانين

1/ قانون رقم (1) الصادر في سنة 2005 م بشأن تطبيق المعايير الدولية.

2/ قانون رقم (134) الصادر في سنة 2005 بشأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية.

Obstacles of Applying The International Accounting Standards in Libya

■ Dr/ Mustafa Elbasher Mnea* ■ Dr/ Mohamed Farag Shagluf**

ABSTRACT

This paper was carried out to identify the obstacles that are still facing applying the international accounting standards in Libya. To fulfil the aims of this study, the questionnaires were used and distributed to gather the initial data, meanwhile, the one sample t. test tool was applied to test the main hypothesis. The study confirmed that the application of the International Accounting standards are still facing many obstacles in Libya.

Associate professor *
Assistant professor **

الخدمات الاستشارية لمكاتب المحاسبة والمراجعة كأداة لترشيد القرارات الإدارية والمالية

(الواقع والتحديات)

■ أ. مفتاح عثمان الرفاعي* ■ د.منصور محمد الفرجاني**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بالخدمات الاستشارية كأداة لترشيد القرارات الإدارية والمالية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة، والتعرف على الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية والتعرف على أهم التحديات التي تقف عائقا أمامها لتقديم الخدمات الاستشارية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية لجمع أراء عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة طرابلس، وتوصلت الدراسة إلى عدة **نتائج** من أهمها: أن الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة هي: الخدمات المحاسبية والضريبية وخدمات التخطيط والتمويل والاستثمار وخدمات المراجعة الداخلية ونظم المعلومات والإدارة الإنتاجية والخدمات التسويقية والإدارية والقانونية وخدمات الموارد البشرية، وإن تقديم الخدمات الاستشارية من قبل مكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا تقليدي حيث لاتقدم إلا القدر اليسير منها متمثلة في الخدمات المحاسبية، وبعض الخدمات الضريبية فقط، وتوجد مجموعة من التحديات التي تقف عائقا أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية لتقديم الخدمات الاستشارية وهي عدم وعي متخذي القرارات في المؤسسات الاقتصادية الليبية بأهمية الخدمات الاستشارية

*عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب

**عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب

في ترشيد قراراتها، بالإضافة لنقص الكفاءات والمهارات اللازمة لتقديم الخدمات الاستشارية، ومن أهم **توصيات** الدراسة: على مكاتب المحاسبة والمراجعة الاستفادة من الشركات الدولية الرائدة في مجال الخدمات الاستشارية لتطوير نفسها والحصول على الخبرة اللازمة، وعلى نقابة المحاسبين والمراجعين العمل على تطوير أعضائها بما يؤهلهم لتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق التدريب والتعليم المستمر، وربط مكاتب المحاسبة والمراجعة مع النقابة عن طريق منظومة لتسهيل التعاون والتواصل فيما بينها بما يحقق المنفعة للكل.

1. المقدمة:

لم تعد مهنة المراجعة تقتصر على عمليات المراجعة التقليدية وهي مراجعة القوائم المالية للعملاء وإبداء الرأي الفني المحايد حولها، بل أصبحت مطالبة بتقديم الاستشارات والنصائح المتعلقة بأعمال العميل والمخاطر التي يوجهها كمرشد لاتخاذ القرارات المالية وغير المالية، وذلك استنادا على خبرات وإمكانيات شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة في مختلف المجالات (الجفري والعنقري، 2007).

ونجاح أي مشروع أو عمل سيكون مرهون بما سيتم اتخاذه من قرارات إدارية ومالية صائبة، وحتى تكون هذه القرارات في محلها فهي بحاجة لاستشارات مهنية متخصصة نابعة من خبرات طويلة، ومن هنا يأتي دور شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة في تقديم هذه الاستشارات التي يستفاد منها في ترشيد القرارات الإدارية والمالية، كون هذه الشركات والمكاتب لها خبرات طويلة في الجوانب المالية بطبيعة عملها.

2. المشكلة:

شهدت الآونة الاخيرة زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة مما ساهم في تطور الخدمات الاستشارية من حيث تنوع هذه الخدمات، فبالإضافة لخدمات المراجعة (التدقيق أو الفحص) والخدمات المحاسبية المالية، فهناك الخدمات الضريبية والخدمات الاستشارية التي تساهم في تعزيز نتائج قرارات العملاء،

وسبب هذا التطور هو أهمية الخدمات الاستشارية في ترشيد القرارات الإدارية والمالية بما يعزز مواجهة المخاطرة المحتملة للمنشأة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وهذا ما أكدتها مجموعة من الدراسات السابقة مثل (دراسة أبوعين وعبيد 2010، ودراسة الجعفري والعنقري 2007)، ومكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية بالتزامن مع خدمات المراجعة، وعليه جاءت هذه الدراسة للتعرف على الخدمات الاستشارية التي تقدمها خدمات المحاسبة والمراجعة الليبية والتعرف على أهم التحديات التي تحد من تقديم هذه الخدمات، وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

■ التساؤل الأول:

ما هي الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة؟

■ التساؤل الثاني:

ما هي الشركات الرائدة دوليا في تقديم الخدمات الاستشارية؟

■ التساؤل الثالث:

ما هي الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية؟

التساؤل الرابع: **ما هي التحديات التي تقف عائقا أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية لتقديم الخدمات الاستشارية؟**

3. الأهداف:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بالخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة.
- التعرف على أهم الشركات الرائدة دوليا في تقديم الخدمات الاستشارية.
- التعرف على الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية.
- التعرف على التحديات التي تقف عائقا أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية لتقديم الخدمات الاستشارية.

4. الأهمية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على أهمية الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة لمتخذي القرارات الإدارية والمالية، بالإضافة إلى أنها ستمكن المسؤولين على مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية من تطوير هذه المكاتب بما يتكشف من نتائج حول تحديد التحديات التي تواجه هذه المكاتب على مستوى تقديم الخدمات الاستشارية.

5. الحدود:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على تناول موضوع الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركات ومكاتب المحاسبية والمراجعة.
- الحدود البشرية والمكانية: مكاتب المحاسبة والمراجعة التي لها خبرة طويلة في هذا المجال الموجودة في مدينة طرابلس.
- الحدود الزمنية: تم عمل الدراسة خلال شهري مارس وابريل ومايو لسنة 2018.

6. الدراسات السابقة:

تناولت مجموعة من الدراسات موضوع الخدمات الاستشارية للمكاتب المحاسبة والمراجعة نعرض منها الآتي:

دراسة جمام ودياش (2015): هدفت الدراسة إلى بيان أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية بالبنوك التجارية بولاية جيجل، واستخدم الباحث أسلوب الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسية المتمثلة في المسؤولين بسبعة بنوك تجارية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تساعد قائمة التدفقات النقدية في المساهمة في التأمين على القرار المالي.

دراسة صابر (2015): هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة في عملية اتخاذ القرار المالي السليم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسية المتمثلة في متخذي القرارات في شركة عتاد التكديس

بالجزائر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عن طريق آليات الحوكمة يكفل الدقة والشفافية في القرارات المالية التي تتخذها الإدارة التنفيذية، والمراجعة الخارجية هي إحدى آليات الحوكمة.

دراسة نوح (2012): هدفت الدراسة للتعرف عن كثب على مختلف القوائم المالية المعتمدة في المؤسسات الاقتصادية في، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل القوائم المالية لمؤسسة نسيج وتجهيز بسكرة بالجزائر AIFIB، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تعتبر عملية تحليل القوائم المالية كشفا لنقاط القوة وضعف المؤسسة.

دراسة سمان والعنقري (2011): هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية تقارير المراجعة في اتخاذ القرارات الاستشارية من وجهة متخذيها، واعتمدت الدراسة على المنهج الإيجابي، واستخدم الباحث أسلوب الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في متخذي القرارات الاستشارية المتعلقة بالشركات المدرجة في السوق المالي الليبي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أهمية توفر مصادر البيانات الأخرى بجانب تقرير المراجعة والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الناجحة.

دراسة (أبوعين وعبيد، 2010): هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية وأنواع ومعايير الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن زيادة الحاجة إلى الخدمات الاستشارية وارتفاع مستوى الطلب عليها ساهم في اتجاه مكاتب المراجعة نحو توسيع نطاق خدماتها، وأن تقديم هذه الخدمات الاستشارية لا يؤثر على استقلالية المراجع وجودته.

دراسة (الأشقر، 2008): هدفت الدراسة إلى تحديد مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يساعد تقييم الأداء في عملية ترشيد القرارات وحل المشكلات ومواجهة المواقف الطارئة،

وأوصت الدراسة بالتأهيل العلمي للمراجع بتناول بعض التخصصات الإضافية اللازمة لتنفيذ المراجعة الإدارية.

دراسة الحداد (2008): هدفت الدراسة إلى تحديد استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي على جودة الاداء المهني في خدمات المراجعة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في مكاتب المراجعة بغزة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: المراجعين المتخصصين مهنيا في قطاع غزة يمكنهم التحكم في مخاطر أعمال عميل المراجعة أكثر من غيرهم عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعميل.

دراسة الموني وشويات (2008): هدفت الدراسة إلى التعرف على قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء عند تدقيق حسابات الشركات المساهمة العاملة في الأردن، واستخدم الباحث أسلوب الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في مدققي الحسابات القانونين الأردنيين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يستطيع المراجع الخارجي تحديد مؤشرات الشك المالية التي تؤثر على استمرارية العملاء بنسبة 76 ٪ .

دراسة قريط (2008): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المهام التي تقوم بها مكاتب المراجعة في غير مجال المراجعة لكي يتمكن الجمهور من التعرف عليها ويتمكن من ثم الاستعانة بها، واعتمدت الدراسة على المنهج الإيجابي، واستخدم الباحث أسلوب الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسية المتمثلة في مكاتب المراجعة في مدينة عمان بالأردن، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تقدم خدمات المراجعة الخدمات الاستشارية والضريبية والمالية ودراسات الجدوى الاقتصادية، وتمثل أتعاب الخدمات الاستشارية النسبة الكبيرة من إجمالي الدخل السنوي لمكاتب المراجعة.

دراسة الجفري والعنقري (2007): هدفت الدراسة إلى الكشف عن دوافع اتجاه شركات ومكاتب المحاسبية والمراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية لتشمل نطاق واسع من الخدمات الأخرى التي تتضمن خدمات استشارية مالية وإدارية، واعتمدت الدراسة على النظرية الإيجابية، واستخدم الباحث أسلوب الاستبيان

لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في المراجعين بمكاتب المراجعة السعودية والمستفيدين من خدمات المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: من أسباب زيادة الطلب على الخدمات المهنية الأخرى التي تقدمها مكاتب المراجعة أهمية الخدمات الاستشارية في مواجهة المخاطر المحتملة للمنشأة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

دراسة أحمد (2006): هدفت الدراسة إلى بيان وتحليل دور المعلومات المحاسبية والآثار المترتبة على استخدامها في الرفع من كفاءة الأداء في الشركات المساهمة الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستنتاجي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ضرورة اهتمام الإدارة بأن يتم اتخاذ القرارات الإدارية بعد تحليل البيئة المحيطة للشركة، وأن لا يتم اتخاذ القرارات الإدارية بناء على الخبرات الشخصية فقط.

دراسة الناطور(2005): هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق معايير النظام المسمى (بطاقة الأداء المتوازن) لمقاييس الأداء، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في المحللين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركات الصناعية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن كأداء لإدارة جيدة يؤدي إلى تحسين القرارات الاستثمارية وزيادة فاعلية إدارة المشروع.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة يلاحظ الآتي: دراسة أحمد 2006 أكدت على أنه لا يتم اتخاذ القرارات الإدارية إلا بعد تحليل البيئة المحيطة للشركة وهذا يمكن أن تقوم به مكاتب المحاسبة والمراجعة، في حين بينت دراسة الجفري والعنقري 2007 على أهمية الخدمات الاستشارية في مواجهة المخاطر المحتملة للمنشأة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، أما التحكم في هذه المخاطر فيتم عن طريق الخدمات الاستشارية وهذا ما جاءت به دراسة الحداد 2008، وأوضحت دراسة الموني وشويات 2008 بأنه يستطيع المراجع الخارجي تحديد مؤشرات الشك المالية التي تؤثر على استمرارية العملاء، وذلك بعدة وسائل منها بطاقة الأداء المتوازن وتحليل القوائم المالية وتحليل التدفقات النقدية طبقا لنتائج الدراسات الآتية على التوالي دراسة الناطور 2005 ودراسة نوح 2012

ودراسة جمام ودياش 2015، وأما أهمية الخدمات الاستشارية لمكاتب المحاسبة والمراجعة بينتها دراسة قرط 2008 من خلال أنها تمثل النسبة الكبيرة من إجمالي الدخل السنوي لمكاتب المراجعة، **ويلاحظ** أن أغلب هذه الدراسات تم إجراؤها خارج البيئة الليبية، وعليه تأتي هذه الدراسة لتوضيح أهمية الخدمات الاستشارية لترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة للتعرف على واقع الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية والتعرف على أهم التحديات التي تحد من تقديم هذه الخدمات.

7. الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة:

للخدمات الاستشارية عدة تعريفات، حيث عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بأنها الأعمال الاستشارية التي تسعى إلى تحسين كفاءة وفعالية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المتاحة مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة (**توماس وهنكي**، 1989).

وأما (علي وشحاتة 2009) فقد عرفها بأنها الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة بهدف تقديم الاستشارة للعملاء حول الأنشطة الاقتصادية الإدارية والمالية والإلكترونية وغير ذلك حسب طلب العملاء.

أولا: خصائص الخدمات الاستشارية:

للخدمات الاستشارية مجموعة من الخصائص كما بينها (قريط 2008) وهي:

1. يتم تقديم هذه الخدمات وفق رغبة الإدارة.
2. تقدم هذه الخدمات من قبل أشخاص على تأهيل وكفاءة عالية ولديهم خبرة طويلة في هذه الخدمات.
3. تمارس هذه الخدمات وفق المحافظة على سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بالعملاء.
4. تقدم هذه الخدمات على سبيل المشورة والاقتراح والنصيحة.

ثانيا: أهداف الخدمات الاستشارية:

أوضح (أدم، نقلا عن أحمد، 2014) مجموعة من الأهداف الخاصة بالخدمات الاستشارية وهي:

1. تقديم النصح والمشورة لإدارة المؤسسات الاقتصادية للاستفادة منها في القيام بوظائفها.
2. اكتشاف المشاكل وتقييمها وتقديم الاقتراحات بخصوصها.
3. القيام بالدراسات الخاصة وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لإدارة المؤسسات الاقتصادية.

ثالثا: متطلبات مقدم الخدمات الاستشارية:

وهي العناصر التي يجب أن تتوفر في مقدم الخدمات الاستشارية وهي حسبما جاءت بها (الرفاعي، 2008):

1. الخبرة والتأهيل: يجب أن يكون المراجع الذي يقدم الخدمات الاستشارية على خبرة ودراية فنية بالممارسات المهنية.
2. الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يتمتع المراجع باستقلالية بصورة تبعده عن التحيز لأي جهة أخرى.
3. عدم الإلزام: فالخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع هي غير ملزمة وتعتبر اقتراحات يمكن الأخذ بها أو رفضها.

رابعا: أنواع الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة:

لا يمكن حصر الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة بصورة كاملة وذلك نظرا لكونها متغيرة حسب طلب العملاء وحسب طبيعة أنشطتهم، وهناك عدة محاولات لحصرها وتحديد أنواعها وسنعرضها حسب تصنيف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) وتصنيف دراسة (الرفاعي، 2008):

جدول رقم (1) يبين الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة حسب: (مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)، و دراسة الرفاعي، 2008)

ت	مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)	دراسة (الرفاعي، 2008)
1	خدمات محاسبية: مسك الدفاتر، وإعداد المرتبات، وإعداد القوائم المالية.	خدمات محاسبية: إعداد الحسابات والتقارير، وتسجيل الأسهم، وأعمال التصفية.
2	خدمات ضريبية: إعداد الإقرارات والتقارير الضريبية، وتقديم النصح للعملاء حول الضرائب.	خدمات ضريبية: إعداد الإقرار الضريبي، والتخطيط الضريبي المحلي والدولي.
3	خدمات المراجعة الداخلية: تصميم إعداد إجراءات المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، والقيام بأنشطة المراجعة الداخلية، والمراجعة الداخلية التشغيلية.	خدمات الاستشارات القانونية: إبداء النصح حول التوسع والانكماش والاستثمار والاندماج.
4	خدمات نظم المعلومات: التصميم، والتقييم.	خدمات التخطيط: التخطيط الحالي، ووضع الاستراتيجيات.
5	خدمات نشاط التمويل والاستثمار: تقديم آراء استشارية في عمليات التمويل والمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار.	خدمات الموارد البشرية: العلاقات الانسانية (الحوافز والتدريب).
6	خدمات إدارية وقانونية: تقديم آراء في استشارات إدارية وقانونية	خدمات التسويق: التسويقية، والتسعير، والدعاية، والتوزيع
7		خدمات إدارة الإنتاج: تصميم الإجراءات المكتبية والرقابة، وتصميم نظام الإنتاج، تقييم المنتج وتحليل القيمة، ورقابة الجودة.
8		خدمات التمويل: النسب والمؤشرات المالية، وتقييم رأس المال المستثمر، وأساليب تحديد وتقدير تكاليف رأس المال.

ومن خلال العرض السابق للخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة حسب مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، ودراسة (الرفاعي، 2008)، فيمكن للباحثان تلخيص الخدمات الاستشارية التي تستطيع أن تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة وهي كالتالي:

- **الخدمات المحاسبية:** مسك الدفاتر، وإعداد المرتبات، وعمل التسويات اللازمة، وإعداد التقارير المالية.
- **الخدمات الضريبية:** إعداد الإقرارات والتقارير الضريبية، وتقديم النصح الضريبي (التخطيط الضريبي).
- **خدمات التخطيط:** التخطيط الحالي (دراسات الجدوى)، ووضع الاستراتيجيات اللازمة.
- **خدمات التمويل والاستثمار:** تحديد عمليات التمويل اللازمة، والمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار.
- **خدمات نظم المعلومات:** إعداد اللوائح وتصميم نظم المعلومات الإدارية والمالية، وتقييمها.
- **خدمات المراجعة الداخلية:** تصميم وإعداد إجراءات المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، والقيام بأنشطة المراجعة الداخلية.
- **خدمات الإدارة الإنتاجية:** تصميم نظم الإنتاج، وتقييم المنتج وتحليل القيمة، ورقابة الجودة.
- **خدمات التسويق:** خدمات التسعير والدعاية والتوزيع.
- **خدمات إدارية وقانونية:** تقديم آراء في استشارات إدارية، واعطاء آراء قانونية.
- **خدمات في الموارد البشرية:** تقييم أداء العاملين، وتصميم خطط التدريب والتطوير.

8. أهم شركات المراجعة الدولية الرائدة في تقديم الخدمات الاستشارية:

من أهم شركات المحاسبة والمراجعة على مستوى العالم أربع شركات وتشمل (بي دبليو سي) و(إيرنست آند يونغ) البريطانيتين، و(ديلويت) الأمريكية، و(كي بي إم جي) الهولندية،

ويطلق عليها اسم الأربع الكبار (big4)، وتقوم هذه الشركات بإجراء التدقيق لمعظم الشركات المساهمة الكبيرة العامة، والكثير من الشركات الخاصة، بالإضافة لتقديمها لخدمات أخرى، وكانت تسمى سابقا باسم (الثماني الكبار) ومن ثم تقلصت إلى الخمس الكبار من خلال سلسلة من الاندماجات، وبعد انهيار شركة آثر آندرسون عام 2002 إثر فضيحة إنرون، حيث كانت إحدى الخمس الكبار، وعلى أثرها قامت شركة إنرون بتسليم رخصتها لمزاولة مهنة المحاسبة القانونية في أمريكا بشكل طوعي (محسن، 2016).

وتنشط هذه الشركات في الخدمات المحاسبية (المحاسبة، والمراجعة والتدقيق المحاسبي، والاستشارات الضريبية، الخدمات القانونية، الاستشارات المالية الاقتصادية والتأمينية، وغيرها من الخدمات الاستشارية)، ومما يثير التعقيد في عمليات الأربع الكبار (big4) كونهم شبكات من الشراكات مع شركاء محليين في عدد كبير من دول العالم، مما يجعلهم خاضعين للتضارب في القوانين لهذه الدول (الخنيزي 2014).

ومن خلال الاطلاع على الموقع الخاص بالأربع الكبار(big4) المتاح على الرابط التالي: (https//big4careerlab.com/big-4-accounting-firms)، نجد أن إيراداتها كانت 134.28 مليار دولار في سنة 2017، وهي كالتالي:

1. **شركة ديلويت** (Deloitte): وهي شركة أسمها (Deloitte Touche Tohmatsu)، مقرها الرئيسي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي في الترتيب الأول من حيث الإيرادات بقيمة 38.8 مليار دولار في سنة 2017، ويعمل بها 400،244 موظف، تعمل في أكثر من 150 دولة.
2. **شركة بي دبليو سي** (PWC): وهي شركة اسمها (pris wtrhas cobrz)، وهي في الترتيب الثاني من حيث الإيرادات بقيمة 37.68 مليار دولار في سنة 2017، ويعمل بها 223،000 موظف، ولها 700 مكتب موزعة في 157 دولة.
3. **شركة إي واي** (EY): وهي شركة اسمها (Ernst & Young)، مقرها الرئيسي في لندن بالمملكة المتحدة، وهي في الترتيب الثالث من حيث الإيرادات بقيمة 31.4

مليار دولار في سنة 2017، ويعمل بها 230،800 موظف، تعمل في أكثر من 150 دولة.

4. **شركة كي بي إم جي** (KPMG): وهي شركة اسمها (Klynveld Peat Marwick Goerdeler)، مقرها الرئيسي في أمستلفين بهولندا، وهي في الترتيب الرابع من حيث الإيرادات بقيمة 26.4 مليار دولار في سنة 2017، ويعمل بها 189،000 موظف.

الجدول رقم (2) الإيرادات (big4) ومصادرها لسنة 2017م بالمليارات الدولارات

الشركات	إيرادات خدمات المراجعة (التدقيق) بالمليارات الدولارات		إيرادات الخدمات الاستشارية		إجمالي الإيرادات بالمليارات الدولارات
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
شركة Deloitte	9.31	٪ 24	29.49	٪ 76	38.8
شركة PWC	15.97	٪ 42	21.71	٪ 58	37.68
شركة EY	11.6	٪ 37	19.7	٪ 63	31.4
شركة KPMG	10.39	٪ 39	16.01	٪ 61	26.4
الإجمالي	47.27	٪ 35	86.91	٪ 65	134.28

ومن خلال الجدول السابق نجد أن النصيب الأكبر من إيرادات (big4) كانت من الخدمات الاستشارية بنسبة 65 ٪ ، في حين جاءت خدمات المراجعة (التدقيق) في الترتيب الثاني بنسبة 35 ٪ . أما على مستوى الشركات فنجد شركة Deloitte أن إيراداتها من الخدمات الاستشارية التي تقدمها تمثل 76 ٪ من إجمالي إيراداتها وبالتالي متقدمة على باقي الإيرادات من خدمات التدقيق التي تقدمها هذه الشركة، في حين كانت إيرادات الخدمات الاستشارية لشركة PWC تمثل 58 ٪ من إجمالي إيراداتها وهي في الترتيب الثاني بعد إيرادات خدمات المراجعة (التدقيق) التي تقدمها بنسبة 42 ٪ ، في

حين كانت إيـرادات شركة EY من الخدمات الاستشارية 63 ٪ ، ونجد نصيب شركة KPMG من إيرادات الخدمات الاستشارية بنسبة 61 ٪ من إجمالي إيراداتها... ويمكننا القول أن هذا الحجم من الإيرادات للخدمات الاستشارية للشركات الأربع الكبار(big4) لم يأت من سبيل الصدفة وإنمـا من الادراك بأهمية الخدمات الاستشارية لمتخذي القرارات وبالتالي استخدمت شركات (big4) كل طاقاتها وخبراتها في تقديم الخدمات الاستشارية لطالبيها، مما جعلها رائدة دوليا في تقديم الخدمات الاستشارية.

عرض وتحليل بيانات المقابلات الشخصية:

أولا: المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يقوم على تحديد الخلفية النظرية للخدمات الاستشارية والشركات الرائدة في مجال هذه الخدمات الاستشارية وذلك بالاستفادة من الدراسات السابقة والكتب والدوريات والتقارير والإحصائيات المنشورة وغير المنشورة، والمواقع الالكترونية لمكاتب المراجعة ذات العلاقة بتساؤلات الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة طرابلس والبالغ عددها (250) مكتبا، ونظرا لعددها الكبير مما يصعب إجراء المقابلات الشخصية معهم كلهم، فقد اكتفى الباحثان بإجراء المقابلات الشخصية مع مجموعة من مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة طرابلس وهي (4) مكاتب التي لها خبرة طويلة في هذا المجال (أكثر منة 20 سنة)، واستطاع الباحثان الوصول إليها في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، إضافة إلى ذلك أن كل مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة طرابلس تتبع نفس نقابة المحاسبين والمراجعين وتقوم بتقديم خدمات المحاسبة والمراجعة في نفس البيئة.

جدول رقم (3) أسماء وخبرة مكاتب المحاسبة والمراجعة التي تم إجراء معهم المقابلات الشخصية

ت	أسماء المكاتب	مدة الخبرة
1	مكتب إبراهيم الباروني للمحاسبة والمراجعة القانونية	أكثر من 53 سنة
2	مكتب محمد حسين كانون للمحاسبة والمراجعة	أكثر من 47 سنة
3	شركة المتحدون محاسبون ومراجعون قانونيون	أكثر من 30 سنة
4	مكتب الكانوني للمحاسبة والمراجعة	أكثر من 20 سنة

أداة جمع البيانات:

استخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة وذلك لتناسبه مع عدد مكاتب المحاسبة والمراجعة المختارة، وقام الباحثان بإجراء المقابلات الشخصية حسب التواريخ التالية:

جدول رقم (4) المتعلق بالمقابلات الشخصية مع مكاتب المراجعة

ت	أسماء المكاتب	تاريخ المقابلة الشخصية
1	شركة المتحدون محاسبون ومراجعون قانونيون	الثلاثاء 2018/04/08، الساعة 13:00 ظهراً
2	مكتب الكانوني للمحاسبة والمراجعة	الثلاثاء 2018/04/08، الساعة 16:00 مساءً
3	مكتب محمد حسين كانون للمحاسبة والمراجعة	الثلاثاء 2018/04/17، الساعة 11:00 صباحاً
4	مكتب إبراهيم الباروني للمحاسبة والمراجعة القانونية	الخميس 2018/04/19، الساعة 12:00 ظهراً

ثانيا: أسئلة المقابلة الشخصية ومناقشتها:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم وضع الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما هي الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا؟

أفادت كل مكاتب المحاسبة والمراجعة أن الخدمات التي يقومون بتقديمها بشكل رئيسي وهي خدمات المراجعة (التدقيق)، فيما كانت أغلب المكاتب تقدم الخدمات المحاسبية المتمثلة في (مسك الدفاتر، وإعداد التقارير والقوائم المالية، بالإضافة إلى إعداد المرتبات عن طريق منظومات معدة مسبقا)، إضافة لذلك تقدم الخدمات الضريبية (إعداد الإقرارات الضريبية للعملاء)، في حين تباينت إجابات المكاتب حول تقديمها لخدمات تقييم الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وإعداد الموازنات التقديرية وإعداد اللوائح والنظم الإدارية والمالية.

السؤال الثاني: هل هناك ارتباطات أو أعمال مشتركة مع شركات محاسبة ومراجعة عربية أو دولية؟

حيث تبين من الإجابات إن هناك مكتبا واحدا له ارتباطات دولية وهو (شركة المتحدون محاسبون ومراجعون قانونيون) لها شراكة مع شركة بي دبليو سي (PWC) وهي إحدى الشركات الأربع الكبار (big4)، في حين لا يوجد ارتباطات حالية للمكاتب الأخرى.

السؤال الثالث: ما هي التحديات التي تقف عائقا أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية لتقديم الخدمات الاستشارية؟

كانت إجابات مكاتب المحاسبة والمراجعة بأن هناك مجموعة من التحديات تواجههم عند تقديم الخدمات الاستشارية من أهمها: عدم وعي متخذي القرارات في المؤسسات الاقتصادية بأهمية الخدمات الاستشارية في ترشيد قراراتها، وقلة تنوع الأنشطة الاقتصادية في ليبيا التي تتطلب تقديم الكثير من الخدمات الاستشارية، وأكدوا على قلة وجود الكفاءات والمهارات اللازمة لتقديم الخدمات الاستشارية، بالإضافة لضعف البنية التحتية المتعلقة بوسائل الاتصال والمعلوماتية، وعدم قيام نقابة المحاسبين والمراجعين بإعداد دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين في مجال الخدمات الاستشارية، وقلة الاتصال والتعاون بين مكاتب المحاسبة والمراجعة.

ثالثا: مناقشة نتائج المقابلات الشخصية:

ويلاحظ من الإجابات السابقة أن مكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا تقدم بشكل أساسي خدمات المراجعة (التدقيق)، أما تقديمها للخدمات الاستشارية فيعتبر تقليديا حيث لا يتعدى عن تقديم الخدمات المحاسبية، وجزء من الخدمات الضريبية وهو إعداد الإقرارات الضريبية فقط، في حين تقديمها لخدمات دراسات الجدوى الاقتصادية وإعداد الموازنات وإعداد اللوائح والنظم الإدارية والمالية فهو نادر، وينعدم تقديم خدمات التمويل والاستثمار وخدمات المراجعة الداخلية وخدمات التسويق والخدمات الإدارية والقانونية.

وبالنسبة للارتباطات مع شركات محاسبة ومراجعة عربية ودولية، فإن (شركة المتحدون محاسبون ومراجعون قانونيون) لها ارتباطات مع شركة بي دبليو سي (PWC) وهي إحدى الشركات الأربع الكبار (big4)، وفي رأي الباحثان فإنها تعتبر خطوة جيدة للحصول على الخبرة في تقديم الخدمات الاستشارية، كون أن شركة (PWC) نشطة في تقديم هذه الخدمات حيث يلاحظ أن 58 ٪ من إيراداتها البالغة (37.68) مليار دولار لسنة 2017 تمثل إيرادات من الخدمات الاستشارية فقط، في حين لا يوجد أي ارتباطات لباقي المكاتب عربياً ودولياً.

أما على صعيد التحديات التي تقف عائقا أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة في تقديم الخدمات الاستشارية فتمثلت في قلة تنوع أنشطة الاقتصاد الليبي، وعدم وعي متخذي القرارات بالمؤسسات الاقتصادية في ليبيا بأهمية الخدمات الاستشارية في ترشيد القرارات الإدارية والمالية وهذا ما يتوافق مع نتائج (دراسة صابر 2015، ودراسة سمان والعنقري 2011، ودراسة الأشقر 2008، ودراسة الجفري والعنقري 2007، ودراسة أحمد 2006) ويرى الباحثان أنه السبب في انخفاض الطلب على الخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى أن تقديم الخدمات الاستشارية يحتاج من مكاتب المحاسبة والمراجعة توفير إمكانيات بشرية ذات كفاءات ومهارات عالية في مختلف التخصصات وهذا ما تدعمه نتائج (دراسة الحداد 2008، ودراسة الرفاعي 2008) وهذا أكبر تحدي تواجهه مكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا، كذلك أن تقديم الخدمات الاستشارية يحتاج لبنية تحتية كبيرة في مجال الاتصالات والمعلوماتية

وهذا حسب إجابات مكاتب المحاسبة والمراجعة غير موجود، علاوة على ذلك قلة اهتمام نقابة المحاسبين والمراجعين بصفتها الهيئة المهنية المسؤولة عن هذه المكاتب بتطوير عناصرها عن طريق التدريب والتعليم المستمر في مجال الخدمات الاستشارية. بالإضافة إلى ذلك يلاحظ ضعف تعاون مكاتب المحاسبة والمراجعة فيما بينها الذي يعتبر من المقومات الضرورية لتقديم الخدمات الاستشارية.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

استناداً لما تم عرضه واستخلاصه من الجانب النظري في هذه الدراسة وبالاعتماد على نتائج المقابلات الشخصية مع مكاتب المحاسبة والمراجعة يمكن عرض نتائج الدراسة على النحو التالي:

أ: النتائج من الجانب النظري:

1. إن الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة كأداة لترشيد القرارات الإدارية والمالية هي: الخدمات المحاسبية، والخدمات الضريبية، وخدمات التخطيط، وخدمات التمويل والاستثمار، وخدمات نظم المعلومات، وخدمات المراجعة الداخلية، وخدمات الإدارة الإنتاجية وخدمات التسويق، والخدمات الإدارية والقانونية، وخدمات في الموارد البشرية.
2. الشركات الرائدة دوليا في تقديم الخدمات الاستشارية هي شركات الأربع الكبار (big4) المتمثلة في: شركة ديلويت (Deloitte)، وشركة بي دبليو سي (PWC)، شركة إي واي (EY)، شركة كي بي إم جي (KPMG):

ب: النتائج من الجانب العملي:

1. إن تقديم الخدمات الاستشارية من قبل مكاتب المحاسبة والمراجعة الليبية كأداة لترشيد القرارات الإدارية والمالية يكاد يكون منعدما، حيث لا تقدم إلا القدر اليسير منها متمثلة في الخدمات المحاسبية، وبعض الخدمات الضريبية فقط،

وتقوم بتقديم أعمال المراجعة (التدقيق) بشكل أساسي.

2. تواجه مكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا مجموعة من التحديات تقف عائقا أمام تقديم الخدمات الاستشارية كأداة لترشيد القرارات الإدارية والمالية وهي:

- عدم وعي متخذي القرارات في المؤسسات الاقتصادية بأهمية الخدمات الاستشارية في ترشيد قراراتها، وقلة تنوع الأنشطة الاقتصادية في ليبيا التي تتطلب تقديم هذه الخدمات الاستشارية.
- نقص الكفاءات والمهارات اللازمة لتقديم الخدمات الاستشارية، وضعف البنية التحتية المتعلقة بوسائل الاتصال والمعلوماتية اللازمة لتسهيل تقديم هذه الخدمات.
- قلة اهتمام نقابة المحاسبين والمراجعين بإعداد دورات تدريبية لأعضائها في مجال الخدمات الاستشارية، وضعف الاتصال والتعاون بين مكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا.

ثانيا: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة السابقة يمكن للباحثان تقديم التوصيات التالية:

1. على المؤسسات الاقتصادية الاستفادة من الخدمات الاستشارية لمكاتب المحاسبة والمراجعة كونها مهمة في ترشيد قرارتها الإدارية والمالية.
2. على مكاتب المحاسبة والمراجعة الاستفادة من الشركات الدولية الرائدة في مجال الخدمات الاستشارية لتطوير نفسها والحصول على الخبرة اللازمة، سواء عن طريق الارتباط بالمشاركة أو بعمل اتفاقيات تعاون معها.
3. على نقابة المحاسبين والمراجعين العمل على تطوير أعضائها بما يؤهلهم لتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق التدريب والتعليم المستمر، وربط مكاتب المحاسبة والمراجعة مع النقابة عن طريق منظومة لتسهيل التعاون والتواصل فيما بينها بما يحقق المنفعة للكل.
4. ضرورة تطوير التشريعات الاقتصادية بما تكفل تنوع الأنشطة الاقتصادية، والعمل

على إنشاء بنية تحتية متطورة في مجال الاتصالات والمعلوماتية.

5. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول سبل تطوير مكاتب المراجعة الليبية من خلال تقديمها للخدمات الاستشارية بما يساهم في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

المراجع:

- **أبوعين**، محمد، وعبيد، أحمد، (مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، ع8، 2010)، توسيع نطاق الخدمات الاستشارية أثرها على مكاتب المراجعة في ظل المنافسة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، 256-273).
- **احمد**، بسام محمود، 2006، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة).
- **أدم**، صالح حامد محمد علي، (مجلة كلية الاقتصاد العلمية،ع4،2014)، تقديم انعكاسات الخدمات الاستشارية على استقلالية المراجع الخارجي بيئة الاعمال السودانية، (جامعة النيلين، 263-288).
- **الأشقر**، محمد أحمد، 2008، مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة وترشيد\ قراراتها في الشركات المساهمة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية قطاع غزة).
- **الجفري**، فوزية حامد، والعنقري، حسام عبدالمحسن، (مجلة الاقتصاد والإدارة، م21، ع2، 2007)، اتجاه ومكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية، (جامعة الملك عبدالعزيز، 219-288).
- **الحداد**، سامح عبدالرزاق، 2008، تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة).
- **الخنيزي**، قصي بن عبدالمحسن، (مجلة الراي، ع14877، 2014)، الأربع الكبار الاستشارات والتدقيق في السوق السعودي، متاحة على الرابط التالي: www.aluaum.com/article/3125593
- **المومني**، مندر، وشوبات، زياد، (مجلة المنار، م14، ع1، 2008)، قدرة المدقق في اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، (جامعة آل البيت الأردن ،141-174).

● **الناطور**، جهاد ربحي عبدالقادر، 2005، أثر تطبيق معايير بطاقة الأداء المتوازي عل القرار الاستثماري في الشركات الصناعية الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت).

● **توماس**، وليم، وهنكي، امرسون، ترجمة ومراجعة: أحمد عجاج، وكمال الدين، المراجعة بين النظرية والتطبيق، السعودية، دار المريخ، 1989.

● **جمام**، محمود، ودياش، أميرة، (مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع4، 2015)، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، (جامعة ام البواقي الجزائر، 65-83). ● الرفاعي، مزنة عبداللطيف، 2008، أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق).

● **علي**، عبدالوهاب نصر، وشحاتة، شحاتة السيد، قواعد واخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات المالية، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2009. ● سمان، إيمان أنور، والعنقري، حسام عبدالمحسن، (مجلة الاقتصاد والإدارة، م25، ع2، 2011)، فاعلية تقارير في اتخاذ القرارات الاستشارية من وجهه نظر متخذيها، (جامعة الملك عبدالعزيز، 183-232).

● **سمان**، إيمان أنور، والعنقري، حسام عبدالمحسن، (مجلة الاقتصاد والإدارة، م25، ع2، 2011)، فاعلية تقارير في اتخاذ القرارات الاستشارية من وجهه نظر متخذيها، (جامعة الملك عبدالعزيز، 183-232).

● **صابر**، بوالجدري، 2015، دور آليات الحوكمة في اتخاذ القرار المالي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر الجزائر).

● **قريط**، عصام، (مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م14، ع1، 2008)، الخدمات الاستشارية وأثرها على حياد المدقق في الأردن، (جامعة دمشق، 7-39).

● **محسن**، أحمد، 2016، الأربع الكبار، متاحة على الرابط التالي:
ww.makalcloud.com/post/sdvwnctsx

● **نوح**، حامدي، 2012، القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر الجزائر).

● الموقع الخاص بالأربع الكبار(big4)، 2017، المتاح على الرابط التالي:
https//big4careerlab.com/big-4-accounting-firms

Advisory Services provided by Accounting Firms which can be used as a tool of Managerial and Financial Decisions

(Currently and Challenges)

■ Dr. Mansour Mohamed Alferjani * ■ **Miftah Othman Alrifai****

ABSTRACT

The study aimed to clarify the advisory services provided by accounting firms which can be used as a tool of managerial and financial decisions . It also aimed to explore the ability of Libyan accounting firms to providing advisory services as well as their challenges. The study has used the descriptive and analysed approach and the interview method in order to data collection from the biggest Libyan accounting firms in Tripoli. The study found that the most important advisory services are tax planning and preparation, financial strategically consulting, internal auditing services, information system services, marketing advisory , consulting of management and finance. However, the Libyan accounting firms can not provide such these advisory services due to many challenges including lack of Libyan experts of decision making and lack of accounting experts. This study strongly recommends that the Libyan accounting firms have to obtain the benefits of advisory service provided by the big international accounting firms. This can be led to improve and develop Libyan accounting firms and their services as well it can support the governance of corporation. In addition, the Libyan Syndicate Accounting and Auditing have to develop and improve its members related to advisory services.

* Academic Staff at Faculty of Economic and Commerce بم Elmergib University

** Academic Staff at Faculty of Economic and Commerce بم Elmergib University

تأثير تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي وانعكاسهما على جودة المراجعة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الليبيين

«دراسة تحليلية تطبيقية»

■ د. عبدالمنعم حسن اجبارة * ■ د. يوسف ممدو حميدي**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف ما إذا كان هناك تأثير لتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي وانعكاسهما على جودة المراجعة، من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين الليبيين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان، وتم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من المحاسبين والمراجعين الليبيين، الدراسة أظهرت عدة نتائج أهمها:

أنه يوجد تأثير " سالب" لتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على استقلالية المراجع وتأثير "موجب" لتقديم خدمات غير المراجعة على كفاءة المراجع، من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين الليبيين، توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات متعلقة بتنظيم تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى.

الكلمات الدالة: خدمات غير المراجعة، الكفاءة المهنية، استقلالية المراجع، جودة المراجعة، المحاسبين والمراجعين الليبيين.

*عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمحاسبة – جامعة سبها

** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمحاسبة – جامعة سبها

المقدمة:

إن الاهتمام بجودة خدمات المراجعة يزداد مع مرور الوقت، وذلك نتيجة للإهمال وسوء التصرف من قبل بعض المراجعين مما تسبب في إخفاقات وفشل عملية المراجعة، وفي الآونة الأخيرة هناك ضغط متزايد لتحسين أداء مهنة المراجعة عن طريق إجراءات قانونية ضد بعض المراجعين على سبيل المثال، ليفنثول هاورث (Laventhol Howarth) سابع أكبر شركة مراجعة حول العالم انهارت بعد دعوة قضائية في عام 1991، أيضا الانهيار المفاجئ الذي حصل مع أنرون (Enron) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001، بعد ذلك كان هناك عدد من الحالات الأخرى للشركات الأمريكية التي تعاني العديد من الصعوبات، مما أدى إلى خلق أزمة ثقة حول جودة الخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة، ودفع بالتفكير فيما يمكن أن يفعل لدعم المهنة من أجل الرفع من مستواها، حتى تقوم هذه المهنة بالدور المناط بها بالشكل المطلوب، فظهر في الوقت الحالي ما يعرف بحوكمة الشركات كداعم لمساعدة المهنة للقيام بدورها على أكمل وجه، Reisch, (2000) يقول إن عالم اليوم يمتاز بوجود تغيرات بيئية سريعة، ومهنة المراجعة لا تتجاوب مع هذه التغيرات، وهذا ما يقودنا إلى الحاجة إلى تقييم بعض العناصر التي يمكن أن يكون لها تأثير في جودة خدمات المراجعة.

إن نجاح مهنة المراجع وتطورها بالشكل الذي تستطيع فيه أن تتمشى مع عالم الأعمال المتزايد التعقيد نتيجة للتطور التكنلوجي، يحتم على مهنة المراجعة والقائمين عليها بأخذ زمام المبادرة لمواكبة هذه التطورات السريعة والمتسارعة في عالم الأعمال والتغيرات البيئية المحيطة بالمهنة، وذلك بالنظر لما يمكن أن يفعل من تحديث وإصدار للقوانين ومعايير للممارسة المهنية وقواعد لآداب وسلوك للمهنة، تساعد في تنظيم المهنة والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها، وذلك من أجل أن تكون مهنة المراجعة حاضرة وقوية وبعيدة عن الانتقاد، بسبب أي تقصير أو ضعف في القيام بمهامها وما تقدمه من خدمات للمجتمع، لتكون دائما وأبدا محل ثقة المجتمع.

مشكلة الدراسة :

بالاطلاع على الأدب المحاسبي، وجد أن هناك العديد من العناصر التي يمكن أن

تساهم سلبا أو إيجابا في التأثير على جودة الخدمات المراجعة الحيادية المقدمة من قبل المراجعين، على سبيل المثال حجم مكتب المراجعة، **أتعاب المراجعة، الدوران الإجباري للمراجع، الدعاوة القضائية**، خدمات غير المراجعة الأخرى، انظر إلى:

(Chow and Rice, 1982; DeAngelo, 1981b; Palmrose, 1986; Dye's, 1991; Menon and Williams, 1991; Davidson and Neu, 1993; Krishnan, 1994; Narayanan, 1994; Lee, 1996; Krishnan and Krishnan, 1997; Sutton, 1997; Becker et al. 1998; Arrunada, 1999; Kadous, 2000; Fargher et al, 2001; Vanstraelen, 2002; DeFond et al, 2002; Frankel et al, 2002; Geiger and Rama, 2003; Abbott et al, 2003; Ashbaugh et al, 2003; Brandon et al, 2004; Niemi, 2004; McLennan and Park, 2004; Chen et al, 2005; Mong and Roebuck, 2005; Francis, 2006; Alleyne et al. 2006; Carey and Siminett, 2006; Lowensohn et al. 2007; Gul et al, 2007; Knechel and Vanstraelen, 2007; Blouin et al, 2007; Manry et al, 2008; Jackson et al, 2008; Jenkins and Velury, 2008; Chih-Ying et al, 2008; Venkataraman et al, 2008; Porter et al, 2008; Callaghan et al, 2009 Monika et al, 2014; Timothy et al, 2015).

جودة المراجعة أعطيت اهتمام كبير من قبل العديد من الأطراف المختلفة المهتمة بمهنة المراجعة مثل الأكاديميين، المنظمين، والممارسين، حيث درست بشكل واسع في أجزاء عديدة من دول العالم على سبيل المثل بريطانيا، أمريكيا، كندا، استراليا، ماليزيا، الأردن، مصر، والمملكة العربية السعودية، هذه الدراسة هي تكملة للدراسات التي سبقتها في هذا الخصوص، حيث تحاول أن تسلط الضوء على بعض القضايا التي تدور حول جودة مهنة المراجعة في ليبيا، وبشكل محدد محاولة القيام بدراسة احد العوامل المؤثرة في جودة خدمات المراجعة في ليبيا، حيث إن موضوع قيام مكاتب المراجعة بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى لعميل المراجعة الحيادية وأثر ذلك على جودة مهنة المراجعة، يعتبر من المواضيع التي تم دراستها في دول مختلفة حول العالم، حيث أدى قيام المراجعين بتقديم خدمات أخرى بخلاف المراجعة الحيادية لنفس العميل إلى بروز فريقين أحدهما معارض والآخر مؤيد لتقديم هذه الخدمات، الفريق الأول يعتقد أن قيام المراجع الخارجي بتقديم الخدمات الأخرى لعميل المراجعة سيؤدي إلى الحد من استقلالية المراجع نتيجة لطبيعة

العلاقة التي ستتولد نتيجة لتقديم مثل هذه الخدمات لنفس عميل المراجعة الحيادية، وبالتالي ستكون المحصلة النهائية التأثير سلبا على جودة مهنة المراجعة وذلك نتيجة لضعف وانخفاض مستوى استقلالية المراجع، بينما يرى الفريق المؤيد لتقديم المراجع للخدمات الأخرى لعميل المراجعة، أن تقديم مثل هذه الخدمات لعميل المراجعة الحيادية سيؤدي إلى أن يتعرف المراجع بشكل جيد على الأنظمة الداخلية للعميل وإلى أوجه القصور ونقاط الضعف وطبيعة المشاكل التي تعتري هذه الأنظمة، مما سينعكس في الرفع من كفاءة المراجع المهنية، وبوجود كفاءة مهنية عالية ستقود إلى خلق تأثير إيجابي على جودة مهنة المراجعة والرفع من مستواها.

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية هذه المهنة والدور الذي تقدمه للمجتمع، والتأكيد على تقديمها للخدمات بالشكل المطلوب وعلى أكمل وجه، ومن خلال دراسة احد العوامل التي قد تساعد في تحقيق ذلك، بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجد نقص في الدراسات التي تناولت بشكل محدد خدمات غير المراجعة الأخرى كعامل له تأثير على جودة مهنة المراجعة في البيئة الليبية عن طريق دراسة أثر تقديم الخدمات الأخرى على كفاءة المراجع المهنية واستقلاليته وبالتالي انعكاسها على جودة مهنة المراجعة، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن مثيلاتها في ليبيا، حيث إنها ستأخذ في الاعتبار رأي الفريقين في هذه الدراسة المتمثلان في الأثر السلبي والأثر الإيجابي لتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على جودة مهنة المراجعة.

في ضوء العلاقة المحددة التي ستأتي التأكيد عليها لاحقا للعناصر المكونة لجودة المراجعة والمتمثلة في "الكفاءة المهنية للمراجع واستقلالية المراجع" فإنه سيتم دراسة أثر تقديم الخدمات الأخرى على جودة مهنة المراجعة من خلال العناصر المكونة لجودة المراجعة والمتمثلة في "الكفاءة المهنية للمراجع واستقلالية المراجع"، وبذلك فإن مشكلة البحث تحددت من خلال السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على جودة خدمات المراجعة في ليبيا ؟

وللإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 – هل يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على كفاءته المهنية؟

2 – هل يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على استقلاليته؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الأدب المحاسبي بخصوص ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة والتي درست خدمات غير المراجعة الأخرى وعلاقتها بجودة خدمات المراجعة، بالإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى التعرف إلى آراء بعض الممارسين للمهنة حول تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى المقدمة من قبل المراجعين الليبيين، بالإضافة إلى تحليل وتقييم عملية تقديم خدمات المراجعة الأخرى وأثرها على جودة مهنة المراجعة في ليبيا، وأخيرا تحاول هذه الدراسة الوصول إلى مقترحات قد تساهم في دعم جودة خدمات المراجعة في ليبيا، من خلال التعرف على طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربطها بخدمات غير المراجعة الأخرى المقدمة من قبل المحاسبين والمراجعين الليبيين.

متغيرات الدراسة:

يمكن تمثيل متغيرات الدراسة حسب الشكل رقم (1)

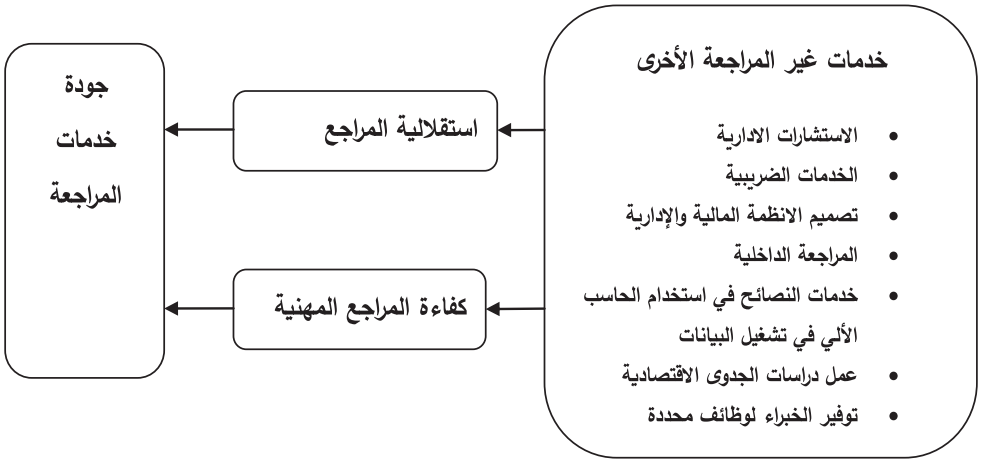

فرضيات الدراسة :

للإجابة على أسئلة الدراسة تم تكوين الفرضيات العدمية الرئيسية والفرعية التالية:

■ الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على جودة خدمات المراجعة.

■ الفرضيات الفرعية:

- oH الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على كفاءته المهنية.
- oH الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على استقلاليته.

الإطار النظري للدراسة :

الدراسات السابقة:

■ الدراسات العربية:

دراسة (الزهار،2013) بعنوان: أثر الخدمات الأخرى التي يقدمها مراجع الحسابات بجانب خدمة المراجعة على جودة تقرير المراجع.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تقديم المراجعين في قطاع غزة لخدمات غير المراجعة على جودة تقرير المراجعة، وتوصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن قيام مراجعين بتقديم كل من خدمة الاستشارات الإدارية، وخدمة تصميم الأنظمة المالية والإدارية، وخدمات المشورة في الشؤون المحاسبية، واستخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات بجانب خدمة المراجعة للعميل يؤثر سلبياعلى جودة تقرير المراجع، كما أن تقديم مراجعين للخدمات الضريبية وخدمة عمل دراسات الجدوى الاقتصادية وإجراء التحقيقات المالية لا يؤثر على جودة تقرير المراجع، وأوصت الدارسة: بضرورة الفصل بين تقديم المراجع لخدمة المراجعة والخدمات الأخرى لنفس العميل.

دراسة (خليدة ومحمد،2014) بعنوان: دراسة للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية للحسابات.

هدفت هذه إلى استعراض العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية للحسابات، وقد تناولت الدراسة أهم العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الواردة في الأدب المحاسبي، وتمثلت في حجم مكتب أو شركة المراجعة، فشل المراجعة والدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة، أتعاب المراجعة وشدة المنافسة في سوق المراجعة وتوسيع نطاق الخدمات الاستشارية، التخصص الصناعي للمراجع، وأوضحت الدراسة أن هناك اختلافا في درجة ونوع التأثير لهذه العوامل، حيث إن بعض العوامل لها تأثير كبير نسبيا مقارنة بعوامل أخرى لها تأثير ضعيف نسبيا، وبعض العوامل لها تأثير موجب وأخرى لها تأثير سالب، بالإضافة إلى أن بعض العوامل لم يكن لها أي تأثير، وذلك في ظروف بيئية مختلفة.

دراسة (عبدالواحد،2017) بعنوان: الخدمات الاستشارية وتأثيرها على التزام المراجع الليبي بقواعد السلوك المهني.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير تقديم الخدمات الاستشارية على التزام المراجع الليبي الخارجي بقواعد السلوك المهني، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقديم المراجع للخدمات الاستشارية لعميل المراجعة لا يؤثر على التزام المراجع بقواعد السلوك المهني، طالما أنه ملتزم بالاستقلالية والموضوعية والنزاهة ويمتلك الخبرة الكافية لأداء هذه الخدمات، وأنه ليس هناك ما يمنع المراجع الخارجي من أداء هذه الخدمات لعميل المراجعة طالما أنه ملتزم بمعايير والقواعد المتعارف عليها، والتي تتحقق من خلال التكوين الأخلاقي للمراجع باللإضافة إلى التأهيل العلمي.

دراسة (الدراجي، 1998) بعنوان: تقييم جودة خدمات مكاتب المراجعة في ليبيا.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم جودة الخدمات المقدمة من قبل مكاتب المراجعة في ليبيا، وذلك من خلال معرفة مدى التزام تلك المكاتب بمعايير جودة الأداء المهني وهي: الاستقلالية، التعيين، التطوير المهني، الترقية، توزيع المهام، الاشراف، الاستشارات، قبول واستمرار العملاء، والتفتيش، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من بينها: أن هناك عددا كبيرا من مكاتب المراجعة لا تلتزم باتباع قواعد الاستقلال المهني عند تقديم خدماتها للعملاء، وأن ليس هناك برامج خاصة بالتدريب والتطوير المهني للعاملين بمكاتب المراجعة، وبالمحصلة أوضحت الدراسة أن الخدمات المقدمة من قبل مكاتب المراجعة في ليبيا ليست على درجة جيدة من الجودة.

■ **الدراسات الأجنبية:**

دراسة (Frankel et al ، 2002) بعنوان: العلاقة بين أتعاب المراجعين لخدمات غير المراجعة الأخرى وإدارة الأرباح.

The Relation between Auditors' Fees for Nonaudit Services and Earnings Management.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين أتعاب خدمات غير المراجعة الأخرى وحجم الاستحقاقات الاختيارية، والعلاقة بين أتعاب خدمات المراجعة الحيادية وإدارة الأرباح، الدراسة أظهرت أن هناك علاقة إيجابية بين أتعاب خدمات غير المراجعة الأخرى وحجم الاستحقاقات الاختيارية، وأن هناك علاقة سلبية بين أتعاب المراجعة الحيادية ومؤشر إدارة الأرباح.

دراسة (Brandon et al. ، 2004) بعنوان: أتعاب خدمات غير المراجعة واستقلالية المراجع وتقييم السندات.

Nonaudit Fees, Auditor Independence, and Bond Ratings.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر حجم تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على عملية تقييم السندات، نتائج الدراسة أشارت إلى أنه ليس هناك آثار اقتصادية على تقييم السندات كنتيجة لتقديم المراجع للخدمات الأخرى.

دراسة (Francis ، 2006) بعنوان: هل المراجعين يتعرضون إلى الشبهة بتقديمهم للخدمات الأخرى؟ تقييم الدليل.

Are Auditors Compromised by Nonaudit Services? Assessing the Evidence.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية لتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى للشركات ذات اسهم الأسعار المنخفضة والتي تدفع أتعابا مرتفعة لهذه الخدمات الأخرى، النتائج أظهرت أن هناك آثاراً اقتصادية ملموسة على اسعار الأسهم المنخفضة المملوكة للشركات التي تستفيد من خدمات غير المراجعة الأخرى وتدفع مقابل ذلك أتعابا مرتفعة.

دراسة (Callaghan et al, 2009) بعنوان: تقارير المراجعة لعدم الاستمرارية وتقديم خدمات غير المراجعة: الآثار على استقلالية المراجع والشركات المفلسة.

Going-Concern Audit Opinions and the Provision of Nonaudit Services: Implications for Auditor Independence of Bankrupt Firms.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين إصدار المراجع لرأي عدم الاستمرارية وحجم قيمة اتعاب خدمات غير المراجعة الأخرى وأتعاب المراجعة الحيادية وقيمة الاتعاب الكلية لكليهما أو نسبة أتعاب الخدمات الأخرى للاتعاب الكلية، الدراسة أظهرت أنه لايوجد علاقة بين إصدار رأي عدم الاستمرارية وأتعاب الخدمات الأخرى نسبة لأتعاب المراجعة الحيادية أو الاتعاب الكلية لكليهما.

مفهوم جودة المراجعة:

Arrunada, (1999)يقول إن المراجعة تعتبر خدمة ولفهم مصطلح " جودة المراجعة" يجب أن نعرف أن خدمات المراجعة تتعلق بشكل أساسي بالمعلومات التي تنشر في القوائم المالية للشركات، فالمراجعون يستخدمون مجموعة من البيانات للتحقق من صحة هذه المعلومات وذلك لأجل إصدار رأي مناسب، إن المراجعين يتفهموا الأهداف العامة لمعايير المراجعة، ومع ذلك فإنه يوجد اختلافات في الجودة من حيث الأحكام التي يصدرها المراجعين الممارسين للمهنة وسط مجتمع المراجعين، وبالنتيجة ربما تكون من الصعب ضمان جودة المراجعة بوجود عوامل بيئية مختلفة تؤثر على جودة المراجعة بدرجات واتجاهات مختلفة.

هيئة المراجعة العليا Supreme Audit Institutions (SAIs) (2004)تشرح جودة المراجعة على أنها الدرجة التي عندها مجموعة من الخصائص المتأصلة في المراجعة تحقق المتطلبات، هذه الخصائص تتمثل في التالي:

- أهمية وقيمة القضايا التي يتم مواجهتها أثناء المراجعات.
- الثقة والصحة في الخيارات أو النتائج والاستنتاجات، وكذلك ملائمة التوصيات بالقضايا الأخرى ذات الصلة المعروضة في تقارير المراجعة والمرفقات المصاحبة لها.
- الموضوعية والعدالة في اختيار أسس التقييم وإبداء الرأي.

- المدى والمرونة في التخطيط والأداء للمراجعات التي نفذت.
- التوقيت في إصدار تقارير المراجعة والتواقيت النهائية للمرفقات الأخرى واحتياجات المستخدمين المتوقعين.
- الوضوح في عرض تقارير المراجعة والمرفقات الأخرى.
- الكفاءة في أداء المراجعات.
- الفاعلية من حيث النتائج والوقائع المتحصل عليها.

تعريف جودة المراجعة:

حسب ما هو وارد في أدبيات المراجعة يوجد شبه اتفاق لمفهوم وتعريف جودة المراجعة، فقد ورد تعريف جودة المراجعة في الدراسة التي قدمتها DeAngelo(b, p. 1861981) حيث عرفت جودة خدمات المراجعة بأنها» إمكانية التقييم الواضح بأن عمل المراجع سوف يكشف المخالفات في النظام المحاسبي والإبلاغ عن هذه المخالفات».

وفي نفس السياق، Palmrose (1988, pp. 56-57) يعرف جودة المراجعة من حيث "إمكانية التأكيد أن القوائم المالية لا تحتوي على معلومات محذوفة أو خاطئة، وبالتالي وجود أعلى مستويات تأكيد يعني وجود أعلى جودة خدمات".

وبشكل مماثل، (Bartov et al, 2001) يعرفون جودة المراجعة بأنها العمليات التي تطبق بحيث إن المراجع سوف يكتشف الانحرافات في القوائم المالية للشركات، وبعد ذلك سوف يقوم بالإبلاغ عنها في تقرير المراجعة.

نستخلص من هذه التعريفات أن جودة المراجعة عرفت على أساس الاكتشاف والإبلاغ عن المخالفات في القوائم المالية للشركات، هذا يعني أن المراجع يحتاج إلى القدرة على اكتشاف المخالفات، وهذا يعتمد على مدى امتلاك المراجع للكفاءة المهنية العالية للقيام باكتشاف هذه المخالفات ومن ثم التبليغ عنها، وذلك ما يتطلب توفر عنصر الاستقلالية للمراجع للقيام بذلك، وبهذا السياق يمكن أن نحدد العنصران اللازم توفرهما من قبل المراجع حتى يتمكن من تقديم جودة خدمات مراجعة عالية المستوى، والمتمثلان في الكفاءة المهنية والاستقلالية.

عناصر جودة المراجعة:

المراجعون مطالبون بأن يقدموا مراجعات ذات جودة عالية والتي تمكنهم من اكتشاف والتبليغ عن البيانات الخاطئة الموجودة في القوائم المالية، وليقوموا بذلك عليهم أن يمتلكوا الكفاءة العالية وأن يتمتعوا بالاستقلالية التامة، حيث بالاعتماد على الاتفاق الموجود حول تعريف جودة المراجعة، فإن الكفاءة المهنية والاستقلالية ينظر إليها كأساس يجب أن يتوفر لتقديم جودة مراجعة عالية، ومن زاوية نظر أخرى هناك بعض العوامل المتمثلة في ممارسات معينة والتي لها تأثير بشكل أو بآخر على العنصرين المكونين لجودة المراجعة "الكفاءة المهنية والاستقلالية"، فقد اختلف تأثير هذه العوامل حسب ما ورد في الدراسات السابقة من بيئة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، فهناك ما أثبت تأثيره بشكل إيجابي على الكفاءة وسلبي على الاستقلالية والعكس صحيح.

Arrunada (1999, p. 9) يعرف الكفاءة المهنية والاستقلالية كالتالي: "الكفاءة المهنية هي قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء أو العيوب في القوائم المالية، أما الاستقلالية فهي استعداد المراجع ليعكس في تقرير المراجعة كل المشاكل والعيوب التي اكتشفها في القوائم المالية"، وبناء على ما تقدم فإنه يمكن تحديد العوامل التي تؤثر في جودة المراجعة بالعوامل المؤثرة في الكفاءة المهنية والاستقلالية.

■ الكفاءة المهنية:

الكفاءة المهنية عنصر أساسي يجب توفره أثناء إجراء عملية المراجعة لتحقيق أداء مهني عالي الجودة، وللقيام بذلك يتطلب الأمر ضرورة توفر مراجعين يمتلكون المهارات اللازمة و الخصائص والمميزات الكفيلة بتقديم مراجعات عالية الجودة، حيث يتوجب اتباع برامج وخطط جيدة، وإجراء الاختبارات الأساسية اللازمة لجمع الأدلة، بالإضافة إلى ذلك يكون الأمر أكثر تعقيدا عندما تكون هناك عمليات محاسبية لعمليات معقدة تختص بها صناعة محددة من مجالات الاعمال التي قد تكون من ضمن مجالات العميل، وهذا ما قد يقتضي توفر مراجعين من الذين لديهم معرفة في مجال صناعة العميل، ولذلك تضافرت جهود المنظمين للمهنة على وجوب كفاية التأهيل العلمي والعملي حيث نجد أن معظم الدول فرضت امتحان مستوى للتأكد من كفاية التأهيل (نظمي والعزب،

2012)، وكذلك ومن منطلق التأكيد على تحقق الكفاءة المهنية والتي **تتمثل في** مقدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء أو العيوب في القوائم المالية، نجد أن معايير المراجعة العامة أكدت على التأهيل العلمي والعملي حيث جاء في المعيار الأول من المعايير العامة على أنه "يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدرا كافيا من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين" وهذا ما يضمن في حده الأدنى قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء عندما يكون المراجع مؤهلا علميا وعمليا، أيضا ينص المعيار الثالث من معايير العامة على ضرورة أنه "يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أدائه لمهمة الفحص وإعداد التقرير"، وبذلك نجد أن معايير المراجعة تؤكد على تقديم خدمات مراجعة عالية الجودة من جانب التأكيد على ضرورة توفر الكفاءة المهنية التي يتحقق بتوفرها اكتشاف الأخطاء والمخالفات في القوائم المالية، ومن هنا نجد ما يمكن أن يفيد المراجع من ازدياد خبرته باطلاعه على كل مشاكل العميل من خلال تقديمه للخدمات الأخرى غير المراجعة له، وما لهذا من أثر إيجابي على كفاءة المراجع بخصوص المراجعة الحيادية.

■ الاستقلالية:

العديد من التعريفات قدمت لتعريف استقلالية المراجعة فعلى سبيل المثال لا الحصر: (Arrunada, 1999) يعرف الاستقلالية " بأنها استعداد المراجع ليظهر العيوب والمشاكل التي اكتشفها في القوائم المالية المفحوصة في تقرير المراجعة"(p.43)، وكذلك(Schulte Jr, 1966)يعرف الاستقلالية بأنها "حالة العقل التي لا تكون خاضعة لسيطرة العميل والتي تتمتع بالموضوعية وعدم التحيز في تكوين أحكام دقيقة (p.722)، ايضا Arens et al, (2005) يعرف استقلالية المراجعة بأنها "اتخاذ الرأي غير المتحيز عند إجراء اختبارات المراجعة أو تقييم النتائج وعند إصدار تقرير المراجعة" (p. 83).

إن جودة المراجعة تتطلب بشكل كامل المصداقية من المراجعين عندما يقدمون تقرير المراجعة وتفقد المصداقية في تقرير المراجعة بغياب استقلالية المراجع وغياب النزاهة ونقص الموضوعية والتحيز، وبالتالي فإن الأساس في الاعتقاد العام باستقلالية المراجعين ومن ثم جودة أعمالهم يعتمد على مدى مصداقية أراء المراجعين وتقاريرهم(Soltani, 2007).

إن الكثير من الكتاب المتخصصين في مجال المراجعة يرون أن استقلالية المراجع تمثل العمود الفقري لعملية المراجعة (التميمي، **2006**)، وتقديم خدمات مراجعة بجودة عالية لا يتحقق إذا كان المراجع يفتقد إلى الاستقلالية أو أن تكون استقلاليته تتعرض لأي ضغوط سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، إن مبدأ الاستقلالية هو جوهر عملية المراجعة والعنصر المميز لها فقد أصبحت عملية المراجعة الآن انتقادية لا سطحية ولا يستطيع المراجع إتمام أي عملية مراجعة بجودة عالية إذا كان خاضعا لتحكم أي فرد أو هيئة بالشركة أو مرتبطا بأي نوع من روابط الخضوع أو الولاء سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على استقلاليته.

سنة (2001) أصدرت SEC قانون رقم (240) لتعديل لجنة متطلبات استقلالية المراجع، ينص القانون على أنه يجب على المراجع أن يكون مستقلا في المظهر والحقيقة، القانون لم يتعرض إلى كل الظروف التي يمكن أن تهدد استقلالية المراجع، لكن SECترى أن استقلالية المراجع يمكن أن تهدد بإقامة علاقة أو تقديم خدمة يمكن أن تحقق التالي:

- تخلق مصالح متبادلة أو متعارضة بين المراجع والعميل.
- تضع المراجع في وضع يراجع فيه عمله بنفسه.
- ينتج عنه وضع يعمل فيه المراجع كمدير أو كموظف للعميل.
- تضع المراجع في موقف يصبح فيه كمحامي دفاع عن العميل.

وبذلك يكون التأكيد على استقلالية المراجع من أجل تقديم جودة خدمات مراجعة عالية المستوى، وهذا ما نصت عليه معايير المراجعة ضمن المعيار الثاني من معايير العامة حيث جاء بأنه "يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة»، وهذا ما ذهبت إليه المنظمات المهنية حيث أكدت على أن إما أن يكون المراجع مستقلا أو لا يكون فلا يوجد للاستقلالية درجات (الرماحي، **2009**).

خدمات غير المراجعة الأخرى:

Arrunada, (1999)يعرف خدمات غير المراجعة بأنها "خدمات تقدم بواسطة شركات

المراجعة التي تقدم المراجعة الحيادية، وتتضمن النصائح والاستشارات، تقييم وتطبيق النماذج، تنفيذ المعاملات، توفير خبراء ووظائف محددة" (ص، 69).

وقانون SEC المعدل في سنة 2001، حدد عدد من The Sarbanes-Oxley Act الخدمات التي لا يسمح للمراجع القيام بها، وهي كالتالي:

- مسك الدفاتر وخدمات المحاسبة.
- تنفيذ وتصميم نظم المعلومات المالية.
- خدمات التقدير والتقييم.
- خدمات تحليل المخاطر.
- المراجعة الداخلية.
- وظائف الموارد البشرية أو الإدارية.
- التعامل بالاستثمارات كسمسر أو خبير، أو خدمات المصرفية الاستثمارات.
- الخدمات القانونية والخبرة غير ذات الصلة بالمراجعة.
- أي خدمات أخرى تكون PCAOB[1] حددتها بلائحة تكون غير مسموح القيام بها.

خلصت الدراسات في هذا السياق إلى بعض النتائج فعلى سبيل المثال (Chow and Rice, 1982; Krishnan, 1994) يؤكد ان أن تقديم خدمات غير المراجعة من قبل المراجع في نفس الوقت الذي يقدم فيها خدمات المراجعة لنفس العميل ربما يؤثر على استقلالية المراجع. هنا نرى أن المراجع ربما يقع تحت الضغط المادي وخوفه من فقدانه تقديمه للخدمات الأخرى لعميل المراجعة في حالة إصداره لتقرير مراجعة لا يكون بالشكل المرضي للعميل، وخصوصا في الحالة التي تكون فيها القيمة المادية لهذه الخدمات تشكل جزءا كبيرا من دخل المراجع، ومع ذلك فإن هناك رأيا آخر حول هذا العنصر، Arrunada, (1999) يقول أن الحصول على المنافع الاقتصادية من تقديم خدمات غير المراجعة ليس

1(PCAOB)هو مؤسسة غير ربحية تابعة للقطاع الخاص أنشأها قانون Sarbanes – Oxley لعام 2002 للإشراف على عمليات مراجعة الشركات العامة والجهات المصدرة الأخرى من أجل حماية مصالح المستثمرين وتعزيز المصلحة العامة في إعداد تقارير مراجعة إعلامية دقيقة ومستقلة.

بالضرورة أن يكون تهديدا لاستقلالية المراجع، DeFond et al. (2002) درسوا العلاقة بين أتعاب تقديم خدمات غير المراجعة واستقلالية المراجع من حيث إصدار المراجع رأي عدم الاستمرارية، النتائج تشير إلى أنه لا توجد علاقة بين أتعاب غير المراجعة والاتجاه نحو إصدار تقرير عدم الاستمرارية وإمكانية تهديد الاستقلالية، دراسات أخرى قدمت دليلا بشكل مشابه بأنه لا يوجد ارتباط بين تقرير عدم الاستمرارية وحجم ودرجة نسبة اتعاب خدمات غير المراجعة لأتعاب المراجعة الحيادية ونسبة اتعاب خدمات غير المراجعة للاتعاب الإجمالية (Geiger and Rama, 2003; Callaghan et al, 2009).

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى ذلك قام الباحثان بتجميع البيانات من المصادر الثانوية، وذلك باستقراء الكتب والدوريات العلمية المحكمة والاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة، بالإضافة إلى ذلك سيتم تجميع البيانات المناسبة عن طريق المصادر الأولية وذلك بتصميم استمارة استبيان وتحكيمها، ثم توزعها على عينة الدراسة، وقد تم تفريغ وتحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة، بالاضافة إلى إجراء بعض الاختبارات الإحصائية المناسبة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تضمن البحث إجراء دراسة ميدانية حيث تم تصميم استمارة استبيان وجهت إلى مجتمع الدراسة، والمتمثل فى المحاسبين والمراجعين الليبيين المشتغلين المعتمدين. وبالرجوع إلى السجلات والمعلومات المتحصل عليها من نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين[1]، فإن عدد المحاسبين الليبيين المشتغلين من واقع سجل القيد هو (2193) محاسبا قانونيا، منهم فقط عدد (494) محاسبا قانونيا معتمدا قاموا بتجديد اشتراكاتهم حتى سنة 2018م، وكانت توزيعاتهم الإدارية الجغرافية مبينة كما هو موضح في الجدول رقم (1) على النحو التالي:

1 نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين /طرابلس / ليبيا / 2018م

جدول (1) يوضح التوزيع الإداري والجغرافي لأعداد المحاسبين القانونيين الليبيين

المناطق	العدد
طرابلس	250
بنغازي	115
مصراته	70
الزاوية	35
سبها	24
العدد الإجمالي	494

المصدر : نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

وبذلك تم اعتماد مجتمع الدراسة من واقع سجلات النقابة بعدد (494) محاسبا قانونيا معتمدا لدى نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين لسنة 2018م، تم توزيع الاستمارات على عينة عشوائية بلغت حوالي 75 استمارة تم ارجاعها وتحليلها، بذلك يكون حجم العينة 15 ٪ تقريبا، وهي نسبة جيدة في مثل هذا النوع من الدراسات.

الخصائص العامة لعينة الدراسة :

يبين الجدول رقم (2) المعلومات العامة عن عينة الدراسة، حيث يتبين فيما يتعلق بعنصر العمر أن ما نسبته 42.5 ٪ تتراوح أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة، يليها نسبة 28 ٪ التي تمثل من تبلغ اعمارهم أكثر من 50 سنة، هذه النسب تنعكس إلى حد ما في مدى إمكانية الاعتماد على صحة إجابات المستقصي منهم، كذلك نجد نسبة من هم متحصلين على شهادات علمية عليا مثل الماجستير (32 ٪)، ودكتوراه (24 ٪) من حجم العينة المدروسة، ما يولد انطباعا على مدى فهم المستقصى منهم لأسئلة الاستبيان المطروحة ومدى موثوقية إجاباتهم، أما بالنسبة لعنصر المسمى الوظيفي فنجد أن ما نسبته فقط 5 ٪ من عينة الدراسة هم متمثلون في المسمى الوظيفي مساعد مراجع، وبذلك يكون عنصرا داعما بشكل إيجابي لإيجابات المستقصى منهم، أما فيما يتعلق بعنصر سنوات

الخبرة فنجد أن أعلى نسبة هي 47 ٪ كانت للفئة المتمثلة في من لهم أكثر من 15سنة في ممارسة المهنة، وهوكذلك يمثل عنصرا إيجابيا، أما عنصر الشهادات المهنية فنجد أن معظم المستقصى منهم ليس لديهم شهادات مهنية دولية ، حيث إن هذا العنصر ليس داعما بشكل إيجابي لإجابات المستقصى منهم، حيث يتولدانطباع بإمكانية وجود عـدم الفهم العميق لموضوع الدراسة من قبل المستقصى منهم، حيث أن مانسبتة 87 ٪ لديهم شهادة محاسب قانوني ليبي فقط، فيما يتعلق بالعنصر الاخير يتبين أن اغلب المستقصى منهم يمارسون اعمالهم في مكاتب صغيرة نسبيا، حيث كان هناك مانسبته 40 ٪ منهم يمارسون أعمالهم في مكاتب تحتوي عدد عاملين أقل من (5) موظفين، وما نسبته 34 ٪ عدد موظفهم من (5) إلى أقل من (10) موظفين، وبذلك يمكن أن يكون عنصرا سلبيا.

جدول (2) يبين التكرارات والنسب المئوية للمحاسبين القانونيين المشاركين في الدراسة

1 – العمر	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	10	٪ 13.5
من 30 إلى اقل من 40 سنة	12	٪ 16
من 40 إلى أقل من 50 سنة	32	٪ 42.5
أكثر من 50 سنة	21	٪ 28
2 – المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم عالي في المحاسبة	6	٪ 8
بكالوريوس في المحاسبة	27	٪ 36
ماجستير في المحاسبة	24	٪ 32
دكتوراه في المحاسبة	18	٪ 24

3 – المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
مساعد مراجع	4	٪ 5
مراجع	28	٪ 37.5
شريك مكتب مراجعة	15	٪ 20
مدير أو مالك مكتب مراجعة	28	٪ 37.5
4 – عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	10	٪ 13
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	25	٪ 33
من 10 إلى أقل من 15 سنة	5	٪ 7
من 15 سنة فأكثر	35	٪ 47
5 – الشهادات المهنية	العدد	النسبة
محاسب قانوني ليبي	65	٪ 87
محاسب عربي مهني معتمدACP	10	٪ 13
أمريكية CPA AICPA،	0	٪ 0
بريطانيا ACCA، CA	0	٪ 0
6 – عدد العاملين بالمكتب	العدد	النسبة
أقل من 5 أشخاص	30	٪ 40
من 5 إلى أقل من10 أشخاص	25	٪ 34
من 10 إلى أقل من 15 شخصا	10	٪ 13
من 15 شخصا فأكثر	10	٪ 13
المجموع الكلي	75	٪ 100

اعتمد الباحثان تصميماً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل المتوسطات الحسابية، وهذا المقياس يعتمد على تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (1-5 =4) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5= 0.80) ثم نضيف هذه القيمة إلى اقل قيمة للمقياس للحصول على طول الخلية، والجدول التالي يوضح بداية ونهاية الخلايا الخمس المستخدمة للإجابات وأوزانها ومدى الوزن النسبي لكل خلية:

جدول (3) يوضح مستوى التأثير بين العناصر المدروسة

الإجابة ووزنها	المدى	مستوى التأثير	مدى الوزن النسبي
لا أوافق بشدة =1	من 1-1.80	منخفض جداً	20 ٪ - 36 ٪
لا أوافق =2	من 1.80-2.60	منخفض	> 36 ٪ - 52 ٪
محايد =3	من 2.60-3.40	متوسط	> 52 ٪ - 68 ٪
أوافق =4	من 3.40-4.20	عالي	> 68 ٪ - 84 ٪
أوافق بشدة =5	من 4.20-5	عالي جداً	> 84 ٪ - 100 ٪

الثبات والصدق :

■ تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين ذوي الخبرة في موضوع الدراسة، بالإضافة إلى بعض الأكاديميين المتخصصين في مجال الإحصاء، وذلك للتحقق من مصداقيتها وأن الأفكار التي تضمنتها تحقق أهداف الدراسة، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وتعليقاتهم بعين الاعتبار .

■ تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha) لمعرفة ثبات فقرات استمارة الاستبيان ومصداقيتها، والجدول (4) يبين نتيجة اختبار الثبات والمصداقية لفقرات الاستمارة حسب فرضيات الدراسة، حيث يوضح الجدول أن معامل الثبات والصدق لفقرات كل فرضية، فرضية الدراسة الأولى 75 ٪ تقريبا، وفرضية الدراسة الثانية

84 ٪ تقريبا، وأن قيمة المعامل للفقرات مجتمعة 85 ٪ تقريبا، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة ومناسبة جدا لأغراض هذه الدراسة.

الجدول (4) يبين معامل دقة استمارة جمع البيانات ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha)

م	فقرات فرضيات الدراسة	الفقرات	ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)
1	فقرات الفرضية الأولى	13	0.756
2	فقرات الفرضية الثانية	15	0841
3	الفقرات مجتمعة	28	0.848

اختبار التوزيع الطبيعي:

لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار كولموجروف-سميرنوف (Kolmogrove-Smirov)، ويتبين من الجدول رقم (5) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، (**يوسف القماطي**، 2018) "اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات المعلمية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات اللامعلمية هي الأنسب" (ص.80).

الجدول (5) **يبين التوزيع الطبيعي للبيانات** (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)

البيانات	المحور الأول	المحور الثاني
العدد	75	75
المتوسط الحسابي	4.61	4.35
الانحراف المعياري	0.330	0.427
Kolmogrove-Smirov	.773	.903
اختبار الدلالة	.588	.388

تحليل البيانات :

انقسمت الدراسة العملية إلى جزئين لتحليل البيانات، كان الجزاء الأول عبارة عن

تحليل البيانات بواسطة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للفقرات المكونة لعوامل الدراسة، تم اختيار هذا الأسلوب للتعرف على طبيعة العلاقة واتجاهاتها بين العوامل المكونة للدراسة، أما الجزء الثاني من تحليل البيانات فيتم عن طريق التحليل الاحصائي (One-Sample t-test) لفرضيات الدراسة.

الجانب الوصفي :

■ الكفاءة المهنية للمراجع:

يتكون هذا المحور من ثلاث عشر فقرة تتعلق بآراء المحاسبين القانونيين حول تأثير تقديم الخدمات الأخرى غير المراجعة على الكفاءة المهنية للمراجع، ومن ثم تأثير ذلك على جودة المراجعة الحيادية، بالأضافة إلى ذلك التعرف على العوامل التي قد تساهم في الدعم والرفع من كفاءة المراجع المهنية، بوجه عام ومن خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات تتراوح بين (4.34- 4.87) والمتوسط الحسابي العام لجزء الكفاءة المهنية يساوي تقريبا (4.61) وهذه المتوسطات تفوق المتوسط النظري للمقياس، حيث إن إجابات المستقصى منهم على ما تناولته فقرات هذا المقياس تميل بالموافقة على التأثير الإيجابي لخدمات غير المراجعة الأخرى على الكفاءة المهنية للمراجع، وما لهذا من أثر مباشر في الرفع من جودة خدمات المراجعة الحيادية المقدمة من قبل المراجع القانوني، وإذا ما نظرنا إلى رتبة متوسطات فقرات المقياس من حيث الأهمية فنجد أن الفقرة الأولى والتي مفادها أن خدمات غير المراجعة الأخرى» تجعل المراجع أكثر دراية بظروف المنشأة وطبيعة الصناعة التي يعمل فيها العميل» جاءت بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط حسابي يساوي (4.87) مع انحراف معياري (0.333) بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي مفادها أن خدمات غير المراجعة الأخرى « تساعد في التخفيف من ضغط الوقت وإدارته بكفاءة أكبر» بمتوسط حسابي (4.34) وانحراف معياري (1)، هذه الأرقام تشير بشكل واضح إلى التأثير القوي لخدمات غير المراجعة الأخرى التي يقدمها المراجع لعميل المراجعة الحيادية في الرفع ودعم الكفاءة المهنية للمراجع القانوني وما لذلك من انعكاس إيجابي مباشر على مستوى جودة المراجعة الحيادية التي سيقدمها المراجع لنفس العميل.

جدول رقم (6) النسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الكفاءة

م	المقياس / الفقرات	النسب المئوية لإجابات المستقصى منهم					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة			
1	تجعل المراجع أكثر دراية بظروف المنشأة وطبيعة الصناعة التي يعمل فيها العميل.	87.5	12.5	0	0	0	4.87	.336	1
2	تساعد في مواكبة وفهم التطورات الحديثة التي تدخل في مجال صناعة العميل.	81.3	12.5	3.1	3.1	0	4.71	.683	3
3	تساعد في فهم الأنظمة الداخلية والسياسات والإجراءات والطرق التي تستخدمها الإدارة وأي تغيير يمكن أن يحدث فيها بكفاءة جيدة.	81.3	12.5	0	6.3	0	4.68	.780	5
4	تساعد في فهم العوامل التنظيمية والقانونية والعوامل الخارجية الأخرى.	65.6	28.1	0	6.3	0	4.53	.802	10
5	تساعد في الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بكفاءة جيدة.	75	25	0	0	0	4.75	.439	2
6	تساعد في تحسين كفاءة تقدير الأهمية النسبية و مخاطر المراجعة.	65.6	31.3	3.1	0	0	4.62	.553	6
7	تساعد في تحسين كفاءة قرارات تخطيط عملية المراجعة.	71.9	25	3.1	0	0	4.68	.535	4
8	تساعد في تحسين دقة تحديد إجراءات الفحص التحليلي.	68.8	21.9	9.4	0	0	4.59	.665	8
9	تساعد في التخفيف من ضغط الوقت وإدارته بكفاءة أكبر.	59.4	25	9.4	3.1	3.1	4.34	1	13

10	تساعد في الرفع من كفاءة اكتشاف حالات إدارة الأرباح.	50	43.8	6.3	0	0	4.43	.618	12
11	تساعد في الرفع من كفاءة المراجع في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية.	65.6	31.3	3.1	0	0	4.62	.553	7
12	تساعد في تقييم مدى ملائمة كفاية الإفصاح في القوائم المالية بكفاءة أكبر.	62.5	31.3	6.3	0	0	4.56	.618	9
13	تساعد في تخفيض حالات الاستعانة بالخبراء.	59.4	31.3	9.4	0	0	4.5	.672	11
	المتوسط العام						4.61	0.33	

■ **استقلالية المراجع.**

يتكون هذا المحور من خمس عشرة فقرة تتعلق بآراء المحاسبين القانونيين حول تأثير تقديم الخدمات الأخرى غير المراجعة على استقلالية المراجع، ومن ثم تأثير ذلك على جودة المراجعة الحيادية، بالاضافة إلى ذلك التعرف على العوامل التي قد تسبب في ضعف استقلالية المراجع، وبوجه عام ومن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات تتراوح بين (4.09 - 4.50) والمتوسط الحسابي العام لجزء استقلالية المراجع يساوي تقريبا (4.35) وهذه المتوسطات تفوق المتوسط النظري للمقياس، حيث أن إجابات المستقصى منهم على ما تناولته فقرات هذا المقياس تميل بالموافقة على التأثير السلبي لخدمات غير المراجعة الأخرى على استقلالية المراجع، وما لهذا من أثر سلبي مباشر على جودة خدمات المراجعة الحيادية المقدمة من قبل المراجع القانوني للعميل، وإذا ما نظرنا إلى رتبة متوسطات فقرات المقياس من حيث الأهمية فنجد أن الفقرة الأولى والتي مفادها أن تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى» يساعد على أقامة علاقات شخصية بين المراجع والعميل مما قد تشكل تهديدا على استقلالية المراجع» جاءت بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط حسابي يساوي (4.50) مع انحراف معياري (0.803) بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي مفادها أن «عدم وجود أقسام متخصصة بمكاتب المراجعة لتقديم الخدمات الأخرى يؤثر سلبا على استقلالية المراجع»،

وذلك بمتوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (0.856)، هذه الأرقام أيضا تشير بشكل واضح إلى الأثر القوي لخدمات غير المراجعة الأخرى التي يقدمها المراجع لعميل المراجعة الحيادية في إضعاف استقلالية المراجع القانوني وما لذلك من انعكاس سلبي مباشر على مستوى جودة المراجعة الحيادية التي سيقدمها المراجع للعميل.

جدول رقم (7) النسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الاستقلالية

م	المقياس / الفقرات	النسب المئوية لإجابات المستقصى منهم					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة			
1	تقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة التقليدية يهدد استقلالية المراجع.	56.3	37.5	0	6.3	0	4.43	.800	3
2	تقديم الخدمات الأخرى يساعد على إقامة علاقات شخصية بين المراجع والعميل مما قد تشكل تهديدا على استقلالية المراجع.	62.5	31.3	0	6.3	0	4.50	.803	1
3	تقديم الخدمات الأخرى لعميل المراجعة قد يؤدي إلى تطابق المصالح بين الإدارة والمراجع مما قد يؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	53.1	40.6	0	6.3	0	4.40	.797	7
4	عدم وجود أقسام متخصصة بمكاتب المراجعة لتقديم الخدمات الأخرى يؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	31.3	56.3	3.1	9.4	0	4.09	.856	15
5	ارتفاع مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة في تقديم الخدمات الأخرى يؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	43.8	50.0	0	6.3	0	4.31	.780	10

م	المقياس / الفقرات	النسب المئوية لإجابات المستقصى منهم					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة			
6	عدم وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات يزيد من مخاطر تأثير تقديم الخدمات الأخرى على استقلالية المراجع	43.8	46.9	3.1	6.3	0	4.28	.812	11
7	إن القيمة المرتفعة لأتعاب الخدمات الأخرى تعتبر مؤشرا على وجود تهديد على استقلالية المراجع.	40.6	46.9	9.4	3.1	0	4.25	.762	14
8	عدم تحديد قيمة أتعاب الخدمات الأخرى بالتعاون بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يؤثر سلبيا على استقلالية المراجع.	56.3	28.1	15.6	0	0	4.40	.756	6
9	عدم تحديد قيمة أتعاب الخدمات الأخرى كنسبة من قيمة الإيرادات الكلية لمكتب المراجعة يؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	53.1	34.4	9.4	3.1	0	4.37	.793	9
10	ضعف الرقابة على أتعاب الخدمات الأخرى من قبل الجهات المنظمة يؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	50.0	37.5	6.3	3.1	3.1	4.28	.958	12
11	عدم وجود آلية لإلزام مكاتب المراجعة بالإفصاح عن قيمة أتعاب الخدمات الأخرى يؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	40.6	59.4	0	0	0	4.40	.498	5

م	المقياس / الفقرات	النسب المئوية لإجابات المستقصى منهم					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيبة
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة			
12	عدم وجود تقييد على تقديم الخدمات الأخرى التي تتخذ الطابع الوظيفي، تؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	50.0	46.9	3.1	0	0	4.46	.567	2
13	ارتباط الخدمات الأخرى بأعمال ذات تأثير مادي بعمليات المراجعة مثل المحاسبة والرقابة الداخلية، تؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	40.6	43.8	15.6	0	0	4.25	.718	13
14	قيام نفس المراجعين بالمكتب الذين يقومون بتقديم الخدمات الأخرى للعميل بالمراجعة الحيادية له، يؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	62.5	25.0	6.3	6.3	0	4.43	.877	4
15	في ظل عدم وجود نظام للرقابة على جودة الأداء، فإن تقديم المراجع للخدمات الأخرى، قد يؤثر سلبا على استقلالية المراجع.	53.1	31.3	15.6	0	0	4.37	.751	7
	المتوسط العام						4.35	.427	

ويلخص الجدول (8) آراء المستقصى منهم حول تأثير خدمات غير المراجعة الأخرى على العنصرين المكونين لجودة المراجعة (الكفاءة المهنية للمراجع، استقلالية المراجع)، حيث كان مستوى تأثير خدمات غير المراجعة على الكفاءة المهنية للمراجع ايجابيا بدرجة متوسط حسابي عام يساوي (4.61) وانحراف معياري يساوي (0.33)، وهذا ما يعني أن لخدمات غير المراجعة الأخرى تأثيرا إيجابيا عاليا جدا على عنصر الكفاءة المهنية، بينما

كان تأثير خدمات غير المراجعة على استقلالية المراجع سلبيا بدرجة متوسط حسابي عام يساوي (4.35) وانحراف معيارى يساوي (0.427)، وهذا يعني أن لخدمات غير المراجعة تأثيرا سلبيا عاليا جدا على استقلالية المراجع.

الجدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى التأثير

المحور	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التأثير
الكفاءة المهنية للمراجع	4.61	0.33	1	**عالي جداً**
استقلالية المراجع	4.35	.427	2	**عالي جداً**

اختبار فرضيات الدراسة :

- H_o الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على كفاءته المهنية.

- H_1 الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على استقلاليته.

تشير النتائج المتحصل عليه من التحليل في الجزء السابق أن آراء المستقصى منهم تؤكد وجود أثر عالي جدا لخدمات غير المراجعة الأخرى على العناصر المدروسة، ولتأكيد هذه النتائج تم اختبار فرضيات الدراسة الفرعية باستخدام (One-Sample t-test)عند مستوى دلالة 0.05، ويبين الجدول رقم (9) نتائج الاختبارات للفرضيات الفرعية.

الجدول (9) نتائج اختبار (One-Sample t-test) للفرضيات الفرعية

الفرضيات	قيمة (t) المحسوبة	مستوى المعنوية Sig. (2-tailed	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
الأولى	78.804	0.000	74	4.61	0.33	رفض فرض العدم (H_o)
الثانية	57.559	0.000	74	4.35	.427	رفض فرض العدم (H_o)

يتبين من الجدول (9) أن القيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الأولى والتي مفادها «لا يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على كفاءته المهنية» تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) وأن قيمة (t) المحسوبة تساوي (78.804) (Sig < 0.05، t=78.804)، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة وعدم قبولها ما يعني رفض فرضية العدم (H_0) قبول الفرضية البديلة (H_1)، ما يعني "وجود تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على كفاءته المهنية، وهو ما تم التوصل إليه في الجزء الأول من الدراسة بوجود تأثير إيجابي، حيث إن المتوسط الحسابي العام للمحور الكفاءة المهنية يساوي (4.61) وهو تأثير عال جدا حسب المقياس الإحصائي لتحليل المتوسطات الحسابية الموضح في الجدول رقم (3).

يبين الجدول (9) أيضا أن القيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها "لا يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على استقلاليته " تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) وأن قيمة (t) المحسوبة تساوي (57.559) (Sig < 0.05، t=57.559)، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وعدم قبولها ما يعني رفض فرضية العدم (H_0) قبول الفرضية البديلة (H_1)، ما يعني "وجود تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على استقلاليته، وهو ما تم التوصل إليه في الجزء الأول من الدراسة بوجود تأثير سلبي، حيث أن المتوسط الحسابي العام للمحور استقلالية المراجع يساوي (4.35) وهو تأثير عال جدا حسب المقياس الإحصائي لتحليل المتوسطات الحسابية الموضح في الجدول رقم (3).

يمكن القول بأن بما أنه تم رفض الفرضيات العدمية الفرعية الأولى والثانية للدراسة وقبول الفرضيات البديلة، استنادا إلى ذلك سوف يتم رفض الفرضية العدمية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة، بمعنى أنه يوجد تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى استخلاص عدد من النتائج تنحصر أهمها في النقاط التالية:

- تبين نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لقيام المراجع بتقديم خدمات غير المراجعة الأخرى لنفس عميل المراجعة الحيادية على جودة الخدمة المراجعة التي يقدمها المراجع لهذا العميل.
- تشير نتائج الدراسة بأن تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى لنفس عميل المراجعة الحيادية يؤثر بشكل إيجابي على كفاءة المراجع المهنية، حيث أظهرت النتائج بأن آراء المستقصى منهم تميل إلى قبول وجود تأثير إيجابي بمتوسط عام يساوي (4.61)، ما يعني وجود تأثير عال جدا.
- تشير نتائج الدراسة بأن تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى لنفس عميل المراجعة الحيادية يؤثر بشكل سلبي على استقلالية المراجع، حيث اظهرت النتائج بأن آراء المستقصى منهم تميل إلى قبول وجود تأثير سلبي بمتوسط عام يساوي (4.35)، ما يعني وجود تأثير عال جدا.
- توضح النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن تأثير تقديم خدمات غير المراجعة الأخرى على جودة خدمات المراجعة اتخذ مسارا مزدوجا، حيث كان هناك تأثير سلبي وإيجابي وبنفس قوة التأثير تقريبا.
- بينت نتائج الدراسة أنها جاءت متمشية في الغالب مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا الخصوص.

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة يمكن التوصل إلى عدد من التوصيات التالية:

- يجب على مكاتب المراجع العمل على إيجاد أقسام متخصصة لديها لتقديم الخدمات المراجعة الأخرى .

- الحرص على وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات للتقليل من مخاطر تأثير تقديم الخدمات الأخرى على استقلالية المراجع.
- يجب العمل على إيجاد آلية لتحديد قيمة أتعاب الخدمات الأخرى بالتعاون بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
- يجب على جهات الاختصاص تحديد قيمة أتعاب الخدمات الأخرى كنسبة من قيمة الإيرادات الكلية لمكتب المراجعة.
- ضرورة تكثيف الرقابة على أتعاب الخدمات الأخرى من قبل الجهات المنظمة.
- يجب إيجاد آلية لإلزام مكاتب المراجعة بالإفصاح عن قيمة أتعاب الخدمات الأخرى.
- ضرورة وضع تقييد على تقديم الخدمات الأخرى التي تتخذ الطابع الوظيفي.
- الحرص على عدم قيام نفس المراجعين بالمكتب الذين يقومون بتقديم الخدمات الأخرى للعميل بالمراجعة الحيادية له.
- التأكيد على وضع نظام للرقابة على جودة الأداء من قبل الجهات المختصة، الذي سوف يساعد على تخفيف الآثار السلبية لتقديم المراجع للخدمات الأخرى.

المقترحات:

هناك بعض من المقترحات التي قد تساهم في الرفع من جودة المراجعة في ليبيا وهى كالتالي:

- يجب على الجهات المعنية بمهنة المحاسبة القيام بوضع الأطر القانونية واللوائح المنظمة للمهنة، بما يتماشى مع التطورات المتسارعة في عالم اليوم، مع الأخذ في عين الاعتبار طبيعة البيئة الليبية حتى تتمكن المهنة من القيام بدورها المناط بها.
- يقترح الباحثان إجراء المزيد من البحوث العلمية فيما يتعلق بالعناصر ذات العلاقة بجودة مهنة المراجعة، وذلك للمساهمة في الرفع من جودة المهنة وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضها، للوصول بها إلى مستوى الدول المتقدمة في هذا المجال.

قائمة المراجع:

- المراجع العربية:

- التميمي، هادي (2006)، «مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية»، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر.
- الدراجي،عبدالسلام محمد (1998)، «تقييم جودة خدمات مكاتب المراجعة في ليبيا»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي.
- الرماحي، نواف محمد عباس (2009)، «مراجعة المعاملات المالية»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الزهار، احمد يوسف خالد (2013) "أثر الخدمات الأخرى التي يقدمها مراجع الحسابات بجانب خدمة المراجعة على جودة تقرير المراجع" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة
- القماطي، يوسف محمد طاهر (2018)، «المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام SPSS"، الطبعة الأولى، منشورات مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي.
- عابي، خليدة ويعقوب، محمد (2014) «دراسة للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية للحسابات»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني.
- عبدالواحد، حميدة يونس محمد (2017) «الخدمات الاستشارية وتأثيرها على التزام المراجع الليبي بقواعد السلوك المهني»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي.
- نظمي، إيهاب والعزب هاني (2012)، «تدقيق الحسابات الإطار النظري»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.

المراجع الاجنبية:

Abbott, L. J., Parker, S., Peters, G. F., & Rama, D. V. (2003). Audit, Nonaudit, and Information Technology Fees: Some Empirical Evidence. Accounting & the Public Interest, 3, 1.

Alleyne, P. A., Devonish, D., & Alleyne, P. (2006). Perceptions of auditor independence in Barbados. managerial auditing journal, 21(6), 621-635.

Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2005). Auditing and Assurance Services An Integrated Approach. (Nenth ed.). New Jersey: Prentice Hall.

Arruñada, B. (1999). The provision of non-audit services by auditors let the market evolve and decide. International Review of Law and Economics, 19(4), 513-531.

Ashbaugh, H., LaFond, R., & Mayhew, B. W. (2003). Do Nonaudit Services Compromise Auditor Independence? Further Evidence. Accounting Review, 78(3), 611-639.

Bartov, E., Gul, F. A., & Tsui, J. S. L. J. S. L. (2001). Discretionary-accruals models and audit qualifications. Journal of Accounting and Economics, 30(3), 421-452.

Becker, C. L., Defond, M. L., Jiambalvo, J., & Subramanyam, K. R. (1998). The Effect of Audit Quality on Earnings Management. Contemporary Accounting Research, 15(1), 1-24.

Blouin, J., Grein, B. M., & Rountree, B. R. (2007). An Analysis of Forced Auditor Change: The Case of Former Arthur Andersen Clients. Accounting Review, 82(3), 621-650.

Brandon, D. M., Crabtree, A. D., & Maher, J. J. (2004). Nonaudit Fees, Auditor Independence, and Bond Ratings. Auditing, 23(2), 7-7.

Callaghan, J., Parkash, M., & Singhal, R. (2009). Going-Concern Audit Opinions and the Provision of Nonaudit Services: Implications for Auditor Independence of Bankrupt Firms. Auditing, 28(1), 153-169.

Carey, P., & Simnett, R. (2006). Audit Partner Tenure and Audit Quality. Accounting Review, 81(3), 653-676.

Chen, K. Y., Lin, K.-l., & Zhou, J. (2005). Audit quality and earnings management for Taiwan IPO firms. managerial auditing journal, 20(1), 86-104.

Chih-Ying, C., Chan-Jane, L., & Yu-Chen, L. (2008). Audit Partner Tenure, Audit Firm Tenure, and Discretionary Accruals: Does Long Auditor Tenure Impair Earnings Quality? Contemporary Accounting Research, 25(2), 415-445.

Chow, C. W., & Rice, S. J. (1982). Qualified Audit Opinions and Auditor Switching. Accounting Review, 57(2), 326.

Davidson, R. A., & Neu, D. (1993). A Note on the Association between Audit Firm Size and Audit Quality. Contemporary Accounting Research, 9(2), 479-488.

DeAngelo, L. E. (1981b). Auditor size and audit quality. Journal of Accounting and Economics, 3(3), 183-199.

DeFond, M. L., Raghunandan, K., & Subramanyam, K. R. (2002). Do Non-Audit Service Fees Impair Auditor Independence? Evidence from Going Concern Audit Opinions. Journal of Accounting Research, 40(4), 1247-1274.

Dye, R. A. (1991). Informationally motivated auditor replacement. Journal of Accounting and Economics, 14(4), 347-374.

Fargher, N., Taylor, M. H., & Simon, D. T. (2001). The demand for auditor reputation across international markets for audit services. The International Journal of Accounting, 36(4), 407-421.

Francis, J. R. (2006). Are Auditors Compromised by Nonaudit Services? Assessing the Evidence. Contemporary Accounting Research, 23(3), 747-760.

Frankel, R. M., Johnson, M. F., & Nelson, K. K. (2002). The Relation between Auditors' Fees for Nonaudit Services and Earnings Management. Accounting Review, 77(4), 71.

Geiger, M. A., & Rama, D. V. (2003). Audit Fees, Nonaudit Fees, and Auditor Reporting on Stressed Companies. Auditing, 22(2), 53-69.

Gul, F. A., Jaggi, B. L., & Krishnan, G. V. (2007). Auditor Independence: Evidence on the Joint Effects of Auditor Tenure and Nonaudit Fees. Auditing, 26(2), 117-142.

Jackson, A. B., Moldrich, M., & Roebuck, P. (2008). Mandatory audit firm rotation and audit quality. managerial auditing journal, 23(5), 420-437.

Jenkins, D. S., & Velury, U. (2008). Does auditor tenure influence the reporting of conservative earnings? Journal of Accounting and Public Policy, 27(2), 115-132.

Kadous, K. (2000). The Effects of Audit Quality and Consequence Severity on Juror

Evaluations of Auditor Responsibility for Plaintiff Losses. Accounting Review, 75(3), 327.

Knechel, W. R., & Vanstraelen, A. (2007). The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions. Auditing, 26(1), 113-131.

Krishnan, J. (1994). Auditor Switching and Conservatism. Accounting Review, 69(1), 200-215.

Krishnan, J., & Krishnan, J. (1997). Litigation Risk and Auditor Resignations. (cover story). Accounting Review, 72(4), 539.

Lee, D. S.-y. (1996). Auditor Market Share, Product Differentiation and Audit Fees. Accounting & Business Research, 26(4), 315-324.

Lowensohn, S., Johnson, L. E., Elder, R. J., & Davies, S. P. (2007). Auditor specialization, perceived audit quality, and audit fees in the local government audit market. Journal of Accounting and Public Policy, 26(6), 705-732.

Manry, D. L., Mock, T. J., & Turner, J. L. (2008). Does Increased Audit Partner Tenure Reduce Audit Quality? Journal of Accounting, Auditing & Finance, 23(4), 553-572.

McLennan, A., & Park, I.-U. (2004). The Market for Liars: Reputation and Auditor Honesty.

from http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=422701&download=yes

Menon, K., & Williams, D. D. (1991). Auditor Credibility and Initial Public Offerings. Accounting Review, 66(2), 313-332.

Mong, S., & Roebuck, P. (2005). Effect of audit report disclosure on auditor litigation risk. Accounting & Finance, 45(1), 145-169.

Monika, C., Dennis, J. C, & Jeff, L. P. (2014). Future Non Audit Services and Audit Quality. Contemporary Accounting Research, 31 (3), 681-712.

Narayanan, V. G. (1994). An Analysis of Auditor Liability Rules. Journal of

Accounting Research, 32(3), 39-59.

Niemi, L. (2004). Auditor size and audit pricing: evidence from small audit firms. European Accounting Review, 13(3), 541-560.

Palmrose, Z.-V. (1986). Audit Fees and Auditor Size: Further Evidence. Journal of Accounting Research, 24(1), 97-110.

Palmrose, Z.-V. (1988). An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality. Accounting Review, 63(1), 55.

Porter, B., Simon, J., & Hatherly, D. (2008). Principles of External Auditing (third ed.): John Wiley & Sons, Ltd.

Reisch, J. T. (2000). Ideas for Future Research on Audit Quality. The Auditor's Report, 24(1).

Schulte Jr, A. A. (1966). Management Services: A Challenge to Audit Independence? Accounting Review, 41(4), 721-728.

Soltani, B. (2007). Auditing An international Approach (first ed.): FT Prentice Hall.

Sutton, M. H. (1997). Auditor Independence: The Challenge of Fact and Appearance. Accounting Horizons, 11(1), 86-91.

Timothy, B. B., Monika, C., W. Robert, K. (2015). Audit Firm Tenure, Non-Audit Services, and Internal Assessment of Audit Quality. Journal of Accounting Research, 53(3), 461-509.

Vanstraelen, A. (2002). Auditor economic incentives and going-concern opinions in a limited litigious Continental European business environment: empirical evidence from Belgium. Accounting & Business Research, 32(3), 171-186.

Venkataraman, R., Weber, J. P., & Willenborg, M. (2008). Litigation Risk, Audit Quality, and Audit Fees: Evidence from Initial Public Offerings. Accounting Review, 83(5), 1315-1345.

independence of the external auditor and their reflection on audit quality from the point view of Libyan public accountants

«An empirical investigation»

■ Abdelmeneim Hassan Agbara * ■YOUSSIF MMADO .H. KHNDABI**

ABSTRACT

The study aimed to identify whether there is an impact to provide non-audit services on the audit quality, from the point of view of the Libyan accountants and auditors.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire tool was designed and distributed to the study sample represented by a group of Libyan accountants and auditors.

The study showed several results, the most important of which is that there is a double effect «negative and positive» by providing auditors non-audite services on the quality of audit Profession, from the viewpoint of Libyan accountants and auditors.

The study has reached several recommendations related to the organization of the process of providing non-audit services.

* Assistant Professor of Accountancy, Faculty of Economics and Accounting, University of Sebha
** Assistant Professor of Accountancy, Faculty of Economics and Accounting, University of Sebha

الإطار العام لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية

((دراسة نظرية))

■ د. محيى الدين عمر النجار* ■ أ. معمر جمال اعليجة**

الملخص:

بدأت الدراسة بمقدمة تمهيدية توضح طبيعة المشكلة التي يسعى الباحثان لدراستها وأهداف البحث وأهميته.

حيث قامت الدراسة على سبعة محاور أساسية: تناول المحور الأول مفهوم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية من حيث تعريفها وتوضيح الإطار المفاهيمي لها.

وانحصر المحور الثاني في ذكر أهداف محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

أما المحور الثالث فقد عرض التطور التاريخي لتطبيق محاسبة المعاملات المالية الإسلامية ومساهمة الحضارة الإسلامية في تطور محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

في حين تناول المحور الرابع الإطار العام لفروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية وتقسيماتها، حيث تتفرع منها محاسبة المصارف الإسلامية، محاسبة المراجعة والتدقيق الشرعي، محاسبة التمويل بالمضاربة، محاسبة البيوع، محاسبة التركات «الميراث»، محاسبة التمويل بالمشاركة، محاسبة التمويل الإيجاري، محاسبة التأمين التكافلي، محاسبة الصكوك الإسلامية، محاسبة الزكاة، ومحاسبة الاستصناع والاستصناع الموازي.

وتناول المحور الخامس ماهية معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية من حيث مفهوم معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ونشأتها وأهدافها وأهميتها بالإضافة عرض لبعض المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

* عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة-جامعة طرابلس
** باحث أكاديمي - جامعة المرقب

كما تم توضيح عناصر الحاجة إلى معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

أما المحور السادس فتكلم عن مقومات نجاح تطبيق محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، في حين عرض المحور السابع والأخير صعوبات تطبيق مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى اقتراح إطار عام لفروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، وختم الباحثان الدراسة بمجموعة من التوصيات تحث في مجملها على تطبيق مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

المقدمة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة واستخدام مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية لما لها من مزايا في مجالات التمويل وتحقيق الأرباح وتقليل عنصر المخاطرة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يخص المعاملات المالية الإسلامية، وتعد مفاهيم أو فروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية أحد التطورات الحديثة في مجال المحاسبة عامة ومجالات التمويل والخدمات المصرفية خاصة في ظل البيئة الحالية التي أصبحت تنادي بتطبيق المفاهيم الإسلامية في المعاملات المالية، وهي لم تستقر بعد في الأدب المحاسبي فهي محل دراسة وبحث لوضع إطار عام لها، فبالرغم من أن التشريعات الإسلامية موجودة منذ فجر الإسلام إلا أنها لم تتبلور بعد في الفكر المحاسبي.

وفي إطار السعي المتواصل لتحقيق أهداف محاسبة المعاملات المالية الإسلامية يرى الباحثان ضرورة وضع إطار عام لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية وفروعها لكي يسهل فهمها واستقرارها في أدبيات الفكر المحاسبي، مما يسهل تفعيل تطبيقها بشكل علمي وفق الشريعة الإسلامية، والعمل على زيادة انتشارها في الوسط المالي والمحاسبي.

أولاً: طبيعة المشكلة:

يمكن طرح طبيعة المشكلة التي يسعى الباحثان لدراستها على النحو التالي:

1- **خلفيات المشكلة:** تواجه المصارف والمؤسسة المالية عامة العديد من المشاكلات التي

تصادفها عند تطبيق مفاهيم محاسبة المعاملات المالية، منها عدم توافر الكوادر المحاسبية التي لها الخبرة في العلوم الشرعية المالية أو الفقه الإسلامي المالي، علاوة على عدم دراية المستثمرين والعملاء بمفاهيم وأساليب التمويل الإسلامي الأمر الذي جعل هذه المصارف التجارية والمؤسسات المالية تتأخر في مواكبة تطبيق هذه المفاهيم، وتجدر الإشارة إلى أن مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية لم تحظ بالاهتمام الكبير بالبيئة الليبية سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى المهني، فأكاديمياً لم تدرج ضمن المناهج العلمية سواء على المستوى المتوسط أو الجامعي إلا بشكل ضيق ومحدود، علاوة على قلة المراجع والدوريات المحاسبية التي تتناول هذه المفاهيم، أما مهنياً فبالرغم من ان العديد من المصارف العاملة في ليبيا تتجه لتطبيق الشريعة الإسلامية في معاملتها إلا انها تفتقر إلى الكوادر المتخصصة في مجالات وفروع محاسبة المعاملات المالية الاسلامية، وبصدور القانون رقم (1) لسنة 2013 م بشأن منع المعاملات الربوية وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في جلسته المنعقدة بتاريخ 2013/1/6م بتحريم التعامل بالفوائد المصرفية واستخدام مفاهيم الاقتصاد الإسلامي زادت الحاجة إلى الكوادر المصرفية والمحاسبية المتخصصة في فروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية لكي تتمكن من تبويب وتسجيل العمليات وعرضها على مستخدميها وتطبيقها وفق الشريعة الإسلامية، وتجدر الإشارة إلى أن حداثة هذه المفاهيم في الوسط المحاسبي بليبيا (نسبياً) وتداخل تصنيفاتها وإطارها العام، تسبب في عدم وضوح هذه المفاهيم لدى الكثير من العاملين بالمؤسسة المالية والأكاديميين وكذلك المستثمرين.

2- **تحديد المشكلة:** من خلال العرض السابق يمكن تلخيص مشكلة البحث في النقاط التالية:

1. تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح الإطار العام لمفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.
2. صعوبة تطبيق مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية في المؤسسات المالية بليبيا لقلة الكوادر المحاسبية المُلمة بأحكام الشريعة الإسلامية في الجوانب المالية وتطبيقاتها.
3. لم تحظ مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية بالاهتمام الكافي سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى المهني.

عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما هو الإطار العام لمفاهيم وفروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية؟

ثانياً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من المقاصد أهمها:

1- التعرف على ماهية محاسبة المعاملات المالية الإسلامية وفروعها وتقسيماتها.

2- اقتراح إطار عام لفروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية ليسهل التعرف عليها وتدريسها سواء على مراحل التعليم المتوسط أو الجامعي.

3- نشر فكر وثقافة وتعليم مفاهيم وفروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية في الوسط الأكاديمي والمهني والتشجيع على تطبيقها، بما يعود بالفائدة على الأفراد والمؤسسات والمجتمع.

4- التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

5- التعرف على مقومات نجاح تطبيق محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

6- التعرف على معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

7- إثراء علم المحاسبة عامةً ومحاسبة المعاملات المالية الإسلامية خاصةً بما يفتح المجال لمزيد من الدراسات والبحوث.

ثالثاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث بكونه يعمل على التعريف بالإطار العام لمفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، وإزالة الغموض والتداخل لفروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية مما يساعد على تطبيقها، كما يأتي هذا البحث في الوقت الذي تقل فيه الدراسات التي تهتم بمفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية بالبيئة الليبية، مما يساعد على نشر فكر المعاملات المالية الإسلامية في الوسط المهني أو الأكاديمي مثل المديرين والمسؤولين بالمؤسسات الليبية أو المستثمرين وطلبة الدراسات العليا وغيرهم.

وللبحث أهمية أخرى بكونه يعمل على إثراء علم المحاسبة عامةً ومحاسبة المعاملات المالية الإسلامية خاصةً بما يفتح المجال لمزيد من الدراسات والبحوث التطبيقية والنظرية ودعم لقضايا محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

رابعاً: منهجية البحث:

سيعتمد الباحثان على منهجية البحث الاستقرائي، حيث سيقومان بدراسة نظرية يتم خلالها تجميع وجهات النظر المختلفة في الفكر المحاسبي حول موضوع البحث، وذلك باستقراء المراجع من واقع الكتب والبحوث والدوريات العلمية سواء العربية أو الأجنبية للوصول إلى إطار يوضح فروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

خامساً: الدراسات السابقة:

اهتم الفكر المحاسبي مؤخراً بدراسة وتطبيق مفاهيم وفروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية لمواكبة التطورات الحديثة في العلوم المحاسبية، فهي لم تستقر بعد في الفكر المحاسبي ومازالت في مرحلة التطوير والصقل، وبالرغم من توفر العديد من الدراسات التي تبحث في فروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية كلاً على حدة مثل محاسبة الزكاة والصيرفة الإسلامية وغيرها إلا أن المكتبة العربية تفتقر للمراجع والدراسات الخاصة بمفهوم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية كوحدة واحدة، ولكن هناك بعض الدراسات قد تطرقت إليها كوحدة واحدة نذكر منها على سبيل المثل لا الحصر الآتي:

1- **دراسة جبر2017** بعنوان «المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية»، وهدفت الدراسة إلى إلقاء نظرة على تجربة الدول العربية في الالتزام بالمعايير المحاسبية الاسلامية الصادرة عن AAIOFI في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والتعرض للعقبات التي واجهت عملية التطبيق، وأيضا توضيح طبيعة العلاقة بين المحاسبة الإسلامية الصادرة عن AAIOFI ومعايير المحاسبة الدولية والمنهجية التي قامت عليها فكرة المعايير المحاسبية الإسلامية، وأيضا النظر في إيجاد وسائل وأساليب مناسبة تساعد في تحقيق المواءمة والتوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية ضمن الضوابط الشرعية المطلوبة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء الدراسات السابقة،

وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد دراسة معينة تتطرق بشكل شامل إلى القضايا والتحديات التي تواجه موضوع المواءمة والتوفيق بين المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI وبين المعايير المحاسبية الدولية.

2- **دراسة براهمي** 2017 بعنوان «نحو تطبيق المحاسبة من منظور إسلامي لتحسين جودة التقارير المالية»، تناولت الدراسة مفهوم وأهداف المحاسبة من المنظور الإسلامي، وأيضا مبررات وأهمية إعداد إطار فكري للمحاسبة من منظور إسلامي كدعامة لتحسين الأداء المحاسبي، وكانت توصيات الدراسة ضرورة إنشاء هيئة للمحاسبة من منظور إسلامي تضم في عضويتها جميع المنظمات المحاسبية المهنية في جميع الدول الإسلامية وغير الإسلامية الراغبة في ذلك، وكذلك ضرورة تشجيع الباحثين على عمل أبحاث في مجال المحاسبة من منظور إسلامي مع دعمهم من الجامعات أو من هيئة المحاسبة من منظور إسلامي الموصي بإنشائها، لإبراز ما تتميز به المحاسبة من منظور إسلامي من مفاهيم وأهداف وخصائص وإطار فكري.

3- **دراسة السويح** 2014 بعنوان «المحاسبة في إطار الشريعة الإسلامية بين النظرية والواقع»، وهدفت الدراسة إلى التعريف بمصطلح المحاسبة الإسلامية من حيث المفهوم وما يمكن أن يقع في نطاقها، وكما تهدف الدراسة إلى المساهمة في توسع دائرة المعرفة حول ما تم إنجازه في هذا الاتجاه المحاسبي وعلى الأخص في الأوساط الدولية غير الإسلامية، واعتمدت الدراسة في المنهجية على التحليل النظري بطرح وجهات النظر والمقدمات للوصول إلى رأي بشأن ما يمكن أن تعنيه المحاسبة الإسلامية، وأكدت نتائج الدراسة أن الإطار المفاهيمي للمحاسبة الاسلامية غير مكتمل، بالإضافة إلى أنه مشابه في معظمه للإطار التقليدي، كما أن المباديء والفروض المحاسبية لمعالجة المعاملات المالية الإسلامية هي نفس المباديء والفروض في المحاسبة التقليدية مع وجود بعض القيود الشرعية، وعلى الرغم من التشابه الكبير في الجوهر بين الكثير من المعاملات المالية الإسلامية وبين مثيلاتها التقليدية إلا أن هناك عدة محاذير شرعية تحيط هذه المقارنة.

4- **دراسة شلتوت** 1989 بعنوان «نظرية المحاسبة الاسلامية»، وهدفت الدراسة إلى

استحداث منهج شرعي بعيداً عن التاريخ الماضي للمحاسبة الإسلامية، وأيضا محاولة تطوير الكيان التنظيري للعلم المحاسبي من خلال الاستفادة من اجتهادات علماء الإسلام على هذا الدرب وذلك بالاستعانة بالطاقات الكامنة في مباديء ديننا الإسلامي الحنيف، واعتمدت الدراسة في المنهجية على الأسلوب التفسيري الاستنباطي، وكذلك الأسلوب الوصفي الاستقرائي، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك محاولة التصدي لوضع نظرية للمحاسبة الإسلامية.

5- **دراسة فضالة** 1976 بعنوان «الإطار الفكري العام للمحاسبة الإسلامية: دراسة استطلاعية»، هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز مدى سبق الفقه الإسلامي في الجوانب المالية العلوم المحاسبية التقليدية التي سبقت وسابقت المعرفة الأجنبية، واعتمدت الدراسة في المنهجية على الدراسة الاستكشافية، وقد اوصت الدراسة ضرورة التنبيه لتطبيق مفاهيم المحاسبة الإسلامية تطبيقاً علمياً في كافة الدول الإسلامية، بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب النظرية والفقهية للمحاسبة الإسلامية التي تُدرس في كليات التجارة، على أن تقدم نسبة من رسائل الماجستير والدكتوراه في هذه المفاهيم لكي نخرج المحاسب المسلم بمعني الكلمة.

وباستقراء الدراسات السابقة، فإننا نلاحظ أنها تتفق بأنه لا يوجد إطار مفاهيمي لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية وأنها لم تستقر بعد في أدبيات الفكر المحاسبي، ويعد هذا البحث امتداداً للبحوث والدراسات السابقة، حيث يسعى الباحثان إلى وضع أو اقتراح إطار مفاهيمي لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية كوحدة واحدة وتوضيح فروعها وتقسيمتها بشكل علمي مستمد من الشريعة الإسلامية وعرضها بأسلوب مبسط يسهل تدريسه لطلبة مرحلتي التعليم المتوسط والجامعي، وذلك بما يساعد في إثراء علم المحاسبة عامةً ومحاسبة المعاملات المالية الإسلامية خاصةً بما يفتح المجال لمزيد من الدراسات والبحوث.

اولاً: مفهوم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

يقصد بمفهوم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية تلك المعرفة الإسلامية النابعة من الفقه الإسلامي في النواحي المحاسبية المالية المختلفة سواء أكانت من ناحية نظرية

المحاسبة وإطارها الأكاديمي العام أو من ناحية جوانبها المادية والروحية والإنسانية تلك الجوانب المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف(فضالة، 1976).

وترتبط محاسبة المعاملات المالية الإسلامية بالعمليات المشروعة دون غيرها، كما أن ممارستها لا تتم إلا بوجود محاسب يتمتع بمعرفة أصول الفقه في المعاملات المالية الإسلامية، حيث إنه وفق الشريعة الإسلامية مسؤول أمام الله وأمام المجتمع عن مدى التزامه بما فرضتها الشريعة الإسلامية.

واهتم الإسلام بمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية مثل اهتمامه بالعبادات الأخرى، حيث وضع العديد من القواعد والطرق التي تحكمها، مثلاً كان يُحاسب العاملين في بيت مال المسلمين على ما هو مسجل بالدفاتر والسجلات التي يحتفظون بها (براهمي، 2017)، كما ازدادت أهمية محاسبة المعاملات المالية الإسلامية في صدر الدولة الاسلامية بعد انتشار الشركات بجميع أنواعها، وكذلك بعد تأسيس بيت المال والدواوين الأخرى، حيث تهدف محاسبة المعاملات المالية الإسلامية إلى تحديد وقياس أرباح الأنشطة المختلفة وتحديد الأموال الخاضعة للزكاة أو الميراث أو توزيع الأرباح على حصص الشركاء، وبيان الدائنون والمدينون ليساعد ذلك في قياس وحساب زكاة المال وغيرها من الأموال (شلتوت، 1989).

ولقد عرف (الماحي، 2017) محاسبة المعاملات المالية الإسلامية في الفكر الإسلامي بأنها: " أحد فروع علم المحاسبة الذي يتعلق بعد وإحصاء وإثبات العمليات المالية المختلفة وقياسها والإفصاح عنها في مجال الأنشطة المختلفة بهدف تقديم معلومات والمساعدة في اتخاذ القرارات".

وكما عرفها (براهمي، 2017، ص237): بأنها "مجموعة المفاهيم والمباديء والقواعد المستقاة من النصوص الإسلامية (الآيات القرآنية والأحاديث النبوية) التي تشكل منها النظام المحاسبي الإسلامي لمعالجة المعاملات المالية".

وأيضا عرفها (قنطقجي، 2003): هي "تسجيل وتحليل الأحداث الاقتصادية (المالية وغير المالية)، وتوصليها إلى الأطراف المستفيدة منها بناء على فروض ومعايير معينة دون مخالفات شرعية".

تعريف محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

مما سبق نجد أن هناك العديد من التعريفات التي تناولت محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، كل منها تناولها من وجهة نظره الخاصة، **ويرى الباحثان** أنه يمكن **تعريف محاسبة المعاملات المالية الإسلامية** «بأنها فرع من فروع المحاسبة تُعنى أو تهتم بالمعاملات المالية المختلفة من حيث التسجيل والتبويب والتحليل والقياس وعرض البيانات وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، ولها العديد من الفروع كل فرع متخصص في مجال معين له تشريعاته وتطبيقاته».

كما **يرى الباحثان** أنه يفضل تسمية محاسبة المعاملات المالية الإسلامية بهذا الاسم بدلاً من «المحاسبة الإسلامية» فقط أو «محاسبة المعاملات الإسلامية» فقط، فالمصطلحان الآخران يعطيا مفهوما شاملا وغير محدد عن المحاسبة سواء مالية أو غير مالية، أما تسميتها بمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية فهو محدد ومحصور في المعاملات المالية الإسلامية ويمكن تلخيص مبررات استخدام هذا الاسم فيما يلي:

1. يوجد في النظام الإسلامي مصطلحات غير موجودة في أي نظام آخر مثل الزكاة، الجزية، الميراث، وهذه المسميات خاصة بالنظام الإسلامي فقط دون غيره.
2. يوجد في الأنظمة الحديثة كالرأسمالية مصطلحات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية كالربا، وبيع بالديون لبعض السلع، والعقود الآجلة التي لا تعترف بها الشريعة الإسلامية في معاملاتها.
3. الحاجة الضرورية في هذه الأيام إلى تطبيق الأنظمة الإسلامية ومنها النظام الاقتصادي بعد الإشارات القوية عن قرب انهيار النظام الرأسمالي، ومطالبة بعض الأصوات الإسلامية والغربية على قدرة النظام المالي الإسلامي في حل المشكلات الاقتصادية، ومما يدعو إلى إظهار مصطلح الاقتصاد الإسلامي ومحاسبة المعاملات المالية الإسلامية.
4. شمول هذا الاسم بهذه الكيفية (محاسبة المعاملات المالية الإسلامية) حيث تعبر كلمة محاسبة على الحساب والقياس والرقابة، وتعبر الكلمات اللاحقة عن أن

المعني بالحساب والقياس هي المعاملات المالية ذات الطابع الإسلامي المقتبس من الشريعة الإسلامية.

الإطار المفاهيمي لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

قد بدأت في الفترة الأخيرة الكثير من المحاولات الجادة لوضع إطار مفاهيمي لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية وإظهار المعالم الإسلامية للنظرية المحاسبية من حقيقة أن الإسلام يشكل منهجاً عقائدياً متكاملاً ومنهجاً اجتماعياً واقتصادياً ومحاسبياً(شلتوت، 1989).

وعند الحديث عن المحاسبة في اللغة نجد أن كلمة محاسبة هي مصدر للفعل حاسب وتصريفه محاسبة والحساب تعني العد والإحصاء، فحسب الشيء أي أحصاه وعده، أما المدلول الوارد في السنة النبوية الشريفة فهو يختلف عن مفهوم المحاسبة الوارد في القرآن الكريم (بلعور،2011)، ولم ترد كلمة محاسبة كمصدر في القرآن الكريم ولكن ورد فعلها وهو حاسب ويعني المحاسبة والجزاء في الدنيا والآخرة في ضوء ما نقوم به من أعمال في هذه الدنيا(الماحي، 2017).

وهناك وجهات نظر ترى ان الإطار المفاهيمي للمحاسبة التقليدية قد نشأ في بيئة عمل رأسمالية مختلفة عن بيئة عمل محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، وبالتالي لابد من استحداث إطار مفاهيمي خاص بمحاسبة المعاملات المالية الاسلامية يختلف عن المحاسبة التقليدية (بومطاري، وسليمان، 2008)، وتكمن المشكلة الاساسية لعدم وضع إطار مفاهيمي لمحاسبة المعاملات المالية الاسلامية هي اختلاف التفسيرات والتفصيل بموجب المذاهب الأربعة الأمر الذي قد يؤدي إلى تنوع واختلاف في المعالجات المحاسبية للمعاملات المالية التي تتأثر بها الشريعة الاسلامية (السويح، 2014).

ثانياً: أهداف محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

من المسلم به أن للمحاسبة المالية عدة أهداف منها: القياس وتحقيق الرقابة وتوصيل المعلومات وغيرها، فإن لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية أهدافها فبالإضافة لأهداف المحاسبة بصفة عامة هناك أهداف خاصة بها منها الآتي:

1- توفير معلومات عن مدى التزام الوحدة المحاسبية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

2- توفير معلومات تساعد على قياس صافي دخل الوحدة المحاسبية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أي قياس أموالها التي تجب فيها الزكاة، ومن تم قياس الزكاة الواجبة في هذه الأموال مثلاً أو توزيع الميراث أو تحديد حقوق الشركاء.

3- توفير معلومات تساعد على الفصل بين عمليات الكسب المشروعة وغير المشروعة أو المشتبه فيها من نطاق الشريعة الإسلامية (براهمي، 2017).

4- تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية.

5- الإسهام في توفير الحماية لموجودات وحقوق المؤسسة وحقوق الأطراف المختلفة.

6- الإسهام في رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة، وتشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والمعاملات.

7- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية لمستخدمي هذه التقارير بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المشروعة في تعاملهم مع المؤسسات.

8- طرح مفاهيم التمويل الإسلامي بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للأفراد والمؤسسات والمجتمع.

ثالثاً: التطور التاريخي لتطبيق محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

لقد تطورت المحاسبة منذ الحضارات القديمة مثلها مثل العلوم الأخرى، فهي تطورت بشكل كبير مع تطور المجتمعات المختلفة وزيادة حاجتها إلى المحاسبة، فمنذ ظهورها في ظل الحضارات القديمة قبل ظهور الإسلام وهي في تطور مستمر، وبعد ظهور الإسلام وانتشاره وزيادة إيرادات الدولة تم تأسيس بيت مال المسلمين باعتباره ركناً أساسياً في الدولة الإسلامية في ذلك الوقت وزادت الحاجة إلى محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، مما أدي إلى تطورها بشكل واضح وكبير، حيث تم استخدام السجلات المحاسبية بهدف الرقابة على المعاملات المالية واحتساب وتسجيل إيرادات ومصروفات الدولة الاسلامية وفقا للشريعة الاسلامية (راشوان،2017) . ولقد تطورت مراحل تطبيق محاسبة المعاملات المالية الإسلامية في التاريخ الإسلامي إلى أربع مراحل وهي:

1. مرحلة الإحصاء والعد.
2. مرحلة التدوين.
3. مرحلة تعريب الدواوين.
4. مرحلة التأصيل.

ويمكن القول بأن بداية ظهور مراحل تطوير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية لأول مرة مع بداية الفتح الإسلامي بجباية الأموال ثم بفتح الدواوين، ولقد شهد عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بداية تنظيم الأمور المالية للدولة الإسلامية بشكل واضح (قنطقجي،2003).

مساهمة الحضارة الإسلامية في تطور محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

ساهمت الحضارة الإسلامية بشكل ملحوظ في تطوير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية كامتداد للحضارات السابقة، وبعد انتشار الإسلام في شبه الجزيرة العربية أهتم الرسول عليه الصلاة والسلام بتطهير المعاملات المالية من الربا وكل أساليب الغش والاستغلال والاحتكار، وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس فيما بينهم بالباطل، وزيادة الاهتمام بتسجيل المعاملات المالية وظهر ما يعرف باسم (حفظة الأموال) في ذلك الوقت.

وبناء على ذلك وضع الإسلام مبادئ شاملة للمعاملات المالية التي كانت متبعة في الدولة، وكان لعلم المحاسبة النصيب الأكبر منها، حيث تم تنظيم الأمور الخاصة بإخراج الزكاة والميراث والجزية والغنائم وتنظيم إيرادات الدولة ونفقاتها .(رشوان، 2017).

وقد كان لمحاسبة المعاملات المالية الاسلامية في بدايات الدولة الإسلامية تطبيقاته الواضحة، التي منها على سبيل المثال نظم المحاسبة في دواوين بيت مال المسلمين ونظم محاسبة الشركات الإسلامية ونظم محاسبة الزكاة والوقف والميراث وغير ذلك(جبر، 2017).

ولقد أخذت المساهمات الإسلامية في الفكر المحاسبي بعداً دولياً مميزاً بدخول المسلمين إلى الأندلس سنة (93) من الهجرة أي في القرن (السادس الميلادي)، حيث أخذت القارة الاوربية تستفيد من العلوم المستقاة من الشريعة الاسلامية، وخاصة الفكر المالي والمحاسبي الذي برعوا فيه، نتيجة لسريان أحكام بيت مال المسلمين بكونه مؤسسة

مالية لها الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وقد شكل ذلك حلقة الوصل التي ربطت التراكمات السابقة للفكر المحاسبي مع الفكر المحاسبي الإسلامي الذي ظهر واستمر في العطاء والنماء لمدة (ثمانية قرون إلى القرن الرابع عشر الميلادي).

رابعاً: الإطار العام لفروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

تهتم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية بالنواحي المالية فيما يتعلق بتصنيف وتسجيل وقياس وعرض البيانات المالية وفق الشريعة الإسلامية، ويقصد بها تسجيل المعاملات المالية التي تهدف إلى بيان حقوق الناس بالعدل فيما بينهم، ولقد وضعت الشريعة الإسلامية القواعد والنظم التي تحكم وتنظم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، وتنقسم فروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية إلى ما يلي:

1- **محاسبة المصارف الإسلامية:**

تعد محاسبة المصارف الإسلامية أحد أهم فروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية وهي تهتم بالأعمال المحاسبية المختلفة لعمليات التمويل بجميع أنواعها سواء أكانت بالمرابحة، أو المضاربة، أو المشاركة بما يعرف بالصيرفة الإسلامية، بالإضافة للخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية التي توفق الشريعة الإسلامية مثل العمليات النقدية، تحصيل الكمبيالات والصكوك، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية، الحوالات، بيع وشراء العملات الأجنبية، تأجير الخزائن الآمنة وغيرها، وكذلك المعالجة المحاسبية لقياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية في نطاق الشريعة الاسلامية.

فمصطلح المصرفية الإسلامية أو الصيرفة الإسلامية يقصد به النظام أو النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث إن الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع أو التي تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا، الذي يعد من المحرمات في الشريعة الإسلامية.

وتُعرّف المصارف الإسلاميّة على أنّها شركات تجارية تتقيّد في تعاملاتها بأحكام الشريعة الإسلاميّة، والقائمون على هذه المؤسسات يحرصون على الاستماع إلى النصائح حول أي مسألة من المسائل التي تخالف الشريعة الإسلاميّة.

مميزات المصارف الإسلاميّة

إنّ للمصارف الإسلاميّة عدّة ميزات، منها على سبيل الذكر الآتي:

1- اعتماد المصارف الإسلاميّة على المعاملات المصرفيّة المباحة والمشّروعة، ومن هذه المعاملات البيع والشراء، والمضاربة والشراكة، والاستفادة من أسعار الصّرف، وتبادل العُملات، بينما تقوم البنوك التجاريّة على مبدأ التعامل بالربا المُحرّم أو ما يطلق عليه بالفوائد.

2- المعاملات الماليّة في المصارف الإسلاميّة تقوم على المضاربة، فمن صور الاستثمار في المصارف الإسلاميّة أن المصرف يأخذ من العميل المال ليقوم بتوظيفه في مشاريع استثماريّة، مثل: بناء المساكن، والتجارة المشّروعة، ويقوم المصرف مقابل ذلك بإعطاء العميل نسبة من الأرباح التي تأتي من هذه المشاريع، كما يكون للمصرف نصيبه في هذه الأرباح أيضاً، ولقد مكّن هذا النظام الماليّ المصارف الإسلاميّة من تفادي مخاطر النظام الربويّ الذي سبّب للعالم الأزمة المالية لسنة 2008.

الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية:

يقدم المصرف الإسلامي نفس الخدمات التي يقدمها المصرف العادي باستثناء الخدمات التي تحتوى على الفائدة التي تعتبر ربا محرما في الشريعة الإسلامية. ويمكن تقسيم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى قسمين رئيسين:

أولاً: خدمات مصرفية لعمليات ائتمانية:

يتم تنفيذها كعمليات استثمارية وهي بديلة للخدمات الائتمانية المحسوبة بالفائدة في المصارف العادية وهي:

1- **المرابحة:** نوع من أنواع البيوع وهي أن يوقع عقدا بين من يريد شراء بضاعة والمصرف الإسلامي حيث يقوم المصرف بشراء البضاعة ومن ثم تضيف على الثمن الأصلي مبلغ إضافي كمصاريف إضافية وهامش ربح، ومن ثم تبيعها لمن يريد شراء البضاعة (العميل) عن طريق أقساط يدفعها العميل، وهذا ما يبرر عدم شرائه للبضاعة مباشرة من مالكها الأول.

2- **الإجارة:** هي من العقود الشرعية المعلومة في الفقه الإسلامي وأساسه أنه بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البائع، أي أنه بموجب عقد الإجارة يبيع مالك الأصل منفعته أو الخدمة المنوطة بذلك الأصل وتظل ملكية الرقبة للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذي استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك في خلال مدة معلومة هي مدة الإجارة للأصل، فإذا انتهت المدة يعود الأصل إلى مالكه والذي يملك بعد ذلك أن يبيعه لأية جهة سواء كانت تلك الجهة هي المستأجرة للأصل ابتداء أو غيرها كما يملك أيضاً أن يؤجره إلى أية جهة أخرى.

3- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** وهو أن يقوم المصرف بشراء أصل مثلاً عقار ومن ثم توقيع عقد إجارة منتهي بالتمليك مع مستأجر لمدة محددة، وعند انتهاء هذه المدة يقوم المصرف بنقل ملكية العقار إلى المستأجر مع إعطاء خيار للمستأجر أن يمتلك العقار قبل انتهاء المدة بأن يدفع مبالغ محدد كيفية حسابها عند توقيع العقد.

4- **الإجارة الموصوفة بالذمة:** وهذا النوع شبيه بالنوع السابق لكنة ليس في عقار وإنما إيجار المنفعة لمنقولات مثل سيارة أو الآت موصوفة وصفا دقيقا يمنع الجهالة والاختلاف بين المصرف الإسلامي والعميل.

5- **بيع السلم:** السلم في اللغة: هو السلف، اصطلاحاً: هو بيع آجل بعاجل أو (دين بعين) أو هو (بيع يتقدم فيه رأس المال _أي الثمن_ ويتأخر فيه المثمن _أي المبيع_ لأجل مسمى) أو هو (بيع موصوف بالذمة) أو هو (أن يسلف عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى آجل)، ونلاحظ أن كل هذه التعاريف تعطي معنى واحدا ولا خلاف بينها إلا من حيث اللفظ وهو غير مؤثر هو دفع المال في الوقت الحالي واستلام البضاعة في المستقبل وهو عكس الائتمان.

6- **الاستصناع:** عقد الاستصناع هو عقد يبرم مع جهة مصنعة بحيث تتعهد بموجبه بصنع سلعة ما وفقاً لشروط معينة يفرضها المصرف الإسلامي، وعند حلول الأجل يقدم الصانع منتوجه، بعد ذلك يبيعها المصرف على أنها سلعة خاصة «مصنعة محليا»، ويحقق المصرف ربحاً من المبلغ الزائد عن التكلفة الكلية للسلعة والتي يضيفها المصرف ذاته. علماً بأن السلعة «المصنوع» تعد حسب الطلب سواء كانت

مباني أو آلات أو أجهزة أو سلعة استهلاكية أو إنتاجية.

7- **المضاربة:** أن يقدم المال طرف (المصرف الإسلامي)، ويكون العمل والإدارة من طرف آخر (المستثمر)، ويكون الربح بينهما حسب النسبة التي يتفقان عليها وتقع نسبة المخاطرة في الخسارة على الطرفين بحيث يخاطر مقدم المال بخسارة رأس المال فقط وأي مخاطر إضافية (من ديون وخلافه) تقع على المستثمر.

8- **المشاركة:** أن يقدم الطرفان المال، بينما الإدارة قد تكون من الطرفين أو أحدهما على شرط أخذ مبلغ إضافي من صافي الربح مقابل المجهود، وسمي بالمشاركة لأن شرطه مشاركة الطرفين للربح و الخسارة كما يحق لأي من الأطراف أن يبيع مساهمته لطرف ثالث خلال مدة العقد.

9- **القرض الحسن:** هو قرض يدفعه المصرف وفق شروط معينة متفق عليها ولا يتقاضى المصرف أي زيادة عند سداد المبلغ من قبل المقترض.

ثانياً: خدمات مصرفية لا تشمل عمليات ائتمانية:

هي الخدمات المصرفية التي لا تتضمن عمليات ائتمانية فيتم تنفيذها كخدمة مصرفية مقابل عمولة أجر تقديم الخدمة، وهي نفس الخدمات المؤداة في المصارف التجارية العادية وتختلف معها في بعض النقاط، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

1- الحسابات الجارية.

2- الاعتمادات المستندية.

3- خطابات الضمان.

4- الأوراق المالية.

5- الصرف الأجنبي.

6- الحوالات.

2- محاسبة المراجعة والتدقيق الشرعي:

لقد اهتمت محاسبة المعاملات المالية الإسلامية بمجموعة من الأسس والقواعد التي تقوم

عليها محاسبة المراجعة والتدقيق الشرعي، كعملية التدقيق والتنسيق والمتابعة والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات المناسبة، ولقد وضعت عدة صفات لابد من توفرها في المراقب والمراجع التدقيق الشرعي كالكفاءة والعدل والخبرة والأمانة في إتقان عمله (رشوان،2017).

وهناك عدة تعريفات للتدقيق الشرعي نذكر منها الآتي:

التدقيق الشرعي: هو فحص شرعي لمعاملات المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية للتحقق من مدى التزامها بالضوابط الشرعية المستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية يقوم بالفحص الهيئات الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والمراقبين الشرعيين المستقلين (وصل الله سالم، 2014).

وهناك من يعرف **التدقيق الشرعي:** بأنه عبارة عن أداة لبناء الثقة والتحقق من التطبيق السليم للمنتجات والتطبيقات المصرفية الإسلامية وتتولى إدارة التدقيق الشرعي تصحيح مسار المعاملات لكي تتناسب مع المعايير الشرعية من الناحية التطبيقية، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار الإدارات المختلفة، كإدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة تطوير الأعمال، وتعمل إدارة التدقيق الشرعي وفق منهج مهني لوضع توصيات الهيئة الشرعية موضع التنفيذ (ايمن محمد عاطف، 2014).

وتتمثل أهم مهام الرقابة الشرعية في فحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والتقارير الصادرة عن إدارات المراجعة الداخلية ومراجعتها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

ينقسم التدقيق الشرعي إلى قسمين هما:

- **تدقيق شرعي داخلي:** وهو الذى تقوم به إدارة الرقابة الشرعية بهدف مساعدة إدارة المؤسسة في القيام بمسؤوليتها في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- **تدقيق شرعي خارجي:** وهو التدقيق الذى يقوم به المدقق الشرعي الخارجي بهدف مساعدة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في تكوين رأي بشأن التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية.

3- **محاسبة التمويل بالمضاربة:**

وهي تهتم بالأعمال المحاسبية التي تقوم بها المصارف أو المؤسسات المالية لتسجيل وقياس وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالمضاربة، وهنا تجدر الإشارة إلى مفهوم التمويل بالمضاربة.

تعريف المضاربة في اللغة يعني اشتراك فاعلين في فعل واحد، وكلمة مضاربة مأخوذة من تعبير الضرب في الارض أي السعي فيها، ومن الخطأ الشائع استخدام اللفظ للدلالة على شراء الأسهم أو الذهب أو العقارات توقعاً لارتفاع الأسعار، واصطلاحاً تعني المضاربة أن يدفع رب المال مالاً إلى المضارب (التاجر أو الصانع أو العامل) ليتاجر فيه، ويكون الربح مشتركاً بينهما حسب الاتفاق، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط. والتمويل بالمضاربة هو عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل به بهدف تحقيق أرباح، على أن يتم توزيع هذه الأرباح بينهما بنسب متفق عليها مسبقاً، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر ويسمى صاحب المال رب المال والطرف الآخر المضارب.

شرائط رأس المال. وهي أربعة:

1- أن يكون عيناً، فلا تصحّ المضاربة بالمنفعة، ولا تصحّ بالدين (سواء أكان على العامل أو غيره) إلاّ بعد قبضه.

2- أن يكون من الأوراق النقديّة ونحوها من الأثمان، أو من دراهم الفضّة، أو دنانير الذهب، فلا تصحّ بالذهب والفضّة غير المسكوكين بسكّة النقد المتداول، ولا بالسبائك.

3- أن يكون معيّناً، فلا تصحّ بالمبهم.

4- أن يكون معلوماً قدراً ووصفاً.

شرائط الربح :وهي ثلاثة:

1- أن يكون معلوماً.

2- أن يكون مشاعاً مقدّراً بأحد الكسور، كالنصف أو الثلث، فلو قال: "على أنّ لك من

الربح مائة، والباقي لي، أو بالعكس" لا تصحّ.

3- أنّ يكون (الربح) بين المالك والعامل لا يشاركهما الغير.

4- محاسبة البيوع:

تعد محاسبة البيوع أحد فروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، ولها تقسيمات عديدة سنتناولها لاحقاً، وهي تهتم بالأعمال المحاسبية للبيوع بكافة تصنيفاته وفق الشريعة الإسلامية سواء تطبيقها في المصارف أو المؤسسات المالية أو المنشآت بكافة انواعها.

ويقصد بالبيوع هي جمع بيع، والبيع في اللغة مقابلة الشيء بشيء، أما اصطلاحاً يعني مبادلة مال بمال على سبيل التراضي، وللبيوع تصنيفات كثيرة أهمها أربعة أنواع هي (ريحان، 2008):

1. **المقايضة:** يعني مبادلة المال بالمال من غير أثمان، ويتم بواسطة بيع السلع بعضها ببعض.
2. **بيع الصرف:** وهو بيع الأثمان بعضها ببعض، كمبادلة العملات.
3. **بيع السلم:** وهو بيع الدين بالعين.
4. **البيع المطلق:** وهو بيع السلعة بنقد عاجل أو آجل وله فرعان هما:

1. **بيع المساومة:** ويعني بيع السلعة بثمن متفق عليه دون النظر إلى ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع.
2. **بيع الأمانة:** وهو البيع الذي يقوم على إعلام المشتري بحقيقة تكلفة السلعة ليبنى عليها عرض الشراء. وينقسم بيع الأمانة بدوره إلى ثلاثة أقسام هي:

- **بيع التولية:** وهو البيع الذي يتولى المشتري فيه السلعة بما كلفته على البائع.
- **بيع الوضعية:** هو البيع الذي يضع فيه البائع شيئاً من تكلفة السلعة، أي بيع السلعة بأقل من تكلفتها على البائع.
- **بيع المرابحة:** وهو بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول، وهذا البيع تقوم به المصارف الإسلامية ويشكل نسبة كبيرة من إجمالي استثماراتها.

5- محاسبة التركات «الميراث»:

عُرفت محاسبة التركات بأنها الأعمال المحاسبية الخاصة بتسجيل وقياس وعرض التركات وتحديد نصيب المعنيين وفق الشريعة الإسلامية. وتهدف محاسبة التركات في تحديد أموال التركات وكذلك في تحديد الأسس والضوابط التي تحدد نصيب كل وريث من الورثة بعد إعطاء حقوق الغير، وأن كل هذه العمليات تتم في إطار الشريعة الإسلامية (سعادة، 2013).

والتركة هي: (ما تركه الشخص بعد موته من مال)، وموضوع المواريث هو: "التركات"، وقسمة التركات: ثمرة هذا العلم وفائدته. والتركة بمعنى: "عين المال" وهو نوعان هما: الأعيان التي تقدر بوزن أو كيل أو عدد مثل: نقد الذهب والفضة، والشعير، والعملات النقدية. وما لا يقدر بوزن ولا كيل مثل: العقار والضياع.

6- محاسبة التمويل بالمشاركة:

تهتم محاسبة التمويل بالمشاركة بالأعمال المحاسبية الخاصة بالمشاركة والشركات وفق الشريعة الإسلامية، وتعرف المشاركة لغةً بالاختلاط أي خلط الأموال ببعضها بحيث يصعب تمييز أحدها عن الأخرى، واصطلاحاً أن يشترك اثنان -أو اكثر- بحصة معينة في رأس مال يتجران به كلاهما، والربح يوزع حسب أموالهما أو على نسبة يتفق عليها العقد (ريحان، 2008).

ويعني التمويل بالمشاركة " تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما متملكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك (عمارة، عطية، 2013).

أشكال المشاركة: يوجد عدة أشكال للمشاركة في الشريعة الإسلامية أهمها:

1- **المشاركة الثابتة (طويل الأجل):** وهي نوع من المشاركة يقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم

الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلا قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية.

2- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من أنواع المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

1- **الصورة الأولى:** أن يتفق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره.

2- **الصورة الثانية:** أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع معين وذلك على أساس حصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه يتفق عليه لكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تؤول الملكية له وحده.

3- **الصورة الثالثة:** يحدد نصيب كل شريك بحصص أو أسهم يكون له فيها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية، وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عدداً معيناً باسمه بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كامله.

3- **المشاركة المتغيرة:** هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين حيث تم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يتم أخذ حصة من الأرباح النقدية في أثناء العام.

7- محاسبة التمويل الإيجاري (الإيجار المنتهي بالتمليك):

وهي تهتم بالأعمال المحاسبية التي تقوم بها المصارف أو المؤسسات المالية لتسجيل وقياس وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالتمويل الإيجاري، وهنا تجدر الإشارة إلى مفهوم التمويل الإيجاري، حيث يستعمل مصطلح: (الإجارة المنتهية بالتمليك) و(الإجارة التمليكية) و(التأجير المنتهي بالتمليك) فالكل بمعنى واحد وهو أن يتفق الطرفان على إجارة شيء لمدة معينة بأجرة معلومة قد تزيد على أجرة المثل، على أن تنتهي بتمليك العين المؤجر للمستأجر. ويأخذ الإيجار البيعي الصور التالية: (السنهوري، الوسيط 170/4)

1. الإيجار الساتر للبيع: وهذا يتحقق فيما إذا كان قصد العاقدين هو البيع بالتقسيط، ولكن البائع يخاف من عدم استطاعة المشتري من دفع الأقساط فيعمد إلى تسميته بالإيجار ولا يذكر البيع مطلقاً في العقد حتى لا تنتقل ملكية العين المؤجرة إليه، ولكنهما يتفقان على أنه إذا وفى المشتري بالأقساط المطلوبة انقلب الإيجار بيعاً.
2. الإيجار المقترن بوعد بالبيع: ولكن النيّة واضحة في أنه بيع بالتقسيط، وذلك بأن يكون المتعاقدان يريدان في الحقيقة بيعاً بالتقسيط منذ البداية، وآية ذلك أن يجعل المؤجر الوعد بالبيع الصادر منه معلقاً على شرط وفاء المستأجر بأقساط الإيجار في مواعيدها، وأن يجعل الثمن في حالة ظهور رغبة المستأجر في الشراء هو أقساط الإيجار، وقد يضاف إليها مبلغ رمزي، ففي هذا الفرض يكون العقد بيعاً بالتقسيط لا إيجاراً، ويعتبر المشتري مالكاً تحت شرط واقف، فلا يكون مبدداً إذا هو تصرف في المبيع قبل الوفاء بالثمن، ولا يستطيع البائع استرداده من تفليسة المشتري.
3. الإيجار الجدي المقترن بوعد بالبيع: بحيث تكون الأجرة مناسبة للعين المستأجرة، وأن يكون الثمن الموعود به عند البيع ثمناً حقيقياً جدياً مستقلاً عن أقساط بالتقسيط، ولا يتم البيع تلقائياً بنهاية المدة المحددة، وإنما بعقد جديد.

8- محاسبة التأمين التكافلي(المحاسبة في شركات التأمين الإسلامية):

وهي تهتم بالأعمال المحاسبية التي تقوم بها المصارف أو المؤسسات المالية وشركات التأمين لتسجيل وقياس وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالتأمين التكافلي،

وهنا تجدر الإشارة إلى مفهوم التأمين التكافلي، حيث يُعرف التأمين التكافلي بأنه تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن له (المستأمن) اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطيات يوزع على المستأمنين حملة الوثائق (عفانه، 2010).

وهناك من يعرف التأمين التكافلي على أنه تنظيم تعاقدي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين يتعرّضون لخطر واحد أو أخطار معينة، حيث يقوم كلّ منهم بدفع مبلغ مالي على سبيل التبرع يدعى «الاشتراك» بما يؤدّي إلى تكوين صندوق يسمّى «صندوق المشتركين» يتمّ من خلاله دفع التعويض لمن يستحقه ويكون هذا الصندوق منفصلا بشكل تامّ عن حسابات مؤسسة التأمين التكافلي الذي يسمى حساب المساهمين، وتقوم مؤسسة التأمين التكافلي بإدارة صندوق المشتركين واستثمار الأموال المتجمعة فيه مقابل عمولة معيّنة بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

أما في ما يتعلق بأصناف التأمين التكافلي فتنقسم أعمال التأمين التكافلي إلى الآتي:

1- التأمين التكافلي العائلي والذي يشمل عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال والتأمين على المرض والتأمين على الحوادث البدنية المرتبطة بالتأمين التكافلي العائلي.

2- والتأمين التكافلي العام الذي يشمل عمليات التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤوليات.

والتأمين "التكافلي" هو منتج تقدمه المصارف الإسلامية وشركات التأمين لعملائها لمواجهة المخاطر المحتملة على الممتلكات، أو الصحة، أو العمل والدخل، ويكمن الفرق بين التأمين "التكافلي" والتأمين "التجاري" بأن الأخير ينطوي على "غرر"، بينما يخلو التأمين "التكافلي" من ذلك. ففي التأمين التجاري يُسدّد العميل رسوم التأمين على دفعات طيلة المدة، فإذا انقضت مدة التأمين دون وقوع ضرر يستدعي التعويض آلت كل الرسوم المدفوعة إلى شركة التأمين التجاري.

أما التأمين "التكافلي" فيقوم على أساس التبرع بين المساهمين لتعويض العميل المتضرر،

حيث تتضامن مجموعة من الأفراد بالمساهمة بمبلغ محدد يجمع في وعاء تمويلي واحد، وفي حال وقوع الضرر على أي فرد من المجموعة، فإن بقية الأفراد المتضامنين يقدمون له التعويض على وجه التبرع، ويقتصر دور الشركة على إدارة استثمار المال وإدارة تقديم التعويضات.

وينقسم الوعاء المالي للتأمين التكافلي إلى قسمين:

- **وعاء المتكافلين**: وهو القسم الذي يجمع أموال العملاء، ويتم تعويض المتضررين من هذه الأموال.
- **وعاء المساهمين**: وهو القسم الذي يجمع أموال المساهمين في الشركة، ويغطي الرسوم الإدارية ونفقات استثمار أموال عملاء التأمين التكافلي.

وفي حال انقضاء فترة التأمين التكافلي مع وجود أموال فائضة لم تصرف كتعويضات، يكون العميل مخيراً بين أحد الخيارات التالية:

1. استعادة نصيبه من الفائض.
2. استخدام الفائض لتجديد وثيقة التأمين التكافلي لفترة أخرى.
3. التنازل عنها لصالح الشركة لقاء حسن أدائها.

9- محاسبة الصكوك الإسلامية:

تعرف الصكوك الاستثمارية الإسلامية لغةً: بأنها الدفع، والصكوك جمع صك، وأصل الصك في اللغة العربية هو الدفع فيقال صكه صكاً، أي دفعه بقوة وضربه، وفي معجم الرائد، الصك يعني وثيقة اعتراف بالمال المقبوض أو نحوه، وثيقة تثبت حقاً في ملك أو نحوه.

أما اصطلاحاً: يقصد بها عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية، أو هو تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول مع مراعاة بعض الضوابط الشرعية التي تقوم على أساس ملكية المستثمر أصولا تدر دخلاً يمثل عائد الصك.

فالصكوك الإسلامية: هي أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي، تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي

إيرادات أو أرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلاً، أو يتم انشاؤه من حصيلة الاكتتاب، وهي قابلة للتداول والاطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة، ويمكن حصر موجودات المشروع الاستثماري في أن تكون أعياناً أو منافع أو خدمات أو حقوقا مالية أو خليطا من بعضها أو كلها حسب قواعد مالية إسلامية معينة (ناصر، 2014).

أنواع الصكوك الإسلامية: يمكن تقسيم الصكوك الإسلامية إلى قسمين رئيسيين هما:

1- **صكوك قابلة للتداول.**

2- **صكوك غير قابلة للتداول.**

أولاً :الصكوك القابلة للتداول:

وهي صكوك تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها وهي:

1- **صكوك المضاربة:** ولقد عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها »أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه« وتنقسم صكوك المضاربة إلى:

1. صكوك المضاربة المطلقة: وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب (المصدر) الحق في استثمارها في أي مشروع.
2. صكوك المضاربة المقيدة: وهي صكوك تقيد بمشروع معين مثلاً عقارات أو مصانع.
3. صكوك المضاربة المستمرة: وهي التي لا يستحق رأسمالها إلا بعد انتهاء المشروع وبالطبع مع الربح وبقاء رأسماله.
4. صكوك المضاربة المحدودة أو مستردة بالتدرج: حيث تحدد الجهة المصدرة لها تواريخاً يمكن عندها لأصحاب هذه الصكوك أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم.

2- **شهادات الاستثمار (أو شهادات ودائع الاستثمار):** حيث تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها وجوهرها، إذ يمثل أصحاب هذه الشهادات أو الودائع

أرباب المال، والمصدر يمثل المضارب، ويقسم الربح بنسب يتفق عليها، وتصدر هذه الشهادات من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وتتجاوز مدتها السنة، أو أضعاف السنة، ونميز منها نوعين هما :شهادات الاستثمار المخصص، وشهادات الاستثمار العام.

3- **صكوك المشاركة**: هي «وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم» هذا ولا تختلف صكوك المشاركة عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك، وقد تشكل الإدارة لجنة للمشاركين يرجع إليهم لاتخاذ قرارات استثمارية، ويمكن أن تكون صكوك المشاركة قائمة على المشاركة بين المستثمرين (حملة الصكوك) وبين المصدر للصكوك وحملة الصكوك. وتنقسم صكوك المشاركة إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

1- صكوك المشاركة الدائمة.

2- صكوك المشاركة المحدودة. بإحدى الصورتين

1- صكوك المشاركة المستردة بالتدرج.

2- صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة بالتمليك إلى المصدر.

4- **صكوك الإجارة**: هي «صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاءً متماثلة مشاعة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عدداً مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي» وقد يتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج، وقد تمثل حصة في أصول حكومية، وتتنوع صكوك الإجارة إلى عدة أنواع منها يلي:

1. صكوك ملكية الأعيان المؤجرة.

2. صكوك ملكية المنافع.

3. صكوك ملكية الخدمات.

5- **صكوك صندوق الاستثمار:** عبارة عن آلية تجميع للأموال عن طريق الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري محدد في نشرة الاكتتاب، وتتعدد مجالات استخدامها، حيث يمكن أن تشمل كل فروع الاقتصاد بما فيها المجالات المالية، وتصدر هذه الصناديق لآجال وبأحجام معينة (الصناديق المغلقة)، أو لآجال وبأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة)، وتكيف معظمها شرعياً على أساس صيغة المضاربة المقيدة، كما يمكن أن تكيف أحياناً على أساس عقد الوكالة.ونود الإشارة هنا إلى أن صكوك الصناديق المغلقة هي التي تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، أما صكوك الصناديق المفتوحة فهي غير قابلة للتداول.

6- **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع عقد المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

7- **صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار حسب الاتفاق.

8- **صكوك المغارسة:** وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار والإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس بحسب ما يتفق عليه في العقد.

ثانياً: الصكوك غير القابلة للتداول:

وهي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، لأنه يفضي إلى تأجيل البدلين، وتتمثل هذه الصكوك في الآتي:

1- **صكوك السلم** بأنها: «وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك. "فصكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون

العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، لا تزال في ذمة البائع بالسلم، لذلك تعد هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

2- **صكوك الاستصناع**: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكاً لحملة الصكوك. وصكوك الاستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لايزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، وعليه تكون هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

3- **صكوك المرابحة**: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، فصكوك المرابحة يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه أوعن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المرابحة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المرابحة.

10- **محاسبة الزكاة:**

يقصد بمحاسبة الزكاة: الإطار الفكري والعملي الذى يتضمن الأسس المحاسبية والإجراءات التنفيذية التي تتعلق بحصر وتقويم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة – وكذلك قياس مقدارها– وتوزيع حصيلتها علي مصارفها المختلفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وبلغة أخرى تهتم محاسبة الزكاة بحساب الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (أحمد سعدون2016.).

ويعرفها آخر بأنها تهتم بقياس مقدار زكاة المال وبيان توزيعها على مصارفها المختلفة والإفصاح عن ذلك كله طبقا لفقه الزكاة، (مطر، 2014).

الركائز الأساسية التي ترتكز عليها محاسبة الزكاة:

تعتمد محاسبة الزكاة على ركيزتين أساسيتين هما :

1- أحكام ومبادئ زكاة المال (فقه الزكاة).

2- الأسس المحاسبية لحساب الزكاة (أسس محاسبة الزكاة).

مهام محاسب الزكاة العامل بصندوق الزكاة:

يتولى محاسب الزكاة (العامل بصندوق الزكاة) في ظل التطبيق المعاصر المهام الآتية:

1. حصر وتحديد الخاضعين للزكاة.
2. حصر وتحديد مستحقي الزكاة.
3. حساب مقدار الزكاة حسب الأحكام الفقهية.
4. توزيع الزكاة على مصارفها الشرعية.
5. إعداد و تقديم قائمة حساب الزكاة وكذلك الإقرار الزكوي إلى ولى الأمر.

محاسب الزكاة: هو الشخص المؤهل ذاتياً وعلمياً وعملياً لعمليات حساب الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية - وتقديم التقارير عنها إلى ولي الأمر وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والأسس المحاسبية المتعارف عليها في مجال الزكاة. (أحمد سعدون2016.).

الصفات والشروط اللازم توافرها في محاسب الزكاة:

1- أن تتوافر فيه القيم الإيمانية بمعنى أن يكون مسلماً مكلفاً بالغاً صالحاً تقياً ورعاً.

2- أن تتوافر فيه القيم الأخلاقية ومنها صفات الإخلاص والصدق والأمانة والكفاية والعفة والعزة.

3- أن تجتمع فيه الجوانب الفقهية بأن يكون عالماً بكتاب الله وسنة رسوله وبفقه الزكاة.

4- أن تجتمع فيه الجوانب الإدارية بأن يكون حاد الذهن -حاضر الحس- جيد الحدس - قادراً على اتخاذ القرارات.

5- أن يكون له معرفة بالجوانب المحاسبية بأن يكون عالماً بأسس ومعايير حساب الزكاة.

6- أن يكون لديه الخبرة العملية وهى الخبرة المكتسبة نتيجة العمل في مجالات الزكاة.

وظائف محاسبة الزكاة للأشخاص والشركات: وتُمثل وظائف محاسبة الزكاة للأشخاص والشركات ما يلي:

1- حصر وتحديد وتقويم الأموال الزكوية.

2- حصر وتحديد وتقويم المطلوبات التي تخصم من الأموال الزكوية.

3- حساب مقدار النصاب والزكاة الواجبة.

4- بيان توزيع الزكاة على مصارفها المختلفة.

5- الإفصاح عن موارد الزكاة ومصارفها خلال الفترة من قوائم وتقارير الزكاة.

الإجراءات التنفيذية لحساب الزكاة:

تتمثل الإجراءات التنفيذية لحساب الزكاة في الآتي:

1- تحديد تاريخ حلول الحول وهو التاريخ الذي تحسب عنده الزكاة وهو يختلف حسب ظروف المزكي، ماعدا زكاة الزروع والثمار والمعادن، حيث تؤدى الزكاة عند الحصاد أو الحصول على المعادن، وما في حكمها من الثروة المعدنية والبحرية.

2- تحديد وتقويم (قياس) الأموال المختلفة المملوكة للمزكي، وبيان ما يدخل منها في الزكاة، ويطلق عليها (الأموال الزكوية) أو (الوعاء الزكوي) أو (وعاء الزكاة).

3- تحديد وتقويم (قياس) المطلوبات (الالتزامات) الحالّة الواجبة الخصم من الأموال الزكوية.

4- طرح المطلوبات الحالَّة من الأموال الزكوية لتحديد وعاء الزكاة.

5- تحديد مقدار النصاب حسب نوع المال أو نوع النشاط.

6- مقارنة وعاء الزكاة المحدد في بند (4) بمقدار النصاب المحدد في بند (5) لمعرفة ما إذا كانت هناك زكاة أم لا، فإذا وصل الوعاء النصاب تحسب الزكاة.

7- تحديد القدر الذي يؤخذ من وعاء الزكاة (يقصد بالقدر النسبة أو السعر بلغة المحاسبين) فقد يكون:

1. ربع العشر (2.5 ٪) كما هو الحال في زكاة النقدين، والتجارة، والمستغلات، وكسب العمل، والمال المستفاد، وكذلك المعادن (طبقا لمذهب جمهور الفقهاء وهو الراجح).
2. نصف العشر (5 ٪) كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروى بالآلات (بكلفة ري).
3. العشر (10٪) كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروى بالعيون والأمطار(بدون كلفة ري).
4. الخمس (20 ٪) كما هو الحال في زكاة الركاز.

والركاز هو قِطْعَة من الأَرْض تحْوي قَدرًا من المَعْدِن في حالتِه الطَّبيعيَّة وهو في الغالِب ذُو قِيمة اقْتِصاديَّة لاحْتِوائه على موادّ نافِعة.

8- حساب مقدار زكاة الواجبة عن طريق ضرب وعاء الزكاة في قدر الزكاة.

9- تحميل مقدار الزكاة على النحو التالي:

1. حالة المنشآت الفردية: يتحمل مالك المنشأة كل مقدار الزكاة الواجبة.
2. حالة شركات الأشخاص: يوزع مقدار الزكاة على الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال لمعرفة ما يتحمله كل شريك.
3. حالة شركات الأموال: يقسم مقدار الزكاة على عدد الأسهم لتحديد نصيب كل سهم من الزكاة ثم بعد ذلك يحسب نصيب كل مساهم من الزكاة بقدر ما يملك لمعرفة مقدار ما يتحمله.

10- توزيع حصيلة الزكاة حسب مصارفها المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية.

11- العرض والإفصاح عن مقدار الزكاة وتوزيعها في ضوء القوائم والتقارير المالية المختلفة.

قواعد (أسس) محاسبة الزكاة وصرفها:

يحكم التحديد والقياس والعرض والإفصاح عن الزكاة مجموعة من الأسس (القواعد) المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية أو من مصادر الفكر المحاسبي السائد فيما لا تتعارض معها، ومن أهمها ما يلي:

1- 1- قاعدة السنوية (الحولية):

يعتبر الفقه الإسلامي السنة القمرية مدة زمنية لحدوث النماء، فالحول هو مظنة النماء، وعليه يجب على المكلف بأداء الزكاة أن يقوم بتقويم ما لديه من عروض حسب القيمة السوقية بعد مرور الحول. (تُقوم عروضك كل عام كل جنس يباع به غالباً في ذلك الوقت قيمة عدل على بيع المعروف).

ولا يطبق مفهوم الحوالية على زكاة الزروع والثمار وزكاة المعادن والركاز، وقد أوضح ذلك فقهاء الإسلام، فعلى سبيل المثال قال الشافعية: الحول شرط لوجوب الزكاة على التحديد فلو نقص الحول ولو لحظة فلا زكاة، ويشترط حولان الحول في غير زكاة الحبوب والمعادن والركاز، وقال المالكية: حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير المعدن والركاز والحرث.

2- 2- قاعدة استقلال السنوات المالية:

ترتيباً على قاعدة السنوية السابق ذكرها، تقوم محاسبة الزكاة على قاعدة استقلال السنوات المالية، ويوضح هذه القاعدة ابن رشد بقوله (فما أنفق الرجل من ماله قبل حول بيسير أو كثير وتلف منه فلا زكاة عليه فيه، ويزكى الباقي إذا حال عليه الحول وفيه ما تجب عليه الزكاة، وأما ما أنفق من ماله الذي تجب فيه الزكاة بعد الحول بيسير أو كثير أو تلف منه فالزكاة عليه فيه واجبة مع ما بقي من ماله).

3- 3- قاعدة النماء حقيقة أو تقديراً:

يقوم فكر محاسبة الزكاة على أن وعاء الزكاة هو المال النامي حقيقة أو تقديراً وسواء نَضَّ هذا المال أثناء الحول أم لا، وسواء كان النماء متصلاً بأصل المال أو منفصلاً عنه.

ولقد بين ذلك بوضوح الدكتور شوقي شحاتة: (الربح في الفقه المحاسبي الإسلامي

فرض المال وهو نماء في المال يجري في الحول فسواء نَضّ المال وتحول بالبيع من عروض إلى نقد أم لم ينضّ وبقي المال على العروض لعدم وقوع عملية البيع، ويلاحظ أن الربح موجود في المال في كلتا الحالتين، والبيع ما هو إلا تبديل العروض التي من غير جنس المال بجنس المال لتظهر حقيقة الربح، وإذا حصرت المحاسبة فلا يجب الانتظار حتى تظهر حقيقة القيمة بالبيع، فالعبرة في التقويم يجب أن تكون بحدوث الربح لا بظهوره بالبيع لأن البيع لا يحدث الربح بل يظهره).

4- قاعدة المقدرة التكليفية:

تقوم محاسبة الزكاة على ضرورة مراعاة المقدرة التكليفية للمزكي، وهذا ما يطلق عليه في الفقه الإسلامي نصاب الزكاة، ولقد ورد في القرآن الكريم آيات متعددة تبين ذلك منها قوله تعالى: (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) (البقرة 219) ويفسر الحسن البصري ذلك بقوله (ألا تجهد مالك ثم تقعد تسأل الناس)، وقد بَيَّنَ لنا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال لرجل: (ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء عن أهلك فلذي القربى فإن فضل عن ذي القربى شيء فهكذا وهكذا) رواه مسلم عن أبي هريرة. ويهدف هذا المبدأ الإسلامي العظيم إلى عدم إرهاق المسلمين وحثهم على زيادة الإنتاج، ومعيار المقدرة التكليفية في محاسبة الزكاة موحد في جميع أنواع الثروة النقدية حيث إن قيمته محددة لكل دولة.

5- قاعدة الزكاة على الإيراد الصافي أو الإجمالي حسب نوع النشاط:

إلحاقا بقاعدة المقدرة التكليفية، تقوم الزكاة على قاعدة خصم الديون الحالية وغيرها من التكاليف والإيرادات أو الأموال وذلك تخفيفاً على المكلفين بأداء الزكاة، وأدلة هذه القاعدة كثيرة منها ما ذكره أبو عبيد نقلا عن آخرين: (إذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد، وما كان من دين في ملاءة فاحسبه ثم اطرح منه ما كان عليك من دين ثم زكّي ما بقي) ومؤدى ذلك طرح الديون من الأموال قبل تحديد وعاء الزكاة، كما ورد عن أحد الفقهاء المتقدمين قوله (ادفع دينك وخراجك فإن بلغ خمسة أوسق بعد ذلك فزكها) (يحيى بن آدم القرشي- كتاب الخراج- ص 59) ومن ناحية أخرى كان رسول الله ﷺ يوصي من كانوا يقومون بتقدير الزروع والثمار

لغرض تحديد وقياس وعاء الزكاة بالتخفيف، فقال: (إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع) رواه أحمد.

يتضح مما سبق أن فكر محاسبة الزكاة يأخذ في الحسبان الديون والتكاليف التي يستلزمها الحصول على الإيراد وكذلك الظروف الشخصية والعائلية للمكلفين.

ويرى (الشاوش/2014) بأن وعاء الزكاة لا يتمثل في صافي الإيراد لذلك يجب الابتعاد عن استعمال هذا المصطلح ويرى أن تسمى هذه القاعدة بقاعدة خصم الديون وبعض النفقات التي تتطلبها بعض الأنشطة والأعباء الشخصية ونفقات من يعولهم المكلف بالزكاة.

6- قاعدة تبعية وضم الأموال:

عند حصر وتحديد الأموال الخاضعة للزكاة يلزم الأخذ في الاعتبار ما يملكه المكلف سواء أكان في داخل البلاد الإسلامية أو خارجها وفي هذه الحالة تضم الأموال بعضها إلى البعض ويحسم ما عليه من ديون ويزكى ما تبقى، ويؤكد هذا ما قاله ابن القيم: (تعتبر قيمة عروض التجارة في البلد الذي فيه المال حتى لو أرسل تجارة إلى بلد آخر فحال عليها الحول اعتبرت قيمتها في ذلك البلد وضم بعض العروض إلى بعض في التقويم وإن اختلفت أجناسها).

7- قاعدة التقويم على أساس سعر الاستبدال الحالي (القيمة السوقية):

يقوم الفكر المحاسبي الإسلامي على تقويم العروض في نهاية الحول لأغراض حساب زكاة المال على قاعدة سعر الاستبدال الحالي، يُروى عن جابر بن زيد أنه قال في عَرْض يراد به التجارة: (قَوِّمْهُ بنحو من ثمنه يوم حَلَّتْ الزكاة ثم أخرج زكاته)، ويعني هذا القول بأنه يجب تقويم العروض لأغراض زكاة المال على أساس الأسعار يوم حلول زكاة المال، كما أيد هذا المبدأ جمهور الفقهاء، وعن ميمون بن مهران قال: (إذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عروض للبيع فقومه قيمة النقد وما كان من دين في ملاءة فاحسبه ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين ثم زك ما بقي).

تقسيم الأموال في الفقه الإسلامي وعلاقتها بمحاسبة الزكاة:

تقسم الأموال في الفقه الإسلامي إلى:

1- نقود: وهي التي تستخدم في عملية المبادلة بين السلع ثمنًا لها وهي نوعان:

- نقود مطلقة: مثل الذهب والفضة.
- نقود مقيدة: مثل النقود الورقية (أوراق البنكنوت) والنقود المعدنية.

2- عروض: وهي التي يقصد بها الانتفاع على الوجه الذي أعدت له وهي نوعان:

- عروض قنية: وهي التي تقتنى بغرض الانتفاع بها عن طريق الاستخدام للمساعدة في أداء الأنشطة المختلفة مثل الآلات وحيوانات الحرث، وهي ترادف (الأصول الثابتة) في اصطلاح الأصول الثابتة في الفكر المحاسبي المعاصر
- عروض تجارة: وهي العروض المعدة للبيع، أي الأشياء موضوع التبادل والتقليب والتي اشتريت أو صنعت للتجارة فيها، وهي ترادف (الأصول المتداولة) أو (رأس المال العامل) في الفكر المحاسبي المعاصر.

3- الأنعام: وهي الإبل والبقر والغنم وما في حكمهم وهي ثلاثة أنواع:

- أنعام للدر والنسل.
- أنعام عاملة وهي التي تقتنى بغرض الانتفاع.
- أنعام للتجارة.

4- الزروع والثمار: وهي نتاج الأرض وينقسم إلى:

ما يروى بالآلات، وما يروى بالأمطار ومن العيون.

11- محاسبة الاستصناع والاستصناع الموازي:

1- تعريف عقد الاستصناع:

يعرف الاستصناع في اللغة: طلب الفعل. وفي الاصطلاح: اختلفت عبارات العلماء في تعريف الاستصناع، ويرجع ذلك إلى اختلافهم في حقيقة الاستصناع وتكييفه، حيث أدخله الجمهور ضمن السلم، أما الأحناف فعدوه عقداً مستقلاً، لكنهم اختلفوا في تعريفه، ومرجع ذلك الاختلاف إلى إدخال بعض القيود أو إخراجها. فالاستصناع هو: "عقد على

مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم".

2- **حكم عقد الاستصناع:**

اختلف العلماء في حكم عقد الاستصناع بين مبيح وغير مبيح، وقد كان هذا الاختلاف بسبب اختلافهم في تكييف عقد الاستصناع، **حيث يرى جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة**: أن الاستصناع ملحق بالسلم؛ فيشترط فيه ما يشترط في السلم، **وأما الأحناف**: فيرون أن الاستصناع عقد مستقل بذاته وله خصائصه وأحكامه.

3- **صور عقد الاستصناع:** يتضمن الاستصناع عقدين:

أولهما: بين البائع (المصرف) والمشتري يقضي بتسليم سلع مطابقة للمواصفات التي يحددها المشتري، وبثمن متفق عليه، وموعد محدد للتسليم.

وثانيهما: عقد بين البائع (المصرف) والصانع (مورد الخدمة أو صاحب المصنع) يقضي بصنع السلعة محل العقد أو تزويدها بالخدمات والخامات اللازمة، وتسليمها في فترة زمنية محددة تسبق الفترة المحددة في العقد الأول، وبثمن يقل عن الثمن الأول بهامش يمثل عائد البائع «المصرف» من وراء العقد، ويضاف «وأحياناً ينص العقد الموقع بين البائع والمشتري على موافقة المشتري على استلام السلع من الصانع والإشراف من خلال مستشار وخبير آخر على تنفيذ العقد مع الصانع، وإصدار مستشار المشتري لشهادة الدفع النهائية بمقتضى العقد المبرم مع الصانع، كما ينص العقد المبرم بين البائع والصانع على صنع السلعة وتسليمها مباشرة للمشتري، وعدم أداء البائع أي دفعات مرحلية بموجب العقد ما لم يصادق مستشار المشتري على الفواتير المتعلقة بها».

4- **شروط عقد الاستصناع:**

يشترط لعقد الاستصناع شروط خاصة – إضافة إلى شروط البيع هي:

1. أن يكون المصنوع معلوماً: بتحديد مواصفات الشيء المطلوب صناعته تحديداً وافياً يمنع التنازع عند التسليم.
2. أن يكون المصنوع مما تدخله الصناعة، فلا يصح في البقول والحبوب ونحو ذلك.
3. أن يكون الشيء المصنوع مما يجري التعامل فيه؛ لأن الاستصناع جائز استحساناً،

فلا يصح فيما لا تعامل فيه، وذلك يختلف بحسب الأعراف السائدة في كل مكان وزمان، فلا يقاس مكان على مكان ولا زمان على زمان، وأما إذا كان الشيء المطلوب صنعه مما لم تجر به العادة بصناعته فإنه يمكن التوصل إليه بطريق السلم.

4. أن تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع، فإذا كانت من المستصنع فإنه يكون عقد إجارة لا عقد استصناع.

5. بيان الثمن جنساً وعدداً بما يمنع التنازع، فالجنس: كدينار الليبي، والعدد: كالألف.

6. بيان مكان تسليم المبيع إذا احتيج إلى ذلك.

7. ألا يكون فيه أجل، وفي هذا الشرط خلاف يحتاج إلى تفصيل وتوضيح.

التنظيم المحاسبي لعمليات عقود الاستصناع كما تقوم بها المصارف الإسلامية:

يتكون هذا التنظيم من العناصر الآتية:

- **الدورات المستندية:**

1 – الدورة المستندية للاستصناع (العميل).

- سداد ضمان الجدية.
- استلام الشيء المصنع.
- سداد الأقساط.
- التسويات المحاسبية للمشكلات مع العميل.
- التسويات المحاسبية السنوية .

2 – الدورة المستندية المحاسبية السنوية:

- سداد الضمانات.
- سداد الدفعات للصانع.
- التسويات المحاسبية للمشكلات مع الصانع.
- التسليم وتسليم العميل.
- التسويات المحاسبية السنوية.

- **الدفاتر والسجلات:**

- دفتر تحليل تكاليف ومصروفات عقود الاستصناع.
- دفتر أستاذ عملاء الاستصناع.
- دفتر أستاذ الصانع.

- **الحسابات:**

- حساب العميل (عملاء الاستصناع).
- حساب الصانع (الموردين الاستصناع).
- حساب أعمال تحت التنفيذ عقود الاستصناع.
- حساب نتيجة عقد الاستصناع.

خامساً: معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

مع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تهدف إلى تطبيق مبادي الاقتصاد الإسلامي ظهرت الحاجة إلى وجود معايير لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية التي تقوم بإصدارها هيئة مستقلة تلقى قبولاً من كل الدول، وللالتزام والتقيد بها عند تنفيذ العمليات المالية المحاسبية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية من عمليات إثبات وقياس وعرض البيانات والإفصاح خلال الفترة المالية، كما تعتبر مقياسا لتقويم الاداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد عن البيانات والمعلومات المالية المعدة من قبل المؤسسات الإسلامية (عبدالرحمن، 2016)، ولذلك كان لابد من وجود جهة مشرعة تقوم بإصدار هذه المعايير وبما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبحيث تلتزم المؤسسات الإسلامية بإعداد قوائمها المالية وفق تلك المعايير مما يسهل فهمها على مستخدميها وتساعدهم في عمليات اتخاذ القرارات (العازمي، 2015). وسنقوم بعرض ملخص عن مفهوم ونشأة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وأهدافها وعرض بعض المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للتعرف على دوره محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

1- مفهوم معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية:

يقوم مفهوم معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية انطلاقاً من أن الحضارة

الإسلامية اتجهت نحو المحاسبة وبناء على رغبات وحاجات فرضتها السياسة العامة والنظام الاقتصادي والسياسي للشريعة الإسلامية، فإن معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية اعتمدت على الاقتصاد الكلي وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى المجتمع بتطبيق نظام الزكاة وعلى مستوى الاسرة بتطبيق نظامي المواريث والنفقة (عبد الرحمن، 2016)، بعكس المحاسبة التقليدية فإن مفهوم معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية يجب ان تتوافق وتلتزم بالثوابت الشرعية الإسلامية، ويستفيد من العلوم الأخرى مع ثبات هذه الثوابت باستخدام المناهج العقلية أو التجريبية أو كليهما فالحكمة ضالة المؤمن(ابراهيم، 2016).

2- نشأة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ (1990/2/26م) في الجزائر، ولقد تم تسجيل الهيئة في (3 /1991م) في البحرين حيث مقرها الرئيس وبصفتها منظمة دولية مستقلة، وتتكون الهيئة من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة وهو ينقسم بدوره إلى لجنة معايير المحاسبة ولجنة المراجعة والضوابط، والمجلس الشرعي الذي يتكون من أعضاء لجنة المراجعة والصياغة، إضافة إلى لجان المعايير الشرعية والأمانة العامة للهيئة، وبناءً على ذلك تعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (أيوفي) هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولها نتائج مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار(94) معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، وتعد الهيئة منظمة دولية مستقلة يزيد عدد أعضائها عن 140 عضوا من (40) بلدا، ومهمتها إصدار المعايير في عدد من المجالات كالمحاسبة والمراجعة والضوابط الأخلاقية والشرعية، لتغطي كافة جوانب العمل المصرفي والمعاملات المالية الإسلامية، وحتى تجعلها تنسجم مع بعضها، ومع توفير بيئة آمنة من حيث تقليل مستوى الخطر من جهة أخرى (رشوان، 2017).

وتطبق معايير الهيئة حالياً في المؤسسات المالية الإسلامية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للعمليات المالية الإسلامية على مستوى العالم، وتعتبر هذه المعايير في حقيقة الواقع أهم ضوابط الشرعية الإسلامية لعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والمعاملات المالية في وقتنا الحاضر، ويعد الالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية من عناصر التزام أي مصرف إسلامي، أو أي منشاة بالضوابط الشرعية الاسلامية في جميع العمليات المالية، وحيث إن هذه المعايير معتمدة في (90 ٪) من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويقوم بإعداد هذه المعايير المجلس الشرعي في الهيئة والمؤلف من (16) عالما وباحثا، بعضهم يمثل المصارف وبعضهم لديه خبرته ومكانته في الصناعة المالية الإسلامية، وهم من خيرة المشايخ المتخصصين في أمور الاقتصاد المالي الإسلامي(حامد، 2013).

3- أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية:

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يلي:

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية
2. . نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل المساعدة في النشر.
3. . إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية، وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.
4. . تعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في

أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

5. إعداد واصدار ومراجعة وتعديل البيانات والارشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.

6. السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين التي تصدرها الهيئة من قبل كل الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

7. منح الإجازات والشهادات المهنية في مجالات المحاسبة ومعاييرها والمراجعة والتحليل المالي والصيرفة الإسلامية للأفراد والمؤسسات (مضوي، 2015).

4- بعض المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

1. معيار رقم (1) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:

يطبق على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها، ونص نطاق المعيار أيضا بأنه إذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطار مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

2. معيار رقم (2) المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء:

يهدف معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح عن عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وينطبق هذا المعيار على الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء وعلى إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات وعلى ذمم المرابحات سواء اشترى المصرف تلك الموجودات من أمواله الذاتية، أو من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة (الخزاعلة، 2017).

3. معيار رقم (3) التمويل والمضاربة:

يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للمضاربة بنوعيها المطلقة، والمقيدة، والضوابط التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية مراعاتها، سواء كانت مؤسسة، مضاربا أم رب مال. ويطبق هذا المعيار على المضاربة بين المؤسسة والجهات أو الأفراد، كما يطبق على حسابات الاستثمار المشتركة وكذلك على حسابات الاستثمار المخصصة إذا كانت تدار على أساس المضاربة .ولا يشمل هذا المعيار صكوك المضاربة.

4. معيار رقم (4) التمويل بالمشاركة:

يهدف إلى وضع المعالجات المحاسبية التي تحكم الاثبات والقياس لعمليات التمويل بالمشاركة ومتطلبات الافصاح عن هذه العمليات. حيث يطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمشاركة بكافة انواعها، والعمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المشاركة أو خسائرها، سواء كان رأس مال المشاركة من أموال المصرف الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

5. معيار رقم (5) الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حساب الاستثمار: يطبق معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، ويهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد التي تحكم عملية الإفصاح عن المعلومات الضرورية المتعلقة بتوزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار، والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرار التعامل مع هذا البنك أو ذاك، كما تمكن المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن أموالهم (فضل الله، على، 1998).

6. معيار رقم (6) حقوق أصحاب الاستثمار وما في حكمها:

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الخاصة بالأموال التي يتلقاها المصرف من الغير بصفته مضاربا لاستثمارها على الوجه الذي يراه مناسباً، وتسمى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو لاستثمارها بمراعاة شروط محددة على الوجه الذي يحدده

المستثمر، وتسمى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة (باكير، 2011).

7. معيار رقم (7) السلم والسلم الموازي:

يهدف هذا المعيار إلى بيان الأحكام والضوابط الشرعية لعمليات السلم والسلم الموازي من حيث عقده ومحله وما يطرأ عليه من التصرفات، سواء في حالة إمكان التسلم، أو تعذره، وكذلك حكم إصدار صكوك السلم، ويطبق هذا المعيار على عمليات السلم، سواء أكانت المؤسسة مشترية أم بائعة.

8. معيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك:

يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، بدءا من الوعد بالاستئجار- في حالة وجود وعد وانتهاء بإعادة العين المؤجرة في الإجارة، أو تمليكها في الإجارة المنتهية بالتمليك، كما يهدف أيضا إلى بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية المؤسسات لمنع التداخل بين أحكام الإجارة وأحكام البيع ويطبق هذا المعيار على إجارة الأعيان إجارة تشغيلية أو إجارة منتهية بالتمليك، سواء كانت المؤسسة مؤجرة أم مستأجرة، ولا يطبق هذا المعيار على إجارة الأشخاص عقد العمل (حامد، 2013).

9. معيار رقم (9) محاسبة الزكاة:

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم المعالجات المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة وقياس البنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وقد أرفق بالمعيار تفاصيل الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية.

10. معيار رقم (10) الاستصناع والاستصناع الموازي:

يهدف إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم عمليات الإثبات والقياس والعرض والإفصاح لعمليات الاستصناع والاستصناع الموازي التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الواجبة الاتباع في عقود الاستصناع والاستصناع الموازي في القوائم المالية للمصارف واثبات تكاليف وإيرادات.

وتوجد معايير آخر لا يسع المقام لسردها، ويمكن الرجوع إلى منشورات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

5 - أهمية الالتزام بمعايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

تأتي أهمية الالتزام بمعايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية من خلال ما يلي:

1. إن وجود معيار شرعي لأي عقد، أو منتج، بصياغة قانونية واضحة يجعل المؤسسة المالية تسير بخطوات واضحة للوصول إلى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية دون غموض.
2. إن الالتزام بمعايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية يؤدي إلى الكثير من تحقيق التعاون بين المؤسسات المالية من خلال الأعمال المشتركة، بل إلى توحيدها من حيث العقود والضوابط العامة.
3. إن وجود هذه المعايير يفيد المتعاملين من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يعلمون ما لهم وما عليهم من واجبات وأحكام.
4. إن المعايير الشرعية تفيد جهات القضاء أو التحكيم للوصول إلى الحكم الصحيح والواضح عند وقوع أي خلاف.
5. إن وجود هذه المعايير والالتزام بها يفيد الدولة والمصارف المركزية وجهات الرقابة والمراجعة، بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبطها، والتعرف على أعمالها وعقودها، وكيفية المراجعة عليها على ضوء أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية الاسلامية(جودة، 2016).

6- الحاجة إلى معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

إن الحاجة إلى معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية لمجموعة من الأسباب أهمها توفير مؤشرات وضوابط مرجعية مشتركة للمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية التي تساعد على صياغة وضبط السوق وتحديد السمات المميزة لهذه المعاملات. وقد أشار مضوي (2015) إلى خصوصية العمليات المالية الإسلامية من حيث الأساس الفكري والتطبيقي الذى يميزها عن المعاملات المالية التقليدية يعتبر من الأسباب

الأساسية، وحيث إن وضع معايير محاسبة المعاملات المالية الإسلامية يعتبر من الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية وتساعد على توفير عرض واضح وعادل للمراكز المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تقدم هذه المعايير الكثير من الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المنشآت المالية الإسلامية وتوفر أسس التجانس والترابط في التقارير المالية التي تصدرها تلك المنشآت بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل قوائمها المالية، وحيث إن كل عقد مالي يتم في إطار محاسبة المعاملات المالية الإسلامية يتميز لان مصدره الأساسي الشريعة الإسلامية بعكس العقود التي تتم في المحاسبة التقليدية (راشوان، 2017).

مقومات نجاح تطبيق محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

1- يعتمد نجاح مفهوم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية على وجود بيانات صادقة وموثوق فيها ووجود فريق عمل لديه الخبرة والكفاءة والمعرفة بأصول الفقه في المعاملات المالية الإسلامية.

2- من متطلبات نجاح محاسبة المعاملات المالية الإسلامية وجود وعي كاف بأهمية مفاهيم وفروع محاسبة المعاملات المالية ومزايا تطبيقها.

3- تأييد الإدارة العليا في المؤسسات المالية لمفهوم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، فالإدارة العليا يجب أن تقوم بتخصيص الموارد اللازمة للمشروع وتفويض السلطة لفريق العمل.

صعوبات تطبيق مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية:

1- الصراع التنظيمي والفكري حيث إن اختلاف الآراء والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها العاملون بالمؤسسة المالية قد يؤدي إلى صعوبة نجاح تطبيق مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

2- يتطلب مدخل محاسبة المعاملات المالية الإسلامية العديد من التغيرات التنظيمية والفلسفية عبر الوظائف المختلفة والتي يجب على المنشأة استيعابها مما قد يكلفها الكثير من الأموال.

3- يتطلب مدخل محاسبة المعاملات المالية الإسلامية كوارد محاسبية متمكنة من العلوم الشرعية، وهذا غير متاح لكل المؤسسة المالية.

4- عدم وعي المستثمرتين بمزايا وأهمية تطبيق مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية، مما يجعلهم متخوفين وغير متقبلين فكرة هذه المفاهيم.

5- يحتاج تطبيق مدخل محاسبة المعاملات المالية الإسلامية إلى تكاليف إضافية لتطوير العاملين بالمؤسسة المالية لمواكبة آخر مستجدات المعايير الإسلامية، مما يجعل هذه المؤسسة تعدل عن تطبيق هذه المفاهيم.

6- عزوف معظم الجامعات والمعاهد العليا عن تدريس محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

النتائج

من خلال الدراسة الاستقرائية توصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاقا عاما لدى معظم الكُتاب في مجال محاسبة المعاملات المالية الإسلامية بأن الإطار المفاهيمي لها غير واضح ولم يستقر بعد في الفكر المحاسبي وأنه يحتاج لمزيد من الدراسة والبحث لوضع إطار علمي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولقد وضعت هذه الدراسة اقتراحا لهذا الإطار في المحور الرابع لتوضيح فروع محاسبة المعاملات المالية الإسلامية لتكون من ضمن المراجع في الأدب المحاسبي تبنى عليه مفردات مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي:

1- العمل على تطبيق مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية في المؤسسات والمصارف التجارية.

2- القيام بمزيد من الدراسات في مجالات مفاهيم محاسبة المعاملات المالية الإسلامية مثلاً:

1- التعرف على مزايا تطبيقها وقدرتها في تقليل عنصر المخاطرة عند عمليات التمويل.

2- توضيح أسس ومبادئ محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

3- التعرف على وجهة نظر الأكاديميين عامة وفي ليبيا خاصة حول الإطار العام والأهداف المحاسبية الملائمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المراجع

1. إبراهيم، جبريل السيد(2016)، «**تقييم مستوى التوافق بين معايير المحاسبة السعودية والدولية والإسلامية**»، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.

2. العازمي، محمد حمود (2015)، «**أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية: دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي**»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال جامعة آل البيت، الاردن.

3. الخزاعلة، أحمد سالم (2017)، « **تقييم دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: حالة البنك الإسلامي الأردني**»، المجلة العالمية للتسويق الاسلامي، المجلد6، العدد3، لندن.

4. الشرفا، ياسر عبد طه، (2007)، «**مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار**"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الأول، فلسطين.

5. الشاوش، محمود الزروق الشاوش، «**محاسبة الزكاة أصول فقهية وتطبيقات عملية**» مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 2014.

6. السويح، عماد علي، (2014)، «**المحاسبة في إطار الشريعة الاسلامية بين النظرية والواقع**»، مجلة الاستاذ، العدد(1) – الجزء الاول، ليبيا.

7. السنهوري، عبدالرزاق أحمد ، «**موسوعة الوسيط في شرح القانون المدني**»، **مكتبة نور.**

8. الماحي، منتصر أحمد (2017)، «**مدى ملاءمة تطبيق الاتجاهات الحديثة في الاعتمادات المستندية وفق الأعراف الدولية - UCP600 – لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الإسلامية للمصارف السودانية**"، دراسة ميدانية بالتطبيق على مجموعة من المصارف السودانية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

9. الذيبة، زياد عبدالحليم، سمحان، حسين محمد(2010)، «**دراسات محاسبية إسلامية**»، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان.

10. ابن عمارة، نوال، عطية، العربي، (2013)، «**التمويل بالمشاركة ودوره في تعزيز العمل المصرفي**

الاسلامي»، مجلة رؤي اقتصادية، العدد الخامس، الجزائر.

11. براهمي، فوزية(2017)، « **نحو تطبيق المحاسبة من منظور اسلامي لتحسين جودة التقارير المالية** »، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد7، الجزائر.

12. بلعور، سليمان(2011)، « **المحاسبة الاسلامية بين التأصيل والتطبيق محاسبة المصارف الاسلامية نموذجاً** »، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد(12)، الجزائر.

13. جبر، رائد جميل(2017)، « **المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية** ».

14. حامد، عبد الصبور حسن (2013)، «**أثر المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقويم أداء المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية ميدانية)** »، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

15. جودة، محمد أحمد (2016)، «**مدى ملاءمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (دراسة ميدانية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين)** "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

16. ريحان، بكر، (2008)، « **العمل المصرفي الاسلامي صيرفة المستقبل**»، منشورات مصرف الجمهورية.

17. رشوان، عبد الرحمن محمد(2017)، «**المحاسبة في الإسلام بين الأصالة والحداثة**»، الكلية الجامعية لعلوم والتكنولوجيا، الطبعة الرابعة.

18. رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان(2017)، «**أثر تطبيق معيار العرض والافصاح في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية** »، مجلة المؤسسة، العدد(6)، غزة.

19. سليمان، امراجع غيث، مطاري، فرج عبد الرحمن(2008)، « **خصائص واهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الاسلامية (وجهة نظر الأكاديميين في ليبيا)** » ، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الاسلامية، من20-21/ 10 ، جامعة قاريونس.

20. سعادة، يوسف(2013)، « **المحاسبة الاسلامية** »، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة.

21. شلتوت، أسامة محمد(1989)، « **نظرية المحاسبة الإسلامية**»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد(17)، العدد(4)، الكويت.

22. عبدالرحمن، حرم عبد الرحمن احمد (2016)، « **معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان** »، مجلة الدراسات العليا، المجلد6، العدد22، جامعة النيلين– السودان.

23. عبد الرحمن، عبد العزيز محمد، علي، صديق عثمان، (2004)، « **معيار حقوق اصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها** »، مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية.

24. عفانه، عامر حسن، (2010)، «**إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي**»، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة.

25. فضالة، ابو الفتوح علي(1976)، « **الاطار الفكري الام للمحاسبة الاسلامية: دراسة استطلاعية**»، مجلة كلية التجارة – جامعة الرياض، السعودية.

26. قنطقجي، سامر مظهر(2003)، « **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي** »، رسالة دكتوراه في المحاسبة - كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

27. محمد، صلاح علي أحمد(2016)، « **قواعد وأسس القياس المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة(دراسة مقارنة لنماذج من الإصدارات المحاسبية)** »، ورقة عمل مقدمة لمعهد علوم الزكاة مجلس المعيار الشرعي والمحاسبي لزكاة الشركات المؤتمر الأول لمحاسبة الزكاة، جامعة أم درمان الاسلامية.

28. مضوي، أمشاج حامد(2015)، «**القياس والإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية والإسلامية في القطاع(دراسة تحليلية مقارنة)** »، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية العلوم الادارية، جامعة أم درمان الاسلامية.

29. ناصر، سليمان، بن زيد، ربيعة(2014)، « **الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر**» ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، من 5- 6 / مايو ، جامعة ورقلة.

The general framework for accounting of Islamic financial transactions ((Theoretical study))

■ Dr. Mohiuddin Omar Najjar * ■ a. Muammar Jamal Ajlija**

ABSTRACT

This paper aims to focus on seven main axes: The first topic dealt with the concept of accounting for Islamic financial transactions in terms of definition and clarifying the conceptual framework. Meanwhile, the second section was to mention the objectives of accounting Islamic financial transactions. The third axis presented the historical development of the application of accounting of Islamic financial transactions and the contribution of Islamic civilization in the development of accounting of Islamic financial transactions. In addition, the fourth topic deals with the accounting of Islamic financial transactions and their divisions, which include accounting of Islamic banks, accounting and auditing, accounting of financing by speculation, accounting of sales, accounting of inheritance, accounting of participatory finance, accounting of rental finance, accounting of takaful insurance Islamic accounting, Zakat accounting, accounting for Istisna'a and Istisna'a parallel.

The fifth topic dealt with the criteria of accounting for Islamic financial transactions in terms of the concept of accounting standards for Islamic financial institutions, their origin, objectives and importance, in addition to presenting some of the standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

The sixth axis talked about the elements of the success of the application of accounting Islamic financial transactions. Meanwhile the seventh axis and the last difficulties to apply the concepts of accounting Islamic financial transactions. The study concluded by proposing a general framework for accounting of Islamic financial transactions. The researchers concluded the study with a set of recommendations which urge the application of the concepts of accounting of Islamic financial transactions.

Assistant Professor / Accounting Department / Tripoli University *
Economist -Al-Marqab University **

أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي

دراسة ميدانية

■ د. معتز عبدالحميد علي كبلان *

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، ولقد تناولت الدراسة مبادئ حوكمة الشركات الستة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004) وما تأثير الوفاء بمتطلبات هذه المبادئ على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية الليبي، خاصةً بعد إقرار لجنة إدارة السوق عام (2008) بدليل إلزامي للشركات المسجلة بالسوق للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات. ويمكن القول إنه بعد تجميع البيانات عبر الاستبيان من عينة الدراسة والتحليل الإحصائي لهذه البيانات تمكنت الدراسة من تقديم دليل علمي على أن الوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات من شأنه أن يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الكلمات الدالة: سوق الأوراق المالية الليبي – حوكمة الشركات – جودة التقارير المالية.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

(1) مقدمة:

أدت الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها العديد من الشركات حول العالم في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة صياغة مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالتقارير المالية، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير خاصةَ المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في ظل العولمة وتدويل أسواق المال.

وتمثل حوكمة الشركات "Corporate Governance" أحد المواضيع التي نالت اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، واكتسب موضوع الحوكمة أهمية كبيرة منذ حدوث الأزمة المالية الاسيوية على وجه التحديد، فضلاً عن سلسلة اكتشافات لتلاعب عديد الشركات الأمريكية العملاقة في تقاريرها المالية مطلع الألفية الجديدة (عبد الله، 2009).

ويشير مصطلح الحوكمة إلى مجموعة القواعد والترتيبات التى تحكم وتنظم الحقوق والمسؤوليات بين كل من الملاك والإدارة وغيرهم من الأطراف المعنية "Stakeholders" وذات المصلحة المرتبطة بالشركة، والتى بالتبعية تلعب دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإدارى للشركات، وزيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وتنشيط وجذب الاستثمارات، وتدعيم القطاع المصرفي، وتفعيل دور الأسواق المالية (إبراهيم، 2009).

(2) مشكلة الدراسة:

هناك العديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات، لعل أبرزها الحاجة الماسة إلى استعادة ثقة العاملين في أسواق المال حول العالم، لاسيما في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية لكبريات الشركات العملاقة حول العالم في أواخر التسعينات من القرن الماضي مثل شركة أنرون للطاقة "Enron"، وشركة ووورلد كوم للاتصالات "World Com»، والتي صدقت على تقاريرها المالية غير الحقيقية وغير العادلة كبريات شركات خدمات المراجعة حول العالم.

إن هذه الحوادث وما تبعها من إرهاصات مالية واقتصادية دعت وبقوة إلى التشكيك في المعايير الحاكمة لإعداد وعرض التقارير المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الأمريكي، والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board «FASB». وقد أكدت الدراسات التابعة لهيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية "SEC" Securities and Exchange Commission على قصور المعايير المحاسبية الصادرة عن "FASB"، مما أثر بالسلب على جودة التقارير المالية (**SEC. 2003**).

ويمكن القول كذلك في هذا الصدد إن فاعلية العديد من القرارات التي يتم اتخاذها في تخصيص الموارد المتاحة بين الفرص الاستثمارية المتاحة تتحسن لحد كبير إذا ما توفرت المعلومات الملائمة بالشكل وفي التوقيت المناسب. وفيما يتعلق بسوق الأوراق المالية تحديداً فإنه بالإمكان القول إن دور المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية يتصل بفاعلية القرارات الاقتصادية سواء على مستوى المستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي خلال سوق الأوراق المالية، مما يمهد لقيام السوق بدوره الرئيسي المتمثل في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

ومن جهة أخرى فإن **اللحلح** (2005) يؤكد أن ظهور أسواق الأوراق المالية في الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً ومنها ليبيا، وانتشار هذه الثقافة في تلك الدول يُعقد عليه عديد الآمال في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد المتاحة، باعتبارها مراكز لاجتذاب وتجميع رؤوس الأموال من المدخرين لتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة والمناسبة مما ينعكس بالإيجاب على اقتصاد الدولة ككل.

ولأهمية هذا الدور الذي يلعبه سوق الأوراق المالية لإحداث إصلاحات اقتصادية هامة فإن **محمدين** (2010) يرى أن وجوده فقط لا يكفي، بل المهم هو أن يؤدي دوره على درجة مقبولة من الكفاءة، وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن غالب أسواق الأوراق المالية الرائدة حول العالم بدأت بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات عن طريق الشركات المسجلة بها، بهدف التحسين من جودة التقارير المالية التي تنشرها هذه الشركات.

وفي ضوء ما سبق من سرد يتجلى توقع أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات سيؤثر على مستوى الافصاح والشفافية في التقارير المالية بالإيجاب، ومن ثم على ثقة المستثمرين في السوق، وهو الأمر الذي عزز شعور الباحث بأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي من شأنه أن يحسن من جودة التقارير المالية التي تنشرها عبر السوق.

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على **السؤال الرئيسي التالي:**

"ما مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى؟"

ويشتق الباحث من السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تاثير تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى؟

(3) الدراسات السابقة:

نستعرض في هذا الصدد بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي تناولت متغيراً أو أكثر من متغيراتها، والتي كانت أساساً لصياغة فرضيات الدراسة وبزوغ أهميتها، والتي يذكرها الباحث كما يلى:

جدول (1) الدراسات السابقة

الدراسة	نتائج الدراسة
أ. دراسة (Gompers and Metrick, 2003)	خلصت الدراسة والتي تناولت أكبر 1500 شركة أمريكية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى أن الشركات التي تطلق العنان لصلاحيات مجلس الإدارة بدون أدنى رقابة، وتركيز مجلس الإدارة في عدد قليل فإنها تقوم بإدارة الأرباح بشكل أكبر.
ب. دراسة (Core et al, 2006)	وأسفرت الدراسة والتي تناولت بيانات دراسة (Gompers and Metrick , 2003) والتي تناولت الشركات الأمريكية سالفة الذكر على نتائج مفادها أن فرضية الحوكمة الضعيفة Weak Governance وغير الفعالة هي أحد الأسباب المباشرة لتحقيق عوائد ضعيفة لحملة الأسهم.
ج. دراسة (أبوالعزم، 2006)	وأجريت الدراسة على الشركات الفلسطينية العامة والهادفة للربح «وما يعرف بقطاع الأعمال العام»، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة فلسطين، وتوصلت الدارسة لنتائج تدلل أن من أهم عوامل زيادة الثقة في دور لجنة المراجعة في التواصل مع كل من المراجع الداخلي والخارجي والذي ينعكس بالإيجاب على جودة التقرير المالي هو تفعيل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
د. دراسة (حبوش، 2007)	وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بمبادئ حوكمة الشركات، وأن هذا الالتزام كان سبباً مباشراً في إعادة الهيكلة المالية لهذه الشركات، وتحسين مراكزها المالية.
هـ. دراسة (قباجة، 2008)	وأكدت الدراسة والتي تناولت الشركات العامة الفلسطينية سواء المدرجة أو غير المدرجة في سوق الأوراق المالية الفلسطينية من خلال نتائجها أنه يجب إعادة النظر «عصرنه» التشريعات الحاكمة لسوق الأوراق المالية الفلسطيني، بما يلبى متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، وبالأخص مبدأ الإفصاح والشفافية.
و. دراسة (Xi and Rongtian , 2016)	و تقارن هذه الدراسة الأسس التعليمية في كل من الصين وتايوان خلال المؤسسات التعليمية غير الهادفة للربح والتي لها فروع في كل من الصين وتايوان بشكل تجريبي، باستخدام أداة تقييم مؤشر نظام كامل على أساس نظرية حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على جودة مخرجات المنظمات غير الهادفة للربح، وتوصلت لنتائج مفادها أن فروع المؤسسات التعليمية في الصين والتي تطبق مستوى مقبول من الحوكمة حققت معدلات نمو أكبر ومخرجات ذات جودة أعلى بشكل أوضح من فروع نفس المؤسسات في تايوان والتي لا تطبق حوكمة الشركات بالمرة.

(4) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة وبشكل مباشر إلى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين تطبيق حوكمة الشركات من قبل الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي وتحسين جودة تقاريرها المالية، بالإضافة إلى أهداف أخرى إجرائية تتمثل في استعراض تشريعات سوق الأوراق المالية الليبي للوفاء بمتطلبات الخاصة، علاوةَ على التعريف بالجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.

(5) أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

أ) تساهم الدراسة في إبراز الدور الهام والفعال لتشجيع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبى، خاصةً أن هذا السوق في حاجة ملحة لاكتساب ثقة المستثمرين الأفراد والمؤسسات على حد السواء، لما يُعقد عليه من آمال لنقل الاقتصاد الليبى من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد يرسي مبادئ السوق الحر.

ب) إبراز مزايا تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من شأنه أن يحفز إدارات الشركات على تطبيقها لزيادة قيمة المنشأة على المدى البعيد، الأمر الذى سينعكس بالإيجاب على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لسوق الأوراق المالية الليبى، ومن ثم زيادة كفاءته.

(6) فرضيات الدراسة:

بعد استعراض مشكلة الدراسة و الدراسات السابقة فإنه بإمكان الباحث أن يُصيغ **الفرضية الرئيسية** للدراسة على النحو التالي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق حوكمة الشركات وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي."

ولاختبار هذه الفرضية إحصائياً فإن الباحث اشتق الفرضيات الفرعية الست التالية،

والتي تم صياغتها في صورة الفرضية الصفرية "العدم" لكل منها كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى "H0 1": **لا** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات إرساء إطار عام لحوكمة الشركات وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية الثانية "H0 2": لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية الثالثة "H0 3": لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات حقوق المساهمين وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية الرابعة "H0 4": لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية الخامسة "H0 5" : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية السادسة "H0 6" : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

(7) متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة المستقلة في ستة متغيرات وهى مبادئ حوكمة الشركات الست الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004) ، أما متغير الدراسة التابع فهو يتمثل في جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

(8) الإطار النظري للدراسة:

ويتناول هذا الجانب الآتي:

(1.8) الخلفية الفكرية للحوكمة:

تمثل حوكمة الشركات واحداً من أبرز الموضوعات التي حازت الاهتمام خلال العقدين السابقين، وقد شمل هذا الاهتمام الهيئات الاقتصادية الدولية المختلفة، والتي حرصت على التوصل إلى أسس ومبادئ حوكمة الشركات، بل واهتمت أيضاً بتقسيم وتصنيف الدول من حيث مستويات الحوكمة في أسواقها المالية (Pickett and Spencer, 2005).

وحتى نكوّن خلفية وافية بعض الشيء عن الحوكمة خلال هذه الدراسة، فإنه سيتم تناول الآتي:

(1.1.8) تعريف حوكمة الشركات:

لقد تناول الأدب المحاسبي مفهوم حوكمة الشركات بعديد التعريفات، فقد عرفت لجنة كادبوري الحوكمة على أنها "نظام شامل للرقابة، يتضمن النواحي المالية والنواحي الأخرى، يؤدي تطبيقه إلى إدارة الشركة ورقابة عملياتها بشكل معين" **(Cadbury Committee, 1992)**

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development "OECD" فتعرف الحوكمة على أنها "مجموعة من العلاقات بين كافة مستخدمي الشركة ومجلس إدارتها، والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمناً ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء (**OECD, 1999**).

وكذلك عرف كلاً من Monks and Minnow (2002) الحوكمة بأنها "علاقة بين مجموعة من الأطراف المتنوعة والمتعددة لتحديد اتجاه وأداء الشركات، حيث الأطراف الأساسية تتمثل في المساهمين – الإدارة – مجلس الإدارة – المديرون التنفيذيون، أما الأطراف الأخرى تتضمن العاملين – العملاء – الموردين – الدائنين – المجتمع".

وأيضاً عرف الباحثان (Dewing and Russel 2003) حوكمة الشركات بأنها «مجموعة

من القواعد والحوافز التي بواسطتها يكون توجيه ورقابة إدارة الشركة من أجل تعظيم الربحية وقيمة المنشأة على المدى الطويل بالنسبة للمساهمين».

وبعد هذا السرد فإن الباحث يشاطر الكاتبين Robert and Hillary (2003) بأنه ليس هناك تعريف قاطع لمفهوم الحوكمة، حيث يراه البعض من وجهة النظر القانونية أنه يمثل العلاقات التعاقدية من مختلف الأطراف، بينما يراه آخرون من المنظور المحاسبى على أنه يمثل التركيز على كيفية تعظيم الربحية وقيمة المنشأة في الأجل الطويل، كما يُنظر إليه كذلك من الوجهة الأخلاقية باعتباره يشير إلى حماية حقوق مساهمي الأقلية، وهكذا.

(2.1.8) حوكمة الشركات وأثرها على أهداف التقارير المالية:

تعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار الأسهم، حيث إن أسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءتها، وذلك من خلال توافر كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب، وبالتكلفة المناسبة (عقل، 2005). كما أنه ووفق **سوق الأوراق المالية الليبي** (2008) يمكن القول إن المعايير المحاسبية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين، والتى تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فإن مستخدمى المعلومات بحاجة إلى معلومات أخرى تتعلق بالتطلعات المستقبلية ومعلومات غير مالية مثل جودة الإدارة، المهارات الابتكارية، رأس المال الذهنى، رضا العميل وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في عصر المعلومات.

وهكذا بدأت جهود تحسين حوكمة الشركات عن طريق وضع معايير دولية تساعد الحكومات في تحسين الأطر القانونية والتنظيمية في هذا المجال ومن أهم ما أسفرت عنه هذه الجهود مجموعة المبادئ التى تم صياغتها في شكلها الجديد كما يلى (**OECD. 2004**):

- الإطار العام لحوكمة الشركات.
- دور أصحاب المصالح.
- حقوق المساهمين.

- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

وبتحليل هذه المجهودات يعتقد Robert (2006) أن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد من أهم مبادئ حوكمة الشركات، ولذلك بدأت المنظمات المهنية المحاسبية بإعادة صياغة معايير التقرير المالي لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي، والرفع من مستوى جودة التقرير المالي المقدم فيما يتعلق بالمعومات المالية وغير المالية على حد السواء.

(3.1.8) تشريعات سوق الأوراق المالية الليبي تجاه حوكمة الشركات:

تماشياً مع صياغة وإقرار الأسواق المالية العالمية ابتداءً، ومن ثم الأسواق النامية والناشئة وتحديداً العربية لاحقاً تشريعات وقواعد تلبى متطلبات مبادئ حوكمة الشركات لغرض زيارة جودة التقارير المالية وحمايتها من عمليات إدارة الأرباح وتزييف المراكز المالية للشركات المسجلة بالسوق، فإن ذلك هو حال سوق الأوراق المالية الليبى، فلقد وجدت الهيئة المشرفة على سوق المال الليبى نفسها مجبرة على صياغة تشريعات تخدم أهداف ومبادئ الحوكمة، وعليه قامت بصياغة لائحة الإدارة الرشيدة "الحوكمة" خلال عام "2008"، والتي هي مجموعة من القواعد والتشريعات المرشدة والملزمة بالنسبة للشركات المسجلة طرف السوق، لتكون بمثابة دليل لها للوفاء بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات (**لائحة الإدارة الرشيدة "الحوكمة"**، 2008).

(2.8) جودة التقارير المالية:

حيث إننا قد أسلفنا ذكراً أن الوضع الاقتصادي العالمى الجديد وما تبعه من أزمات مالية عنيفة ألقت بظلالها على جودة التقارير المالية، فإن المنطق يقتضي التعريف بمفهوم جودة التقارير المالية ابتداءً.

فتعرف جودة التقارير المالية بأنها "مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة، والوضع المالي بها" (**Tang et al. 2008**) ، بينما

يعرفها آخرون على أنها "الدقة التي تُفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشركة، ولاسيما المتعلقة بقدرتها على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون" **(Biddle et al. 2009)**.

ووفق ما سبق فإن الباحث يرى أن جودة التقارير المالية تقوم على مرتكزين أساسيين هما:

المرتكز الأول: درجة دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

المرتكز الثاني: مدى جودة نظام الإفصاح عن المعلومات.

(1.2.8) درجة دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية:

تعتبر دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية من أهم العوامل التي تؤثر في مدى جودة التقارير المالية. ويرى **عياد** (2010) أن التقارير المالية التى تحوى معلومات غير دقيقة سوف تؤثر بالسلب لا محالة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فتصبح تلك القرارات غير رشيدة من قبل مستخدمى تلك التقارير.

ويؤكد كلاً من **سالم** (2008) ، و **عامر** (2010) أن توفر معيار الدقة "Accuracy" يمثل سمة أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وأن غيابها يقلل من ثقة مستخدمي هذه التقارير فيها وفي الشركة ذاتها والقائمين على إدارتها، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى انخفاض القيمة السوقية لهذه الشركة، لذا فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" بعض الخصائص التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المُفصح عنها في التقارير المالية والتي تدعم توافر معيار الدقة، وهي كالآتي **(FASB. 2006)**:

- **خاصية صدق التعبير:** Faithful Representation

وهى تعني أن المعلومات التي تُعرض بالتقارير المالية يجب أن تكون صادقة وتمثل بواقعية الأحداث المالية التى تتعلق بالمنشأة.

- **خاصية عدم التحيز "الحياد":** Neutrality

ويقصد بالحياد عدم وجود أدنى نية أو قصد لتعديل أو تبديل المعلومات للتأثير

على النتائج التى تحتويها التقارير المالية بهدف خدمة مصلحة أي من الأطراف التى تستخدمها.

■ **خاصية الشمولية:** Completeness

وتعني أن تشمل التقارير المالية على كل المعلومات الضرورية التى تمت داخل الشركة، مع عدم تجاوز أو إغفال أي معلومات من شأنها أن تؤثر على اتجاه القرار.

(2.2.8) مدى جودة نظام الإفصاح عن المعلومات:

يمثل نظام الإفصاح الجيد المحور الثاني لتحقيق جودة التقارير المالية، ويمكن الإقرار بأن وجود نظام فعال للإفصاح المحاسبي يساعد على توفير المعلومات لمستخدميها بالقدر المناسب، وكذلك في التوقيت الأمثل لمتخذ القرار الاستثماري.

ويعرف Rogers (2008) جودة الإفصاح على أنها "المدى الذي تقوم فيه الإدارة بتخفيض الفائدة المعلوماتية المتعلقة بالإضرار لمتعاملي السوق غير المطلعين".

ويفسر ذلك بمقدرة الإدارة من خلال النجاح في تقديم معلومات بالقدر المناسب والتوقيت المناسب للأطراف المعنية بسوق الأوراق المالية للذين ليس لديهم أي مصدر آخر للحصول على تلك المعلومات سوى الإفصاح من خلال الشركة، وبما لا يمنح فائدة معلوماتية لأي طرف على حساب آخر.

وتأسيساً على ما سبق فإن الباحث يرى أن جودة الإفصاح تقوم على أساس توفير معلومات بحجم مناسب وخلال توقيت أمثل لمتخذ القرار الاستثمارى، مع افتراض الرشد الكافي لمتخذ القرار في التعامل مع المعلومات المُفصح عنها، بما يعدل من رأيه حول عدم التأكد المحيط بالشركة، وبالتالى تؤثر على أسعار وحجم التداول المرتبط بأسهمها.

(9) منهجية الدراسة وتنفيذ الجانب الميداني:

ونتناول خلال هذا الجانب ما يلي:

(1.9) منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي "Inductive Approach"، والقائم على دراسة

وتلخيص البحوث والدراسات السابقة التي تناولت علاقة مبادئ حوكمة الشركات والتقارير المالية للتعرف على متغيرات الدراسة، ومن ثم الوصول لحكم أو نتيجة متمثلة في صياغة فرضيات الدراسة، والتي خضعت للاختبار أو التجريب وفق المنهج الاستنباطي "Deductive Approach"، ومن ثم الوصول إلى نتائج الدراسة.

(2.9) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء مجالس الإدارة، وكذلك المديرين التنفيذيين ومدراء الإدارات في جميع الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي «كممثل لمعد للمعلومات المالية والفصح عنها» سواءً الأربعة عشر المكونة للمؤشر العام للسوق، أو البقية التي لا تدخل ضمن المؤشر، بالإضافة شركات السمسرة والوساطة المالية «كمستخدم للمعلومات المنشورة من الشركات المسجلة»، والذين قُدمت قائمة الاستبيان للمدراء العامين ومدراء التنفيذ والمنفذين لكل شركة من هذه الشركات، والتي تبلغ عشر شركات في السوق الليبي، وعليه بلغ العدد الإجمالي للعينة خمسا وثلاثين شركة ما بين شركات مسجلة بالسوق وشركات سمسرة ووساطة مالية، واللائي تجاوبن جميعهن مع الباحث، وبعد حصر أعداد أعضاء مجالس الإدارة وكذلك المديرين التنفيذيين في الشركات المسجلة، وكذلك المديرين العامين والمديرين التنفيذيين والمنفذين في شركات السمسرة والوساطة المالية، فقد بلغ مجتمع الدراسة «300» مفردة موزعة على كافة الشركات من النوعين.

أما عينة الدراسة فإنه قد تم تحديدها من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وقد بلغ حجم عينة الدراسة «150» مفردة، وقد تم توزيع قائمة الاستبيان على جميع أفراد العينة من الشركات المسجلة بالسوق أو شركات السمسرة والوساطة المالية، وقد استرد منها عدد «103» وتم استبعاد عدد «3» استبيانات نظراً لعدم تحقيقها الشروط المطلوبة وعدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي يبلغ حجم العينة «100» مفردة، ويظهر الجدولان (2) و(3) أعداد وتفاصيل الاستبيانات المرسلة والمستلمة من عينة الدراسة سواء من الشركات المسجلة بالسوق الليبي أو من شركات السمسرة والوساطة المالية.

جدول (2)

أعداد وتفصيل الاستبيانات الموزعة والمستلمة من الشركات المسجلة بالسوق

اسم الشركة «المنشأة»	المستهدفين بالاستبيان
مصرف المتوسط	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف الوحدة	رئيس مجلس الإدارة – 5 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف التجارة والتنمية	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
المصرف التجاري الوطني	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف الجمهورية	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف الصحارى	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف السراي	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة ليبيا للتأمين	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس الإدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة المتحدة للتأمين	رئيس مجلس الإدارة – 3 عضو مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الصحارى للتأمين	رئيس مجلس الإدارة – عضو مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة+ مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة الأهلية للإسمنت	رئيس مجلس الإدارة – عضو مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة الليبية للتبغ المساهمة	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة الليبية للتهيئة والتطوير العمراني	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم

اسم الشركة «المنشأة»	المستهدفين بالاستبيان
الشركة الليبية للتنمية والاستثمار	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء لصناعة المواسير المساهمة	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء لاستخلاص وتكرير الزيوت النباتية المساهمة	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء للأنابيب المساهمة	رئيس مجلس الإدارة -4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء للأسلاك والكابلات المساهمة	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء للصناعات الهندسية	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الراحلة للخدمات النفطية	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء للأدوية والمستلزمات الطبية	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة
شركة الاستثمار الوطني	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الاتحاد الوطني للاستثمارات الهندسية	رئيس مجلس الإدارة – 4 عضو مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة سوق المال الليبي	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الإجمالي 25 **شركة**	**المرسل** 100 **استبيان**
المستلم فعلاً 80 **استبيانا**	

جدول (3)

أعداد وتفصيل الاستبيانات الموزعة والمستلمة من شركات السمسرة والوساطة المالية

اسم الشركة	المستهدفين باستمارة الاستقصاء
شركة التضامن	مدير عام – مدير تنفيذي – 2 منفذ
شركة التداول	مدير عام – 2 منفذ
شركة الصرافة	مدير عام – مدير تنفيذي – منفذ
شركة النور	مدير تنفيذي – 2 منفذ
شركة سراب	مدير تنفيذي – منفذ
شركة بلتون الدولية	مدير عام – 2منفذ
شركة الوسيط المباشر	مدير عام – مدير تنفيذي – 2 منفذ
شركة المجموعة الوطنية	مدير عام – منفذ
شركة المسار	مدير تنفيذي – 2 منفذ
شركة السهم الأخضر	مدير تنفيذي – 2 منفذ
الإجمالي 10 **شركات**	**المرسل** 30 **استبيانا**
المستلم فعلاً	23 **استبيانا**

(3.9) تصميم قائمة الاستبيان:

تم صياغة قائمة الاستبيان وفق نموذج ليكرت الخماسي "Likert Scale"، وقد تم تقسيم الاستمارة إلى ستة أجزاء، بحيث يتناول كل جزء العبارات اللازمة لاختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة الست، ويتضمن كل جزء مجموعة من العبارات أو العناصر التي تغطى الجوانب المختلفة للفرضية المراد اختبارها.

(4.9) حدود الدراسة:

تقف الدراسة عند الحدود التالية:

- تقتصر الدراسة في التطبيق على سوق الأوراق المالية الليبى من خلال التقارير المالية المنشورة، والتى تقدمها الشركات المسجلة طرف السوق، والتى يطالب السوق بإعدادها بشكل سنوي.
- إن الدراسة تحاول التعرف فقط على أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية، بعيداً عن أي تأثيرات لعوامل أخرى مالية أو اقتصادية أو تشريعية كانت.

(5.9) آلية تحليل البيانات:

اعتمد الباحث في المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة عن طريق قائمة الاستبيان على البرنامج الإحصائي "SPSS" Statistical package for the social sciences، ويعود السبب في ذلك إلى ما يتيحه من إجراء تحليلات متعددة ومفيدة في مجال البحث. وقد قام الباحث بالتنويع في معالجات تحليل البيانات لتحقيق أهداف البحث، لذلك تم استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية :

1) استكمالاً لمتطلبات استمارة الاستقصاء فقد أستُخدم اختبار صدق وثبات هذه الأداة المستخدمة، وذلك عن طريق احتساب معامل ألفا كرونباخ «Cronbach alpha" للاستبيان ككل، وكذلك لكل جزء أو محور من المحاور الستة، لغرض التعرف على درجة ثبات وتجانس أداة البحث، وكذلك تم احتساب معامل الارتباط لبيرسون "الاتساق الداخلي" "Person Correlation Coefficient" لكل عبارة أو عنصر خلال كل محور من محاور الاستبيان، للتعرف على درجة ارتباط متغيرات أو عناصر المحور مع محورها، ومدى صلاحيتها لاختبار الفرضية التي صيغت من أجلها.
2) اختبار كولمجروف سميرنوف «الاعتدالية» «Kolmogorov-Smirnov» للتعرف على طبيعة البيانات المجمعة، وما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
3) مقاييس النزعة المركزية لتلخيص وعرض البيانات الإحصائية الوصفية التي تم الحصول عليها من الإجابات المختلفة لأفراد عينة البحث.

4) الاعتماد على اختبار "ت" لعينة واحدة "One sample T-test" لغرض اختبار فرضيات الدراسة.

وحتى أمكن تحليل البيانات وتنفيذ الاختبارات الإحصائية السالفة فإنه يجب التنويه إلى أنه قد تم تنظيم المتغيرات خلال البحث على أساس الآتي :

- ترميز المتغيرات :

كما أسلفنا فإنه قد تم تقسيم المتغير المستقل في البحث إلى ستة متغيرات فرعية هي مبادئ الحوكمة الستة، والتي تم صياغتها ضمن فرضيات البحث الفرعية الستة، أما المتغير التابع فهو جودة التقارير المالية، وحتى يمكن اختبار هذه الفرضيات الستة فقد تم صياغة متغيرات جزئية خاصة بكل فرضية فرعية تمثل عناصر "عبارات" تمكن الردود عليها أو الإجابة عنها من اختبار كل فرضية فرعية.

وبناءً على ما سبق فإنه قد تم ترميز كل محور خلال قائمة الاستبيان بالحروف كالآتي a, b, c, d, e, f على التوالي، ومن ثم أعطي ترقيم متتالي لكل عنصر أو عبارة خلال كل محور، فمثلاً الرمز "a1" يقصد به العبارة الأولى أو العنصر الأول في المحور الأول الخاص بالفرضية الفرعية الأولى، وكذلك الرمز "b1" يقصد به العبارة الأولى أو المتغير الجزئي الأول في المحور الثاني الخاص بالفرضية الفرعية الثانية، وهكذا، وعليه فقد بلغ عدد العبارات أو العناصر "المتغيرات الجزئية" المكونة للمحاور الستة في استمارة الاستقصاء عدد "31" عبارة.

- تكويد قيم المتغيرات :

تم الاعتماد في صياغة عبارات أو متغيرات قائمة الاستبيان على مقياس ليكرت "Likert Scale" كما تناولنا، بحيث تكون التعليقات أو الردود في شكل درجات لقياس درجة الموافقة أو الأهمية كما يلى:

جدول (4)

تكويد قيم المتغيرات

موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة
5	4	3	2	1

- الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

بدايةً وقبل الخوض في استعراض نتائج الاختبارات الإحصائية لعينة الدراسة فإن الباحث سيقوم باستعراض الخصائص الديموغرافية لعينة البحث وفق الآتي :

يوضح الجدول (5) توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي.

جدول (5)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	63	٪ 63
ماجستير	27	٪ 27
دكتوراه	4	٪ 4
أخرى	6	٪ 6
الإجمالي	100	٪ 100

كما يوضح الجدول (6) توزيع أفراد العينة بحسب التخصص

جدول (6)

توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	41	٪ 41
تمويل	22	٪ 22
إدارة	26	٪ 26
أخرى	11	٪ 11
الإجمالي	100	٪ 100

كما يوضح الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة في مجال الأسواق المالية.

جدول (7)

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة في مجال الأسواق المالية

الخبرة في مجال الأسواق المالية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	18	٪ 18
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	43	٪ 43
من 11 سنة إلى 15 سنة	27	٪ 27
أكثر من 15 سنة	12	٪ 12
الإجمالي	100	٪ 100

كما يوضح الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات في مجال الأسواق المالية.

جدول (8)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات في مجال الأسواق المالية

عدد الدورات في مجال الأسواق المالية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 دورات	26	٪ 26
من 3 دورات إلى 5 دورات	36	٪ 36
من 6 دورات إلى 10 دورات	27	٪ 27
أكثر من 10 دورات	11	٪ 11
الإجمالي	100	٪ 100

كما يوضح الجدول (9) توزيع أفراد العينة حسب الدراية بمبادئ حوكمة الشركات

جدول (9)
توزيع أفراد العينة حسب الدراية بمبادئ حوكمة الشركات

البيـان	التكرار	النسبة المئوية
لديك دراية كافية بمبادئ حوكمة الشركات		
نعـم	100	٪ 100
لا	0	٪ 0
الإجمالي	100	٪ 100

ومما سبق نستخلص أن «63 ٪ » من أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس، وأن ما يزيد عن «30 ٪ » هم من حملة الدرجات العليا من الماجستير والدكتوراه، وأن معظم تخصصات هؤلاء العلمية توزعت بين المحاسبة والتمويل والإدارة مع أسبقية لتخصص المحاسبة، وهي المؤشرات التي انعكست جميعها لصالح إثراء قيمة البيانات المجمعة من عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بالخبرة في مجال الأسواق المالية فيظهر من العرض السابق أن ما يزيد عن "80 ٪ " يمتلكون خبرة في مجال الأسواق المالية تزيد عن "5" سنوات، وأن "27 ٪ " لهم خبرة تتراوح ما بين "11-15" سنة، وأن "12 ٪ " لهم خبرة تزيد عن "15" سنة، بالإضافة إلى أنه ما يقترب من "75 ٪ " من أفراد العينة قد تلقوا دورات تأهيلية في مجال أسواق الأوراق المالية تزيد عن "3" دورات وهى الأخرى تمثل مؤشرات ايجابية لصالح جودة البيانات المجمعة من عينة البحث، وأخيراً فإن كل أفراد عينة البحث يمتلكون دراية كافية ووافية بمبادئ حوكمة الشركات، الأمر الذي حرص الباحث على توفره في كل استمارة استقصاء ابتداءً لكي تكون صالحة للتحليل الإحصائي

– اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات استمارة الاستبيان.

تم استخدام طريقة معامل الفا كرونباخ، حيث تم احتساب معامل الفا لكل محور من محاور الاستبيان، وكذلك للاستبيان ككل وهو ما يظهره الجدول (10) كما يلي:

جدول (10)

طريقة معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحور	محتوى المحور "المتغير المستقل الفرعي"	عدد العبارات "العناصر"	معامل الفا كرونباخ
الأول	تطبيق مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات	5	0.6875
الثاني	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة.	4	0.7771
الثالث	تطبيق مبدأ حقوق المساهمين	4	0.5654
الرابع	تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	6	0.5878
الخامس	تطبيق مبدأ لإفصاح والشفافية	7	0.7276
السادس	تطبيق مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة	5	0.7954
الاستبيان ككل		31	0.8564

يتضح من بيانات الجدول السابق أن معاملات الفا كرونباخ تعتبر مقبولة جداً ودالة احصائياً. وتتعدى فى كافة المحاور الارتباط المتوسط "0.50" بفارق مقبول. حيث بلغ على سبيل المثال فى المحور السادس "0.7954"، والمحور الثاني "0.7771".

ولعل ما يؤكد ما سبق هو قيمة معامل الفا كرونباخ لكامل الاستبيان وهو الرقم الأهم، حيث بلغ "0.8564"، وهو رقم مقبول للغاية، ويدلل على توافر الثبات فى أداة جمع البيانات.

الاتساق الداخلي لقائمة الاستبيان:

ويُقصد بالاتساق الداخلي للاستبيان مدى ارتباط عبارات أو متغيرات أو عناصر كل محور من محاور الاستبيان مع محورها، والتي يمثل خلالها كل محور فرضية من فرضيات الدراسة الفرعية الستة.

وللتعرف على مدى الاتساق الداخلي للاستمارة فإنه قد تم احتساب معامل الارتباط

لبيرسون «Person Correlation Coefficient»لكافة متغيرات استمارة الاستقصاء والبالغ عددها "31" ابتداءً من "a1" إلى "f5".

وقد جاءت جميع قيم معاملات الارتباط لعدد "31" متغير معنوية عند مستوى معنوية "$\alpha = 0.01$"، حيث جاءت قيم مستوى الدلالة "القيمة المحسوبة" لها جميعاً مساوية "0.0001"، وهي أصغر من القيمة المحددة "$\alpha = 0.01$" . وهى النتائج التي تجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أو العدم "H0" والقائمة على : عدم وجود ارتباط ذو دلالة معنوية بين هذه المتغيرات ومحاورها، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة "H1" والقائمة على : وجود ارتباط ذو دلالة معنوية بين هذه المتغيرات ومحاورها، مما يزيد من جودة واعتمادية أداة البحث "وسيلة جمع البيانات".

■ **اختبار كولمجروف – سميرنوف لمعرفة نوع البيانات لمعرفة نوع البيانات وما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا** (1-sample k-s).

يستخدم اختبار كولمجروف سميرنوف للتعرف ما إذا كانت البيانات المجمعة من عينة البحث تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

وقبل تطبيق الاختبار فإنه بالإمكان صياغة الفرضيات كما يلى:

الفرضية الصفرية "العدم" (H0): البيانات المجمعة من عينة البحث تخضع للتوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة (H1): البيانات المجمعة من عينة البحث لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

ويمكن استعراض نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف خلال الجدول (11).

جدول (11)

نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف لبيانات عينة البحث

البيان	بيانات المحور الأول	بيانات المحور الثاني	بيانات المحور الثالث	بيانات المحور الرابع	بيانات المحور الخامس	بيانات المحور السادس	بيانات الاستمارة ككل
حجم العينة	100	100	100	100	100	100	100
المتوسط	3.1157	3.4914	3.6533	3.3014	3.1010	3.8211	3.3902
الانحراف المعياري	0.53825	0.41678	0.38902	0.43780	0.55877	0.44047	0.27943
القيمة المطلقة	0.114	0.091	0.113	0.124	0.131	0.159	0.156
الاختلافات: الموجب	0.071	0.089	0.113	0.124	0.131	0.159	0.156
السالب	-0.114	-0.091	-0.074	-0.109	-0.095	-0.093	-0.083
قيمة الاختبار z	1.139	0.908	1.133	1.243	1.309	1.589	1.564
مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة	0.149	0.382	0.154	0.091	0.065	0.013	0.015

وبعد الاطلاع على نتائج الاختبار على كامل بيانات العينة والبالغ حجمها «100» مفردة نجد أن قيمة اختبار «Z" بلغت "1.564"، وأن مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة بلغ "0.015"، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد "$\alpha = 0.05$"، مما يعني رفض الفرضية الصفرية "العدم"، وقبول "عدم رفض" الفرضية البديلة، والقائمة على أساس أن البيانات المجمعة من عينة البحث لا تخضع للتوزيع الطبيعي وحيث إن البيانات لا تخضع

للتوزيع الطبيعي فإننا سنقوم باتباع الاختبارات اللامعلمية "Non parametric tests".

(5.9) نتائج اختبار الفرضيات:

– بدايةً يجب التنويه أنه وعند اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة الست فإنه تم استخدام اختبار "t" لمتوسط عينة واحدة "One sample T test"لقبول الفرضية من عدمه، وذلك عند مستوى المعنوية المحدد «α 0.05"، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من "0.05" فإنه سيتم رفض الفرضية الصفرية "العدم" وذلك لكل فرضية فرعية، ومن ثم قبول الفرضية البديلة القائمة على وجود العلاقة **"أي قبول الفرضية وقبول العلاقة"**، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من "0.05" فإنه سيتم قبول الفرضية الصفرية "العدم" وذلك لكل فرضية فرعية من الفرضيات الست **"أي رفض الفرضية ورفض العلاقة"**.

وبناءً على ما سبق سيعرض الباحث نتائج اختبار كل فرضية كما يلى:

نتائج اختبار الفرضية الأولى:

وتظهر الجداول من (12) إلى (14) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الأولى، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الخمسة.

جدول (12)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الأولى "المحور الأول"

المحور الأول	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	2.150	99	0.0001	0.1157	0.0089	0.2225

جدول (13)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الأولى

المحور الأول	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	100	3.1157	0.53825	17.28	0.05382

جدول (14)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الأولى

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
a1	الحوكمة هي نظام أساسي يحدد فيه رؤية الشركة ورسالتها، وهدفها وسلطتها واختصاصها، وتعكس التقارير المالية مستوى تحقيق هذه الرؤية عبر الزمن	30	42	14	13	1	100
a2	هي خطة استراتيجية محددة تمكن من التنفيذ والمساءلة	10	35	26	24	5	100
a3	هي نظام رقابة داخلية محكم وفعال يقدم تقارير مالية تتصف بالدقة والاعتمادية	3	37	32	27	1	100
a4	هي نظام واضح لتحديد المسؤوليات والصلاحيات لصناع القرار في كافة المستويات الإدارية.	7	39	40	14	0	100

a5	هي نظام حوافز مالية وغير مالية لجعل جميع الأطراف تتصرف وفق المصلحة العليا للمنظمة.	4	35	35	24	2	100

ويتبين مما سبق أن قيمة مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد «0.05 α"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى، **وعليه نقبل الفرضية الأولى.**

نتائج اختبار الفرضية الثانية:

وتظهر الجداول من (15) إلى (17) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الثانية، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الأربعة.

جدول (15)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الثانية "المحور الثاني"

المحور الثاني	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في الرقابة على الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	11.791	99	0.0001	0.4914	0.4087	0.5741

جدول (16)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الثانية

المحور الثاني	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في الرقابة على الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	100	3.4914	0.41678	11.94	0.04168

جدول (17)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الثانية

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
b1	تحترم الحوكمة حقوق أصحاب المصالح جميعاً. في الحصول على المعلومات المطلوبة من قبلهم.	37	40	19	4	0	100
b2	توفر الحوكمة المطبقة آلية لمشاركتهم.	8	56	27	9	0	100

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
b3	تحفظ الحوكمة حقوق الموردين والمقرضين والدائنين عموماً من حيث تقديم المعلومات المتعلقة بمستحقاتهم لدى الشركة، وكافة البيانات المتعلقة بهم.	7	47	34	12	0	100
b4	تحمي الحوكمة حقوق العاملين والمستخدمين عموماً من قرارات الفصل التعسفية، من حيث تقديمها معلومات تفصيلية عن مستويات أدائهم وانضباطهم وفق المعايير المطلوبة	6	56	31	6	1	100

ويتبين مما سبق أن قيمة مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد «0.05 α"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ دور أصحاب المصالح في الرقابة على الإدارة وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى، **وعليه نقبل الفرضية الثانية.**

نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

تظهر الجداول من (18) إلى (20) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الثالثة، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الأربعة.

جدول (18)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الثالثة "المحور الثالث"

المحور الثالث	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ حقوق المساهمين وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	16.794	99	0.0001	0.6533	0.5761	0.7305

جدول (19)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الثالثة

المحور الثالث	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ حقوق المساهمين وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي	100	3.6533	0.38902	10.65	0.03890

جدول (20)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الثالثة

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
c1	تمكن الحوكمة المساهمين من الحصول على المعلومات المفيدة في الوقت المناسب.	41	38	16	5	0	100
c2	تضمن الحوكمة حقوق المساهمين في حضور الجمعية العمومية ومناقشة القوائم المالية المعدة من قبل مجلس الإدارة	4	31	39	23	3	100
c3	تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات العامة عن القرارات المرتبطة بالتغييرات الأساسية بالشركة	8	46	33	12	1	100
c4	تقدم الحوكمة المعلومات اللازمة للمساهمين فيما يتعلق بتكوين لجنة المراجعة، والتقارير المقدمة من قبلها.	56	38	5	1	0	100

ويتبين مما سبق أن قيمة مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد «0.05 a"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ حقوق المساهمين وزيادة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى، **وعليه نقبل الفرضية الثالثة.**

نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

وتظهر الجداول من (21) إلى (23) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الرابعة، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الستة.

جدول (21)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الرابعة "المحور الرابع"

المحور الرابع	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ووجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	6.885	99	0.0001	0.3014	0.2146	0.3883

جدول (22)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الرابعة

المحور الرابع	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين و وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	100	3.3014	0.43780	13.26	0.04378

جدول (23)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الرابعة

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
d1	تضمن الحوكمة حصول جميع المساهمين من نفس الفئة على المعلومات المفصح عنها بدون تمييز	31	49	17	3	0	100
d2	يتم إنجاز عمليات السوق من تنفيذ أوامر البيع والشراء بأقل تكلفة معاملات قد تذهب لصالح شركات السمسرة والوساطة المالية.	4	23	32	40	1	100
d3	تضمن الحوكمة انتفاء أي قيود تشريعية أو تنظيمية من شأنها أن تؤثر على حرية دخول وخروج المستثمرين من وإلى السوق وإتمام كافة المعاملات داخله.	12	65	15	6	2	100
d4	لا تفرض هيئة الرقابة والإشراف بالسوق أي ضرائب على عمليات البيع والشراء وغيرها من المعاملات.	8	25	20	39	8	100
d5	انتفاء تحقيق المحللين الماليين والمتخصصين وكافة الأطراف الوسيطة أي أرباح فعالة وغير عادلة على حساب المساهمين.	3	12	38	43	4	100

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
d6	تضمن الحوكمة غياب أي قيود أو سقوف على ملكية المستثمرين الأجانب بالسوق سواء أفراداً أو مؤسسات، وأي قيود لحصولهم على المعلومات الفصح عنها.	11	58	20	8	3	100

ويتبين مما سبق أن قيمة مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد «0.05 α"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وزيادة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، **وعليه نقبل الفرضية الرابعة**

نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

وتظهر الجداول من (24) إلى (26) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الخامسة، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها السبعة.

جدول (24)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الخامسة "المحور الخامس"

المحور الخامس	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ووجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي	1.808	99	0.074	0.1010	-0.0099	0.21199

جدول (25)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الخامسة

المحور الخامس	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي	100	3.1010	0.55877	18.02	0.05588

جدول (26)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الخامسة

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
e1	تضمن الحوكمة وفاء التقارير المالية للشركات المسجلة بالسوق بمتطلبات الإفصاح المحاسبي العادل، مما أدى إلى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وبالتالي التسعير العادل لأسهمها.	29	30	31	9	1	100
e2	إن الإفصاح عن الدخل الشامل خلال التقارير المالية للشركات المسجلة بالسوق يعتبر من ركائز الإفصاح وفق متطلبات الحوكمة، مما يساعد على التقييم الحقيقي لأدائها وبالتالي التسعير العادل لأسهمها.	12	41	33	13	1	100

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
e3	توفر لجنة إدارة السوق وفق متطلبات الحوكمة تقارير دورية منتظمة مجانية تتصف بالحياد عن أداء الشركات المسجلة بالسوق.	48	41	7	4	0	100
e4	تضمن الحوكمة نشر التقارير المالية للشركات المسجلة بالسوق عن طريق شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» إلى انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات.	14	21	36	28	1	100
e5	تضمن الحوكمة تقديم النتائج المالية والتشغيلية للشركة والأداء والمتابعة.	8	27	31	33	1	100
e6	تضمن الحوكمة الإفصاح عن مكافآت وترقيات المديرين والفنيين والمزايا الممنوحة لهم.	6	4	21	68	1	100
e7	تضمن الحوكمة مراجعة خارجية ذات جودة للتقارير المالية للشركات المسجلة بالسوق.	8	35	35	14	8	100

ويتبين مما سبق أن مستوى الدلالة "القيمة المحسوبة" تساوى "0.0001" وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد"0.05 α"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ الإفصاح والشفافية وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى، **وعليه نقبل الفرضية الخامسة.**

نتائج اختبار الفرضية السادسة:

وتظهر الجداول من (27) إلى (29) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية السادسة، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الخمسة.

جدول (27)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية السادسة "المحور السادس"

المحور السادس	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	18.642	99	0.0001	0.8211	0.7337	0.9085

جدول (28)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية السادسة

المحور السادس	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	99	3.8211	0.44047	11.53	0.4405

جدول (29)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات "عبارات" الفرضية الفرعية السادسة

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
f1	تضمن الحوكمة مساءلة مجلس الإدارة عن من المساهمين عن كافة المعلومات المفصح عنها.	36	50	14	0	0	100
f2	تضمن الحوكمة الشفافية في اختيار المسؤولين التنفيذيين ووضع مرتباهم ومزاياهم.	13	59	23	5	0	100
f3	توفر الحوكمة المعلومات المتعلقة بأهداف الإدارة، والإنفاق الرأسمالي لتحقيقها.	18	51	47	4	0	100
f4	تساعد الحوكمة على استقلالية عمل لجنة المراجعة بما يضمن تقديم تقرير مالية تتصف بالاعتمادية	11	45	39	5	0	100
f5	تضمن الحوكمة للحد من ممارسات مجلس الإدارة لإدارة الأرباح للتقارير المالية، والإفصاح الانتقائي لها.	27	47	22	4	0	100

ويتبين مما سبق أن مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد «α=0.05"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، **وعليه نقبل الفرضية السادسة.**

وبذلك يمكن القول إن كافة النتائج سالفة الذكر تمكننا من قبول فرضية الدراسة الرئيسية والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق حوكمة الشركات وزيادة درجة جودة التقارير المالي المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي".

(10) توصيات الدراسة:

فى ضوء التحليلات العملية لبيانات الدراسة والتي أجريت على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبى، **فإن الباحث بإمكانه أن يوصي بالآتي:**

1) العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التى توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.

2) العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.

3) العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح، لإعطاء كافة المساهمين والمستثمرين الأمن والآمان لاستثماراتهم.

4) ضرورة إدخال بعض التعديلات على دليل الإدارة الرشيدة "حوكمة الشركات" الخاص بسوق الأوراق المالية الليبي، حيث إنه بحاجة لبعض التوضيحات الإضافية.

5) ضرورة الزام الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية الليبى الشركات المسجلة طرفه بضرورة الوفاء بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مما يساعد ويمهد لجذب الاستثمارات إلى السوق وزيادة الثقة في معاملاته.

6) الإسراع في تدشين موقع على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" يكون خاصا بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث يتم خلاله ترتيب الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى على أساس مدى التزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة.

7) ضرورة الحفاظ على استقلالية قرارات الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية الليبى، وضمان عدم السيطرة أو التأثير عليها من أية جهات سيادية كانت.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1) إبراهيم، فريد محرم فريد (2009)، **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

2) أبو العزم، فاتح بشير (2006)، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة

3) اللحلح، أحمد أحمد (2005)، مؤشرات أداء قطاع الأعمال العام للغزل والنسيج في ظل التوجه للخصخصة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، يناير، ص ص1-25.

3) حبوش، محمد (2007)، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

4) سالم، خالد حسن محمد (2008)، **تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف حماية البيئة على قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

5) سوق الأوراق المالية الليبي (2008)، **الدليل الاسترشادي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

6) سوق الأوراق المالية الليبي (2008)، **لائحة الإدارة الرشيدة «الحوكمة»**، بدون ناشر.

7) عامر، أحمد حسن (2010)، **دراسات في المحاسبة المالية**، بدون ناشر.

8) عبد الله، محمد مفتاح (2009)، تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وأثره على متخذ القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، ديسمبر، ص 457-486.

9) عقل، يونس حسن (2005)، تحليل وتقييم دور الهيئة العامة في سوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، عدد سنة 2005، يناير ص 13-79.

10) عياد، أمير عاطف نصحي (2010)، **أثر الإفصاح المحاسبي العادل على تنشيط سوق الأوراق المالية بهدف دعم ثقة المستثمرين : دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

11) قباجة، عدنان (2008)، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان.

12) محمدين، رضا محمد(2010)، دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1) Biddle, G ; Hillary, G ; Verdi, R (2009), How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency, Social Science Research Network, Working Paper, Series No: 14653.

2) Cadbury Committee (1992), Code of Best Practice, Report of the Committee on Financial Aspects of Corporate Governance, Gee and Co, Ltd, London.

3) Core, et al (2005), Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns: An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations.

4) Dewing, I ; Russel, P (2003), Corporate Governance: Transparency Between Government and Business, British Accounting Review, Vol 35, Iss 1, pp 354385-.

5) FASB (2006), Conceptual Frame Work for Financial Reporting : Objectives of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-Useful Financial Reporting Information, The Financial Accounting Foundation, Financial Accounting Series, No: 1260001-.

6) Gompers, P (2003), Corporate governance and Equity prices, Journal of Economics, Iss 118, pp 7199-.

7) Monks, R; Minnow, N (2002), Corporate Governance, Blackwell Publishing, 2nd Edition.

8) OECD, (1999), OECD Principles of Corporate Governance, Organization for Economic co-operation and Development, Available at http://www.oecd.org.

9) OECD (2004). Principles of Corporate Governance. Available at http://www.oecd.org.

10)) Pickett. K ; Spencer. H (2005). The Essential Handbook of Internal Auditing. John Wiley and Sons. Ltd.

11) Robert. B ; Hillary. A (2003). Securities Fraud and Corporate Governance Reflections upon Federalism. A Revised Revision of this Paper is Forthcoming Vanderbilt Law Review. Available at http://www.ssrn.com.

12)) Robert. E.P (2006). Has Firm's Form 8-K Filing Behavior Changed Since Section 409 of the Sarbanes-Oxley Act Became Effective?. Social Science Research Network. Working Paper. Series No: 9306.

13) Rogers. J.L (2008). Disclosure Quality Management Trading Incentives. Chicago GSB Research. Working Paper Series. Paper No: 0818-. Vol 47. Iss 1. pp 127-.

14) Securities and Exchange Commission (2003). Study pursuant to section 108 of Sarbanes-Oxley Act of 2002 on the Adoption by the United States Financial Reporting System of A principles-Based Accounting System. SEC. U.S. 20 August.

15) Tang. A ; Cher. H ; Lin. Z (2005). Financial Reporting Quality and Investor Protection: A Global Investigation. Social Science Research Network. Working Paper. Series No: 12909.

16) Xi. X ; Rongtian. L (2016). Evaluation of Corporate Governance in Chinese Mainland and Taiwan: A Comparative Study of Educational Foundations. International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations. Vol 27. Iss 5. October. pp 2401 – 2432

The Impact of Applying the Corporate Governance on the Quality of Published Financial Reports of the Listed Companies in the Libyan stock Market

"An Empirical Study"

■ Dr.Moutaz Abdelhamied Ali Kablan *

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of applying the corporate governance on the quality of published financial reports by the listed companies in the Libyan stock market. The study stated the impact of applying the six principles of corporate governance by (OECD, 2004) on the quality of financial reports, which published by the listed companies in the Libyan stock market, specially that the management board of the Libyan stock market has issued in (2008) a guide and obligatory code for these companies to meet the needs of corporate governance. Consequently, after the date collection from the sample by the questionnaire tool, and the statistical analysis of data was applied, the study became able to present a satisfied and scientific evidence to recognize that the applying of corporate governance bar none according to the manual which mentioned above impacts positively on the quality of the published financial reports by these companies.

Key words: Libyan stock market – Corporate governance – Quality of financial reports

* Assistant Professor at Accounting DivisionFaculty of EconomicsUniversity of Benghazi

المشاكل والصعوبات التي تواجه برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة

من وجهة نظر الطلاب

■ د. مصطفى ساسي افتوحة * ■ د. جميل محمد خلاط **

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية ، تحليل هذه الصعوبات التي لها تأثير على الكفاءة التعليمية ، الطلاب ، المرافق العامة، نظام الدراسة، المكتبة، القاعات الدراسية، المناهج التعليمية، للوصول إلى النتائج ليتمكن الباحثان من طرح بعض التوصيات للمشاكل التي قد تواجه برنامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

ووصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة ،وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (توفر الامكانيات اللازمة لإتمام برنامج الدراسات العليا في عينة البحث المختارة ومن النتيجة السابقة فقد اوصت الدراسة بما يلي: -

- زيادة الاهتمام بتوفير الامكانات المادية والبشرية للرفع من مستوى طالب الدراسات العليا.
- العمل على زيادة الاهتمام بتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس .
- الاهتمام بزيادة توفير المراجع ذات العلاقة ببرنامج الدراسات العليا وخاصة الالكترونية منها.
- زيادة الاهتمام بتوفير الوسائل التعليمية من اللوحات الذكية وتطوير المناهج من حين الى آخر وغيرها.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة صبراتة
** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة صبراتة .

مقدمة

يلعب التعليم العالي دورا مهما في عملية النهوض الشامل بالمجتمعات ، ويساهم في زيادة الكفاءة للعنصر البشري لما يكتسبه من مهارات علمية و عملية تساعده في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ومن هنا تنبع الأهمية القصوى لعملية التعليم ومخرجاتها ، ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل .

وهذا يعني أن التعليم العالي يواجه تحديات كثيرة تفرضها عليه مجموعة من التغيرات و التحولات العالمية و التطور ، وسرعة التواصل التقني و المعلوماتي ولا يمكن فصل هذه التحولات عما يحدث في مؤسسات التعليم ، وما ينجم عنها من مشاكل خطيرة مثل البطالة ،بسبب الأعداد الكبيرة للخريجين.

وتعد الدراسات العليا إحدى الحلقات الهامة في منظومة التعليم العالي بشكل عام وفي المجال العلوم الاقتصادية بشكل خاص ، حيث تعتبر الدراسات العليا الناتج لامتلاك مهارات علمية ومهنية رفيعة المستوى التي تمثل المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حيث تهدف الدراسة إلى معرفة الوضعية التي عليها الدراسات العليا خلال الفترة الحالية _تقويم برنامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية_، ومعرفة الصعوبات التي تواجهها ، والتي تقف حائلا عن تطبيق الأهداف والبرامج خاصة في المنطقة الغربية منها، وتتمثل هذه الصعوبات أو المشاكل _ إن وجدت_ في الإمكانات المادية والبشرية والمتمثلة في الطالب ، عضو هيئة التدريس ، المرافق العامة ، نظام الدراسة والقبول ، المكتبة، القاعات الدراسية، وغيرها من الموارد التي يحتاجها برنامج الدراسات العليا.

مشكلة الدراسة:

نظرا لأهمية الدراسات العليا في الجامعات الليبية باعتبارها أحد أبرز المرتكزات العلمية التي تعتمدها الجامعات الليبية، وذلك لاستجابتها إلى احتياجات المجتمع في اعداد الكوادر العلمية ومتطلبات التنمية من حيث الجودة والتنوع، ولتنفيذ ذلك كله،

فإنه يجب توفير بعض الموارد اللازمة وبشكل عام، وفي كل المجالات، والمتمثلة في الطالب وعضو هيئة التدريس والموظف المختص، الموارد المادية والمتمثلة على سبيل المثال القاعات الدراسية والمكتبة والمرافق العامة وكل ما بدوره يساهم في نجاح هذا البرنامج العلمي الرفيع. حيث تقتصر هذة الدراسة في معرفة المشاكل والصعوبات التي تواجه برنامج التعليم العالي في المجال المحاسبي، فإنه يمكن طرح التساؤل التالي

هل تتوافر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لنجاح برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة؟

أهداف الدراسة: -

تهدف الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية ، تحليل هذه الصعوبات التي لها تأثير على الكفاءة التعليمية ، الطلاب ، المرافق العامة، نظام الدراسة، المكتبة، القاعات الدراسية، المناهج التعليمية، للوصول إلى النتائج ليتمكن الباحثان من طرح بعض التوصيات للمشاكل التي قد تواجه برنامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية موضوع الدراسة .ويأمل منها تزويد متخذي القرارات للعملية التعليمية لاتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتغلب على جميع الصعوبات والعوائق التي تقف حائلا في تنفيذ هذا البرنامج العلمي لغرض تحسين العملية التعليمية، ولمواكبة التطورات المستمرة الداخلية والخارجية.

فرضيات الدراسة:-

تنص الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة على أنه :

يجب توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لنجاح برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

بينما تتمثل الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة في الآتي :

1- توفر الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

2- توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

3- توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

4- توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

5- توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

6- توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

7- توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

المنهجية المتبعة:-

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين:

الجانب الأول: - وهو الجانب الاستقرائي، حيث تم استقراء وتتبع ما كتب في الأدب المحاسبي حول ما يتعلق بموضوع الدراسة من خلال الدراسات العلمية السابقة وما تطرقت إليه المؤتمرات العلمية.

الجانب الثاني: - وهذا الجانب الخاص بالدراسة الميدانية، حيث صممت استمارة استبانة لجمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة لتحقيق أهدافها، وتحليل البيانات التي تم جمعها واستخراج النتائج المترتبة عليها.

الإطار النظري:-

الدراسات السابقة:

اولا: دراسة (بن غربية، 1990) حيث سيتم، نركز على التعليم المحاسبي حيث أظهرت هذه الورقة أن وجود نظام تعليمي جيد ومتكامل هو حجر الأساس في عملية إعداد محاسبين مؤهلين علميا ومهنيا وتقنيا، ولكي يتحقق هذا الهدف ينبغي توفر العناصر التالية :-

1- أساتذة أكفاء، سواء من حيث التأهيل العلمي أو من حيث الخبرة، بحيث يكونوا قادرين على إجراء بحوث ودراسات متعمقة، ودمج نتائج هذه البحوث والدراسات مع المقررات الدراسية .

2- توفر الكتب والدوريات الحديثة وسهولة الحصول عليها واستخدامها.

3- توفر وسائل وسبل التدريب والتطبيق العملي .

ولكي يكون التعليم المحاسبي جيدا أوصت هذه الورقة بمجموعة من التوصيات نوجز منها ما هو مرتبط بورقة بحثنا هذه :-

1- وضع أهداف محدودة ومدروسة (التخطيط) لأهداف التعليم المحاسبي، وربط هذه الأهداف باحتياجات المجتمع.

2- توفير الإمكانات والوسائل اللازمة للبحث العلمي، بالإضافة إلى التشجيع المادي والمعنوي للباحثين، وتوفير الجو الملائم للبحث العلمي.

3- تحديث وتطوير أسلوب التعليم، بحيث يعتمد على ما يعرف بعملية التعلم والبحث عن المعرفة، مع توفير الإمكانيات اللازمة .

ثانيا: دراسة (بن غربية، 1991) حيث ركزت هذه الورقة على النقاط التالية :-

1 - المكونات الأساسية للنظام التعليمي، وهذه المكونات هي :-

الطلاب - أعضاء هيئة التدريس - المناهج

3 - المحاسبة ومهارات الاتصال: - حيث توجد علاقة بين المحاسبة ومهارات الاتصال، وهذا يبدو واضحا من خلال أحد تعريفات المحاسبة، إذ أنها تتضمن تحديد وقياس وتوصيل المعلومات إلى الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الاتصال يمثل أحد أركان المحاسبة .

4 - هناك علاقة وطيدة ومباشرة بين التنظيم المهني والبحث العلمي والتعليم المحاسبي، وهذا يعني تكامل التعليم المحاسبي والتنظيم المهني.

5 - ضرورة الاهتمام بأن تكون كافة المعلومات المحاسبية سواء تلك المستمدة من نظام المحاسبة المالية، أو تلك التي ينتجها نظام المحاسبة الإدارية متاحة لجميع مستخدمي المعلومات والتي تساهم بدون شك في تحسين نوعية القرارات الإدارية .

ومن أهم التوصيات التي تم التركيز عليها لتحسين نوعية التعليم المحاسبي:-

1- تشجيع الطلاب الأذكياء على الالتحاق ببرامج المحاسبة .

2- إدخال بعض التحسينات الضرورية على نظام إعداد الأساتذة، سواء من الناحية الأكاديمية أو من حيث الخبرة المطلوبة.

3- يجب أن ينظر إلى التعليم المحاسبي والبحث العلمي والتنظيم المهني للمحاسبين على أساس أنها عناصر مكملة لبعضها البعض.

ثالثا: دراسة (سعد، 1995) هدفت هذه الدراسة إلى تقويم التعليم المحاسبي الجامعي في العراق، لتشخيص جوانب القوة والضعف فيه من خلال وجهة نظر هيئة التدريس، وطلبة الأقسام المحاسبية بالجامعات العراقية من خلال العناصر التالية: - (الإدارة ، التخطيط، المناهج ، الكتب ، أعضاء هيئة التدريس ، طرق التدريس ، التقويم والامتحانات، الخدمات المكتبية، التدريب العملي)

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :-

1- عدم توفر الفرص الكافية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير خبراتهم.

2- عدم كفاية الخدمات التي تقدمها المكتبة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس .

3- عدم كفاية المناهج في إعداد الطلبة بصورة مناسبة.

وفي ضوء النتائج السابقة قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات والمقترحات لمعالجة نواحي القصور في التعليم المحاسبي الجامعي وتطويره، والمساهمة في تعزيز مهنة المحاسبة وبلوغها مكانة مرموقة في المجتمع.

رابعا : دراسة (حسن ، سعد، 1997) من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي :

1-إن مناهج أقسام المحاسبة برغم تنوعها وشمولها للعديد من المواد التخصصية والمساعدة إلا أن هناك قصورا في نوعية المناهج المقدمة، إذ يرى الخرّيجون أن المناهج لا تعد الطالب للحياة العملية بكفاءة، لعوامل متعددة ومن أهمها طغيان الجانب النظري على الجانب العملي، وضعف المناهج، وعدم استخدام الحاسوب بصورة كافية، وعدم أخذ التغيرات العالمية في الحسبان، ودراسة بعض المواد الهامة مثل محاسبة التضخم، والمحاسبة الدولية، والمحاسبة الاجتماعية.

2-كشفت الدراسة أن تباين فرص العمل توثر على النمو المعرفي للخرّيجين بين القطاعات المختلفة (القطاع العام والقطاع الخاص)

ومن أهم توصيات هذه الدراسة:

1- القيام بعملية تقويم مستمرة للمناهج ومفرداتها، لتحديثها وتغطيتها بأحدث المستجدات من المعلومات في مجال التخصص.

2- ضرورة إيجاد توازن بين المواد النظرية والتطبيق من خلال صياغة المناهج بما ينسجم مع واقع العمل الفعلي .

خامسا: دراسة (جودة، 2000) وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود مجموعة من المشاكل ومن بين أهم أسبابها ما يلي :-

1- عدم التوافق بين مخرجات التعليم في الجامعات ومتطلبات المهنة وحاجة العمل فيه، وراجع ذلك إلى نقص كبير في الكوادر المحاسبية المزودة بالمعرفة العلمية والخبرة المهنية، وسيزداد هذا النقص مع تزايد الطلب على المحاسبين من سنة إلى أخرى .

2- هناك فجوة بين المناهج الدراسية التي تطبق في أقسام المحاسبة في الجامعات وبين متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة .

3- في ضوء غياب التدريس والتدريب على استعمال الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة وبرامج التدقيق الآلية ظل التدريس محافظا على السجلات والدفاتر اليدوية التقليدية، حيث أدت ثورة المعلومات إلى أن أصبحت تكنولوجيا المعلومات الممثلة بالحاسبات الجزء الأكثر أهمية من موارد أي منظمة، وفرضت هذه الثورة اتباع إجراءات أمنية صارمة لتطوير وحماية هذه الموارد، وقد أدى غياب استعمال الحاسبات في تدريس المحاسبة إلى الحد من القدرة الفكرية والتطبيقية للطلبة، وقلل من إنتاجهم وكفاءتهم العلمية.

4- هناك قصور واضح في تشجيع البحوث العلمية وتوفير المصادر والمراجع العلمية الحديثة التي تساعد الطلبة على إجراء البحوث العلمية. وهناك عوامل أساسية تعيق تطور البحث العلمي أهمها :-

أ- قلة المراجع ومصادر البحث الحديثة في المكتبات.

ب- أعباء عضو هيئة التدريس الثقيلة في إلقاء المحاضرات، مما يحرمه من الوقت الكافي للبحوث .

ج - مشاكل النشر العلمي والتحكيم .

د - تزايد هجرة الأساتذة الأكفاء العرب إلى الخارج .

5 - هناك ضعف في تدريس اللغة الإنجليزية أدى إلى :-

أ - تدني واضح في نسبة إقبال الطلبة على تعلم هذه اللغة .

ب - انخفاض مستوى إنتاجية التعلم عند الطالب .

ج - انخفاض مستوى الكفاءة التدريسية .

د - غياب الطريقة الموحدة والمنهج الملائم لتدريس المحاسبة .

هـ - تدريس المادة وكأنها امتداد للمدارس الثانوية دون الحرص على الزيادة في تطويرها .

سادسا: دراسة (الدالي، 2004) هدفت هذه الدراسة إلى :-

- التعرف على واقع التعليم المحاسبي في ليبيا .
- دراسة تحليلية لعناصر التعليم المحاسبي لغرض تطويره ولزيادة رفع كفاءة الخريجين
- إجراء دراسة اختيارية لتحديد أكثر عناصر التعليم المحاسبي تأثيرا في زيادة كفاءة ومهارة الخريجين.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث مايلي :-

- وجود علاقة بين المناهج التعليمية وأعضاء هيئة التدريس والإدارة التعليمية .
- التأكيد على أن عناصر التعليم المحاسبي هي أعضاء هيئة التدريس - المناهج التعليمية - الإدارة التعليمية .
- تبين أن المناهج التعليمية هي أكثر عناصر التعليم المحاسبي مساهمة وتأثيرا في رفع كفاءة الطلبة والخريجين.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة مايلي:-

- ضرورة الاهتمام بصياغة مفردات التعليم المحاسبي وإيجاد التوازن بين الجانب النظري والمجال التطبيقي.
- الاهتمام بالتطوير المستمر للمناهج التعليمية بالتعليم المحاسبي، لكي تتمشى مع التطورات السريعة والمتلاحقة عالميا.
- توفير التقنيات الحديثة واستخدامها في طرق التدريس.
- حث الإدارة التعليمية على ضرورة توفير الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية بشكل مستمر، لكي يتمكن الطلبة من الاطلاع على أحدث ما توصل إليه العلم، ولكي تتم مساعدتهم في أعداد البحوث العلمية التي تعالج مشاكل المجتمع .

سابعا: دراسة (موسى ، 2013) استهدفت هذه الدراسة مدى توافر متطلبات الجودة و الاعتماد الاكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية

الحكومية ، حيث اتبع الباحث منهج دراسة الحالة الذي يتيح فرصة التركيز على ظاهرة معينة عن طريق دراستها من جميع الجوانب و التعمق فيها وتحليل كل جزئياتها ، وذلك من خلال اختيار برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة الزاوية بوصفها حالة دراسية وبهدف الحصول على المعلومات اللازمة أجرى الباحث عدة مقابلات شخصية مع المسؤولين عن برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة، وعدد من اعضاء هيئة التدريس بالبرنامج وبعض الموظفين المكلفين بالإشراف على خدمات الدعم التعليمية والمرافق التابعة للبرنامج ، استخدم فيها الباحث نموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد المؤسسات التعليمية و التدريبية ، ومن خلال الإجابات التي تم الحصول عليها و الادلة و الشواهد و البراهين الداعمة لتك الإجابات أمكن الوصول إلى نتيجة رئيسة مفادها عدم توافر متطلبات الجودة و الاعتماد الاكاديمي في برامج الدراسات العليا بقسام المحاسبة بجامعة الزاوية . وبناء على هذه النتيجة تم عرض عدد من التوصيات التي تؤكد في مجملها ضرورة مراعات متطلبات الجودة و الاعتماد الأكاديمي الصادرة من مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية و التدريبية .

ثامنا: دراسة (المقلة والاربش، 2016) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه برامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

وخلصت الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها أن برامج الدراسات العليا في المحاسبة بالبيئة الليبية تواجه العديد من التحديات والمشاكل التي تعوق عملية الاستفادة من هذه البرامج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد بينت نتائج الدراسة أن العوامل المرتبطة بالطالب والتي من أهمها ضعف التأهيل الأكاديمي للطالب في المرحلة الجامعية والذي نتج عنة ضعف قدرة الخريجين على اكتساب المهارات المعرفية الذهنية والتي يفترض أن يتم صقلها بمرحلة لدراسات العليا، إضافة الى تدني القدرة على الاستفادة من المراجع الحديثة والتي عادة تكون باللغة الانجليزية بسبب ضعف مستوى اللغة لديهم هي من الأسباب الرئيسية التي قد تعوق عملية الاستفادة .كما أظهرت الدراسة عدم

وضوح الرؤية المستقبلية فيما يتعلق بالسياسات التعليمية في مجال الدراسات العليا في المحاسبة بسبب التسرع في هذه البرامج التعليمية مع عدم التقنين مما نتج عنة وجود قصور في استخدام طرق تدريس حديثة وفعالة ،ضعف التواصل بين الطلاب والأساتذة وبالتالي ضعف المخرجات لهذه البرامج. أما من جانب البيئة المحيطة بالعملية التعليمية فقد أظهرت الدراسة أن غياب التعاون بين أقسام الدراسات العليا بالجامعات الليبية وقلة عدد أعضاء هيئة التدريس لهذه البرامج والاعتماد على المتعاونين والنقص الحاد في المؤتمرات العلمية للطلاب عوامل أثرت سلبًا على واقع الدراسات العليا في المحاسبة.

تاسعا: دراسة (ابو عودة ،2016) هدفت الدراسة الى معرفة مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني دراسة حالة كلية التجارة في قطاع غزة لذلك قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن نسبة البطالة في كليات التجارة حسب عينة الدراسة قاربت 62 ٪ ، وكانت أعلى نسبة بطالة في تخصصات المحاسبة و المالية و العلوم المصرفية ، يليها تخصص الاقتصاد وكانت نسبة البطالة بدرجة اقل في تخصص الإدارة والإحصاء و التسويق وهذه تعتبر نسبة كبيرة جداً وخصوصاً ان معظم هذه البطالة من فئة الشباب 22-25 ، ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل ، ورسم سياسات وتخطيط حجم ونوعية الاحتياجات المستقبلية من العمالة ، وعدم وجود دراسات جوهرية لتحديد حاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية .

ومن أهم توصياتها التنسيق بين القطاع العام و القطاع الخاص والجامعات لتساعد الخريج في سوق العمل وكذلك من أهم توصياتها بضرورة تركيز الجامعات على الدراسة باللغة الانجليزية و تحديث برامجها وضرورة تركيز على النوع و الجودة و ليس الكم .

مما سبق فإن الدراسات السابقة قد تناولت في معظمها المشاكل والصعوبات التي تواجه برنامج الدراسات العليا فى التعليم المحاسبي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، إلا أن هذه الدراسة ركزت على وجهة نظر طالب الدراسات العليا في المجال المحاسبي.

الدراسة الميدانية

أولا-أداة جمع البيانات

إن طبيعة موضوع البحث فرض نوعا محددا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهي استمارة الاستبيانة حيث إن دقة ومصداقية البيانات التي يتم جمعها يعتمد على حسن اختيار الباحث للأداة التي تستخدم لذلك مع الحرص على صياغة مجموعة من الأسئلة تعد بهدف الحصول على بيانات تخدم أساسا دراسة الموضوع من خلال مشكلة البحث والفرضيات المعدة لذلك .

1- تصميم استمارة الاستبيانة :

لقد تم تصميم استمارة الاستبيانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة ويرى الباحثان ضرورة تقسيم استمارة الاستبيانة إلى عدة أجزاء ، وقد روعي في إعداد الاستبيانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2- اختبارات الصدق « الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيانة قام الباحثان بالاختبارات الآتية :

1- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راع الباحثان جانب صدق المحتوي في الاستمارة ، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة ،كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة .

2- الصدق الظاهري : Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبيانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيانة على أساتذة متخصصين في علم المحاسبة والإحصاء ، وبعد أن تم جمع أراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة

التي أعدت للتطبيق وهي تضم سبع مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالأتي :-

المجموعة الأولى:- وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل الحالة الاجتماعية ، العمر ، حالة الطالب ، مرحلة الدراسة وفترة الدراسة.

المجموعة الثانية:- وتشمل 20عبارة حول مدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

المجموعة الثالثة:- وتشمل 12عبارة حول مدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

المجموعة الرابعة:- وتشمل 13 عبارة حول مدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

المجموعة الخامسة:- وتشمل 24 عبارة حول مدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

المجموعة السادسة:- وتشمل 18 عبارة حول مدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

المجموعة السابعة:- وتشمل 9 عبارات حول مدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

المجموعة السابعة:- وتشمل 9 عبارات حول مدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

وبعد عملية التعديل قام الباحثان بتوزيع عدد (100) استمارة استبيانة على طلبة الدراسات العليا الذين تم اختيارهم بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية . وبعد فترة تم الحصول على 77 استمارة استبيانة صالحة للتحليل والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمتحصل عليه نسبة الاستمارات القابلة للتحليل حسب الجامعات قيد الدراسة.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل حسب الجامعات قيد الدراسة

الجامعة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع ٪
جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد	25	25	100
جامعة طرابلس / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	25	20	80
الأكاديمية الليبية/ مدرسة العلوم الإدارية والمالية	25	23	92
جامعة الجبل الغربي/كلية المحاسبة /غريان	25	9	36
المجموع	100	77	77

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل77 ٪ من عدد الاستمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثانيا: - وصف وتحليل البيانات (اختبار فرضيات الدراسة)

بعد تجميع استمارات الاستبيانة استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول رقم (2)

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي

الإجابة	لا	لا أدري	نعم
الدرجة	1	2	3

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (2) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(2) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة . أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(2) فيدل على انخفاض درجة الموافقة ، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (2) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة ، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة

تختلف معنويا عن (2) أم لا . وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

1- اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate **للتأكد من ثبات الاختبار "أداة الدراسة» قام الباحثان بحساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا** Cornbach Alpha. **والصدق الذاتي عن طريق الجذر ألتربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم** (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	20	0.620	0.787
2	مدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	12	0.853	0.924
3	مدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.	13	0.873	0.934
4	مدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.	24	0.859	0.927
5	مدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .	18	0.790	0.889
6	مدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .	9	0.850	0.922

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
7	مدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .	9	0.784	0.885
8	المشاكل التي تواجه طالب الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .	105	0.937	0.978

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (a) (معامل الثبات) ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيانة تتراوح بين (0.620 إلى 0.937) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. .وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.787 إلى 0.978) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2- خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجامعات

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجامعات

الجامعة	العدد	النسبة ٪
جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد	25	32.5
جامعة طرابلس / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	20	26.0
الأكاديمية الليبية/ مدرسة العلوم الإدارية والمالية	23	29.9
جامعة الجبل الغربي/كلية المحاسبة /غريان	9	11.7
المجموع	77	100.0

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد ويمثلون نسبة (32.5 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه من الأكاديمية الليبية/ مدرسة العلوم الإدارية والمالية ويمثلون نسبة (29.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه من جامعة طرابلس / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ويمثلون نسبة (26 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي من جامعة الجبل الغربي/كلية المحاسبة /غريان ويمثلون نسبة (11.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة ٪
أعزب	55	71.4
متزوج	22	28.6
المجموع	77	100.0

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من العزاب ويمثلون نسبة (71.4 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي متزوجون ويمثلون نسبة (28.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة ٪
35 - 26	61	79.2
45 - 36	16	20.8
المجموع	77	100.0

من خلال الجدول رقم(6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 26 إلى 35 سنة ويمثلون نسبة (79.2 ٪) من مفردات عينة الدراسة ، والباقي ممن أعمارهم من 36 إلى 45 سنة ويمثلون نسبة (20.8 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب حالة الطالب

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب حالة الطالب

حالة الطالب	العدد	النسبة ٪
متفرغ للدراسة	27	35.1
غير متفرغ للدراسة	50	64.9
المجموع	77	100.0

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من غير المتفرغين للدراسة ويمثلون نسبة (64.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي متفرغون للدراسة ويمثلون نسبة (35.1 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مرحلة الدراسة

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مرحلة الدراسة

مرحلة الدراسة	العدد	النسبة ٪
مرحلة دراسة المواد	51	66.2
مرحلة إعداد البحث	26	33.8
المجموع	77	100.0

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن هم في مرحلة دراسة المواد يمثلون نسبة (66.2 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي ممن هم من مرحلة إعداد البحث ويمثلون نسبة (33.8 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

6- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب فترة الدراسة

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب فترة الدراسة

فترة الدراسة	العدد	النسبة ٪
سنتان	37	48.1
ثلاث سنوات	24	31.2
أكثر من ثلاث سنوات	16	20.8
المجموع	77	100.0

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة فترة دراستهم سنتان ويمثلون نسبة (48.1 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليهم ممن فترة دراستهم ثلاث سنوات ويمثلون نسبة (31.2 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي فترة دراستهم أكثر من ثلاث سنوات ويمثلون نسبة (20.8 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

3- اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

8- مدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بمدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية . تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل سؤال على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

جدول رقم (10) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	هل تعتبر اللغة الإنجليزية للدراسات العليا ذات أهمية ؟	2.68	.733	-5.965	.000
2	هل تعتبر إلمام الطالب بلوائح الدراسات العليا مهم ؟	2.88	.428	-7.905	.000
3	هل ترى بأن تفرغ الطالب لبرنامج الدراسات العليا ضروري ؟	2.39	.905	-3.487	.000
4	هل تعتبر التقاء أعضاء هيئة التدريس بالطلاب بعد الانتهاء من المحاضرة مهم ؟	2.23	.930	-2.151	.031
5	هل تعتبر رغبة الطلاب في الالتقاء بأعضاء هيئة التدريس بعد موعد المحاضرة الرسمي ذات أهمية؟	2.21	.951	-1.886	.059
6	هل تعتبر التزام أعضاء هيئة التدريس بمواعيد إلقاء المحاضرة خلال الفصل الدراسي مهم؟	2.90	.447	-7.863	.000
7	هل تعتبر أن عدد المحاضرات خلال الفصل الدراسي من 13-14 أسبوعا كاف ؟	2.60	.782	-5.347	.000
8	هل تعتبر توصية عضو هيئة التدريس باستخدام المراجع العربية والأجنبية ذات أهمية ؟	2.60	.765	-5.421	.000
9	هل يواجه الطالب بعض العراقيل في موافقة القسم على المقترح المقدم للدراسة البحثية ؟	2.55	.717	-5.334	.000

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
10	هل ترى أن امتداد طول الفترة الزمنية للدراسة البحثية ترجع إلى عدم تفرغ الأستاذ المشرف ؟	2.38	.779	-3.841	.000
11	هل ترى أن دراسة مواد كبديل للرسالة البحثية أفضل ؟	1.75	.934	-2.255	.024
12	هل لديك الإمكانيات في استخدام الحاسب الآلي ؟	2.79	.570	-7.140	.000
13	هل ترى أن الطالب على استعداد تام لإعداد موضوعات المقرر؟	2.18	.914	-1.723	.085
14	عدم وجود إمكانيات علمية لدى الطالب ؟	2.09	.710	-1.121	.262
15	عدم توفر الكتب والمراجع بالشكل المطلوب ؟	2.38	.670	-4.323	.000
16	عدم تفرغ الطالب للدراسة ؟	2.30	.650	-3.683	.000
17	هل الطالب لديه القدرة على توصيل المعلومات أثناء إلقاء أوراقهم البحثية ؟	2.12	.946	-1.083	.279
18	هل ترى بان عدد طلاب الدراسات العليا أكثر من اللازم من حيث العدد ؟	1.49	.837	-4.565	.000
19	هل توفرت لك فرصة الدراسة العليا على نفقة المجتمع ؟	1.31	.712	-6.120	.000
20	هل فرصة الحصول على لائحة الدراسات العليا متوفرة وبشكل سهل ؟	1.86	.942	-1.324	.185

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

1- **الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية** (0.05) **ومتوسطات إجابات مفردات**

عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للأسئلة التالية :

1. هل تعتبر اللغة الإنجليزية للدراسات العليا ذات أهمية ؟
2. هل تعتبر إلمام الطالب بلوائح الدراسات العليا مهم ؟
3. هل ترى بأن تفرغ الطالب لبرنامج الدراسات العليا ضروري ؟
4. هل تعتبر التقاء أعضاء هيئة التدريس بالطلاب بعد الانتهاء من المحاضرة مهم ؟
5. هل تعتبر التزام أعضاء هيئة التدريس بمواعيد إلقاء المحاضرة خلال الفصل الدراسي مهم؟
6. هل تعتبر أن عدد المحاضرات خلال الفصل الدراسي من 13-14 أسبوعا كاف ؟
7. هل تعتبر توصية عضو هيئة التدريس باستخدام المراجع العربية و الأجنبية ذات أهمية ؟
8. هل يواجه الطالب بعض العراقيل في موافقة القسم على المقترح المقدم للدراسة البحثية ؟
9. هل ترى أن امتداد طول الفترة الزمنية للدراسة البحثية ترجع إلى عدم تفرغ الأستاذ المشرف ؟
10. هل لديك الإمكانيات في استخدام الحاسب الآلي ؟
11. عدم توفر الكتب والمراجع بالشكل المطلوب ؟
12. عدم تفرغ الطالب للدراسة ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الأسئلة تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه الأسئلة

2- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للأسئلة التالية :

1. هل تعتبر رغبة الطلاب في الالتقاء بأعضاء هيئة التدريس بعد موعد المحاضرة الرسمي ذات أهمية؟

2. هل ترى أن الطالب على استعداد تام لإعداد موضوعات المقرر؟

3. عدم وجود إمكانيات علمية لدى الطالب ؟

4. هل الطالب لديه القدرة على توصيل المعلومات أثناء إلقاء أوراقهم البحثية ؟

5. هل فرصة الحصول على لائحة الدراسات العليا متوفرة وبشكل سهل ؟

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه الأسئلة متوسطة

3- **الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (2) للأسئلة التالية :-**

1. هل ترى أن دراسة مواد كبديل للرسالة البحثية أفضل ؟

2. هل ترى بأن عدد طلاب الدراسات العليا أكثر من اللازم من حيث العدد ؟

3. هل توفرت لك فرصة الدراسة العليا على نفقة المجتمع ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه الأسئلة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمستوى الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر

الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (11) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بمدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	2.2838	.20955	11.883	76	.000

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (11.883) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.2838) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية حيث إن:-

1. طلبة الدراسات العليا ليس لديهم إلمام باللغة الإنجليزية على الرغم من أهميتها.
2. طلبة الدراسات العليا ليس لديهم إلمام بلوائح الدراسات العليا على الرغم من أهمية ذلك.
3. معظم طلبة الدراسات العليا غير متفرغين لبرنامج الدراسات العليا على الرغم من أهمية ذلك.
4. ليس هناك التقاء أعضاء هيئة التدريس بالطلاب بعد الانتهاء على الرغم من أهمية ذلك.

5. ليس هناك التزام لأعضاء هيئة التدريس بمواعيد إلقاء المحاضرة خلال الفصل الدراسي

6. ليس هناك التزام بعدد المحاضرات خلال الفصل الدراسي من 13-14 أسبوعا على الرغم من أهمية ذلك.

7. لا يقوم عضو هيئة التدريس بتوصية الطلبة باستخدام المراجع العربية و الأجنبية على الرغم من أهمية ذلك.

8. يواجه الطالب بعض العراقيل في موافقة القسم على المقترح المقدم للدراسة البحثية

9. عدم تفرغ الأستاذ المشرف مما يطول في الفترة الزمنية للدراسة البحثية .

10. عدم توفر الكتب والمراجع بالشكل المطلوب

11. عدم تفرغ الطالب للدراسة

9- مدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية . تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل سؤال على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	هل هناك التزام من الأستاذ بمواعيد بداية ونهاية المحاضرة ؟	2.58	.767	-5.341	.000
2	هل يعالج الأستاذ موضوعات المقرر بعمق ؟	2.00	.932	.000	1.000
3	هل هناك تشجيع من الأستاذ بإشراك الطلاب في المحاضرة و التعبير عن وجهة نظرهم ؟	2.38	.859	-3.543	.000
4	هل ترى بان الأستاذ يستثمر في الوقت الفعلي في التدريس أثناء المحاضرة ؟	2.13	.923	-1.231	.218
5	هل ترى بأن الأستاذ لديه الدراية العالية بموضوع المقرر ؟	2.26	.880	-2.500	.012
6	هل ترى أن الأستاذ له القدرة على جذب انتباه الطلاب ؟	2.31	.847	-3.048	.002
7	هل يقدم الأستاذ أمثلة و حالات عملية فعالة ؟	2.06	.894	-.640	.522
8	هل تعتبر توفير الصفات الشخصية لعضو هيئة التدريس له أهمية نسبية ؟	2.65	.664	-6.155	.000
9	هل يجب أن يكون عضو هيئة التدريس ملماً بطرق التدريس ؟	2.86	.420	-7.889	.000
10	هل يعتمد عضو هيئة التدريس على المراجع الأجنبية ؟	1.73	.737	-3.063	.002

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
11	هل ترى أن عضو هيئة التدريس مواكب للتطورات التي تحدث على التخصص ويتناولها ضمن المقررات الدراسية ؟	1.86	.823	-1.511c	.131
12	هل يمنح عضو هيئة التدريس فرصة المشاركة للطلاب أثناء المحاضرة؟	2.62	.708	-5.821	.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن

1- **الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للأسئلة التالية :**

1. هل هناك التزام من الأستاذ بمواعيد بداية ونهاية المحاضرة ؟
2. هل هناك تشجيع من الأستاذ بإشراك الطلاب في المحاضرة و التعبير عن وجهة نظرهم ؟
3. هل ترى بأن الأستاذ لديه الدراية العالية بموضوع المقرر ؟
4. هل ترى أن الأستاذ له القدرة على جذب انتباه الطلاب ؟
5. هل تعتبر توفير الصفات الشخصية لعضو هيئة التدريس له أهمية نسبية ؟
6. هل يجب أن يكون عضو هيئة التدريس ملماً بطرق التدريس ؟
7. هل يمنح عضو هيئة التدريس فرصة المشاركة للطلاب أثناء المحاضرة؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الأسئلة تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه الأسئلة

2- **الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للأسئلة التالية :**

1. هل يعالج الأستاذ موضوعات المقرر بعمق ؟

2. هل ترى بأن الأستاذ يستثمر في الوقت الفعلي في التدريس أثناء المحاضرة ؟

3. هل يقدم الأستاذ أمثلة وحالات عملية فعالة ؟

4. هل ترى أن عضو هيئة التدريس مواكب للتطورات التي تحدث على التخصص ويتناولها ضمن المقررات الدراسية ؟

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه الأسئلة متوسطة

3- الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (2) للسؤال التالي :-

1. هل يعتمد عضو هيئة التدريس على المراجع الأجنبية ؟

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذا السؤال ونقبل الفرضية البديلة له وحيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذا السؤال يقل عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذا السؤال

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (13) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	2.2868	.49476	5.087	76	.000

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.087) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.2868) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) ، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى توفر المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية حيث إن:-

1. هناك التزام من الأستاذ بمواعيد بداية ونهاية المحاضرة .
2. هناك تشجيع من الأستاذ بإشراك الطلاب في المحاضرة و التعبير عن وجهة نظرهم .
3. الأستاذ لديه الدراية العالية بموضوع المقرر.
4. الأستاذ له القدرة على جذب انتباه الطلاب .
5. توفير الصفات الشخصية لعضو هيئة التدريس له أهمية نسبية.
6. يجب أن يكون عضو هيئة التدريس ملماً بطرق التدريس.
7. يمنح عضو هيئة التدريس فرصة المشاركة للطلاب أثناء المحاضرة. ولكن:

1. لا يعالج الأستاذ موضوعات المقرر بعمق.
2. الأستاذ لا يستثمر في الوقت الفعلي في التدريس أثناء المحاضرة .

3. لا يقدم الأستاذ أمثلة و حالات عملية فعالة .

4. عضو هيئة التدريس غير مواكب للتطورات التي تحدث على التخصص ويتناولها ضمن المقررات الدراسية

10- مدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية. تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل سؤال على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

جدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	هل تعتبر موقع الكلية لبرنامج الدراسات العليا مناسب للطالب و عضو هيئة التدريس ؟	2.30	.933	-2.692	.007
2	هل تتوفر وسائل الراحة (مقهى - حدائق - مرافق عامة)؟	1.96	.993	-.346	.729
3	هل ترى وجود آلات تصوير داخل المكتبة مهماً ؟	2.74	.657	-6.582	.000
4	هل هناك موظف مختص بالتصوير ؟	1.74	.951	-2.325	.020

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
5	هل تكلفة التصوير بأسعار مناسبة ؟	2.05	.972	-.471	.637
6	هل هناك حدائق داخل سياج الجامعة ؟	1.94	.978	-.585	.558
7	هل هناك موقف خاص لسيارات الطلبة ؟	2.65	.739	-5.812	.000
8	هل هناك مواقف مخصصة للحافلات ؟	1.68	.865	-3.101	.002
9	هل يوجد حافلات مخصصة لنقل الطلاب ؟	1.47	.771	-5.009	.000
10	هل هناك أجهزة حاسوب مخصصة لطلبة وأعضاء هيئة التدريس الدراسات العليا داخل الكلية ؟	1.53	.867	-4.185	.000
11	هل هناك لوحة إعلانات يوضع عليها المواد المقررة للطلاب خلال فترة الدراسة ؟	2.64	.759	-5.658	.000
12	هل هناك كافيتيريا خاصة لطلبة الدراسات العليا ؟	1.83	.979	-1.501	.133
13	هل هناك أماكن لسكن الطلاب الذين يقيمون في أماكن بعيدة على مكان الدراسة ؟	1.38	.689	-5.908	.000

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن:

1- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للأسئلة التالية :

1. هل تعتبر موقع الكلية لبرنامج الدراسات العليا مناسبا للطالب و عضو هيئة التدريس ؟

2. هل ترى وجود آلات تصوير داخل المكتبة مهماً ؟

3. هل هناك موقف خاص لسيارات الطلبة ؟

4. هل هناك لوحة إعلانات يوضع عليها المواد المقررة للطلاب خلال فترة الدراسة ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الأسئلة تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه الأسئلة

2- **الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للأسئلة التالية :**

1. هل تتوفر وسائل الراحة (مقهى - حدائق - مرافق عامة) ؟

2. هل تكلفة التصوير بأسعار مناسبة ؟

3. هل هناك حدائق داخل سياج الجامعة ؟

4. هل هناك كافيتيريا خاصة لطلبة الدراسات العليا ؟

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه الأسئلة متوسطة

3- **الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (2) للأسئلة التالية :-**

1. هل هناك موظف مختص بالتصوير ؟

2. هل هناك مواقف مخصصة للحافلات ؟

3. هل توجد حافلات مخصصة لنقل الطلاب ؟

4. هل هناك أجهزة حاسوب مخصصة لطلبة وأعضاء هيئة التدريس الدراسات العليا داخل الكلية ؟

5. هل هناك أماكن لسكن الطلاب الذين يقيمون في أماكن بعيدة على مكان الدراسة ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الأسئلة تقل عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه الأسئلة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (15) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	1.9920	.54544	-.129	76	.898

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (- 129.) بدلالة

محسوبة (0.898) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية ، وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية حيث أن:-

1. ليس هناك موظف مختص بالتصوير
2. ليس هناك مواقف مخصصة للحافلات .
3. لا يوجد حافلات مخصصة لنقل الطلاب .
4. ليس هناك أجهزة حاسوب مخصصة لطلبة وأعضاء هيئة التدريس الدراسات العليا داخل الكلية.
5. ليس هناك أماكن لسكن الطلاب الذين يقيمون في أماكن بعيدة على مكان الدراسة.
6. لا تتوفر وسائل الراحة (مقهى - حدائق - مرافق عامة) بالشكل المطلوب
7. تكلفة التصوير ليست بأسعار مناسبة .
8. ليس هناك حدائق داخل سياج الجامعة .
9. ليس هناك كافيتيريا خاصة لطلبة الدراسات العليا .

11- مدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية. تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (16) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

جدول رقم (16) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	هل هناك معايير محددة لقبول الطلاب في برنامج الدراسات العليا ؟	2.56	.786	-5.103	.000
2	هل يتم إجراء امتحان قبول لطلاب الدراسات العليا ؟	2.90	.416	-7.967	.000
3	هل يتم تقديم المحاضرات في موعدها حسب الجدول المحدد لها ؟	2.61	.781	-5.427	.000
4	هل يتم تناول المحاضرات بشكل شيق ؟	1.96	.924	-.372	.710
5	هل هناك مرونة في تسجيل المواد الدراسية ؟	2.00	.973	.000	1.000
6	هل هناك استمارة خاصة بتسجيل المواد تمنح للطالب عند اختياره المواد الدراسية قبل بداية الفصل الدراسي ؟	2.40	.877	-3.679	.000
7	هل تمنح للطالب فرصة الانسحاب الجزئي للمواد الدراسية ؟	2.75	.588	-6.932	.000
8	هل تمنح للطالب فرصة إيقاف القيد الدراسي ؟	2.91	.403	-8.030	.000
9	هل يخصص مرشد أكاديمي للطلاب خلال فترة الدراسة ؟	1.31	.674	-6.290	.000
10	هل هناك تنظيم إداري يسهل على الطالب اختيار المواد خلال الفترة المحددة لذلك ؟	1.62	.889	-3.442	.001
11	هل يتم تدليل الصعاب أمام الطالب في الجوانب الإدارية للحصول على تعريف طالب مثلاً و غيرها ؟	1.99	.939	-.122	.903

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
12	هل هناك دليل للتعريف ببرنامج الدراسات العليا ؟	1.58	.848	-3.881	.000
13	هل يتم تعريف الطالب بمقررات المواد وتوزيع الدرجات خلال الفصل الدراسي؟	2.35	.929	-3.118	.002
14	هل توزيع الدرجات الخاصة بالمقرر يتصف بالعدالة ؟	2.00	.918	.000	1.000
15	هل عدد الامتحانات خلال الفصل يعتبر مناسباً ؟	2.38	.874	-3.491	.000
16	هل يتم الإعلان على مواعيد الامتحانات مبكراً ؟	2.69	.654	-6.380	.000
17	هل يعتبر جدول الامتحانات مناسبا للطلاب ؟	2.35	.823	-3.457	.001
18	هل تعتبر الوقت المخصص للامتحانات مناسباً ؟	2.35	.870	-3.299	.001
19	هل تتصف الامتحانات بكل موضوعية ؟	2.17	.894	-1.638	.101
20	هل الامتحانات تغطي محتويات المقرر ؟	2.43	.818	-4.09	.000
21	هل المواد التخصصية تمثل النسبة الأكبر من باقي المواد الدراسية خلال فترة الدراسة؟	2.68	.697	-6.128	.000
22	هل هناك فرصة للطالب للانتقال من كلية إلى كلية مناظرة لها ؟	1.75	.764	-2.714	.007
23	هل توجد لائحة تنظم العمل داخل الكلية ؟	2.12	.827	-1.236	.216
24	هل هناك التزام باللوائح من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة ؟	2.26	.834	-2.626	.009

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن

1- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية :

1. هل هناك معايير محددة لقبول الطلاب في برنامج الدراسات العليا ؟
2. هل يتم إجراء امتحان قبول لطلاب الدراسات العليا ؟
3. هل يتم تقديم المحاضرات في موعدها حسب الجدول المحدد لها ؟
4. هل هناك استمارة خاصة بتسجيل المواد تمنح للطالب عند اختياره المواد الدراسية قبل بداية الفصل الدراسي ؟
5. هل تمنح للطالب فرصة الانسحاب الجزئي للمواد الدراسية ؟
6. هل تمنح للطالب فرصة إيقاف القيد الدراسي ؟
7. هل يتم تعريف الطالب بمقررات المواد وتوزيع الدرجات خلال الفصل الدراسي؟
8. هل يتم الإعلان على مواعيد الامتحانات مبكراً ؟
9. هل يعتبر جدول الامتحانات مناسبا للطلاب ؟
10. هل تعتبر الوقت المخصص للامتحانات مناسباً ؟
11. هل الامتحانات تغطي محتويات المقرر ؟
12. هل المواد التخصصية تمثل النسبة الأكبر من باقي المواد الدراسية خلال فترة الدراسة؟
13. هل هناك التزام باللوائح من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة ؟
14. هل عدد الامتحانات خلال الفصل يعتبر مناسباً ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

2- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :

1. هل يتم تناول المحاضرات بشكل شيق ؟
2. هل هناك مرونة في تسجيل المواد الدراسية ؟
3. هل يتم تذليل الصعاب أمام الطالب في الجوانب الإدارية للحصول على تعريف طالب مثلاً و غيرها ؟
4. هل توزيع الدرجات الخاصة بالمقرر يتصف بالعدالة ؟
5. هل تتصف الامتحانات بكل موضوعية ؟
6. هل توجد لائحة تنظم العمل داخل الكلية ؟

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

3- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (2) للأسئلة التالية :-

1. هل يخصص مرشد أكاديمي للطلاب خلال فترة الدراسة ؟
2. هل هناك تنظيم إداري يسهل على الطالب اختيار المواد خلال الفترة المحددة لذلك ؟
3. هل هناك دليل للتعريف ببرنامج الدراسات العليا ؟
4. هل هناك فرصة للطالب للانتقال من كلية إلى كلية مناظرة لها ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه الأسئلة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية

استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (17) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	2.2549	.39087	5.722	76	.000

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.722) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.2549) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) ، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية حيث إن:-

1. هناك معايير محددة لقبول الطلاب في برنامج الدراسات العليا .

2. يتم إجراء امتحان قبول لطلاب الدراسات العليا .

3. يتم تقديم المحاضرات في موعدها حسب الجدول المحدد لها .

4. هناك استمارة خاصة بتسجيل المواد تمنح للطالب عند اختياره المواد الدراسية قبل بداية الفصل الدراسي .

5. تمنح للطالب فرصة الانسحاب الجزئي للمواد الدراسية.

6. تمنح للطالب فرصة إيقاف القيد الدراسي .

7. يتم تعريف الطالب بمقررات المواد وتوزيع الدرجات خلال الفصل الدراسي.

8. يتم الإعلان على مواعيد الامتحانات مبكراً .

9. يعتبر جدول الامتحانات مناسبا للطلاب .

10. يعتبر الوقت المخصص للامتحانات مناسباً .

11. الامتحانات تغطي محتويات المقرر .

12. المواد التخصصية تمثل النسبة الأكبر من باقي المواد الدراسية خلال فترة الدراسة.

13. هناك التزام باللوائح من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

14. عدد الامتحانات خلال الفصل يعتبر مناسباً .

12- مدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية . تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (18) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل سؤال على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

جدول رقم (18) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	هل توجد مكتبة بمكان الدراسة ؟	2.75	.652	-6.653	.000
2	هل تتوفر بالمكتبة منظومة تساعد على البحث عن المراجع من قبل الطالب و عضو هيئة التدريس و الباحث ؟	1.61	.920	-3.441	.001
3	هل يوجد دليل فهرسة جيد للكتب ؟	1.81	.946	-1.780	.075
4	هل توجد أماكن مخصصة في المكتبة للمطالعة ؟	2.70	.689	-6.277	.000
5	هل يوجد موظف مختص للبحث على الكتب للطالب ؟	2.14	.969	-1.287	.198
6	هل توجد مرونة في التعامل مع موظفي المكتبة ؟	2.39	.891	-3.536	.000
7	هل هناك توافق بين أعداد الطلبة و استيعاب المكتبة لهم ؟	2.16	.961	-1.414	.157
8	هل يوجد نظام استعارة للكتب يلاءم الطلبة من حيث التوقيت ؟	2.23	.958	-2.092	.036

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
9	يتم تصنيف الكتب بأسلوب جيد داخل المكتبة ؟	1.99	.993	-.115	.908
10	هل يمكن الحصول على المراجع بشكل سهل من المكتبة ؟	2.10	.968	-.943	.346
11	هل توفر المكتبة المراجع في شكل كتب و دوريات و غيرها ؟	2.00	.960	.000	1.000
12	هل توفر المكتبة الكتب والدوريات و المؤتمرات و الندوات العلمية ؟	1.71	.916	-2.630	.009
13	هل ترى بأن المكتبة لها اشتراكات في المجلات العلمية المحلية و العربية و الدولية ؟	1.39	.672	-5.921	.000
14	هل هناك تحفظ من المكتبة على استعارة بعض المراجع ؟	2.08	.943	-.728	.467
15	إذا كانت الإجابة بنعم . فهل التحفظ لاستعارة الكتب لمحدودية الكتب الموجودة بالمكتبة ؟	2.30	.708	-3.429	.001
16	هل التحفظ لاستعارة الكتب للاستعمال السيئ لهذه الكتب؟	1.94	.732	-.781	.435
17	هل يوجد قسم خاص لمبيعات الكتب ؟	1.91	.934	-.855	.392
18	إذا كانت الإجابة بنعم .هل يقدم للطالب المراجع بأسعار مشجعة ؟	2.00	.778	.000	1.000

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن:

1- **الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للأسئلة التالية :**

1. هل توجد مكتبة بمكان الدراسة ؟
2. هل توجد أماكن مخصصة في المكتبة للمطالعة ؟
3. هل توجد مرونة في التعامل مع موظفي المكتبة ؟
4. هل يوجد نظام استعارة للكتب يلاءم الطلبة من حيث التوقيت ؟
5. فهل التحفظ لاستعارة الكتب لمحدودية الكتب الموجودة بالمكتبة ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

2- **الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :**

1. هل يوجد دليل فهرسة جيد للكتب ؟
2. هل يوجد موظف مختص للبحث على الكتب للطالب ؟
3. هل هناك توافق بين أعداد الطلبة و استيعاب المكتبة لهم ؟
4. يتم تصنيف الكتب بأسلوب جيد داخل المكتبة ؟
5. هل يمكن الحصول على المراجع بشكل سهل من المكتبة ؟
6. هل توفر المكتبة المراجع في شكل كتب و دوريات و غيرها ؟
7. هل هناك تحفظ من المكتبة على استعارة بعض المراجع ؟
8. هل التحفظ لاستعارة الكتب للاستعمال السيئ لهذه الكتب ؟
9. هل يوجد قسم خاص لمبيعات الكتب ؟
10. هل يقدم للطالب المراجع بأسعار مشجعة ؟

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

3- **الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية :-**

1. هل تتوفر بالمكتبة منظومة تساعد على البحث عن المراجع من قبل الطالب و عضو هيئة التدريس و الباحث ؟
2. هل توفر المكتبة الكتب والدوريات و المؤتمرات و الندوات العلمية ؟
3. هل ترى بأن المكتبة لها اشتراكات في المجلات العلمية المحلية و العربية و الدولية ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه الأسئلة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (19) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (19) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	2.0671	.40908	1.439	76	.154

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (1.439) بدلالة محسوبة (0.154) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية ، وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية حيث إن:-

1. لا تتوفر بالمكتبة منظومة تساعد على البحث عن المراجع من قبل الطالب و عضو هيئة التدريس و الباحث .
2. لا توفر المكتبة الكتب والدوريات و المؤتمرات و الندوات العلمية.
3. المكتبة ليس لها اشتراكات في المجلات العلمية المحلية و العربية و الدولية .
4. لا يوجد دليل فهرسة جيد للكتب.
5. لا يوجد موظف مختص للبحث على الكتب للطالب .
6. ليس هناك توافق بين أعداد الطلبة و استيعاب المكتبة لهم .
7. لا يتم تصنيف الكتب بأسلوب جيد داخل المكتبة .
8. لا يمكن الحصول على المراجع بشكل سهل من المكتبة.
9. لا توفر المكتبة المراجع في شكل كتب و دوريات و غيرها.
10. ليس هناك تحفظ من المكتبة على استعارة بعض المراجع .

11. لا يوجد قسم خاص لمبيعات الكتب.

12. لا يقدم للطالب المراجع بأسعار مشجعة .

13- مدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية . تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (20) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

جدول رقم (20) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	هل تعتبر موقع و قاعات الدراسة ملائما ؟	2.05	.985	-.465	.642
2	هل حجم قاعات الدراسة يتناسب مع عدد الطلبة ؟	2.29	.958	-2.524	.012
3	هل عدد القاعات يتناسب مع عدد الطلبة ؟	2.18	.942	-1.673	.094
4	هل وسائل الإيضاح متوفرة داخل القاعات الدراسية (السبورة البيضاء ، البروجكتر، وغيرها)؟	1.68	.924	-2.926	.003

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
5	هل يتوفر الهدوء داخل القاعات الدراسية بشكل مناسب ؟	2.30	.933	-2.692	.007
6	هل تتوفر الإضاءة المناسبة داخل القاعات الدراسية ؟	2.26	.951	-2.325	.020
7	هل تتوفر النظافة اللازمة داخل القاعات الدراسية و الممرات ؟	2.18	.956	-1.650	.099
8	هل توجد قاعة خاصة لبرنامج الدراسات العليا لإجراء المناقشات الجماعية وغيرها ؟	2.10	.926	-.985	.325
9	هل تتوافر أماكن جلوس للطلاب داخل قاعة المحاضرة ؟	2.38	.904	-3.394	.001

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن:

1- **الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية :**

1. هل حجم وقاعات الدراسة يتناسب مع عدد الطلبة ؟
2. هل يتوفر الهدوء داخل القاعات الدراسية بشكل مناسب ؟
3. هل تتوفر الإضاءة المناسبة داخل القاعات الدراسية ؟
4. هل تتوافر أماكن جلوس للطلاب داخل قاعة المحاضرة ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

2- **الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :**

1. هل تعتبر موقع و قاعات الدراسة ملائما ؟
2. هل عدد القاعات يتناسب مع عدد الطلبة ؟
3. هل تتوفر النظافة اللازمة داخل القاعات الدراسية و الممرات ؟
4. هل توجد قاعة خاصة لبرنامج الدراسات العليا لإجراء المناقشات الجماعية وغيرها ؟

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه الأسئلة متوسطة

3- **الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية** (0.05) **ومتوسط إجابات مفردات** عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (2) للسؤال التالي :-

1. هل وسائل الإيضاح متوفرة داخل القاعات الدراسية (السبورة البيضاء ، البروجكتر،. وغيرها)؟

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذا السؤال ونقبل الفرضية البديلة له وحيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذا السؤال يقل عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذا السؤال.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (21) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر

المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (21) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	2.1573	.63531	2.172	76	.033

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.172) بدلالة محسوبة (0.033) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.1573) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) ، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية حيث إن:-

1. حجم وقاعات الدراسة يتناسب مع عدد الطلبة.
2. يتوفر الهدوء داخل القاعات الدراسية بشكل مناسب .
3. تتوفر الإضاءة المناسبة داخل القاعات الدراسية .
4. تتوافر أماكن جلوس للطلاب داخل قاعة المحاضرة .

14- مدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات

اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية . تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (22) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل سؤال على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

جدول رقم (22) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	هل يهتم عضو هيئة التدريس بتطوير المادة العلمية للمواد التي يقوم بتدريسها ؟	1.90	.897	-1.016	.310
2	هل ترى بان المقرر يزودك بالمعرفة المفيدة و المتعلقة بالموضوع ؟	2.40	.862	-3.732	.000
3	هل ترى أن المقرر يحفزك على التفكير ؟	2.34	.883	-3.153	.002
4	هل ترى بأن المقررات أفادتك في حياتك العملية . وذلك برفع مهارتك ؟	2.19	.932	-1.806	.071
5	هل هناك صعوبة في اختيار موضوع البحث ؟	2.53	.788	-4.936	.000

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
6	هل يوجد توافق بين اتجاهات الأستاذ المشرف وموضوع البحث ؟	2.19	.795	-2.100	.036
7	هل هناك صعوبة في الحصول على أستاذ مشرف ؟	2.32	.785	-3.371	.001
8	هل تواجه الطالب صعوبة في الحصول على المراجع المتعلقة بموضوع البحث ؟	2.69	.613	-6.574	.000
9	إذا كانت الإجابة بنعم . فهل يشجع ذلك الطالب للسفر إلى الخارج لجمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث ؟	2.39	.764	-4.009	.000

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن:

1- **الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية :**

1. هل ترى بأن المقرر يزودك بالمعرفة المفيدة و المتعلقة بالموضوع ؟
2. هل ترى أن المقرر يحفزك على التفكير ؟
3. هل هناك صعوبة في اختيار موضوع البحث ؟
4. هل يوجد توافق بين اتجاهات الأستاذ المشرف وموضوع البحث ؟
5. هل هناك صعوبة في الحصول على أستاذ مشرف ؟

6. هل تواجه الطالب صعوبة في الحصول على المراجع المتعلقة بموضوع البحث ؟

7. هل يشجع ذلك الطالب للسفر إلى الخارج لجمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث ؟

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الأسئلة تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه الأسئلة

2- **الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للأسئلة التالية :**

1. هل يهتم عضو هيئة التدريس بتطوير المادة العلمية للمواد التي يقوم بتدريسها ؟

2. هل ترى بأن المقررات أفادتك في حياتك العملية . وذلك برفع مهارتك ؟

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه الأسئلة متوسطة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (23) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (23) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بمدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	2.3290	.49508	5.831	76	.000

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.831) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.3290) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) ، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية حيث إن:-

1. المقرر يزود الطالب بالمعرفة المفيدة و المتعلقة بالموضوع.
2. المقرر يحفز الطالب على التفكير.
3. هناك صعوبة في اختيار موضوع البحث .
4. يوجد توافق بين اتجاهات الأستاذ المشرف وموضوع البحث .
5. هناك صعوبة في الحصول على أستاذ مشرف.
6. تواجه الطالب صعوبة في الحصول على المراجع المتعلقة بموضوع البحث .

3- اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لنجاح برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية .تم

إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (24) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لنجاح برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لنجاح برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (24) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بمدى توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لنجاح برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لنجاح برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية	2.1973	.34052	5.084	76	.000

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.084) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.1973) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) ، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لنجاح برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة

بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية حيث إن:-

1. يوجد ارتفاع في مستوى توفر للمواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية
2. يوجد ارتفاع في مستوى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية
3. يوجد ارتفاع مستوى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية
4. ارتفاع مستوى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية
5. يوجد تدني في مستوى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية
6. يوجد تدني في مستوى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية
7. يوجد انخفاض في مستوى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

ثالثا - النتائج والتوصيات

1 - النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها

1. أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير الحالة الاجتماعية هي من فئة (العزاب) وتشكل نسبة (71.4 ٪)
2. تؤكد الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير العمر عند الفئة (من 26 إلى 35 سنة) ويمثلون نسبة (79.2 ٪)

3. أما أعلى نسبة لمتغير حالة الطالب عند غير متفرغ للدراسة ونسبته (64.9 ٪)

4. وأعلى نسبة لمتغير لمرحلة الدراسة عند (مرحلة دراسة المواد) بنسبة (66.2 ٪)

5. وأعلى نسبة لمتغير فترة الدراسة عند سنتان بنسبة (48.1 ٪)

6. انخفاض في مستوى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

7. ارتفاع في مستوى توفر للمواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

8. تدني في مستوى توفر المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

9. ارتفاع في مستوى توفر المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

10. تدني في مستوى توفر المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

11. ارتفاع مستوى توفر المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

12. ارتفاع مستوى توفر المواصفات اللازمة بالمناهج التعليمية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية

2- التوصيات

يوصي الباحثان بما يلي:-

1- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لطلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية من خلال ما يلي:-

1. العمل على جعل الطالب ملما باللغة الإنجليزية .

2. العمل على جعل الطالب ملم بلوائح الدراسات العليا مهما

3. العمل على جعل الطالب متفرغا لبرنامج الدراسات العليا ضروريا .

4. إلزام أعضاء هيئة التدريس بالالتقاء بالطلاب بعد الانتهاء من المحاضرة .

5. إلزام أعضاء هيئة التدريس بمواعيد إلقاء المحاضرة خلال الفصل الدراسي .

6. توصية أعضاء هيئة التدريس باستخدام المراجع العربية والأجنبية ذات أهمية.

7. موافقة القسم على المقترح المقدم للدراسة البحثية.

8. توفير الكتب والمراجع بالشكل المطلوب .

2- توفير المواصفات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية من خلال ما يلي:-

1. إلزام الأستاذ بمعالجة موضوعات المقرر بعمق.

2. إلزام الأستاذ استثمار الوقت الفعلي في التدريس أثناء المحاضرة .

3. إلزام الأستاذ بتقديم أمثلة و حالات عملية فعالة .

4. إلزام هيئة التدريس بمواكب التطورات التي تحدث على التخصص ويتناولها ضمن المقررات الدراسية

3- توفير المرافق العامة المناسبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية من خلال ما يلي:-

1. توفير موظف مختص بالتصوير .

2. توفير مواقف مخصصة للحافلات .

3. توفير حافلات مخصصة لنقل الطلاب.

4. توفير أجهزة حاسوب مخصصة لطلبة وأعضاء هيئة التدريس الدراسات العليا داخل الكلية .

5. توفير أماكن لسكن الطلاب الذين يقيمون في أماكن بعيدة على مكان الدراسة .

6. توفير وسائل الراحة (مقهى - حدائق - مرافق عامة).

7. جعل تكلفة التصوير بأسعار مناسبة.

8. توفير حدائق داخل سياج الجامعة.

9. توفير كافيتيريا خاصة لطلبة الدراسات العليا .

4- توفير المواصفات الملائمة لنظام الدراسة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية من خلال ما يلي:

1. تخصيص مرشد أكاديمي للطلاب خلال فترة الدراسة .

2. العمل على عمل تنظيم إداري يسهل على الطالب اختيار المواد خلال الفترة المحددة لذلك.

3. وضع دليل للتعريف ببرنامج الدراسات العليا.

4. إعطاء فرصة للطالب للانتقال من كلية إلى كلية مناظرة لها .

5. تذليل الصعاب أمام الطالب في الجوانب الإدارية للحصول على تعريف طالب مثلاً و غيرها

6. جعل الامتحانات تتصف الامتحانات بالموضوعية

5- توفير المواصفات اللازمة بالمكتبة لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية من خلال ما يلي :-

1. توفير بالمكتبة منظومة تساعد على البحث عن المراجع من قبل الطالب و عضو هيئة التدريس و الباحث .

2. توفير الكتب والدوريات و المؤتمرات و الندوات العلمية.

3. الإشتراك في المجلات العلمية المحلية و العربية و الدولية .

4. وضع دليل فهرسة جيد للكتب.

5. وضع موظف مختص للبحث على الكتب للطالب .

6. العمل على جعل هناك توافق بين أعداد الطلبة و استيعاب المكتبة لهم .
7. تصنيف الكتب بأسلوب جيد داخل المكتبة .
8. العمل على جعل الحصول على المراجع بشكل سهل من المكتبة.
9. توفير المراجع في شكل كتب و دوريات و غيرها.
10. تحفظ من المكتبة على استعارة بعض المراجع .
11. وضع قسم خاص لمبيعات الكتب.
12. بيع المراجع للطالب بأسعار مشجعة .

6- توفير المواصفات اللازمة بالقاعات الدراسية لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية:-

1. توفير وسائل الإيضاح داخل القاعات الدراسية (السبورة البيضاء ، البروجكتر، وغيرها)
2. العمل على جعل موقع قاعات الدراسة ملائما .
3. العمل على جعل عدد القاعات يتناسب مع عدد الطلبة .
4. توفير النظافة اللازمة داخل القاعات الدراسية والممرات .
5. العمل على جعل قاعة خاصة لبرنامج الدراسات العليا لإجراء المناقشات الجماعية وغيرها .

وبهذا يعتبر الطالب أحد عناصر مكونات الموارد البشرية، وهو مقوم أساسي في العملية التعلمية، وبالتالي يعتبر مؤثرا كبيرا في العملية التنموية والتي بدورها مؤثر أساسي في النواحي الاقتصادية والإجتماعية ، لأن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وهدفها، ولكي تتمكن المؤسسات من القيام بمسؤوليتها الاجتماعية والمهنية يتطلب الأمر تخطيط وتطوير وتنمية الموارد البشرية والمادية :

(الطالب، وعضو هيئة التدريس، والمرافق العامة، ونظام الدراسة، والمكتبة، والقاعات

الدراسية ، والمناهج التعليمية) رفع كفاءة وفعالية العنصر الأول(الطالب) وزيادة خبرة وتخصص العنصر الثاني(عضو هيئة التدريس).

وإن التطور المستمر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانفتاح العالمي يفرض على الإدارات توفير فرص التعليم العالي وخاصة في المجال المحاسبي بالدراسات العليا .بقصد الوصول إلى توفر أعضاء هيئة التدريس لسد النقص في الجامعات ، وكذلك توافر مهارات وخبرات جيدة في سوق العمل.

ويأتي هذا من خلال زيادة الاهتمام بكافة العناصر المتعلقة بالعملية التعليمية، وذلك على النحو الآتي:-

1 - زيادة الاهتمام بتوفير الامكانات المادية والبشرية للرفع من مستوى طالب الدراسات العليا.

2 - العمل على زيادة الاهتمام بتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس .

3 - الاهتمام بزيادة توفير المراجع ذات العلاقة ببرنامج الدراسات العليا وخاصة الالكترونية منها.

-4 زيادة الاهتمام بتوفير الوسائل التعليمية من اللوحات الذكية وتطوير المناهج من حين الى آخر وغيرها.

المراجع:

1 - سالم محمد بن غربية ، التعليم المحاسبي والتحديات التي يوجهها، البحوث، المجلد الثالث العدد الثاني . بنغازي خريف 1991.

2 - سالم محمد بن غربية - دراسة بعنوان أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهنة والتعليم المحاسبي، 1990.

3 - سلمى منصور سعد، التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1995..

4 - سليمان محمد طشطوش - أساسيات المعاينة الإحصائية - دار الشروق لنشر والتوزيع - عمان - 2001 .

5 – سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح – الاختبارات اللامعلمية – الطبعة الأولى – معهد الإحصاء – 1995 .

6 – عبد الحميد عبد المجيد البلداوي– الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية – دار الشروق – عمان – الطبعة الأولى1997–.

7 – عبد الفتاح أمين حسن، سلمى منصور سعد ، التعليم المحاسبي بين النظرية والتطبيق ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الثاني عشر. بغداد 1997.

8 – فتحي رمضان موسى ، 2013 ، دراسة بعنوان مدى توافر متطلبات الجودة و الاعتماد الاكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية (دراسة حالة جامعة الزاوية) مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب ، زليتن.

9 – لطفي حميد جودت ، التعليم المحاسبي في الوطن العربي المشاكل والحلول ، المؤتمر العلمي المهني الثاني، عمان الأردن، 2000.

10 – محمود محمد الدالي ، دور التعليم المحاسبي في رفع وتطوير الكفاءة المهنية لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2004.

11 – محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS – الطبعة الأولى – دار الحامد – عمان – (2005) .

Problems and Difficulties facing the Graduate Program in Accounting

From the point of view Students

■ Dr.. Mustafa Sassi Eftuha * ■ Dr.. Jamil Mohamed Khlat **

ABSTRACT

The study aimed at identifying the difficulties facing postgraduate studies in the accounting departments, students, public utilities, study system, library, classrooms, educational curricula, to reach the results so of the Libyan universities in the western region, analyzing these difficulties which affect the educational efficiency that researchers can put some Recommendations for problems that may face the postgraduate program in the accounting departments of the Libyan universities in the Western Region.

The study reached the conclusion that rejecting the hypothesis of the study, and accepting the alternative hypothesis which states (the availability of the necessary means to complete the graduate program in the selected research sample and the previous result, the study recommended the following:

- Increase the interest in providing material and human resources to raise the level of postgraduate student.
- To increase the interest in developing the skills of faculty members.
- Interested in increasing the provision of references related to the graduate program, especially the electronic ones.
- Increase the interest in providing educational tools from smart boardsand curriculum development from time to time and others.

* Faculty of Economics and Political Science. Co-professor - Sabratha University
** Faculty of Economics and Political Science. Lecturer - Sabratha University

دولة ليبيا
نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

قانون إنشاء نقابة المحاسبين و المراجعين الليبيين
ولائحته التنفيذية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبة أجمعين.

يسر نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين بمناسبة صدور العدد الثاني من مجلة دراسات محاسبية أن تعيد عبر هذا العدد نشر قانون إنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين رقم 116 لسنة 1973م. ورغم ان هذ القانون مرت عليه سنوات كثيرة ولكن للأسف لم يتم تعديله ليواكب التطورات التي حصلت في العالم لهذه المهنة ورغم كل محاولات مجلس النقابة بتقديم العديد من المقترحات للجهات المسئولة بالدولة للتعاون علي تعديله ولكن للأسف لم يتم الاهتمام بهذه المقترحات. ونظرا لنفاد الطبعة الاولي لهذا القانون وللطلب المستمر عليه من المهنيين والمهتمين والمتخصصين ، قام مجلس إدارة النقابة بإعادة طباعتة من خلال إصدار الطبعة الثانية له ونشرها وتقديمها من جديد .

يعمل مجلس إدارة النقابة حاليا على اصدار قرار لتعديل القانون واعداد مسودة بالتعديلات بالتعاون مع أهل الخبرة وجهات الاختصاص ليعيد تنظيم المهنة ويحدد لها قواعد وممارسة مهنية ونواحي تطبيقية سواء تنظيمية أو أخلاقية وسلوكية لتنعكس على الأداء المهني وليكون أكثر تخصص وشمولية ويحمي حقوق النقابة كمؤسسة مسئولة عن المهنة من التدخلات المتكررة في اختصاصاتها ويدافع عن استقلالية أعضائها.

واخيرا يدعو مجلس إدارة النقابة كل المهتمين والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة والاساتذة الاكاديمين المختصين بهذا الجانب لتقديم أي مقترحات أو ملاحظات على القانون من شأنها أن تساهم في تطوير المهنة في ليبيا والارتقاء بها إلى مستوى تطور الدول المتقدمة بهذا المجال.

النقيب /

صلاح الدين بشير التركي

رئيس مجلس إدارة نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

قانون إنشاء نقابة المحاسبين و المراجعين الليبيين ولائحته التنفيذية

قانون رقم (116) لسنة 1973 م
بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

- **باسم الشعب**
- **مجلس قيادة الثورة**
- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري .
- وعلى قانون ديوان المحاسبة .
- وعلى قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973 م .
- وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأي هذا المجلس .

أصدر القانون الآتي

الباب الأول

في نظام نقابة المحاسبين والمراجعين

مـادة – 1 –

تنشأ نقابة المحاسبين والمراجعين تسمى نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة .

مـادة – 2 –

يكـون مقر النقابة بمدينة طـرابلس ، ويجوز نقلـه إلى مدينة أخرى بقرار من الجمعية العمومية ، كما يجوز بقـرار من مجلس النقابة إنشاء فروع لها في أي مكان آخر داخل البلاد .

مـادة – 3 –

تستهدف نقابة المحاسبين والمراجعين تحقيق الأغراض الآتية :

1 - تنظيم شؤون المهنة والنهوض بها والعمل على رفع كفاءة المحاسبين والمراجعين مهنياً وعلمياً وثقافياً واجتماعياً .

2 - عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والاشتراك فيما يعقد منها بالخارج ومتابعة تطور علوم المحاسبة والمراجعة وما يستتبع ذلك من إصدار مجلة وإنشاء مكتبة وتنظيم محاضرات وغير ذلك .

3 - إنشاء صندوق للإعلانات ومعاشات التقاعد لأعضاء النقابة .

4 - جمع كلمة المحاسبين والمراجعين والمحافظة على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة .

5 - تأديب من يخرج على واجبات المهنة وتقاليدها من أعضاء النقابة .

مـادة – 4 –

تؤلف النقابة من المحاسبين و المراجعين المقيدة أسماؤهم في الجداول المشار إليها في المادة 26 من هذا القانون .

مـادة – 5 –

يكون للنقابة جمعية عمومية ومجلس نقابة .

مـادة – 6 –

تتكون الجمعية العمومية من جميع المحاسبين والمراجعين المقيدين بجداول النقابة ، و تعقد الجمعية اجتماعها العادي خلال شهر يناير من كل عام في الموعد الذي يحدده مجلس النقابة وفي المكان الذي يختاره في المدينة التي بها مقر النقابة ، وتبين اللائحة الداخلية كيفية إعلان الأعضاء بموعد ومكان الاجتماع .

ويجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها أو بناء على طلب ما لا يقل عن ثلث عدد الأعضاء المقيدين بجدول المحاسبين المشتغلين على أن يوضح في هذا الطلب الغرض من الاجتماع .

مـادة – 7 –

يقتصر حضور اجتماعات الجمعية العمومية على الأعضاء الذين أدوا رسم الاشتراك السنوي المستحق قبل تاريخ انعقاد الجمعية .

وتنعقد الجمعية العمومية برئاسة النقيب وفي غيبته يرأسها الوكيل فإن تغيبا تكون الرئاسة لأكبر الحاضرين سناً .

مـادة – 8 –

لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء المشتغلين المسددين رسوم الاشتراك السنوي المستحق حتى تاريخ الاجتماع ، فإذا لم يتوفر هذا العدد فتدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع آخر خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحا أيا كان عدد الحاضرين ، وتصدر الجمعية العمومية قراراتها بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين .

مـادة – 9 –

تختص الجمعية العمومية للنقابة بما يأتي : -

1 - انتخاب مجلس النقابة طبقاً لأحكام هذا القانون .

2 - إقرار اللائحة الداخلية التي يقترحها مجلس النقابة .

3 - اعتماد الميزانية السنوية .

4 - اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات.

5 - تعيين مراقب للحسابات .

6 - النظر فيما يعرض عليها من مسائل من مجلس النقابة .

مـادة – 10 –

يتألف مجلس النقابة من رئيس وثمانية أعضاء ، ويسمى الرئيس نقيبا ويجرى انتخابه بمعرفة الجمعية العمومية من بين أعضاء النقابة المشتغلين الذين مارسوا مهنة المحاسبة والمراجعة مدة سبع سنوات على الأقل وذلك بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين الاثنين

اللذين حصلا على أكبر الأصوات فإن أسفـرت الإعادة عن تساويهما في عدد الأصوات اقترع بينهما ويجرى انتخاب أعضاء مجلس النقابة من بين الأعضاء المشتغلين الذين مارسوا المهنة لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، ويتم انتخاب المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة بشرط ألا تقل نسبة ما يحصل عليه كل منهم على الثلث منها ، فإن لم يحصل كل أو بعض المرشحين المطلوب انتخابهم على هذه النسبة أعيد الانتخاب بينهم ، ويعتبر ناجحا من يحصل على أكثر الأصوات ، وفي جميع الحالات إذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح تجرى القُرعة بينهم عند اللزوم .

ويكون انتخاب مجلس النقابة لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ تمام انتخاب النقيب والأعضاء ولا يجوز انتخاب النقيب لأكثر من ثلاث مرات متتالية ، أما الأعضاء فيجوز تجديد انتخابهم .

مـادة – 11 –

يختار مجلس النقابة من بين أعضائه وكيلا وأمينا للصندوق وذلك بالأغلبية النسبية ويكون انتخاب كل منهما لمدة عضويته بالمجلس الذي يختاره كما يجوز تجديد انتخابه أكثر من مرة .

ويتبع المجلس أمانة إدارية تبين اللائحة الداخلية كيفية تشكيلها واختصاصاتها .

مـادة – 12 –

يرأس النقيب مجلس النقابة ويمثل النقابة أمام الجهات القضائية والإدارية ولدى الغير ويشرف على تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ويحل وكيل النقابة محل النقيب عند غيابه أو قيام مانع به .

مـادة – 13 –

يجب على مجلس النقابة إبلاغ نتائج الانتخابات وقرارات الجمعية العمومية لوزير الخزانة خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية مع نشر نتيجة الانتخابات في الجريدة الرسمية .

مـادة – 14 –

يعتبر مستقيلاً من مجلس النقابة النقيب أو كل عضو يتغيب عن اجتماعات المجلس ثلاث مرات متتالية أو خمس مرات متفرقات دون عذر مشروع يقبله المجلس وذلك بعد

إنذاره كتابة بالحضور أمام المجلس لسماع أقواله .

مـادة – 15 –

في حالة خلو منصب النقيب قبل انتهاء مدته بأربعة أشهر فأكثر تدعى الجمعية العمومية لانتخاب نقيب آخر خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ خلو المنصب ، ويكمل النقيب المنتخب مدة سلفه ، فإذا كانت المدة أقل من أربعة أشهر يقوم وكيل النقابة بمباشرة اختصاصات النقيب إلى نهايتها .

أما إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس النقابة حل محله العضو الذي يلي آخر عضو منتخب في عدد الأصوات وتنتهي مدة عضوية الأخير بانتهاء مدة سلفه ، فإذا بلغت المقاعد الشاغرة ثلثي الأعضاء أجريت انتخابات جديدة لعضوية المجلس خلال شهرين .

مـادة – 16 –

يختص مجلس النقابة بما يأتي : –

1 – اقتراح اللائحة الداخلية للنقابة .

2 – إعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي للنقابة .

3 – تنفيذ قرار الجمعية العمومية .

4 – الإشراف على الأعمال الإدارية والحسابية وتحصيل الرسوم .

5 – حل المنازعات بين الأعضاء أو بينهم وبين أصحاب الأعمال بسبب المهنة .

6 – تعيين العاملين بالنقابة وتحديد أجورهم .

مـادة – 17 –

يجتمع مجلس النقابة مرة على الأقل في كل شهرين بناء على دعوة النقيب أو بناء على طلب كتابي مسبب يقدم من خمسة أعضاء على الأقل ولا يعقد مجلس النقابة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين فإن تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس ويقع باطلا ما يصدر من قرارات على خلاف ذلك .

مـادة – 18 –

لوزير الخزانة أن يطعن أمام القضاء الإداري في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو

في قرارها بانتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بقرارات الجمعية العمومية ويجوز الطعن في تلك القرارات من ثلث عدد الأعضاء المشتغلين الذين حضروا الجمعية العمومية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقادها .

ويجب أن يكون الطعن مسبباً و إلا قضى ببطلانه وتفصل فيه المحكمة على وجه الاستعجال في جلسة سرية بعد سماع من ترى لزوماً لسماع أقواله من ذوي الشأن .

مـادة – 19 –

إذا قبل الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية بطلت قراراتها وأعيدت دعوتها للانعقاد في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم بقبول الطعن .

وإذا قبل الطعن من صحة انتخاب النقيب أو أحد أعضاء مجلس النقابة بطلت قرارات الجمعية العمومية في هذا الشأن وأعيدت دعوتها في ذات الموعد السابق لإعادة الانتخاب.

مـادة – 20 –

تتكون موارد النقابة مما يأتي :-

1 - ما يرصد للنقابة في الميزانية العامة للدولة .

2 - رسوم القيد والاشتراكات السنوية .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاشتراكات السنوية بما لا يجاوز 30 ديناراً للعضو المشتغل ونصف ذلك لغير المشتغل ، كما تبين أحوال الإعفاء منها أو تخفيضها ومواعيد السداد.

3 - حصيلة استثمار أموال النقابة .

4 - ما يؤول إليها من الوصايا والتبرعات التي يقبلها مجلس النقابة ولا تتعارض مع أهداف النقابة .

5 - أية موارد أخرى يقبلها مجلس النقابة ولا تتعارض مع أغراض النقابة .

مـادة – 21 –

تودع أموال النقابة في حساب خاص في أحد المصارف العاملة بالجمهورية العربية الليبية يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف بتوقيع النقابة وأمين الصندوق .

مـادة – 22 –

تبدأ السنة المالية للنقابة في أول مارس من كل عام وتنتهي في آخر فبراير .

الباب الثاني

في القيد

مـادة – 23 –

لا يجوز مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة في الجمهورية العربية الليبية إلا لمن كان مقيداً في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين المشار إليه في المادة 26 من هذا القانون.

مـادة – 24 –

يشترط فيمن يقيد اسمه في جداول المحاسبين والمراجعين أن يكون : –

أولاً : من مواطني الجمهورية العربية الليبية .

ثانياً : حاصلاً على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية أو على شهادة معادلة من أية جامعة أو معهد عال معترف بهما ، وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد المعادلة والجهة المختصة بإجرائها .

ثالثاً : متمتعاً بالأهلية الكاملة .

رابعاً : محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة وألا يكون قد حكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي بالعزل أو الحرمان من الاشتغال بمهنة المحاسبة والمراجعة ما لم يكن قد مضى على صدور القرار التأديبي خمس سنوات أو مضت مدة الحرمان .

خامساً : مستوفياً للشروط الأخرى التي تتطلبها اللائحة التنفيذية .

مـادة – 25 –

لا يجوز الجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وبين الأعمال الآتية : –

1 – تولي الوزارة .

2 – الوظائف العامة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو مكافأة ما لم يؤذن له بممارستها

وفقاً لأحكام القانون .

3 - الاشتغال بالتجارة .

4 - جميع الأعمال التي تتنافى مع طبيعة المهنة أو لا تتفق مع كرامتها .

مـادة – 26 –

يكون للمحاسبين والمراجعين سجل عام يلحق به الجدولان الآتيان :

1 - جدول المحاسبين والمراجعين والمساعدين ، ويقسم إلى :

1 - جدول المحاسبين والمراجعين .

2 - جدول مساعدي المحاسبين والمراجعين .

2 - جدول المحاسبين والمراجعين ومساعديهم غير المشتغلين ويقسم إلى :

1 - جدول المحاسبين والمراجعين غير المشتغلين .

2 - جدول مساعدي المحاسبين والمراجعين غير المشتغلين .

مـادة – 27 –

مع مراعاة أحكام المادتين _ 24 _ ، _ 28 _ من هذا القانون يقيد كل من يقبل لأول مرة في جدول مساعدي المحاسبين والمراجعين على النحو التالي : -

1 - إذا كان طالب القيد لأول مرة مزمعا ممارسة المحاسبة والمراجعة وتوافرت فيه الشروط المطلوبة فإنه يقيد بجدول مساعدي المحاسبين والمراجعين المشتغلين .

وفي هذه الحالة يجب أن يلتحق بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المشتغلين ، وعليه أن يخطر أمانة مجلس النقابة باسم المحاسب أو المراجع الذي يلتحق بمكتبه وعنوانه وأن يرفق بالإخطار موافقة الأخير فإن تعذر عليه ذلك تولى مجلس النقابة الحاقه بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين .

2 - إذا كان طالب القيد لأول مرة لا يزمع ممارسة المهنة وتوافرت فيه الشروط فإنه يقيد بجدول مساعدي المحاسبين والمراجعين غير المشغلين .

مـادة – 28 –

مع مراعاة حكم المادة – 24 – من هذا القانون يشترط لقيد اسم المحاسب أو المراجع

في جداول المحاسبين والمراجعين توفر إحد الشروط الآتية :

1 - أن يكون طالب القيد حاصلاً فضلاً عن المؤهل الجامعي المنصوص عليه في المـادة – 24 – على مؤهل علمي أعلى من أحدى الجامعات أو الهيئات أو المعاهد العليا المتخصصة في المحاسبة أو المراجعة ، بشرط أن لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل عن أربع سنوات وتحدد اللائحة التنفيذية المؤهلات الأعلى المشار إليها .

2 - أن يكون طالب القيد قد أمضى بعد حصوله على المؤهل الجامعي المنصوص عليه في المادة – 24 – مدة خمس سنوات مشتغلاً بأعمال المحاسبة والمراجعة بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المشتغلين أو أن يكون قد أمضى هذه المدة في إحدى وظائف المحاسبة أو المراجعة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وتحسب ضمن المدة المشار إليها في البند – 2 – من هذه المادة المدة التي يقضيها طالب القيد في الدراسة بإحدى الجامعات أو الهيئات أو المعاهد العليا المتخصصة في أعمال المحاسبة أو المراجعة متى انتهى بحصوله على شهادة أعلى وكانت المدة اللازمة لنيلها أقل من أربع سنوات .

ويتم القيد في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين أو غير المشتغلين بحسب الأحوال .

مـادة – 29 –

تقدم طلبات القيد في جداول المحاسبين والمراجعين ومساعديهم إلى مجلس النقابة مشفوعة بالأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في هذا القانون ومصحوبة برسم القيد وقدره خمسة عشر ديناراً ، ويصدر المجلس قراره خلال – 90 – يوماً من تاريخ تقديم الطلب وذلك بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب ، فإذا لم يصدر القرار في الميعاد المشار إليه اعتبر مقيداً بقوة القانون في الجدول الذي تتوافر في الطالب شروط القيد فيه وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قرار لجنة القيد برفض الطلب مسبباً فإذا رفض طلب القيد بعد سماع أقوال الطالب فله أن يطعن في القرار أمام القضاء الإداري خلال الستين يوماً التالية لإعلانه ، أما إذا رفض الطلب دون سماع أقوال الطالب فله أن يعارض فيه أمام مجلس النقابة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بتقرير يودع في أمانة مجلس

النقابة ، فإذا أيد المجلس القرار أو لم يعارض فيه في الميعاد كان له أن يطعن في القرار أمام القضاء الإداري خلال الستين يوماً التالية لإعلانه في الحالة الأولى أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة في الحالة الثانية .

مـادة – 30 –

على كل محاسب أو مراجع تولى إحدى الوظائف أو مارس الأعمال المشار إليها في المادة – 25 – أو انقطع عن مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة لمدة تجاوز ستة أشهر أن يخطر مجلس النقابة بذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توليه إحدى الوظائف أو الأعمال في الحالة الأولى ، ومن تاريخ انقضاء الستة أشهر في الحالة الثانية وإلا اعتبر مخالفاً لواجبات المهنة ، وتعينت مساءلته ، وعلى الجهات التي يعين لديها محاسبون أو مراجعون مقيدون بالجدول إخطار مجلس النقابة بتعيينه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التعيين ، ويقوم المجلس بنقل اسم المحاسب أو المراجع إلى جدول المحاسبين والمراجعين غير المشتغلين المناسب وذلك ما لم يكن الانقطاع عن مزاولة المهنة لعذر جدي يقبله مجلس النقابة .

مـادة – 31 –

للمجلس بعد سماع أقوال المحاسب أو المراجع أو عند تخلفه عن الحضور بعد إعلانه أن يقرر نقل اسمه إلى جدول المحاسبين غير المشتغلين إذا فقد شرطاً من شروط المهنة المنصوص عليها في هذا القانون ، وله أن يطعن أمام القضاء الإداري في القرار خلال ستين يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار .

مـادة – 32 –

على المحاسب أو المراجع الذي يرغب في اعتزال المهنة أن يطلب إلى مجلس النقابة نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين ، وإذا رغب بعد ذلك في مزاولة المهنة فعليه أن يطلب إعادة قيد اسمه بجدول المحاسبين المشتغلين مع مراعاة توافر الشروط .

الباب الثالث

في مزاولة المهنة

مـادة – 33 –

- لا يجوز للمحاسبين والمراجعين ومساعديهم الذين يقيدون بجداول المشتغلين مزاولة

العمل إلا بعد حلف اليمين الآتية أمام المجلس:

- أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأن احترم قوانينها وتقاليدها .
- ويمنح مجلس النقابة بعد حلف اليمين شهادة تفيد قيده بالجدول وحقه في مزاولة المهنة .

مـادة – 34 –

للمحاسب أو المراجع المقيد بجدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين أن يفتح مكتباً باسمه مع استعمال تعريف – محاسب قانوني – ولا يجوز أن يفتح مكتبه باسم شخص أو أشخاص آخرين من غير المقيدين بجداول المحاسبين والمراجعين أو أن يطلق عليه اسماً مستعاراً أو وصفاً معيناً ، فإذا كان له شركاء آخرون من المحاسبين أو المراجعين المقيدين سمي المكتب باسمه أو باسم واحد منهم مقترناً بكلمة – شركاء – أو بأسمائهم جميعاً .

مـادة – 35 –

يكون المحاسب أو المراجع المقيد بجدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين حق اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات جميعها وحسابات الممولين الخاضعين لضرائب الدخل وله حق الحضور عن الشركات والممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما في حكمها من جهات الإدارة .

مـادة – 36 –

لا يجوز لمساعد المحاسب أو المراجع أن يفتح مكتباً باسمه كما لا يجوز له خلال السنتين الأوليين أن يزاول أعمال المراجعة أو المحاسبة إلا إذا كانت باسم المحاسب أو المراجع الذي يعمل لديه وبالنيابة عنه .

مـادة – 37 –

مع مراعاة حكم المادة – 36 – لمجلس النقابة أن يأذن لمساعد المحاسب أو المراجع الذي أمضى سنتين كاملتين في مزاولة المهنة بأن يتولى باسمه ولحسابه الخاص الأعمال الآتية: –

1 - اعتماد الميزانية وحسابات الشركات المختلفة عدا الشركات المساهمة .

2 - مراجعة واعتماد حسابات الممولين الخاضعين للضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف والذين لا يزيد رأس مال الواحد منهم على عشرين ألف دينار أو لا تزيد أرباحه السنوية على خمسة آلاف دينار وفقاً لآخر ميزانية معتمدة أو لآخر ربط أقرته مصلحة الضرائب.

3 - مراجعة واعتماد حسابات الممولين الخاضعين للضريبة العامة على الدخل ممن لا يزيد إيراد الواحد منهم على عشرة آلاف دينار وفقاً لآخر ربط أقرته مصلحة الضرائب .

ولمساعد المحاسب أو المراجع أن يحضر عن هذه الشركات أو الممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما في حكمها من جهات الإدارة .

الباب الرابع

الأتعاب

مـادة – 38 –

إذ لم يتفق كتابة على قيمة الأتعاب بين صاحب العمل وبين عضو النقابة أو كان بينهما اتفاق كتابي واختلفا في تقدير الأتعاب فلا يجوز لأيهما الالتجاء إلى القضاء قبل عرض الأمر على مجلس النقابة ، وذلك دون إخلال بحقهما في اتخاذ الإجراءات التحفظية التي يراها كل منهما ضرورية للمحافظة على حقوقه .

وعلى مجلس النقابة أن يصدر قراره في موضوع النزاع خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب فإذا لم يصدر القرار خلال تلك الفترة جاز لهما الالتجاء إلى القضاء .

ولمجلس النقابة في سبيل البت في النزاع أن ينتدب عند الاقتضاء خبيراً أو أكثر للمهمة التي يحددها في شأن النزاع وعلى الطالب أن يؤدي مقدماً المقابل الذي يقدره المجلس لمصروفات الخبير وعمله بحيث لا يزيد هذا المقابل على 5 في المائة من قيمة الأتعاب المطلوبة ويأمر المجلس في قراره بإلزام من يصدر القرار ضده بأداء مقابل مصروفات وعمل الخبير ويجوز أن يلزم الطرف الآخر بجزء من هذا المقابل إذا أخفق في بعض طلباته.

مـادة – 39 –

يتولى مجلس النقابة إعلان قراره بتقدير الأتعاب ومقابل مصروفات الخبير وعمله إلى الطرفين على يد محضر أو بموجب كتاب مسجل مصحوب بعلم والوصول ويصبح القرار نهائياً ونافذا إذا لم يتظلم منه عضو النقابة أو صاحب العمل خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إعلانه وذلك على النحو المبين في المادة التالية :

ويصدر الأمر بتنفيذ هذا القرار بعد صيرورته نهائياً من رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي المحكمة الجزئية المختصة التي يقع في دائرتها موطن عضو النقابة ، ويحصل قلم كتاب المحكمة عن هذا الأمر رسماً بنسبة 2 عن المائة دينار الأولى من الأتعاب المقدرة و 1 في المائة عما زاد على ذلك .

مـادة – 40 –

يكون التظلم من القرار الصادر بتقدير الأتعاب ومقابل مصروفات الخبير وعمله بالطريق المقرر لرفع الدعاوى المدنية أمام المحكمة المختصة .

مـادة – 41 –

يجب على عضو النقابة أن يرد لصاحب العمل بناء على طلبه جميع المستندات والأوراق الخاصة به ويجوز للعضو أن يستخرج صوراً رسمية منها لتأييد طلباته ويجوز له أن يرجع بمصاريف ذلك على خصمه إذا صدر القرار أو الحكم لمصلحته .

الباب الخامس

في صندوق المعاشات والإعانات

مـادة – 42 –

تنشئ النقابة صندوقاً يسمى صندوق المعاشات والإعانات يرتب معاشات وإعانات وقتية أو دورية للأعضاء المشتغلين في النقابة أو لذويهم طبقاً لأحكام هذا القانون .

مـادة – 43 –

يتكون رأس مال صندوق المعاشات والإعانات من الموارد الآتية :

1 – نصف رسوم القيد في الجداول .

2 – ما يخصص للصندوق من الاشتراكات السنوية وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية .

3 – ما تساهم به الحكومة سنوياً في الصندوق .

4 – ما يحصله مجلس النقابة ثمناً لطوابع دمغة تنشأ خصيصاً لهذا الصندوق ويكون لصقها إلزاميا على الأوراق والمستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية وبالفئات الموضحة بها على ألا يتجاوز ثمن ما يلصق على الورقة أو المستند الواحد خمسة دنانير .

ولا يجوز للوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة والأفراد أن يقبلوا التعامل بالأوراق والمستندات المذكورة ما لم يكن ملصقاً عليها طوابع الدمغة المقررة وتبين اللائحة التنفيذية طريقة تحصيل رسوم الدمغة المقررة في هذا النص وطريقة الإشراف على تحصيلها .

مـادة – 44 –

يدير صندوق المعاشات والإعانات لجنة برئاسة النقيب وعضوية أمين الصندوق وثلاثة من أعضاء مجلس النقابة ينتخبهم المجلس لمدة عضويتهم به ، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التي تتبع في إدارة الصندوق .

مـادة – 45 –

يكون للعضو أو المستحقين عنه الحق في معاش أو إعانة في الحالات الآتية :

1 – أن يكون قد بلغ من العمر خمساً وستين عاماً بشرط أن يكف عن مزاولة المهنة .

2 – أن يثبت عجزه صحياً عن مزاولة المهنة بقرار من اللجنة الطبية العامة .

3 – الوفاة .

ويشترط في جميع الأحوال أن يكون العضو قد أدى رسم الاشتراك المستحق أو ثبت عجزه عن أدائه .

مـادة – 46 –

إذا توفي عضو النقابة صاحب الحق في المعاش كان للمستحقين عنه الحق في اقتضاء المعاش ، وتنظم اللائحة التنفيذية أوضاع تنفيذ هذه المادة والمادة السابقة بما في ذلك

مقدار المعاش بمراعاة مدة الاشتغال وكيفية صرف المعاش والمستحقين عن المتوفي وشروط استحقاقهم للمعاش ومقدار وكيفية صرفه إليهم كما تحدد الأحكام الخاصة بالإعانات الوقتية والدورية .

مـادة – 47 –

لمجلس النقابة أن يعيد النظر في أي وقت في المعاشات والإعانات السابق تقريرها وفقاً لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة المنتفع بالمعاش أو الإعانة .

مـادة – 48 –

لا يجوز الحجز أو الحوالة أو التنازل للغير على المعاشات والإعانات المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك لغير الوفاة بنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص وفي حدود ربع مبلغ المعاش أو الإعانة ويجوز الجمع بين المعاش المستحق طبقاً لأحكام هذا القانون وأي معاش يستحق طبقاً لقانون التقاعد أو طبقاً لأي نظام آخر يخضع له العضو .

الباب السادس

في واجبات المحاسبين والمراجعين

مـادة – 49 –

على المحاسب أو المراجع أن يتقيد في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون وآداب المهنة وتقاليدها ، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد الأساسية للسلوك المهني لأعضاء النقابة .

مادة – 50 –

لا يجوز للمحاسب أو المراجع أن يتوصل لمزاولة المهنة بوسائل الدعاية أو الترغيب أو باستخدام الوسطاء .

مـادة – 51 –

على المحاسب أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع والمعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إلا إذا كان ذكرها له بقصد منع ارتكاب جناية أو جنحة .

مـادة – 52 –

على المحاسب أن يلتزم في معاملة زملائه بما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليد المهنة .

الباب السابع

في التأديب

مـادة – 53 –

كل محاسب أو مراجع يخالف أحكام هذا القانون أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفاً شائناً يحط من قدر المهنة يجازي بالعقوبات التأديبية التالية: –

1 - الإنذار .

2 - المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .

3 - محو الاسم نهائيا من الجدول .

- ولا تجوز المحاكمة التأديبية عن فعل واحد أكثر من مرة، كما لا يجوز توقيع أكثر من عقوبة عن الفعل الواحد

مـادة _54_

يترتب عن منع المحاسب أو المراجع من مزاولة المهنة نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين ولا يجوز لمن منع من مزاولة المهنة فتح المكتب طوال مدة المنع ومع ذلك يبقى خاضعا لأحكام هذا القانون ، ولا تدخل مدة المنع في حساب المدة اللازمة للقيد في الجدول .

وإذا زاول مهنته في فترة المنع يعاقب تأديبيا بمحو اسمه نهائيا من الجدول .

مـادة_55_

لا يجوز توقيع جزاء المنع من مزاولة المهنة أو محو الاسم نهائيا من الجدول إلا عن أعمال ارتكبها المحاسب أو المراجع أثناء مزاولته للمهنة .

مـادة_56_

يتولى التحقيق لجنة تشكل من عضوين يختارهما مجلس النقابة من بين أعضائه، ويحال العضو إلى التحقيق بقرار من النقيب بعد أخذ رأى مجلس النقابة .

وترفع الدعوى التأديبية بناء على قرار من مجلس النقابة من تلقاء نفسه أو بناء على

طلب من وزير الخزانة أو رئيس ديوان المحاسبة أو النيابة العامة ويتولى مهمة الاتهام أمام مجلس التأديب أحد عضوي لجنة التحقيق .

مـادة_57_

على النيابة العامة المختصة عند صدور حكم بمعاقبة أحد المحاسبين أو المراجعين أن ترسل إلى مجلس النقابة نسخة من الحكم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره.

مـادة_58_

يكون تأديب المحاسبين والمراجعين من اختصاص مجلس تأديب يشكل برئاسة أحد رؤساء محاكم الاستئناف وعضوية أحد المستشارين بها يختارهما المجلس الأعلى للهيئات القضائية ومن أحد المحاسبين أو المراجعين يختاره رئيس ديوان المحاسبة .

مـادة_59_

يعلن المحاسب أو المراجع بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه بعلم وصول على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة .

مـادة_60_

يجوز للمحاسب أو المراجع المقدم إلى مجلس التأديب أن يوكل للدفاع عنه أحد المحامين أو أحد زملائه ، ولمجلس التأديب أن يأمر بحضوره شخصيا أمامه .

مـادة_61_

يجوز لمجلس التأديب أن يكلف بالحضور الشهود الذين يرى فائدة في سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد الشهود عن الحضور أو امتنع عن الشهادة أو شهد زورا أمام المجلس يحال أمره إلى النيابة العامة ليجري في شأنه أحكام قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات الخاصة بالشهادة في مواد الجنح .

مـادة_62_

تكون جلسات مجلس التأديب دائما سرية ويصدر القرار بأغلبية الآراء بعد سماع أقوال المحاسب أو المراجع أو من يوكله في الدفاع عنه سواء من زملائه أو من المحامين .

مـادة_63_

يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا وتعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال

إلى صاحب الشأن بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أو بتسليم صورة القرار إلى صاحب الشأن بإيصال .

مـادة_64_

لمن صدر ضده قرار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحاسبين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من مجلس النقابة قيد اسمه في الجدول فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت من وقت صدور القرار بمحو اسمه ، كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمر بقيد اسمه بالجدول وللمجلس أن يسمع أقوال الطالب فإذا قضى برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

مـادة_65_

لمجلس النقابة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب رئيس ديوان المحاسبة أن يوقف بقرار مسبب المحاسب أو المراجع المحال إلى تحقيق أو المحاكمة التأديبية أو الجنائية عن مزاولة المهنة وقفا احتياطيا ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر إلا بقرار من مجلس التأديب ، وتحسب مدة الوقف الاحتياطي من مدة المنع من مزاولة المهنة التي تحكم بها على المحاسب أو المراجع .

مـادة_66_

يلغى قيد المحاسب أو المراجع من الجدول في المحاولات الآتية : -

1 - فقد الأهلية أو الجنسية الليبية .

2 - الحكم عليه في جنايات أو جنحة مخلة بالشرف .

- ويصدر بإلغاء القيد قرار من مجلس النقابة بناء على طلب وزير الخزانة أو رئيس ديوان المحاسبة .

مـادة_67_

تنشر في الجريدة الرسمية جميع القرارات بالمنع من مزاولة المهنة أو محو الاسم من الجدول أو إلغاء قيد المحاسبة أو المراجع ، ويعلن ذلك في لوحة الإعلانات القضائية بالمحكمة الابتدائية التي يقع مكتبه في دائرة اختصاصها ، ويلصق بها إعلان في محل عمله .

الباب الثامن

أحكام عامة و انتقالية

مـادة_67_

المحاسبون والمراجعون الليبيون الحاصلون على بكالوريوس في التجارة أو ما يعادله وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية والذين يزاولون المهنة فعلا وقت نفاذ هذا القانون يقيدون بجدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين متى كانوا قد أمضوا في مزاولة المهنة مدة لا تقل عن سنتين متصلتين ، فإذا كانت المدة أقل من ذلك فيقيدون بجدول مساعدي المحاسبين أو المراجعين المشتغلين على أن ينقلوا إلى جدول المحاسبين أو المراجعين بمجرد إتمامهم لمدة السنتين المشار إليها .

مـادة_69_

المحاسبون أو المراجعون الليبيون غير الحاصلين على المؤهل الجامعي أو المؤهل الأعلى المنصوص عليه في المادتين 24، 28 والذين يزاولون المهنة فعلا وقت نفاذ هذا القانون على سبيل التفرغ يقيدون بجدول المحاسبين و المراجعين المشتغلين على أن تقتصر أعمالهم على الأعمال المنصوص عليها في المادة 37، ولا يحق لهم مزاولة أعمال المحاسبة والمراجعة الأخرى إلا إذا ثبتت ممارستهم للمهنة لمدة خمس سنوات على سبيل التفرغ ويشترط اجتياز الامتحان الذي تجريه النقابة وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية .

مـادة_70_

على الأشخاص المشار إليهم في المادتين السابقتين أن يتقدموا بطلباتهم إلى مجلس النقابة خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون ويستمرون في مزاولة المهنة إلى أن يصدر المجلس قراره أما بقيدهم بعد التحقق من توافر الشروط فيهم أو برفض طلباتهم .

مـادة_71_

المحاسبون والمراجعون غير الليبيين الذين يزاولون المهنة فعلا وقت العمل بهذا القانون يستمرون في مزاولة المهنة لمدة سنة ميلادية واحدة من تاريخ نفاذه ، ولا يجوز لهم مزاولة المهنة بعد هذا التاريخ .

مـادة_72_

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زوال مهنة المحاسبة أو المراجعة ولم يكن مقيدا بجدول المحاسبين والمراجعين أو كان ممنوعا من مزاولة المهنة .

مـادة_73_

إلى أن تستكمل النقابة أجهزتها وفقا لأحكام هذا القانون تنشأ بوزارة الخزانة لجنة مؤقتة تكون مهمتها تنظيم عملية اشتراك المحاسبين والمراجعين بالنقابة وتحديد موعد قبول الطلبات و الإشراف على انتخابات الجمعية العمومية وغير ذلك من الإجراءات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون خلال الفترة الانتقالية وتشكل اللجنة المشار إليها برئاسة وكيل وزارة الخزانة وعضوية ممثل لوزارة الاقتصاد يختاره وزيرها وممثل لديوان المحاسبة واثنين من المحاسبين أو المراجعين المشتغلين ، على أن يختار الثلاثة الآخرون رئيس ديوان المحاسبة .

مـادة_74_

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح مجلس النقابة .

مـادة_75_

على وزير الخزانة تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● محمد الزروق رجب

وزير الخزانة

● صدر في 26ذي العقدة 1393هـ

الموافق 20 ديسمبر 1973 م

● مجلس قيادة الثورة

● الرائد / عبد السلام أحمد جلود

رئيس مجلس الوزراء

اللائحـــة التنفيذيـــة

قرار وزير الخزانة

رقم (28) 1396 هـ / 1976 م

مهنة المحاسبة و المراجعة

● **وزير الخزانة :**

بعد الاطلاع على القانون رقم 116 لسنة 1973 م ، بشأن تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة .

و بناء على اقتراح مجلس نقابة المحاسبين و المراجعين .

قـــرر

مـادة (1)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة المرافقة .

مـادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره و ينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في : 17 جماد الثاني 1396 هـالموافق : 15 يونيو 1976م

(محمد الزروق رجب)

وزير الخزانة

اللائحة التنفيذية للقانون

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

الباب الأول: في أهداف النقابة

مـادة (1)

تهدف نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين إلى تحقيق الأغراض و الأهداف الآتية : -

1) تنظيم قطاع العاملين بالشؤون المحاسبية ورفع مستوى المهنة عن طريق الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني و المحافظة على كرامة المهنة والعاملين بها .

2) وضع الضوابط الكفيلة بتنظيم ممارسة الأعمال المالية عموما ومهنة المحاسبة

والمراجعة على وجه التخصيص .

3) تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم تسخير جهودهم لخدمة الأهداف القومية العامة والتنمية الاقتصادية للوطن ومواجهة مشاكلها المالية ووضع الحلول المناسبة لها ضمن إطار التطبيق الاشتراكي الإسلامي .

4) المساهمة في تخطيط التعليم التجاري بما يخدم حاجات المجتمع ويفي بمتطلباته .

5) تنظيم المؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية المحلية والاشتراك فيما يعقد منها بالخارج.

6) متابعة تطور علوم المحاسبة والمراجعة في الداخل و الخارج والعمل على توصيلها إلى جميع الأعضاء عن طريق النشرات والمجلات والجرائد العلمية .

7) العمل على تنمية البحوث المتعلقة بالمهنة وتشجيع التأليف في مجالاتها وربط هذه البحوث بواقع الإنتاج والمساهمة في نشرها لتيسير تداولها والاستعانة بإنشاء مكتبة للنقابة وتنظيم المحاضرات والندوات .

8) التعاون مع المنظمات المماثلة المحلية و العربية و الدولية وتوثيق صلات الروابط بينها و تبادل المعلومات العلمية والمهنية والخبرات معها .

9) توفير الرعاية الاجتماعية لأعضاء النقابة عن طريق صندوق الإعانات والمعاشات التقاعدية وغيرها من الحماية الأسرية ويصدر بذلك تنظيم خاص من مجلس النقابة .

10) جمع كلمة المحاسبين والمراجعين الليبيين والمحافظة على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة .

11) حماية المهنة وضمان احترامها وتأديب الخارجين عن تقاليدها وآدابها وقواعدها وذلك وفقا للائحة الجزاءات التي تصدرها الجمعية العمومية للنقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة وموافقة وزير الخزانة ورئيس ديوان المحاسبة .

الباب الثاني : في القيد بجداول المحاسبين والمراجعين :

مـادة (2)

يشترط فيمن يقيد اسمه في سجل عام المحاسبين والمراجعين والجداول الملحقة به

أن يكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة 24 من القانون ومسددا للرسم المقرر للقيد في الجدول المناسب أن يكون مواظبا على أداء الاشتراكات المقررة في مواعيد سدادها وألا يجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وبين الأعمال التي تتنافى مع طبيعة المهنة أو لا تتفق مع كرامتها .

مـادة (3)

المؤهلات العليا أو خبرة الأعمال التي يعتد بها للقيد في جدول المحاسبين و المراجعين المشتغلين هي:

1) شهادة الدكتوراه في المحاسبة أو المراجعة أو الضرائب أو التكاليف من إحدى الجامعات العربية أو الدولية المعترف بها .

2) شهادة عضوية جمعية المحاسبين القانونين بإنجلترا وويلز .

3) شهادة عضوية جمعية المحاسبين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية .

4) أية شهادة معادلة للشهادات السابقة من إحدى الجامعات والهيئات أو المعاهد العليا المختصة في المحاسبة والمراجعة التي لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول على مؤهل منها عن أربع سنوات .

5) الاشتغال لمدة خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل الجامعي بمهنة المحاسبة والمراجعة بمكتب أحد المحاسبين والمراجعين المشتغلين أو أحد الأعمال الآتية : -

1) مدراء الإدارات ورؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة بوزارة الخزانة .

2) أعمال الفحص والتدقيق والمراجعة بديوان المحاسبة .

3) أعمال الفحص والتدقيق والمراجعة بمصلحة الضرائب .

4) مدراء ورؤساء إدارات المحاسبة والمراجعة بالمصارف والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

5) تدريس مواد المحاسبة أو المراجعة في إحدى الكليات الجامعية أو المعاهد التجارية الحكومية .

6) أية أعمال أخرى تعتبر نظيرة للوظائف السابقة يصدر بها القرار من وزير الخزانة بناء على عرض مجلس النقابة .

6) خبرة الاشتغال لمدة ثلاث سنوات بأعمال المشار إليها في البند السابق بالإضافة

إلى إحدى المؤهلات الدراسية الآتية : -

1) شهادة عضوية جمعية التكاليف ببريطانيا أو أي شهادة معادلة لها

2) شهادة عضوية جمعية المحاسبين المعتمدين ببريطانيا أو أية شهادة معادلة لها.

3) شهادة عضوية جمعية الضرائب ببريطانيا أو أية شهادة معادلة لها .

وتختص لجنة معادلة الشهادات بوزارة التعليم والتربية باعتماد الشهادات المعادلة المنصوص عليها في هذه المادة .

ويتم القيد في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين أو غير المشتغلين بناء على طلب العضو وفقا لرغبته في مزاولة المهنة .

الباب الثالث

في رسوم القيد والاشتراكات السنوية

مـادة (4)

تكون رسوم القيد كما يلي :

(5) خمسة دنانير ليبية لفحص طلب القيد بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين ولا يرد هذا الرسم بحال من الأحوال .

(10) عشرة دنانير ليبية للقيد لأول مرة بجدول المحاسبين والمراجعين ومساعديهم غير المشتغلين بقسميه وجدول مساعدي المحاسبين والمراجعين المشتغلين .

(15) خمسة عشرا دينارا للقيد بجدول المحاسبين والمراجعين ويستحق الرسم بذات الفئات عند نقل اسم العضو غير المشتغل إلى إحد جداول المشتغلين .

ويدفع الرسم نقداً لخزينة النقابة مقابل إيصال أو بقسيمة إيداع في أحد حسابات النقابة بالمصارف أو بصك مصرفي مقبول الدفع أو بحوالة بريدية .

مـادة (5)

على كل عضو مقيد بجداول المحاسبين والمراجعين أن يدفع اشتراكاً سنوياً بالفئات التالية :

30 دينارا ليبيا للمحاسب والمراجع المشتغل .

15 دينارا ليبيل لمساعد المحاسب أو المراجع المشتغل .

10 دنانير ليبية للمحاسب أو المراجع ومساعد المحاسب والمراجع غير المشتغل .

وتحصل الاشتراكات السنوية عن كل سنة ميلادية تبدأ من أول يناير إلى أخر ديسمبر ولو حصل القيد في جزء من السنة الميلادية المشار إليها .

وكذلك يدفع بالفئة الأعلى في حالة نقل اسم العضو من جدول إلى آخر .

مـادة (6)

يدفع العضو المقيد بأحد جداول النقابة اشتراكه السنوي في أول يناير من كل سنة ، وعلى أمين صندوق النقابة إنذار العضو المتخلف عن سداد اشتراكه بعد انقضاء ثلاثة أشهر من بداية السنة للوفاء به خلال أجل لا يتجاوز أسبوعين بأي طريقة من طرق النشر أو الإعلان فإذا انقضى ذلك الميعاد دون الوفاء بالاشتراك أو رفض الطلب الذي تقدم به العضو للإعفاء منه وجب استيعاد اسم العضو من جدول النقابة ولا يجوز له طلب إعادة قيده إلا بعد سداد رسم قيد جديد فضلاً عن سداد جميع الاشتراكات المتأخرة .

مـادة (7)

يجوز لمجلس النقابة إعفاء عضو النقابة من رسم الاشتراك السنوي أو جزء منه بناء على طلب العضو لأسباب قهرية تخضع لتقدير هذا المجلس ويسري هذا الإعفاء لمدة سنة واحدة ، ويجوز تجديده طالما ظلت الأسباب المؤدية لذلك قائمة .

وتعتبر من مبررات الإعفاء ما يلي :-

1) تخصيص معاش أو إعانة دورية لعضو النقابة .

2) عجز العضو عن مزاولة المهنة بسبب الإصابة أو المرض مع انخفاض دخله الصافي بسبب ذلك إلى أقل من حد المعاش الأساسي المقرر لفئته مضافاً إليه قيمة الاشتراك السنوي المقرر .

3) تعرض العضو لكارثة أو إعسار أو ضائقة مالية .

وتعتبر شهادة ثلاثة من أعضاء النقابة المشتغلين كافية لإثبات الأسباب القهرية المبررة للإعفاء.

الباب الرابع

في صندوق المعاشات والإعانات

مـادة (8)

تتكون أموال صندوق المعاشات والإعانات من الموارد الآتية :

1) نصف رسم القيد في الجدول .

2) 10 ٪ من الاشتراكات السنوية للأعضاء .

3) ما تساهم به الحكومة سنوياً في الصندوق .

4) ما يحصل من رسوم دمغة النقابة المهنية .

5) التبرعات والهبات والوصايا والإيرادات المرتبة التي يقرر مجلس النقابة قبولها لمصلحة الصندوق .

6) عوائد استثمار أموال الصندوق الخاصة .

مـادة (9)

يكون تحصيل رسم دمغة النقابة المهنية بموجب طوابع يصدر بتحديد شكلها ومواصفاتها قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح مجلس النقابة بالفئات الآتية : -

- 5 د .ل خمسة دنانير
- 1 د.ل دينار واحد
- 500 درهم خمسمائة درهم
- 50 درهما خمسون درهم

ويتولى مجلس النقابة الإشراف على إصدار الطوابع المشار إليها بالاتفاق مع الأجهزة الحكومية المختصة ويتم حفظ الطوابع لدى أحد المصارف ويقوم أمين الصندوق بالسحب منها بموجب إذن صرف معتمد ويعتبر هذا الإذن مستنداً للقيد بدفاتر حسابات صندوق المعاشات والإعانات .

مـادة (10)

يعرض بيع طوابع دمغة النقابة المهنية في خزينة النقابة وفروعها ، ويجوز لمجلس النقابة أن يعهد ببيع الطوابع المشار إليها للمكاتب والأشخاص المرخص لهم ببيع أوراق وطوابع الدمغة الحكومية مقابل عمولة مقدارها 2 ٪ من قيمتها .

مـادة (11)

يكون لصق طوابع دمغة النقابة المهنية إلزاميا بمعرفة من تصدر لمصلحته الأوراق والمحررات المبينة بهذا النص وفي الأحوال وبالفئات الآتية :

فئة الطوابع

- 5 د.ل على شهادة اعتماد أو تصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية .
- 5 د.ل على الشهادات التي تمنحها النقابة بالقيد بالجدول ولإثبات الحق في مزاولة المهنة .
- 5 د.ل على الطلبات التي تقدم للنقابة من أصحاب الأعمال في شأن منازعتهم في تقدير الأتعاب مع أعضاء النقابة .
- 3 د.ل على تقدير الخبرة التي تصدرها النقابة لصالح أعضائها .
- 3 د.ل على كل صفحة تظلم أو طعن تقدم اللجان الضرائب الابتدائية أو الاستئنافية يحرره عضو النقابة المشتغل أو يوقع عليه ، أو على أول محضر جلسة يحضرها العضو نيابة عن الممول أمام هذه اللجان أو أمام مصلحة الضرائب مع عدم الجمع بين الدمغة على الصفحة ودمغة الحضور .
- 5 ر 2 د.ل على كل إقرار ضريبي مصدق عليه من عضو النقابة أو موقع عليه منه وعلى إقرار ضريبي مقدم من العضو نفسه .
- 1 د.ل على الشهادات الأخرى التي تصدرها النقابة أو تصادق عليها أو على توقيعات أحد أعضائها عليها .
- 1 د.ل على كل شهادة يوقع عليها عضو النقابة لصالح عملائه .
- 500 درهم على كل فاتورة أو إيصال مخالصة يحرره عضو النقابة يتعلق بأتعابه ويتعدد الرسم بتعدد الأعضاء الموقعين على المحرر .
- 500 درهم على الطلبات التي تقدم إلى النقابة من الأعضاء فيما عدا الشكاوى وطلبات الترشيح لعضوية النقابة .

وتعفى الأوراق والمحررات الصادرة لصالح الجمعيات التعاونية والهيئات الخيرية والاجتماعية والنوادي الرياضية والنقابات من رسم دمغة النقابة المهنية .

وعلى أعضاء النقابة الامتناع عن تسليم الأوراق والمحررات بعد استيفائها لمن تقررت

لمصلحتهم إلا بعد تمام لصق طوابع دمغة النقابة المهنية .

ولا يجوز قبول التعامل بالأوراق والمحررات المشار إليها ما لم تكن ملصقاً على طوابع دمغة النقابة المهنية المقررة ، كما لا يقبل حضور أعضاء النقابة أمام الجهات المسموح لهم بالحضور أمامها إلا إذا سدد العضو دمغة الحضور .

ويكون لمن تندبه النقابة أن يتحقق من تنفيذ أحكام هذه المادة وذلك بالاطلاع على الأوراق والمحررات الخاضعة للرسم .

مـادة (12)

يدير صندوق المعاشات والإعانات لجنة برئاسة النقيب وعضوية أمين الصندوق وثلاثة من مجلس النقابة ينتخبهم المجلس لمدة عضويتهم به وتختص هذه اللجنة بما يلي :

1) اعتماد الدفاتر والسجلات والمستندات اللازمة لإدارة الصندوق وإمساك الحسابات الخاصة به التي يقترحها أمين الصندوق .

2) اعتماد نماذج طلبات المعاش والإعانات .

3) إصدار قرارات تحديد أوجه استثمار أموال الصندوق بعد موافقة مجلس النقابة .

4) بحث الطلبات المقدمة من المستفيدين بالصندوق وتقرير صرف المعاشات والإعانات المستحقة ويوقع النقيب مع أمين الصندوق على أذون صرف المعاشات والإعانات وعند غياب النقيب يوقع مع أمين الصندوق اثنان من مجلس إدارة الصندوق .

مـادة (13)

يكون للعضو أو المستحقين عنه الحق في المعاش في الحالات الآتية :

1) أن يكون قد بلغ من العمر خمسة وستين عاماً بشرط أن يكف نهائياً عن مزاولة المهنة .

2) أن يثبت عجزه صحياً عن مزاولة المهنة بقرار من اللجنة الطبية العامة .

3) الوفاة .

وفي جميع الأحوال يشترط أن يكون العضو قد أدى رسوم الاشتراكات المستحقة عليه

منذ قيده بالجدول ما لم يكن قد أعفي منها بقرار من مجلس النقابة .

مـادة (14)

تحدد قيمة المعاش الأساسي لعضو النقابة المشتغل بخمسين ديناراً شهرياً والعضو غير المشتغل بعشرين ديناراً شهريا ويزداد المعاش بمقدار 10 ٪ من آخر اشتراك سنوي أداه العضو مضروبا في عدد سنوات عضويته بالنقابة التي أدى اشتراكات عنها ويجوز الجمع بين المعاش الذي من صندوق المعاشات والإعانات وأي معاش آخر يستحقه العضو أو المستحقين عنه من أية خزانة عامة أو صندوق آخر للمعاشات أو للتأمينات .

مـادة (15)

في حالة وفاة العضو يصرف صندوق المعاشات والإعانات لأرملته وأولاده القصر وأبويه إذا كانا عاجزين عن الكسب معاشاً يوازي ثلاثة أرباع المعاش الذي يستحقه العضو وتستحق الأرملة أو الأرامل الربع والأبوان مناصفة والأولاد القصر الباقي بنسب متساوية ، فإذا لم يكن من بين ورثته أحد من هؤلاء رد نصف المستحق إلى باقي الورثة بذات النسب .

مـادة (16)

ينتهي معاش كل وارث بوفاته ، وتفقد الأرملة أو البنات حقهن في المعاش بزواجهن ، والأولاد من الذكور ببلوغ سن الرشد .

مـادة (17)

يجوز لمجلس إدارة الصندوق بعد موافقة مجلس النقابة أن يقرر معاشاً أو إعانة استثنائية لأخوة الأعضاء من الإناث والقصر من الذكور وذلك في حدود نصيب الأبوين إذا ثبت أن العضو كان يعولهم أثناء حياته .

مـادة (18)

يتولى مجلس إدارة الصندوق صرف الإعانات الوقتية أو الدورية على ضوء موارد الصندوق وفقاً لحالته المالية طبقاً للشروط والقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للنقابة .

مـادة (19)

الباب الخامس : أحكام عامة

يرسى مجلس النقابة القواعد الأساسية للسلوك المهني لأعضاء النقابة وتصدر هذه القواعد بقرار من وزير الخزانة بعد موافقة الجمعية العمومية للنقابة .

مـادة (20)

يجري امتحان لأعضاء النقابة غير الحاصلين على المؤهل الجامعي المنصوص عليه في المادة 24 من القانون من المحاسبين والمراجعين الليبيين المشتغلين الذين كانوا يزاولون المهنة فعلاً وقت نفاذ القانون ، وذلك إذا ثبت ممارستهم المهنة على سبيل التفرغ لمدة خمس سنوات . ويحق لمن يجتاز منهم الامتحان بنجاح مزاولة سائر أعمال المحاسبة والمراجعة .

ويصدر بتحديد مقررات هذا الامتحان وبتشكيل اللجنة التي تتولاه قرار من وزير الخزانة .

Future Cash Flows: A Firm Specific Analysis. Gadjah Mada International Journal of Business, Vol. 1, No. 2, (September). P. 113-132.

Sylvestre, J. and Urbancic, F.R. 1994. Effective methods for cash flow analysis. Healthcare Financial Management. Vol. 48. No. 7. P. 62-70.

Telmoudi, Aymen, Hedi Noubbigh, and Jameleddine Ziadi. 2010. Forecasting of Operating Cash Flow: Case of the Tunisian Commercial Companies. International Journal of Business and Management. Vol. 5. No. 10. Available at: http://www.ccsenet.org/journal/index.php/ijbm/article/view/7652. Access date: 8 August 2018.

Tho, Lai Mooi. 2007. Predicting Future Cash Flows: Does Cash Flow Have Incremental Information Over Accrual Earnings? Faculty of Business and Accountancy, University of Malaya, Malaysian Accounting Review Vol. 6. No. 2. December 2007. P. 63-80.

بيانات المحاسبة على أساس الاستحقاق مقابل بيانات المحاسبة على الأساس النقدي لتوقع سعر السهم السعودي

■ د. نوري سليمان عبدالجواد التركاوي *

ملخص البحث

هناك منهجان مقبولان على نطاق واسع للتنبؤ بسعر السهم للشركات المساهمة. يفترض المنهج المحاسبي أن القدرة التنبؤية لأرباح الشركة تعتبر أداة أفضل من التدفقات النقدية للتنبؤ بأسعار أسهم الشركات. بينما يتوقع نموذج التمويل المالي أن التدفقات النقدية هي أداة أفضل لتخمين أسعار الأسهم المستقبلية. أن الدافع من هذه الورقة هو لاكتشاف أيهما أفضل بيانات المحاسبة على أساس الاستحقاق أو بيانات المحاسبة على الأساس النقدي لتقدير سعر السهم للشركات غير المالية المدرجة في السوق المالي السعودي الصاعد وذلك خلال ظروف اقتصادية مختلفة أو بمعنى آخر قبل الأزمة المالية العالمية ، أثناء الأزمة المالية العالمية، وبعد الأزمة المالية العالمية. تم صياغة و تطوير فرضية البحث لاختبار العلاقات المفترضة و استخدم نموذج تحليل الانحدار المتعدد . بيانات الدراسة تم جمعها من التقارير المالية السنوية لـ 90 شركة غير مالية مدرجة في السوق المالي السعودي و ذلك خلال الفترة المالية 2007-2011. أسفرت نتائج الدراسة على أن بيانات المحاسبة على أساس الاستحقاق لديها قوة تنبؤية أفضل من بيانات المحاسبة على الأساس النقدي لتوقع أسعار الأسهم السعودية المستقبلية قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية. نتائج هذه الورقة يمكن أن تستخدم كدليل لدعم النظريات في التحليل المالي مثل نظرية كفاءة السوق، نظرية التدفق النقدي الحر، النظرية المالية التقليدية ونظرية علاقة أرباح الشركة بأسعار الأسهم.

الكلمات المفتاحية : توقع سعر السهم بم التدفقات النقدية، الأرباح، السوق المالي السعودي ، الأزمة المالية العالمية.

*عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للمهن الشاملة درنة

Mubarak, S. A. 1997. The Information Content of the Statement of Cash Flow: An Experiment Study on Saudi Corporations. Accounting Research (In Arabic). Vol. 1. No.1. Pp. 1-34.

Muliati Binti Aba Ibrahim, Hajah Fatimah Binti Bujang, Nero Madi, Aizimah Binti Abu Samah, Ummi Syarah Binti Ismai, Kamaruzaman Jusoff and Azlina Narawi. 2009. Value-Relevance of Accounting Numbers for Valuation. Journal of Modern Accounting and Auditing. Vol. 5. No. 9. Pp. 30-39.

Narktabtee, K. 2000. The Implications of Accounting Information in the Thai Capital Market. PhD thesis. University of Arkansas. USA.

Norita Mohd Nasir and Shamsul Nahar Abdullah. 2004. Information Provided by Accrual and Cash Flow Measures in Determining Firms' Performance: Malaysian Evidence. American Journal of Applied Sciences. Vol. 1. No. 2. Pp. 64-70.

Ohlson, James A. 1980. Financial ratios and the probabilistic prediction of bankruptcy. Journal of Accounting Research. Vol. 18. No. 1. P. 109-131.

Olivia Orozco, and Javier Lesaca. 2009. Impact of the Global Economic Crisis in Arab Countries: A First Assessment. International Institute of Arab and Muslim World Studies. Available online at: http://www.clubmadrid.org/img/secciones/Background_Doc_ArabWorld_Eng.pdf. Access date: 8 August 2018.

Onour, Ibrahim, 2010. The Global Financial Crisis and Equity Markets in Middle East Oil Exporting Countries, MPRA Paper 23332, University Library of Munich, Germany. Available online at: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/23332/. Access date: 8 August 2018.

SAMBA Report Series. 2009. The Saudi Stock Market: Structural Issues, Recent Performance and Outlook Office of the Chief Economist. Economics Department. Samba Financial Group. Riyadh. Saudi Arabia.

Saudi Arabia Economics Report. 2011. Splitting the bill: State eyes private sector, bank revival to press growth. Available online at: http://www.alfransi.com.sa/ar/general/download/file/1014. Access date: 27 January 2018.

Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA). 2003. Annual Review Saudi Equity Market. Riyadh. Tadawul. Saudi Arabia.

SESRIC, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries Reports. 2009. Organization of the Islamic Conference. Ankara, Turkey. Available online at: http://www.sesric.org/files/article/315.pdf. Access date: 8 August 2018.

Shamsher Mohamad and Annuar MD Assir. 1993. Factors Associated with Stock Price Volatility and Evaluation of Gordon's Share Valuation Model on the Kuala Lumpur Stock Exchange. PertanikaJ. Soc. Sci and Hum. Vol. 1. No. 2. Pp. 179-186.

Supriyadi, 1999. The Prdictive Ability of Earnings Versus Cash Flow Data to Predict

Available online at: http://epubs.scu.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=1018&context=theses. Access date: 3 August 2018.

Clubb C.,D.,B. 1995. An Empirical Study of Information Content of Accounting Earnings, Funds Flow and Cash Flow in the U.K. Journal of Business Finance and Accounting. Vol. 22. No. 1. Pp. 35-52.

Cotter, J. 1996. "Accrual and Cash Flow Accounting Models: A Comparison of the Value Relevance and Timeliness of their Components". Accounting and Finance. Vol. 36. Pp. 127-150.

Dechow, P.M. 1994. Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance: The role of Accounting Accruals. Journal of Accounting and Economics. Vol. 18. Pp. 3-42.

FASB. 1978. Statement of Financial Accounting Concepts, Financial Accounting Standards.

Finger, C.A. 1994. The Ability of Earnings to Predict Future Earnings and Cash Flow. Journal of Accounting Research. Vol. 32. No. 2. Pp. 210-230.

Greenberg, R.R., Johnson, G.L. and Ramesh, K. 1986. Earnings Versus Cash Flows as a Predictor of Future Cash Flow Measures. Journal of Accounting Auditing and Finance. Vol. 1. No. 4. Pp. 266-77.

Hussain S. and Al-Attar A. 2004. Corporate Data and Future Cash Flows. Journal of Business, Finance and Accouting (In Arabic). Vol. 31. Issue 7-8. Pp. 861–903.

Ingram, R.W., and Lee, T.A. 1997. Information Provided by Accrual and Cash Flow Measures of Operating Activities. Abacus. Vol. 33. No. 2. Pp. 168-85.

Jordan, Charles E., Waldron, Mississippi Marilyn A. and Clark, Stanley J. 2007. An Analysis of the Comparative Predictive Abilities Of Operating Cash Flows, Earnings, and Sales. The Journal of Applied Business Research. Third Quarter 2007. Vol. 23. No. 3. Pp. 19-29.

Krishnan G.V., and Largay J.A. 1997. The Predictive Ability for Direct Method Cash Flow Information. Journal of Business, Finance and Accounting. January-March. Pp. 215-245.

Maligi, Ibrahim S., 2006. Study and Testing of Performance Measures Based on Accounting Profit and Performance Measures Based on Cash Flow to Measure the Performance of Egyptian Companies (In Arabic). Department of Accounting. Faculty of Commerce. University of Alexandria.

Maxwell Samuel Amuzu. 2010. Cash Flow Ratio as a Measure of Performance of Listed Companies in Emerging Economies: The Ghana Example. PhD Thesis. St. Clements University. Turks and Caicos Islands. Available online at: http://www.stclements.edu/grad/gradmaxw.pdf. Access date: 3 Feb 2018.

No. 2. Pp. 197-217.

Al-Sehali, Mohammed S. Al-Qabani. 2006. The Value Relevance of Accrual Components in Saudi Listed Firms. Journal of King Saudi University. Vol. 18. No. 2. Pp . 41-62. Riyadh. Saudi Arabia.

Al-Twaijry, Abdulrahman A. 2007. Saudi Stock Market Historical View and Crisis Effect: Graphical and Statistical Analysis. Accounting Department, College of Business and Economics, Qassim University, Saudi Arabia. Available online at: http://www.slideshare.net/Zorro29/saudi-stock-market-historical-view-and-crisis-effect. Access date: 3 February 2018.

Andikaputri Kusuma Wardhani. 2008. Predicting Future Operating Cash Flows and Factors that Influence Future Operating Cash Flows: An Empirical Examination of Manufacturing Company Listed on the Jakarta Stock Exchange. Islamic University of Indonesia. Yogyakarta.

Anwer, S. A. and Nainar, S. M. K. 2006. Further Evidence on Analyst and Investor Misweighting of Prior Period Cash Flows and Accruals. The International Journal of Accounting, Vol. 41, Issue 1. Pp 51-74.

Barth, M.E., Cram, D.P. and Nelson, K.K. 2001. Accruals and Prediction of Future Cash Flows. The Accounting Review. Vol. 76. No. 1. Pp. 27-58.

Bashikh, Abdul Latif bin Mohamed Abdurahman. 2007. The Most Important Accounting Information and Small Investors in the Saudi Stock Exchange. Accounting Dept. Faculty of Economics and Management. University of the King Abdul Aziz. Jeddah. Saudi Arabia.

Board, J.L., Day, J. F. S. 1989. The Information Content of Cash Flow Figures. Accounting and Business Research. Vol. 20. Pp. 3-11.

Brooks, J.E., 1981. An Empirical Investigation of the Usefulness of Earnings in Predicting Future Enterprise Cash Flows. PhD Thesis. Michigan State University. (Cited Greenberg et al., 1986).

Burgstahler, D., J. Jiambalvo, and Y. Pyo., 1998. The informativeness of Cash Flows for Future Cash Flows. Working paper. University of Washington.

Cheng C.S.A., Chao S.L. and Schaefer T.F. 1996. Earnings Permanence and the Incremental Information Content of Cash Flows from Operations. Journal of Accounting Research. Vol. 34. No. 1. Pp. 175-181.

Cheng Fan Fah and Shamsher Mohamad. 2008. Are Cash Flows Relevant for Stock Pricing in Bursa Malaysia?. Journal of Economics and Management. Vol. 2. No. 2. Pp. 353 - 367.

Chotkunakitti, P. 2005. Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies. DBA Thesis. Southern Cross University. Lismore, NSW.

8. Conclusion

The main purpose of this study is to compare the value relevance of accrual components (EPS and ROA) with the value relevance of cash flow components (CFPS and CFROA) in explaining the variations in the share price of Saudi listed firms before, during and after the global financial crisis. The study concluded that accrual components (the combination of EPS and ROA) are a better tool than cash flow components (the combination of CFPS and CFROA) in predicting Saudi share price before, during and after the global financial crisis.

REFERENCES

Alharbi, Abdullah. 2009. The Differential Weights of Cash Flow-Based Versus Accrual-Based Measures in Valuing Intangible-Intensive and High-Technology Stocks. Journal of Business and Policy Research. Vol. 4 No. 2, Pp. 124-137.

Ali, A. 1994. The Incremental Information Content of Earnings, Working Capital from Operations and Cash Flows. Journal of Accounting Research. Vol. 32, No. 1 (Spring, 1994), pp. 61-74. Available online at: http://www.jstor.org/discover/10.2307/2491387?uid=3738672&uid=2&uid=4&sid=21101644378513. Access date: 3 February 2018.

Ali, A. and Pope, P. 1995. The Incremental Information Content of Earnings, Funds Flow and Cash Flow : the UK Evidence". Journal of Business, Finance and Accounting. Vol. 22. No.1.Pp 19-34.

Al-Jafri, Yasin A. R. and Bashikh, Abdul Latif M. 2005. The Relationship between the Market Value and Performance Indicators for Companies Listed on the Saudi Stock Exchange. The Fifteenth Annual Meeting of the Saudi Economic Association in Cooperation with the Capital Market Authority (In Arabic). 13-15 November 2005. Riyadh. Saudi Arabia.

Aljazira Capital Report. 2010. The Financing Role of the Saudi Capital Market. Promising Prospects. Research Department. Economic Report. Available online at: http://www.aljaziracapital.com.sa/jaziracapital/report_file/ess/ECO-4.pdf. Access date: 3 February 2018.

Al-Min, M. B. 1999. The Role of Cash Flows for Investing Decision: An Experimental Study on Saudi Firms. Accounting Research (In Arabic), Vol. 3. No. 2. Pp. 237-264.

Al-Rodhan, Khalid R. 2005. The Saudi and Gulf Stock Markets: Irrational Exuberance or Market Efficiency? Center for Strategic and International Studies (CSIS). Available online at: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/051025_saudi_gulf_mrkts.pdf Access date: 7 August 2018.

Al-Sehali, M. and Spear, N. 2004. The Decision Relevance and Timeliness of Accounting Earnings in Saudi Arabia. The International Journal of Accounting. Vol. 39.

flow components. Ingram and Lee (1997) found that accrual components are better tool than cash flow components for only companies having a consistent pattern of income. Cotter (1996) found that earnings components are better to reflect value relevant events than cash flow components over return intervals of one to ten years. Dechow (1994) found that cash flow measures suffer measurement error to a greater extent than earnings in predicting future share prices. Accordingly, the research results are in line with the results of previous studies such as Ingram and Lee (1997); Cotter (1996) and Dechow (1994).

7. Recommendations

Further research can extend this study by replicating the methodology to investigate data of listed companies in the financial sector. Moreover, the data sample can be separated and analyzed by industry. In this way, a contribution could be made for developing a more industry-specific theory. In addition, this research generates prediction models by using simple and multiple regression model which can be applied to general firms in the Saudi Stock Exchange. Perhaps the prediction model would prove more accurate if a firm-specific model is used, with the data of each firm tested separately. Nevertheless, further research has an opportunity to test longer time periods for the data, which could provide an appropriate prediction model for Saudi listed companies.

The results of this research rely solely on a secondary data method. The findings of this research would be given further credibility by conducting survey research to collect data directly from the users of financial statements or related parties. Further research may provide evidence in practice and users of financial statements could use cash flow predictors in predicting future share prices. It can be seen that the economic condition had an impact on the results of the current research. Extended research could investigate the effect of the economic condition by considering economic indices such as the exchange rate, inflation rate and growth rate, thereby providing a clearer picture of how different economic conditions affect the accounting information to predict future share price. Moreover, it is possible that non-financial information is significant in predicting future share price. Further research may include non-financial data, such as a company's financial policy, government aids and other economic factors in prediction models.

periods at 0.01 levels from 2007 to 2011except for the prediction period during the crisis ($p< 0.013$), where the model was found to be a significant predictor of future share prices but at 0.05 levels. Overall, this finding suggests that accrual components and cash flow components have a significant predictive power for future share prices of Saudi listed companies.

In addition, the adjusted R^2 of the accrual component model for each prediction period was found to be unstable (adjusted R^2 before the crisis was .703, during the crisis was .554 and after the crisis was .762). This means that the explanatory power of the accrual component model in prediction future share prices was varied over the prediction periods. The adjusted R^2 of the cash flow component model for each prediction period was also found to be unstable (adjusted R^2 before the crisis was .302, during the crisis was .037 and after the crisis was .095). This means that the explanatory power of the cash flow component model in prediction future share prices was varied over the prediction periods.

In summary, the accrual component model and the cash flow component model can be used to predict future share prices of Saudi listed companies and the explanatory ability of the models in predicting future share prices differs across periods. However, the models may decrease its explanatory power when the prediction contains a period during the financial crisis. When comparing the adjusted R^2 between models within all periods, crisis period and non-crisis, the results show that the accrual component model provided a higher adjusted R^2 than the cash flow component model in all prediction periods. These results indicate that the accrual component model provides better predictors than the cash flow component model. Accordingly, accrual components are considered a better tool than cash flow components in predicting future share prices before, during and after the global financial crisis.

Based on the results discussed above, Accrual components have a better predictive power than cash flow components to predict Saudi share prices before, during and after the GFC. This research finding is consistent with previous research conducted in developed countries and developing. Many previous researchers examined the comparative ability of accrual components and cash flow components to predict future share prices and found that accrual components provide more information in predicting share prices than that contained by cash

a significance level of $p< 0.05$ after the GFC. Based on these results, there is an obvious difference in the findings between CFC model and CFROA model mentioned earlier. In the simple regression, CFROA is not significantly related to share price, but here in the CFC model the association is significant. These results are in line with previous studies such as Jordan et al. (2007). Jordan et al combined cash flow from operations with earnings per share and sales to estimate stock prices. By using cash flow from operations alone, they found that the cash flow from operations has an insignificant effect on share price, but when the cash flow from operations was combined with earnings per share and sales, it had a significant effect beyond earnings per share and sales.

Based on the results reported above regarding the AC model and CFC model, the findings indicate that the accrual components are a better tool than cash flow components in explaining the variation in share prices before, during and After the GFC for the following results:

i. Accrual components are highly correlated with share price than cash flow components before, during and after the GFC (Before the GFC, R=.842 for the AC model and R=.564 for the CFC model. During the GFC, R=.747 for the AC model and R=.219 for the CFC model. After the GFC, R=.875 for the AC model and R=.325 for the CFC model).

ii. The relationship of accrual components and share price is stronger than the relationship of cash flow components and share price before, during and after the GFC (Before the GFC, R^2=70.9% and adjusted R^2=70.3% for the AC model, while R^2=31.8% and adjusted R^2=30.2% for the CFC model. During the GFC, R^2=55.9% and adjusted R^2=55.4% for the AC model, while R^2=1% and adjusted R^2=3.7% for the CFC model. After the GFC, R^2=76.5% and adjusted R^2=76.2% for the AC model, while R^2=10.5% and adjusted R^2=9.5% for the CFC model).

Accordingly, the hypothesis is supported and therefore, the accruals components provide more information than the cash flow components do in predicting share price before, during and after the GFC.

Based on the findings of the hypothesis discussed above, the accrual component model was found to be a significant predictor of future share prices at 0.01 levels in all prediction periods from 2007 to 2011. The cash flow component model was also found to be a significant predictor of future share prices in all prediction

influence on share price at a significance level of p< 0.1. During the GFC, the t value is 12.557 for the EPS, which is positive, and the sig value is .000, which is significant. These results mean that earnings per share are found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.01 during the GFC. In addition, the t value for the ROA is 2.533, which is positive, and the sig value is .012, which is significant at 0.05 levels. Accordingly, return on assets is also found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.05. After the GFC, the t value is 15.311 for the EPS, which is positive, and the sig value is .000, which is significant. These results mean that earnings per share are found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.01 after the GFC. In addition, the t value for the ROA is 2.856, which is positive, and the sig value is .005, which is significant at 0.01 levels. Accordingly, return on assets is also found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.01.

For the CFC model, the t value for the CFPS is 6.217 before the GFC, which is positive, and the sig value is .000, which is significant. Therefore, cash flow per share is found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.01. In addition, the t value for the CFROA is 3.763, which is positive, and the sig value is .000, which is significant. Accordingly, cash flow return on assets is found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.01 before the GFC. During the GFC, the t value for the CFPS is 2.892, which is positive, and the sig value is .004, which is significant. Therefore, cash flow per share is found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.01 during the GFC. In addition, the t value for the CFROA is 1.917, which is positive, and the sig value is .057, which is significant at 0.1 levels. Accordingly, cash flow return on assets is found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.1 during the GFC. After the GFC, the t value for the CFPS is 4.541, which is positive, and the sig value is .000, which is significant. Therefore, cash flow per share is found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of p< 0.01 after the GFC.

In addition, the t value for the CFROA is 1.996, which is positive, and the sig value is .047, which is significant at 0.05 levels. Accordingly, cash flow return on assets is found to have a significant and positive influence on share price at

statistically significant relationship between cash flow components and share price before, during and after the GFC.

In the column labelled R square in Table 1, the value of R^2 is .709 for the AC model and adjusted R^2 is .703 before the GFC, which means that the predictors (constant, EPS and ROA) account for 70.3% of the variations in share price. Accrual components in equation 1 are significantly positive in the prediction equation before the GFC. During the GFC, the value of R^2 is .559 for the AC model and adjusted R^2 is 0.554, which means that the predictors (constant, EPS and ROA) account for 55.4% of the variations in share price. Accrual components in equation 1 are significantly positive in the prediction equation during the GFC. After the GFC, the value of R^2 is .765 for the AC model and adjusted R^2 is .762, which means that the predictors (constant, EPS and ROA) account for 76.2% of the variations in share price. Accrual components in equation 1 are significantly positive in the prediction equation after the GFC.

For the CFC model shown in Table 1, the value of R^2 is .318 and adjusted R^2 is .302 before the GFC, which means that the predictors (constant, CFPS and CFROA) account for 30.2% of the variations in share price. Cash flow components in equation 2 are significantly positive in the prediction equation before the GFC. During the GFC, the value of R^2 is .048 for the CFC model and adjusted R^2 is .037, which means that the predictors (constant, CFPS and CFROA) account for 3.7% of the variations in share price. Cash flow components in equation 2 are significantly positive in the prediction equation during the GFC. After the GFC, the value of R^2 is .105 for the CFC model and adjusted R^2 is .095, which means that the predictors (constant, CFPS and CFROA) account for 9.5% of the variations in share price. Cash flow components in equation 2 are significantly positive in the prediction equation after the global financial crisis.

Table 1 also shows the t and sig values for both models, AC model and CFC model. For the AC model, the t value for the EPS is 8.947 before the GFC, which is positive, and the sig value is .000, which is significant. These results mean that earnings per share are found to have a significant and positive influence on share price at a significance level of $p< 0.01$. In addition, the t value for the ROA is 1.793, which is positive, and the sig value is .076, which is significant at 0.1 levels. Accordingly, return on assets is also found to have a significant and positive

In the AC model presented in Table 1, the F-ratio is 106.197 before the GFC, which is highly significant (P<0.01). The findings reject the null hypothesis that there is no relationship between the independent variable, accrual components (EPS and ROA), and the dependent variable (SP). The findings show that there is a statistically significant relationship between the independent variable (accrual components) and the dependent variable (SP). During the GFC, the F-ratio for the AC model is 112.058, which is highly significant (P<0.01). The findings reject the null hypothesis that there is no relationship between the independent variable, accrual components (EPS and ROA), and the dependent variable (SP). The findings show that there is a statistically significant relationship between the independent variable (accrual components) and the dependent variable (SP). After the GFC, the F-ratio for the AC model is 287.934, which is highly significant (P<0.01). The findings reject the null hypothesis that there is no relationship between the independent variable, accrual components (EPS and ROA), and the dependent variable (SP). The findings show that there is a statistically significant relationship between the independent variable (accrual components) and the dependent variable (SP). Therefore, there is a statistically significant relationship between accrual components and share price before, during and after the GFC.

In the CFC model presented in Table 1, the F-ratio is 20.254 before the GFC, which is highly significant (P<0.01). The findings reject the null hypothesis that there is no relationship between the independent variable, cash flow components (CFPS and CFROA) and the dependent variable (SP). The findings show that there is a statistically significant relationship between the independent variable (cash flow components) and the dependent variable (SP). During the GFC, the F-ratio is 4.459, which is significant (P<0.05). The findings reject the null hypothesis that there is no relationship between the independent variable, cash flow components (CFPS and CFROA) and the dependent variable (SP). The findings show that there is a statistically significant relationship between the independent variable (cash flow components) and the dependent variable (SP). After the GFC, the F-ratio is 10.428, which is significant (P<0.01). The findings reject the null hypothesis that there is no relationship between the independent variable, cash flow components (CFPS and CFROA) and the dependent variable (SP). The findings show that there is a statistically significant relationship between the independent variable (cash flow components) and the dependent variable (SP). Therefore, there is a

6. Findings and Discussion

The study hypothesis is to compare the information provided by accrual components with that provided by cash flow components in predicting share price before, during and after the GFC. It assumes that accrual components are able to provide more information than cash flow components in explaining the variations of share price. Two models were used to test the hypothesis, AC Model and CFC Model. Table 5.1 shows the regression results for the AC Model and CFC Model before, during and after the GFC.

Table 5.1: Regression Results for AC Model and CFC Model before, during and after the GFC

	AC Model			CFC Model		
	Before GFC	***During GFC***	***After GFC***	***Before GFC***	***During GFC***	***After GFC***
F-ratio	106.197	112.058	287.934	20.254	4.459	10.428
Model Sig.	.000	.000	.000	.000	.013	.000
R	.842	.747	.875	.564	.219	.325
R^2	.709	.559	.765	.318	.048	.105
Adjusted R^2	.703	.554	.762	.302	.037	.095
t value (EPS)	8.947*	12.557*	15.311*			
Parameter Sig (EPS)	.000	.000	.000			
t value (ROA)	1.793***	2.533**	2.856*			
Parameter Sig (ROA)	.076	.012	.005			
t value (CFPS)				6.217*	2.892*	4.541*
Parameter Sig (CFPS)				.000	.004	.000
t value (CFROA)				3.763*	1.917***	1.996**
Parameter Sig (CFROA)				.000	.057	.047
Number of Cases	90	180	180	90	180	180

***, **, *** Statistical significance at the 0.01 , 0.05 and 0.1 levels respectively.**

Table 4.2: Sample selection of the study period, before, during and after the crisis

Fiscal Year	2007	2008	2009	2010	2011
Number of companies	90	90	90	90	90
Number of observations	90	180		180	
Periods	Pre-global financial crisis	During the global financial crisis		Post the global financial crisis	

5.6 Methods of Data Analysis

A statistical analysis was done to achieve research objective, including Pearson correlation Analysis, multiple regression analysis. Linear regression analysis and correlation analysis were used by majority previous studies to investigate the relationship of accounting data and share price such as Brown (1970); Kormendi and Lipe (1987); Ball and Brown (1968); and Board and Day (1989). Correlation Analysis is used in this research to determine the correlation relationship between accrual accounting data and cash flow data (independent variables) and share price (dependent variable) and to define the relationships direction (positive or negative).

According to the rule of thumb proposed by Hinkle et al. (2003), the relationships between accounting data and share price is considered very weak if the correlation coefficient (R) is less than or equal to 0.20; greater than 0.20 and less than or equal to 0.40 is weak; greater than 0.4 and less than or equal to 0.60 is moderate; greater than 0.6 and less than or equal to 0.80 is strong and greater than 0.8 is very strong. In addition, the relationship between accounting data and stock price is considered negative if the correlation coefficient (R) is less than zero; and positive if (R) greater than zero (Hinkle et al., 2003). Simple and Multiple Regression Analysis are also used in this study to determine the comparative ability of accrual components and cash flow components in predicting share prices. They are used to examine the direct effect of the independent variable, accrual accounting data and cash flow data, on the dependent variable, share price.

companies are subject to the supervision and the control of the Saudi Organization for Certified Public Accounting (SOCPA) which prepares and develops SAS as well as it has all powers to oblige the companies which are subject to its control to apply SAS (Saudi Arabia Economics Report, 2011). The financial companies are not subject to the control of SOCPA but they are instead subject to the control of the Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA). Therefore, SOCPA does not have the powers to oblige the financial companies to apply the SAS. On this basis, the current study examines only the non-financial companies listed on the SSE.

A longitudinal study has been chosen to correlate with all non-financial companies listed on the SSE and the period of five years would be sufficient to monitor the comparative ability of accrual components and cash flow components to predict share price. The sample consists of 90 non-financial companies listed on the SSE during the period of 2007-2011. The firms were selected based on the following criteria:

i. The firms were listed on the SSE starting from January 2007 until 2011.

ii. The firms that have necessary financial statement data.

iii. Share price data are available for the company selected during the sample period of 2007-2011.

Based on the criteria mentioned above, the company selected must be active in the business and trades on the SSE. That means, the application of the models is limited to the companies whose shares are traded on the SSE regularly during the study period. In other words, trading in shares of the company under-study has not been broken off during the study period, and the company has not been consolidated with other companies, or has been liquidated.

Based on these criteria, 90 samples of observations were selected for the period of pre-global financial crisis 2007. Namely, 90 companies are selected for the year 2007 which represents the period of pre-global financial crisis. In addition, 180 samples of observations were selected for the period of during the global financial crisis i.e. 90 companies are selected for the year 2008 and the year 2009 which together represent the period of during the global financial crisis. Also, 180 samples of observations were selected for the period of post financial crisis, i.e. 90 companies were selected for the year 2010 and the year 2011 which together represent the period of post global financial crisis (See Table 3.2).

non-financial companies, listed in the SSE and which data available and with December 31 fiscal year end over the period of 2007-2011.

Table 4.1: Distribution of companies into sectors in the SSE

ID	Sector	Number of Companies
	Non-Financial Companies	
1.	Media and Publishing	3
2.	Industrial	13
3.	Cement	8
4.	Services	8
5.	Electrical	2
6.	Agriculture and Food Industries	14
7.	Telecommunication and Information Technology	4
8.	Hotel and Tourism	2
9.	Multi-Investment	7
10.	Industrial Investment	11
11.	Building and Construction	13
12.	Real Estate Development	7
13.	Transport	4
	Financial Companies	
14.	Banks and Financial Services	11
15.	Insurance	21
	Total Companies Listed on the Saudi Stock Exchange	**128**

Source: (Saudi Stock Exchange website, 2011)

The financial companies are excluded from the sample size because they apply the International Accounting Standards (IAS) whereas, the non-financial companies apply the Saudi Accounting Standards (SAS). All non-financial

are formulated as follows:

Accrual components are able to provide more information in explaining the price variations than cash flow components before, during and after the GFC.

The hypothesis is supported if the predictive power of the accrual component model is greater than the predictive power of the cash flow component model before, during and after the GFC. Namely, if adjusted R^2 of the accrual component model is greater than adjusted R^2 of the cash flow component model before, during and after the GFC, then the accruals components are considered a better tool than cash flow components in explaining the variations in share price before, during and after the GFC.

5.4 Data

The study utilizes annual data covering the period of 2007-2011. The choice of this period is grounded on data availability as well as it includes the period of the global financial crisis 2008-2009. The study uses secondary annual data gathered from annual financial reports published on the SSE website. The share price data consists of the closing share price at the end of the year, and they are gathered from the Annual Reports of SSE published on GulfBase Web Site (www.gulfbase.com). The data chosen from financial statement were as follows:

i. Balance sheet from the accounting year 2007 (ended in 31 December 2007) to the accounting year 2011 (ended in 31 December 2011), the variable taken directly from this statement is Total Assets.

ii. Income statement from the accounting year 2007 (ended in 31 December 2007) to the accounting year 2011 (ended in 31 December 2011), the variables taken directly from this statement are earnings per share and net income. Net income is used in this research to calculate the amount of Return on assets (ROA). The ROA is calculated by dividing net income over total assets at the end of the year.

iii. Statement of cash flows from the accounting year 2007 (ended in 31 December 2007) to the accounting year 2011 (ended in 31 December 2011), the variable taken directly from this statement is the cash flow from operating activities. Cash flow from operations is used in this research to calculate the amount of cash flow per share and cash flow return on assets.

5.5 Population and Sampling of the Study

The sample of the companies comprises all non-financial companies, 90

The model is based on multiple regression and tested in all economic conditions, including before, during and after the global financial crisis. The CFC Model is formulated as follows:

$$SP=a_0+a_1CFPS+a_2CFROA+e \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

SP refers to the closing share price at the end of 2007 for the period before the GFC, at the end of 2008 and 2009 for the period during the GFC and at the end of 2010 and 2011 for the period after the GFC.

CFPS refers to cash flow per share at the end of the year, at the end of 2007 for the period pre-crisis, at the end of 2008 and 2009 for the period during the crisis, and at the end of 2010 and 2011 for the period post-crisis.

CFROA refers to cash flow return on assets at the end of the year, at the end of the year 2007 for the period before the GFC, at the end of the year 2008 and 2009 for the period during the GFC, at the end of 2010 and 2011 for the period after the GFC.

4.3 Hypothesis Development

The objective of this study is to examine the value relevance of accrual components in comparison with cash flow components in explaining the variations in share prices before, during and after the GFC. The study uses earnings per share and return on assets as proxies of accrual components as well as uses cash flow per share and cash flow return on assets as proxies of cash flow components. Hypotheses of this study are formulated according to the assertion of the Financial Accounting Standards Board (FASB, 1978) and the empirical results of the literature. The assertion of the Financial Accounting Standards Board (FASB) states that accounting earnings and its components provide a better indication of a firm's ability to generate future cash flows than cash flow information themselves (SFAC No. 1, FASB 1978, para. 44). The statement of FASB implies that using the earnings to predict future cash flows, stock returns, etc., is much better compared to the use of cash flows as a predictor.

In addition, a set of studies such as Board and Day (1989); Jordan et al. (2007); Al-Sehali (2006); Dechow (1994); Cotter (1996); Ingram and Lee (1997); Ali and Pope (1995); Clubb (1995) and Cheng et al. (1996) found that accrual measures are a better tool than cash flow measures to forecast future share prices. Based on the statement of FASB mentioned earlier and findings of prior research, this study estimates that accrual components provide more information in explaining the price changes than cash flow components. Accordingly, hypothesis of the study

before, during and after the global financial crisis. The AC Model is formulated as follows:

$$SP=a_0+a_1EPS+a_2ROA+e \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

SP refers to the closing share prices at the end of the year, i.e. at the end of 2007 for the period pre-crisis, at the end of 2008 and 2009 for the period during the crisis and at the end of 2010 and 2011 for the period post-crisis.

EPS refers to earnings per share at the end of the year, at the end of the year 2007 for the period before the GFC, at the end of the year 2008 and 2009 for the period during the GFC, at the end of 2010 and 2011 for the period after the GFC.

ROA refers to return on assets at the end of the year, at the end of 2007 for the period pre-crisis, at the end of 2008 and 2009 for the period during the crisis, and at the end of 2010 and 2011 for the period post-crisis.

4.2 Cash Flow Components Model (CFC Model)

The CFC Model is used to study the ability of a combination of cash flow per share and cash flow return on assets in predicting future share prices. The model is used with AC Model to investigate the comparative ability of cash flow components and accrual components to predict share prices of Saudi listed firms before, during and after the GFC. Figure 2 shows the CFC Model:

Figure 2: Model of predicting share prices using cash flow components

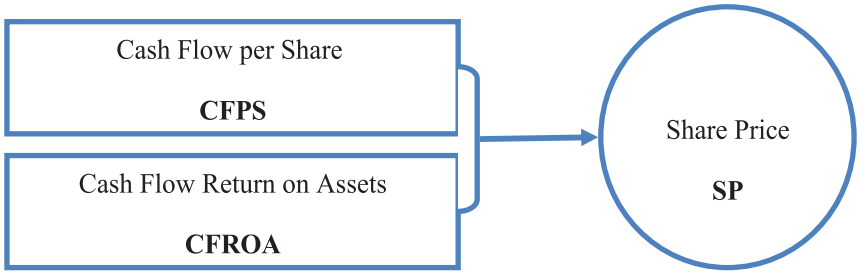

This model is used to examine the ability of a combination of cash flow per share (CFPS) and cash flow return on assets (CFROA) in predicting share price.

price reflects the performance of the company and means the weighted average (weighted mean) for the share price in the trading market (Maligi, 2006). Based on Al-Min (1999), Al-Jafri and Bashikh (2005) and Al-Sehali and Spear (2004), share prices used in this research are defined as the closing share price at the end of each annual report, namely, the end of the financial year. They are taken directly from annual reports at the end of the year. Share price changes every day. During certain time of the year, it can easily notice the volatility of share prices. This may take place many times in one day for some shares. In addition, due to non-existence of a system helps determine the stock price movement, then the study uses the closing share price data from annual reports. All accrual and cash flow data including earnings per share (EPS), return on assets (ROA), cash flow per share (CFPS) and cash flow return on assets (CFROA) represent the independent variables in this study which could be collected from annual financial reports (financial statements).

4.1 Accrual Components Model (AC Model)

The AC Model is used to investigate the ability of a combination of earnings per share and return on assets in predicting future share prices. The model is used with cash flow component model (CFC Model) to examine the comparative ability of accrual components and cash flow components to forecast share prices of Saudi listed firms before, during and after the GFC. Figure 1 shows the AC Model:

Figure 1: Model of predicting share prices using cash flow components

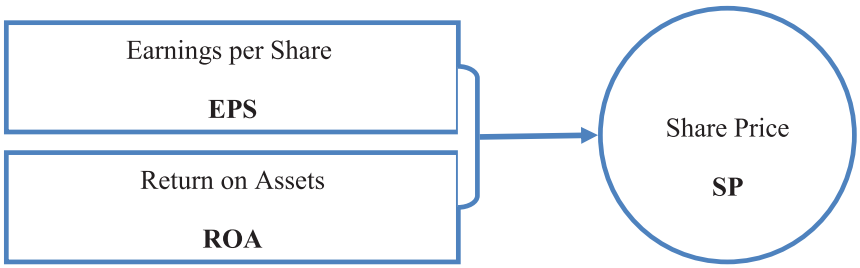

This model is used to examine the ability of a combination of earnings per share (EPS) and return on assets (ROA) in predicting share price. The model is based on multiple regression and tested in all economic conditions, including

studies of the accrual and cash flow components effect on share prices represent an increasing importance whether in mature market or emerging market. Also, Schadewitz, Kanto, Kahra and Blevins, (2002) mentioned that there is a need to research the relationship between accrual and cash flow components and share price in emerging stock exchange. Additionally, Lee, (1987) indicated that the development of effective accounting infrastructure is necessary for emerging markets until they become efficient in their activities.

In addition, the SSE is a good case for investigation, especially under the effect of the GFC. The SSE is very important to conduct studies because it is considered one of the emerging markets. According to Bruner, Conroy, Javier, Mark and Wei Li, (2002) emerging market studies are gaining importance in accounting and finance studies for a number of reasons. First, there is no generally accepted model for share price valuation in emerging markets. Second, emerging markets are different from developed markets in a number of respects: for instance, transparency, liquidity, level of corruption, volatility, governance taxes and transaction costs. Third, the flow of capital into and the growth of investors numbers in emerging markets have been very substantial (Bruner et al, 2002).

The study's significance also results from the scientific findings of studying the impact of accrual accounting data in comparison with cash flow data on the stock market value behavior. The scientific findings will help the corporations to know how to make the fit economic decisions for achieving high stock market value, and therefore achieving owners' goals, investor's goals, and all other relevant categories including state holders. Therefore, the corporations' knowledge of the ability of the variables that explain the share price changes, will help the corporation to decrease the error rate in stock price estimation. This study is also expected to serve the financial report users, in particular the financial analysts who depend on accounting data to define stock prices.

5. Methodology

This study aims to investigate the comparative ability of accrual accounting components and cash flow components in predicting share prices of Saudi listed firms before, during and after the global financial crisis. In this study, share price is the dependent variable and its behavior study could be collected from the annual reports published on GulfBase Web Site (www.gulfbase.com). Share

combination of Earnings Per Share (EPS) and Return On Assets (ROA), with that provided by cash flow components, A combination of Cash Flow Per Share (CFPS) and Cash Flow Return On Assets (CFROA) in predicting share price before, during and after the GFC. Therefore, the main objective of this study is to investigate the comparative ability of accrual components and cash flow components to explain the variations in the share prices of non-financial companies listed on the SSE in various economic conditions, that is, before, during and after the GFC. Therefore, this study jointly compares the information provided by accrual components (A combination of EPS and ROA) with that provided by cash flow components (A combination of CFPS and CFROA) in predicting share price before, during and after the GFC. Accordingly, the research objective can be formulated as follows:

To investigate the ability of accrual components versus cash flow components in predicting Saudi share price before, during and after the GFC.

4. Significance of the Study

Investigation of the ability of accrual components against cash flow components in predicting future share prices has a special importance because previous research reported mixed and unexpected findings. In addition, several researchers indicated to the importance of this topic. For instance, Dimitropoulos and Asteriou, (2009) indicated that the relationship between earnings figures and stock returns has been a topic of international research since decades, previous studies resulted in mixed results regarding the usefulness of models which were using earnings levels or earnings changes as the explanatory variable. Eko, (2009) mentioned that the nature of the relationship between accrual and cash flow data and share price of the firms for this purpose, particularly in emerging markets, has yet to be determined with any degree of certitude.

Maligi, (2006) pointed out that the topic of factors influencing share prices is one of the most frequently discussed. However, most studies focused on that phenomenon in European countries, resulting in a clear dearth in emerging countries. It is difficult to generalize European study's findings on different environments because of the differences of both legislative systems and accounting policies. Therefore, studying this topic has become important (Maligi, 2006). Kotb, (2004) indicated that findings of prior research on the relationship of share prices and accrual and cash flow components are mixed. Kotb also added that

such as financial crises. For instance, Muliati et al., (2009) found that earnings and book value as well as a non - accounting beta for firm valuation in Malaysia are more valued during the financial crisis as compared to after the financial crisis (1997-1999). Another example from Saudi Arabia, Al-Twaijry, (2007) found that earnings per share and dividends per share are not always good predictors of the changes in the share price, where the explanatory power of these variables was 80 percent before the domestic crisis which took place in Feb 2006 in the SSE and suddenly declined by 64 percent to 29 percent during the crisis and continued decreasing after the crisis to 4 percent. In addition, Chotkunakitti, (2005) pointed out that cash flow ratios were not a good predictor of future cash flows due to the impact of the Asian economic crisis, which had an effect on the predictive power of accounting data of Thai listed companies. Another study conducted on the Stock Exchange of Thailand by Narktabtee, (2000). Narktabtee revealed that the accounting information had more information content when the economic situation was normal and lost information content when the Asian economic crisis occurred.

On this basis, the current study focuses on examining the comparative ability of accrual and cash flow components in predicting future Saudi share prices before the GFC, during the GFC and after the GFC. Therefore, this research differs from prior studies because previous studies focused on normal horizons, while the current study instead focuses typically on the crisis horizons. In other words, most studies related to the issue of the comparative ability of accrual and cash flow components to forecast future share prices were conducted in the normal economic situations, while the current study investigates this issue for the crisis periods and non-crisis. In light of the preceding argumentation, it can be concluded that there is a lack of research evidence in Saudi Arabia about the issue of the comparative ability of accrual components and cash flow components in predicting future share prices. In addition, the findings of the previous studies were non-consistent and therefore, this issue is still needs to be researched.

3. Objectives of the Study

This study examines the accrual and cash flow components jointly among Saudi firms. Its prime purpose is to compare the comparative ability of accrual components and cash flow components to predict future share prices of non-financial companies listed on the SSE, an emerging capital market of Saudi Arabia., the study jointly compares the information provided by accrual components, A

number of studies reached to a conclusion that the predictive ability of a company's earnings outperforms the cash flows to predict share prices. Some of such research studies were carried out by Ali and Pope, (1995); Al-Sehali, (2006); Cheng, Chao and Schaefer, (1996); Board and Day, (1989); Clubb, (1995); Cotter, (1996); Dechow, (1994); Ingram and Lee, (1997); and Jordan, Waldron, Mississippi and Clark, (2007). On the contrary, another set of studies, e.g. Al-Min, (1999); Barth, Cram and Nelson, (2001); Chotkunakitti, (2005); Finger, (1994); Hussain and Al-Attar, (2004); Krishnan and Largay, (1997); Mubarak, (1997); Narktabtee, (2000) and Supriyadi, (1999) have tended to indicate conflicting results that cash flows are a better tool for forecasting future cash flows.

Several researchers indicated that the issue of the comparative ability of accrual and cash flow components is still need to be researched. A study by Telmoudi et al., (2010) stated that the former studies could not judge with certainty in favor of any explanatory variable, (cash flow, earnings, accrual…), to forecast the future share prices. In addition, some researchers confirmed that the results of prior research around this issue are mixed, weak and inconsistent and arrive at inconclusive findings such as Alharbi, (2009); Cheng and Shamsher, (2008); Tho, (2007); Anwer and Nainar, (2006) and Norita and Shamsul, (2004). The inconsistency of results could be due to a combination of several factors. Firms in emerging market are mixed in nature, mostly newly listed and have volatile earnings. Also, emerging markets are different from developed markets in a number of respects: for instance, transparency, liquidity, level of corruption, volatility, governance taxes and transaction costs.

In Saudi Arabia, evidence of the comparative predictive ability of accrual and cash flow components is very limited. Al-Sehali, (2006), mentioned that future studies in the Saudi context might want to consider the investigation of the reasons for earnings' superiority over cash flows in the SSE. In addition, Al-Sehali and Spear, (2004) declared that, to date, the extant literature lacks significant empirical evidence on the current role of accrual and cash flow components in security valuation in the SSE, despite its status as one of the largest (by market capitalization) among emerging markets.

Besides that, there is a lack of studies conducted around this issue during the financial crisis periods. As discussed previously, accounting information is very important to predict share price. However, this prediction is affected by other factors

(Olivia and Javier, 2009). In addition, trading volume and value dipped 3.3% and 23.3%, respectively, during 2008 as the global economic crisis gripped KSA equity market. The trading volume and value continued to decline during 2009 with a dip of 3.9% and 35.6% respectively as the investors continued to remain cautious in the wake of global economic crisis (Aljazira Capital Report, 2010). This study attempts to compare the ability of accrual accounting data versus cash flows data in explaining the variations in share price of Saudi listed firms in different economic conditions. Namely, before, during and after the global financial crisis of 2008-2009 (GFC) which started in July 2007 in the United States of America (USA), and which is considered as the deepest one since World War II (SESRIC Report, 2009).

2. Problem Statement

Many studies have researched the comparative ability of accrual components and cash flow components in predicting future share prices. However, previous research has reported mixed results in this area as well as limited studies are available in some cash flow elements and accrual. The studies done on this issue are based upon the assertion of the Financial Accounting Standards Board (FASB) which states that accounting earnings and its components provide a better indication of a firm's ability to generate future cash flows than cash flow information themselves (SFAC No. 1, FASB 1978, para. 44). In other words, the statement of FASB implies that using the earnings to predict future cash flows, stock returns, etc., is much better compared to the use of cash flows as a predictor. The assertion of FASB has generated many studies researching this issue. Studies have attempted to confirm or refute the FASB's contention; by examining the comparative ability of accrual earnings and cash flow data to predict future cash flows, future earnings and future share prices.

There are two types of research studying this issue. The first type of research is agreeing with the statement declared by FASB and the second type disagrees with that statement. First, research that agrees using earnings as a better predictor in predicting future share prices emanated from cash flow than the cash flows itself is Greenberg, Johnson and Ramesh, (1986), and who disagree with the FASB statement is Finger, (1994) and Burgstahler, (1998). Finger, (1994) and Burgstahler, (1998) state that current cash flows have more predictive ability when predicting future share prices than current earnings in the short-horizon. A

1. Introduction

Accrual and cash flow components analysis is very important for making investment decisions. They can help investors in making investment decisions and predicting firm›s future performance and can also give early warning about the slowdown of a firm›s financial condition (Ohlson, 1980). Accrual and cash flow components can be used to predict financial variables and to evaluate relative performance, such as predicting bankruptcy, share prices and the probability of loan defaults (Sylvestre and Urbancic, 1994). They are developed to help users of financial statements compare performances of companies on a year-to-year basis and across companies. Therefore, knowledge of such financial ratios and their possible impact on share prices is highly appreciable as it would help investors make wise investment decisions and enable firms to enhance their stock market value.

Saudi Stock Exchange (SSE) is the largest financial market in the Arab world, accounting for 63% of the share volume on all Arabian Stock Exchanges in 2003 (Saudi Arabian Monetary Agency, 2003). In mid-December 2009 its market capitalization was around U.S.D 313 billion (SAMBA Report Series, 2009). Moreover, it is deemed the 8th largest among those of developing countries (Al-Sehali, 2006). The SSE is a good case for investigation due to the lack of studies conducted on the market because it is relatively young and the historical data is limited. Al-Twaijry, (2007) stated that stock trading found its way in the SSE by the end of the nineties. Therefore, the SSE is recent and only developed recently as a recognized market. Also, Aljazira Capital Report, (2010) indicated that the SSE was informal and unorganized before the decade of 1990s. In addition, Al-Rodhan, (2005) declared that firms listed on the Gulf Cooperation Council (GCC) stock exchanges have solid track records; but there is limited historical data to analyze the basis of this remarkable growth. Also, Al-Sehali, (2006) stated that the knowledge of the role of accounting information in explaining changes in share prices of listed Saudi companies in this market is still insufficient. Accordingly, there is a lack of studies conducted on the SSE because the market is relatively young and the historical data is limited.

Like many emerging markets, the Middle East Capital Markets (MECM) responded sharply to the global financial crisis by 15 September 2008, the day that Lehman investment bank filed for bankruptcy after failing to find a buyer (Onour, 2010). The Saudi Arabian stock market in particular fell by 6.5 percent

Accrual Versus Cash Flow Data in Predicting Saudi Share Price

From the point of view Students

■ **Dr. Nuri S. A. Salem** *

ABSTRACT

There are two widely accepted approaches used to predict the stock price of a business's equity. The accounting approach assumes that the predictive ability of a company's earnings out-performs the cash flows to predict share prices. A financial model assumes that cash flows are a better tool for forecasting future stock prices. The motivation of this paper is to discover whether the accrual accounting components or the cash flow components provide a better explanation for estimating the share price of non-financial companies listed on the Saudi Stock Exchange (SSE), an emerging capital market of Saudi Arabia during various economic conditions; pre-global financial crisis, during the global financial crisis and after the global financial crisis. A hypothesis was developed and regression analysis was used to test the hypothesized relationships. Annual data used in this study were collected from the financial statements of 90 non-financial companies listed on the Stock Exchange of Saudi Arabia from 2007 to 2011. The regression results found that the accrual components have a better predictive power than cash flow components to forecast Saudi stock prices before, during and after the global financial crisis. The results of this paper can be used as evidence to support the theory in financial analysis such as the efficient markets theory, the free cash flow theory, the traditional financial theory and the theory underlying the relationship between earnings and stock price.

Key Words: Share price prediction, Cash flow Components, Accrual components, Saudi Stock Exchange, Global financial crisis.

* Lecturer at High Polytechnic Institute , Derna, Libya

- The journal welcomes the studies and scientific research in the fields of accounting, auditing and related sciences.
- All copyrights are reserved for accounting studies journal, provided that the editor is the legal representative.
- The copyright of the research transferred to the journal when the author is informed of Will be
- All opinions expressed in the journal accepted his research reflect the views of the authors, and do not necessarily reflect the views of the journal or the union.
- Studies and research may only be reprinted after obtaining written approval from the editor-in-chief of the journal.

Journal prices

1	Members of the LAAS	10 LYD
2	Universities staff members	10 LYD
3	Students	5LYD
4	Institutions and companies	15LYD
5	Out of Libya excluding postage fees	20 $

Journal Profile

Studies of Accounting Journal was established by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS) IN 2017. Studies of Accounting is semi-annual referred scientific journal that publishes research and studies related to The financial, accounting and auditing fields. Moreover, it publishes master's dissertations, PhD's theses, reports from conferences, seminars, and workshops from inside and outside Libya.

Journal Vision

Excellence, leadership and innovation in the dissemination of scientific research that meets the aspirations of the Libyan academics and professionals in the field of accounting and auditing

Journal Message

The journal seeks to become a scientific reference for researchers and the dissemination of research in the field of accounting and financial auditing and related sciences in accordance with the international standards of the profession and the scientific conditions for publication.

Journal Objectives

1. Dissemination of scientific research dealing with local, regional or international research problems related to accounting and auditing.
2. Upgrading the accounting and auditing professions in Libya through the dissemination of scientific research.
3. Provide the opportunity for researchers to publish their research and scientific studies, to expand the knowledge of researchers and decision makers and practitioners of the profession of accounting and auditing.
4. Encourage communication between academic researchers and practitioners of the profession of accounting and auditing on the emerging issues in these areas.
5. Encouraging researchers and graduate students to conduct more practical research in the fields of accounting, auditing and related sciences.
6. Keeping abreast of developments and scientific developments emanating from international organizations related to the profession of accounting and cooperation with them.

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS)

International Filing Number-:
ISSN: 5848 – 2616
Local Filing Number: (195/2017)

All rights reserved for Accounting studies Journal

Correspondence in the name of the Editorial

Address:
Libyan Accountants and Auditors.Syndicate
Alwady Street, behind Hayder Elsaty School.
Tel No:218215845357
Mobile No:218910198330
Fax No 218214441579:
magazine@luaa.ly www.luaa.ly

ISSUE 02
Autamn 2018

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS)

■ **Chairman of Editorial Board**

- Salahuddin Bashir Al-Turki

■ **Director of Editorial Board**

- Dr. Mohieddin Omar Al-Najjar

■ **Members of Editorial Board**

- Dr. Mustafa Al-Bashir Mnea
- Dr. Abdel Moneim Hassan Ijbara
- Dr. Mohamed Aboulqasem Zakari

■ **Secretary of Editorial Board**

- Mr. Osama Salem Al-Rayani

■ **Advisory Board of Journal**

- Prof. Abdul Salam Ali Al-Arabi
- Prof. Edriss Abdul-Hamid Al-Sharif
- Prof. Abdul Fattah Omar Al-Madfaie
- Prof. Nasser Saleh Mohammed
- Prof. Bashir Ashour Darwish
- Prof. Nourudin Abdullah Hamouda
- Prof. Mohammed Abdullah Bait Al-Mal
- Prof. Mustafa Bakkar Mahmoud
- Dr. Jamaa Yousef Al Fakhri
- Dr. Meilad Rajab Ashmila
- Dr. Al-Hussein Ramadan Al-Siriti
- Dr. Shala Abulgacem Al-Abiyad
- Dr. Mahmoud Al-Zarouq Al-Shawsh
- Dr. Ibrahim Al-Mahdi Ahmed
- Dr. Yousef Mamdo Hamidi
- Mr Mohammed Bashir Al-Bargathi